استصحبه الفقير
يحيى عفى الله له
ولوالديه

دعاء قربان
بسم الله الله اكبر اللهم هذا الكبش منك ولك ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين

دعاء الميت
اللهم اغفر لامة محمد صلى الله عليه وسلم رحمة عامة والحمد لله رب العالمين

نوابا

بسم الله الرحمن الرحيم

لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ح ح ح

شرح قاضيجي

بسم الله

حاشية قاضيجه على ضوء المصباح لتاج الدين الاسفرايني

وانما قال ترجيح كتاب المصباح للمناسبة
بين هذا المختصر وبين المصباح لان المصباح
موصل للاشارة الى المقاصد بنوره وهذا المختصر
ايضا موصل المبتدى الى المقاصد بما فيه من علم
وابناه والتركيب

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغاى دار السعادة
حشريفه لسنة ثمان وخمس
ومائة والف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
صاحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار الفلاح
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل حائز مجامع
البر الاكمل الا وهو اغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه الله لمزيد البر الكثير
من هو على كل شيء قدير حرره الفقير له سبحانه وتعالى
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين
عفي له

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشارح الفاضل المحقق الامام الاجل الكبير المفخم النحرير ملك علماء
العصر استاذ فضلاء الدهر محمد بن محمد بن احمد بن السيف الاسفراينى
المعروف بالفاضل انار الله مرقده وبغفرانه تغمده بعد فراغه
عن ديباجة كتابه فيما شرح قوله اى قول المص رح اما بعد حمد الله
اما كلمة فيها اى في مفهومها معنى الشرط اذ هو في الاصل مهما يكن من
شىء قد اختلف النحاة بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة
للشرط او قائمة مقام ما وضع له قد ذهب ابن الحاجب ومن تابعه
الى الاول حيث قال في كافية وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب
الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله ومن اصناف الحروف
حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط
فتابعه الشارح والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور والتوفيق
بينهما بانه اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط

يؤدي

يؤدي الى الجمع بين الحقيقة والمجاز والمراد بها ما عدا المركبة يشعر به قوله
كلمة فهي مركبة او كلمة برأسها وهي المقصودة بالنظر فيها ههنا
فلذلك اى لكونها كلمة فيها معنى الشرط كانت الفاء الجزائية لازمة
اى لجوابها وليس المراد من اللزوم الوجوب بل هو الثبوت الاكثرى
يمكن حمله على القياس الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى
ان الفاء لازمة لجوابها لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن
بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من اول الشكل الاول ان
الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من
الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البرهان
باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يعطي اليقين
على ان ظهور لزوم الفاء بناء على ثبوته في جميع موارد استعماله
في محل المنع ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للمتضمن
فنقول المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم تكن متضمنة لمعنى
الشرط لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة فتكون متضمنة له
وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير الله والا لفسدتا
لم يفسدا معناه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن الفساد
منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام
وهذا استدلال بالاثر على المؤثر فكذا هذا ولا ينكر هذا الا من ليس
له ذوق ولا معرفة المقصود وشوق ولا يرد ان في ذهنك مخططا

فيحط، قال سيبويه ذكر قوله تحقيقا او تثبيتا بان فيها معنى الشرط
اذ هو في هذا الفن مشار اليه بالبنان وموثوق بقوله في التحقيق و
البيان وما قيل انه دليل نقلي للزوم الفاء كما ان قوله فلذلك
دليل عقلي لذلك بعيد قولهم مبتدأ اما زيد فمنطلق مقول لقولهم
معناه مبتدأ ثان خبره مهما يكن من شيء فزيد منطلق والجملة خبر
للمبتدأ الاول مهما اسم متضمن لمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة
بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له
لابهامه وفزيد منطلق جزاؤه والمجموع جملة اسمية مبتدؤها مهما
وخبرها الجملة الجزائية او هي مع الشرط وسيعرف الاختلاف في ذلك
معناه مهما يقع او يحدث كائنا من شيء فزيد منطلق وهذا
قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها
بالضرورة ثم حذف مهما يكن من شيء لكثرة استعمالها مع كونها
موضوعة للتفصيل المقتضي للتكرر المقتضي للاستثقال الموجب للحذف
وهذا الشعور بذكر اما في تقدير المعنى وللتنبيه على ان المقصود باما
حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل فاقيم مقامه ثم زحلقت الفاء
الى الخبر فصار اما زيد فمنطلق وانما زحلقت اي اوقعت الفاء الى
الخبر كراهة ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا كراهة نصب على
المفعول له لزحلقت وهي مضافة الى المفعول والفاعل محذوف
والتقدير وانما زحلقوا الفاء الى الخبر لكراهتهم ان يوالي وهو فعل

مجهول

مجهول والقائم مقام فاعله مصدره اي ان يقع الموالاة ولا يجوز
ان يكون بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام
الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وانه ممتنع هكذا قالوا اقول
لو لزم لما جر ووقع كمن بين ايديهم ولما رفع ووقع كقوله الى
الطيب لانه كلما فارفعت طرفا بعيد بين جفني والصباح فلو سلم
فالاستحالة عند اتحاد الجهة ولعله يكون زائدا كقوم وانتصاب
لفظا على انه ظرف يوالي او تمييز قيد به اذ الموالاة في المعنى قيل ان
قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى الشرط
لا لانه كما يقال قد حرف نفي او اشارة الى المذهبين المذكورين
وانما كرهوا ذلك لان حقها التوسط بين المفردين او
بين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا فاخرت الى الخبر وجعل
جزء الجملة عوضا عن الفعل المحذوف وهذا معنى ما قال بعض المحققين
وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها وعلى ما ذهب اليه غيره
العوض اما كنعم ويا ومنه الشارح ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها
فعل فلا يليها الا الاسم يريد بيان انه لا يقع بعدها الا الاسم
فحصل مطلوبه من القياس المفصول تقديره اما متضمنة لمعنى الابتداء
وكل ما هو متضمن بمعناه لم يلاصقها فعل ولا حرف ولم يذكره لظهوره
اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلانه لما وقع موقع اسم هو المبتدأ
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له

بقدر الامكان ولان الابتداء من مكان وقوع الاسم ولهذا
قالوا في يضرب زيد انه مرفوع لوقوعه موقع الاسم باعتبار وقوعه
في ابتداء الكلام ينتج من اول الشكل الاول ان اما لم يلاصقها فعل
ولا حرف وتضمينه لمعنى مقدمة وهي وكل ما لم يلاصقه فعل ولا حرف
لا يليه الا الاسم ينتج ان اما لا يليها الا الاسم قيل ان كان
المراد من الابتداء الاصطلاحي يلزم ان لا يقع بعدها الا الاسم
المبتداء وان كان اللغوي يلزم وقوع كل نوع من انواع الكلمة
اقول تعرف الجواب عن اختيار الشق الاول مما سبق ان تأملته
واما عن الشق الثاني فالمراد الابتداء اللغوي الذي هو وضعه الاسم
بدليل وقوعه موقع الاسم المبتداء او المراد الابتداء مطلقا ولا يلزم
من بطلان قسميه بطلانه اذ فرق بين الارادة والتحقيق الاخير
الجزئيات والتحقيق هو الاول واما قوله تع واما ان كان من المقربين
وكقولك اما ضرب فتاويل الاول اما المتوفي فتاويل الثاني اما لفظ
ضرب واما في الكلام يستعمل على وجهين احدهما ان يستعملها
المتكلم لتفصيل ما اجمله المتكلم اي لتفصيل حسب انواع جنس او افراد
نوع اجملها المتكلم وهو ايراد الكلام على وجه يحتمل امورا متعددة والتفصيل
تعيين تلك المحتملات كلها او بعضها على طريق الاستيناف يجوز تعلقه
بيستعمل وبالمصدر وتعلقه بالجملة على ما ظن مما يأباه سوق الكلام والاستيناف
ايراد الكلام جوابا السؤال تضمنه ما قبله كما تقول جاءني اخوتك وهو

وهو كلام يحتمل جا ... للتطلب على السؤال بان يقول ما فعلت بكل منهم
فتقول في جوابه اما زيد فاكرمته واما خالد فاعتقته واما بشر فقد
اعرضت عنه ومنه قوله وجدت لهما والمستجن بطيبة رقيبني عنده
مستترا او باديا فاما الذي يخفي فشوق اخته واما الذي يبدأ وقد
جاريا وقولك انا اعلم واغنى اما اعلم فمن فلان واما اغنى فمن فلان
ولهذا لا يجيء الا متعددة واما قوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ
الاية فقد رفيه اما الاخرى وحذفها في الكلام لا ينافي كونها
للتفصيل لكونه في نفس المتكلم فيذكره تارة قسما ويترك الباقي
واخرى بذكر الاقسام والاية من قبيل الاول اذ فيها صيغة
الجمع والتقسيم والتعريف اما الجمع فقوله تع وهو الذي انزل
عليك الكتاب واما التقسيم فقوله تع منه ايات محكمات هن ام
الكتاب واخر متشابهات واما التعريف فقوله تع فاما الذين
في قلوبهم زيغ فلا بد من جعل والراسخون في العلم قسيماله
كانه قيل فاما الزائغون فيتبعون المتشابه واما الراسخون
فيتبعون المحكم ويردون المتشابه ويقولون كل من عند الله فح
يقطع الراسخون عن العطف على الله والثاني ان يستعملها المتكلم
آخذا اي شارعا في كلام مستأنف استينافا لغويا من غير ان
يتقدمها كلام ومنه اي من الوجه الثاني اما بعد في اوائل الكتب
مثل اما بعد حمد الله وبعد ظرف من الظروف الزمانية وان

في الاصل من الجهات الستة لانه استعيرت للزمان اذا كان
مضافا اليه فالتقدير اما بعد وقت الفراغ من حمد الله هكذا
قيل اقول فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية
التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الستة لبينوا كما بينها
صاحب الصحاح وكثيرا ما منصوب على انه ظرف او مفعول مطلق
على اختلاف الرأيين وما عوض عن المحذوف وفائدة النون
والعامل فيه الفعل بعده اعني يحذف حينا ويحذف كثيرا منه
المضاف اليه وينوى ويبنى على الضم ليعلم انه مبني اذ الضم
لا يدخل اعرابا اذ لا يصلح وقوعه فاعلا ولا مبتدأ ولا خبرا وهذا
على انه من الظروف الغير المتمكنة وفيه غير هذا الوجه وسيأتي
في موضعه ان شاء الله تعالى وانما قيدنا بقولنا وينوى وان ترك
الشرح لظهوره واشتهاره لانه اذا لم يكن منويا كان معربا
ويسمى غاية لان غاية المضاف بالمضاف اليه واذا حذف المضاف
يكون هو غاية وههنا اي في قوله اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف
اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية فلا بد له من مظروف
يكون عاملا فيه فبينه الشارح وقال والعامل فيه اما عند سيبويه
وجميع النحويين كالزجاج والمازني وغيرهما فهو وسيبويه لشعار
بمزية فضله واللام في النحويين للعهد او للجنس على عدم الاعتداد
بالخلاف المروي لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة

خاصة حطا لرتبته عن رتبة الفعل قوله لنيابتها متعلق بتعمل فقدم
للتخصيص وخاصة مصدر كعافية وكاذبة يقال خصصت الشيء
بكذا اخصه خصوصا وخاصة وخصيصا وخصوصية بالفتح والضم و
انتصابها على المفعول المطلق في التقدير اخص اياها بان يعمل في الظرف
خصوصا ويجوز ان يكون حالا بمعنى مخصوصة نحو اخذته سمعا اعلم
انهم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء من الواقع
بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس بجزء مطلقا وبعضهم
الى انه جزء مطلقا وبعضهم قال ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام
فمن الاول والا فمن الثاني وجه الاول ان الفاء مانع كان من
العمل والمرفوع محمول على المنصوب فارتفاع الاسم وانتصابه
بعده بفعل محذوف وانت اذا تحققت معنى قوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر وقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقولك اما زيد فمنطلق
المقتضي للنصب في الاولين والرفع في الثالث عرفت ان هذا
المذهب فاسد وايضا على هذا المذهب يلزم التحكم ووجه الثالث
انه اذا وجد المانع امتنع ان يكون جزء والا فلا فاعراب الاسم
بحسب العامل المحذوف عند وجوده وارتفاعه بالابتداء او
انتصابه بما يصلح عما بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه يرد
عليه ان ما مر في بعض الصور ثابت في جميعها للتساوي الفاء
فتخصيص بحكم المذهبان فان قلت لما كان المذهب جامع و

فاذا ابطل تعين الثاني

المانع قلت لوجود الغرض القوي الموجب لعدم اعتداده قال ابن
جب ان وضع اما للتفصيل وما ذكره بعدها احد الانواع المرادة
وذكره باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة وانما قصد والتقديم
تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيله جنسه وكان القياس الرفع
بالابتداء ولذلك كان الرفع اولى في قولك اما زيد فقد ضربته
من النصب ولولاه لكان اولى اياه ولكنهم خالفوه في بعض
المواضع ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار صفة التي هو
عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء فهذا هو الغرض في وقوع الاسماء
بعد اما على حسب معناها واعرابها الذي كانت عليه اقول هذا
انما يستقيم في القسم الاول واما في القسم الثاني فلا نعم لو قال الغرض
الاعلام اولا بان المقصود هو الحكم بعده المتعلق به على الوصف الذي
كان عليه قبل فقدم لذلك لكان شاملا لهما واوفق بظاهر
كلام الشارح ان ما قال مذهب رابع غير بعيد فالعامل على المذهب
الاول والثالث الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني الفعل الواقع
بعده وما لزم من كلامه سؤال وهو امتناع عمل اما عند وجود اردت
او المظنة لانعدام الضعيف عند وجود القوي كالشمع مع وجود
الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه باطل اشار
الى جواب بقوله ولا يجوز ان يعمل فيه اي في بعد اردت بناء
على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ولا يجوز ايضا ان يعمل فيه

فيه ان المظنة بناء على معنى اردت ان المظنة بعد الفراغ من
حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها
صدر الكلام لكونه للابتداء او للتاكيد فلو جاز العمل لبطل فلا يقال
يوم الجمعة ان زيدا منطلق وعلم ذلك من تنصيصهم حتى نقض
على ذلك القطع سيبويه فلم يجز وفي بعض النسخ فلم يجوزوا
كلاهما في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف يعني اليوم خارج
وجعله منصوبا بامّا وذلك اي عدم جواز اعمال الخارج في الظرف
لانهم اذا كانوا ممتنعين تقديم معمول ان عليها فهم يمتنعون
لتقديم معمول معمولها متعلق بخبره وهو امنع وان كان مفردا
لفظا لكنه في معنى الجمع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت
بالخيار ان شئت اعملت في اليوم اما وان شئت اعملت فيه خارجا
لعدم المانع اعني ما له صدر الكلام وهذا صريح في ان الفاء ليس
بمانع لكن لما كان مانعا في الجملة وكان خارجا واقعا بعده او متاخرا
حصل له ضعف فحينئذ يتساويان اما على المذهب الاول فالعامل
الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني والثالث خارج فقط ولما
اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الا ضارب لان
اما لا يعمل في المفعول به بل في المفعول فيه لما عرفت انها لا تعمل الا في الظرف
وكذا على المذهب الثاني والثالث واما على المذهب الاول فالعامل
الفعل المحذوف واما اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة

عند جميع النحويين لامتناع عمل اما وضارب لما مرّ وفيه نظر الا عند
ابي العباس المبرد وكذا الفراء وابن درستويه فانه اجاز
نصب زيد بضارب وجعل لاما خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع
تقديمه وانما قال خاصية ولم يقل حاصية تنبيها على ان سبب جعل
تقديم ما يمتنع تقديمه جايزا امر خفي لان الخاصية تستعمل فيما يظهر
من الاشياء مع خفاء السبب ولهذا يقال خاصية المغناطيس
جذب الحديد واصل الكلام وجعل تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه
خاصية لاما فتصحيح التقديم مفعول اول ولما يمتنع متعلق بالتقديم
وان كان مصدرا معرفا فلطف جوازه وخاصية مفعول ثان
وانما قدم لاما عليها للاهتمام والثاني على الاول طلبا للاستيناس بالقرب
وهربا عن الاستيحاش بالبعد وقد نقل اي حكم هذه المسئلة بعض
المتاخرين يعني السكاكي عن سيبويه هكذا اي مثل ما قال ابو العباس
المبرد ولعل قول ابي الدرداء اما بادي بدء معناه مما يكن
من شيء فاني احمد الله مبتديا بكل شيء اما بعضد يقوي خبر لعل
هذا المذهب اي مذهب ابي العباس المبرد فان انتصاب بادي
على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه يعني احمد
وهذا غير مذكور في بعض النسخ واذا كان احمد عاملا وهو واقع
في حيز ان فقد ثبت انه عمل مع وقوعه في حيز ان وبه اي
بعمل يتعلق فيما تقدم ما من بادي بدء ولما لاح من كلامه سؤال تقديره

تقديره ان يقال لا نم ان قول ابي الدرداء يقوي هذا المذهب
وانما يقويه لو كان العمل لاحمد لا لغيره وهو ممنوع لجواز ان يكون
العامل اما لكون الحال مشابها للظرف اشار الى جوابه بقوله
ولا يجوز ان يكون العامل في الحال يعني في بادي هنا اما لانها
لنيابتها عن الفعل لا تعمل الا في الظروف وفاقا والحال
ليس بظرف وكون الحال بمنزلة الظروف في الاتساع حتى
يعمل فيه كل عامل ضعيف او قوي لا يسوغ عمل اما فيها كما ظن
لانه يؤدي فان قلت يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية
وقد قال الجوهري معناه اول شيء فلا يقويه وعلى تقدير
الحال كذلك لانه ليس بمفعول به والكلام فيه قلت الاحتمال
ووقوعه لا ينافيان التقوية وانما ذلك لو كان بواقع و
يجعل جوازه ممتنعا وليس كذلك والكلام في امتناع المسئلة
التي فيها الاسم المنصوب الغير الجايز نصبه باما ولا بفعل وقع
بعد ان مطلقا والتمثيل باما زيدا فاني ضارب لا يستلزم ان يكون
الكلام في المفعول به والسر في عدم الجزم بالتقوية هذا فافهم و
لا عمال المظهر في بعد مانع اخر وهو وقوعه صلة ان الموصولة
وانما سميت موصولة لانها مع ما في حيزها كشيء واحد حيث
جعلته في تاويل المصدر فيكون بمنزلة الجزء من الشيء وجزء الشيء
لا يتقدمه فكذا معموله وهذا معنى قوله وشيء ما في حيزها لا يتقدمها

قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام قال الشارح وجه
التشبيه بين النحو والملح ظ وهو اي وجه التشبيه بينهما هو الصلاح
باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح اذا استعمل في الطعام
صلح بفتح اللام يقال صلح صلوحا مثل دخل دخولا وفي الغرا
حكى اصحابنا فيه ايضا الضم والا اي وان لم يستعمل الملح في الطعام
فسد اي الطعام كذا خبر والنحو مبتدا وذا اشارة الى الملح والكاف
اما اسم بمعنى المثل او حرف معناه كالملح النحو وانما قطع لكونه جملة
مستانفة وقوله ان استعمل في الكلام نحو عرف زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعا به في تفهم المراد
مصدر من تفهم الكلام اذا فهمه شيئا بعد شيء مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف اي تفهيم المخاطب مراد المتكلم والمراد من الكلام
على هذا التقدير ايضا جملة مستانفة فلهذا قطعت ويحتمل ان
معناه كاستعمال الملح فعلى هذا يكون النحو مبتدا الجملة بعده وكذا
صفة لمصدر محذوف اي ان استعمل النحو استعمالا كاستعمال الملح
و ح يكون الجملة المقطوعة واحدة وفيه ما فيه واذا لم يستعمل النحو في
الكلام فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول بان تركا او بان ينصب
الفاعل ويرفع المفعول او بان يرفعا او ينصبا فسد اي الكلام
خبر وجه عن الانتفاع به والفاء في قوله فلم يرفع اما عاطفة او للاعتذار
اعلم ان التشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بواسطة ما به

ما به التشبيه فله اربعة اركان المشبه والمشبه به ووجه التشبيه
وهو المعنى الخاص الذي يشتركان فيه واداة التشبيه ولا بد ان
منه غرض ان يعود الى المشبه غالبا وله اقسام عرفت تفاصيلها في علم
اخر فالمشبه ههنا النحو والمشبه به الملح واداة التشبيه الكاف
ووجه التشبيه ما يشتركان فيه فلا يكون وجه التشبيه اما الكبرى فقط
واما الصغرى فلان النحو لكون المراد به ههنا قواعده واحكامه
مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك بقرينة في الكلام
لا يحتملهما لامتناع تكرر رفع الفاعل ونصب المفعول ونقصانهما
فان قيل المراد من الكثرة ههنا ان يحمل لتصحيح الكلام محملا
يتجاوز بها عن القواعد المتداولة والاكثرية الوقوع بحسب استعمال
البلغاء قلت على هذا التقدير ايضا لا يصلح لانه لو كان لكان اما مطلقا
او باعتبار تعلقه بالصلاح والفساد ولا سبيل الى الاول لانه ينافي
غرض المص اذ هو ترغيب المتكلم على قراءة النحو وذا لا يصلح وهو ظ
ولانه يلزم التحكم لاستواء نسبة جميع ما هو يمكن ان يقل ويكثر الى
هذا التشبيه ولا الى الثاني لانه بقلة الملح وكثرته لا يصلح الطعام
بل يفسد اللهم الا اذا اريد بالقلة القدر الصالح لكنه خلاف الظ
ويجوز ان يكون وجه التشبيه الالم واللذة الثابتين لمن نظر في الكلام
وذاق الطعام لان من نظر في الكلام المستعمل فيه النحو التذ
نفسه بادراك ما هو المراد واما خلافه فالالم كما ان شان الملح كذلك

فالم الخ

وايضا هذا التشبيه تشبيه عقلي بحسي بوجه تشبيه عقلي متعدد
وتشبيه مفرد بمفرد مقيدين وتشبيه مجمل ظ واليه اشار بقوله وجه
التشبيه بين النحو والملح ظ وفيه تعريض لمن جعل القلة والكثرة
وجه التشبيه بالغباوة حيث لا يدرك الظ وتشبيه مرسل ومقبول
لكونه وافيا لافادة الغرض لان المشبه به اعرف بوجه الشبه وجاعل
مجرور على انه بدل من الله جاعل صفة لموصوف محذوف هو بدل
من الله اى اله جاعل فقوله مجرور على البدلية على المجاز ولما لزم من
كلامه سؤال تقديره ان يقال لا نسلم ان جاعل بدل من الله بل
هو وصف له كما هو ذهب اليه بعض شارحي المصباح كصاحب
الاصباح اشار الى جوابه ولا يجوز ان يكون وصفا لله فيكون مجرورا
لكونه وصفا له لكون الاضافة اى اضافة جاعل الى النحو غير محضة
لكونها في اللفظ فقط لانها اى هذه الاضافة اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله قوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام كالملح في الطعام
اشارة الى علة كون اضافة اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانها
في حكم الانفصال لكونه اما بمعنى الحال او الاستقبال ومن شرط
الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا لامتناع كون الشئ
الواحد عاما ومخصوصا بخلاف البدل والمبدل منه اى الصفة
والموصوف يخالفان البدل والمبدل منه حيث لا يشترط المطابقة
فيهما الا انه لا بد في ابدال النكرة من المعرفة ان يكون النكرة موصوفة

٦

موصوفة ليحصل وذلك لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس
من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو مع المبدل منه بمنزلة
شئ واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن حد المناسبة
ولزوم الاحالة بلزوم كون الشئ الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة
وتمام البحث سيجئ في بحث التوابع ان شاء الله تع اعلم ان كلام
الشارح الاستدلال على عدم جواز كون جاعل وصفا لله تع بقياس
من الشكل الاول صغراه ما دل عليه قوله لكون الاضافة الى ونتيجة
مطوية فعليك الاعتبار واما من جهة اللفظ فقوله ومن شرط
عطف لكون الاضافة من حيث المعنى وقوله بخلاف خبر مبتدا
محذوف وقدم تقديره ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف
وفي بعض النسخ ما ذكر في الكشاف في قوله تع متعلق بذكره وعلى النسخة
الثانية بدل شديد العقاب مقول القول وبه يتعلق قوله بعد قوله
من الله العزيز العليم وعلى كليهما يجوز ان يكون الباء في قوله بانه
بدل من الله دون الصفة بمعنى من البيانية و متعلق بذكره
وانما خص الشارح للاستشهاد قوله شديد العقاب من بين
ما يقع بدلا من الله اعني غافر الذنب وقابل التوب شديد حيث
انهما بمعنى الاستقبال بشهادة قوله تع ان الله يغفر الذنوب جميعا
وقوله تع هو يقبل التوبة عن عباده لان صاحب الكشاف ذكر انهما
يجوز ان يكونا وصفين لان ما اخبر الله تع بوقوعه في الزمان الآتي

كائناً واقعاً في الزمان الغابر او في الزمان المستمر لانه صادق
القول حقاً واما الصفة المشبهة فان اضافتها ابداً لفظية لانها تعمل
وانما وقع فيه ما فيه وبهذا يظهر جواب ما قال ابن الحاجب في الامالي
من انه لا يجوز ان يكونا وصفين على ما ذكرنا فاورده عليه من
البين ايذاناً بان التعريف غير حاصل في هذه الاضافة اصلاً
لكونه نكرة في تقدير الانفصال لان التقدير شديد عقابه معنىً
لوجود الاتصال لفظاً لا يقال لا نم ان جاعل هنا نكرة وقوله لكون
اضافته غير محضة قلنا ذلك اذا كان مضافاً الى معموله وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يراد به معنى الماضي او الزمان المستمر لانا نقول غاية
ما في الباب انه ح يكون مضافاً الى معموله وذا لا يستلزم اضافته الى
معموله وهذا معنى قوله اضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما تكون
غير محضة اذا اريد به اي باسم الفاعل المضاف الحال او الاستقبال
فيكون اضافته في حكم الانفصال اما اذا قصد به اي باسم الفاعل
المضاف معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر
اي مشتمل على الازمنة الثلثة نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة
حقيقية اي معنوية اما على تقدير الاول فلان الاضافة ح لا يكون في
تقدير الانفصال لانها ليست الى معموله حيث المشابهة الكاملة مفقودة
وهي ناقصة غير مؤثرة عندهم واما على تقدير الثاني فلكون معنى الماضي
موجوداً فيه اعلم ان اعتبار الوجهين اعني كون الاضافة لفظية و

وكونها معنوية اذا قصد به الزمان المستمر مما يختلج في صدري حتى
ظفرت بنص من قبل صاحب الكشاف حيث جعل هذه الاضافة
في موضع لفظية وفي اخر معنوية وانما قال في المثال الثاني العبيد باللام
للاستغراق ليكون في اللفظ ما يشعر بالاستمرار فالمعنى زيد متمكن لان
مالكاً لكل عبد بعضه في الزمان الماضي وبعضه في الحال وبعضه في الاستقبال
كذا قيل وفي بعض النسخ زيد مالك عبده في التمثيل للزمان
الماضي بافراد العبد وهو المطابق لما ذكره في الكشاف فافي العبيد في المثال
الثاني بصيغة الجمع اشعار بما ذكرنا من الاستمرار من وجهين و
قيل في كلامه نظر لانه جعل العام قسيماً للخاص حيث قال اما
زمان ماض او استمرار وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص
فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهاته
في المشهور ثلثة ماض وحال واستقبال واذا كان جاعل مقترناً
بزمان مستمر يكون الزمان المقترن اربعة وهذا خلاف المشهور
اقول الشارح ليس في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشأ
الغلط الجهل بالفرق بينهما والمشهور ان الزمان المقترن للفعل
ثلثة لا المشابهة لانها لا تقترن بها فضلاً عن الشهرة وقيل يلزم
على ما ذكره ان يكون اضافة الصفة المشبهة محضة اذ المقصود
بها زمان مستمر اقول ستقف على جوابه اذا قضيت النوبة الى التعرض
لاحكامها واذا كان الامر كما ذكرنا فليجز وقوع جاعل صفة لما مع

والمعنى اى وحاصل ان المعنى ههنا اى فى جاعل النحو على المضى لان
جعله النحو فى الكلام كالملح فى الطعام شىء قد وجد قديما وكل شىء
قد وجد قديما بمعنى الماضى فجعله بهكذا بمعنى الماضى فان قلت لا يجوز
ان يكون جاعل مرادا به زمان من الازمنة الثلثة لكونه فعل الله تع
قلت كونه بمعنى زمان بالنسبة الينا لا الى ذاته وتظيره اى نظير جاعل
اذا قصد به زمان مستمر كانه قال والمعنى ههنا على الماضى او على الاستمرار
ثم قال ونظيره قوله تع مالك يوم الدين حيث اوقع مالك صفة
لله تع حيث ههنا للتعليل فان قلت كيف يصح ان يكون مالك
يوم الدين مقصودا به زمان مستمر ويوم الدين آت قلت
المالك بمعنى القادر فمعناه قادر يوم الدين بان يوجده متى
يشاء وكيف يشاء لانا نقول هذا اى كون اسم الفاعل بمعنى الماضى
او بمعنى الزمان المستمر لا يستقيم فيما نحن بصدده اى بقربه وذ
لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال لما عمل
عمل فعله والتالى باطل لانه قد عمل عمل فعله فيكون بمعنى الحال او الاستقبال
لان الاستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم فلنضم هذه النتيجة الى
المقدمة الاخرى وهى كل ما كان بمعنى الحال او الاستقبال
يكون اضافته فى حكم الانفصال قوله فيكون اضافته فى حكم الانفصال
وكل ما كان اضافته فى حكم الانفصال يكون اضافته غير محضة وكل ما
كان اضافته غير محضة يكون نكرة وكل ما كان نكرة لا يقع صفة

للموفة فى جاعل لا يقع صفة لها وهو المطلوب وانما قلنا انه اى
جاعل قد عمل عمل فعله شروع فى بيان استثناء نقيض التالى وذ
لان جاعل ههنا اى فى جاعل النحو من الجعل بمعنى التصيير اما حال من
الجعل او صفة على تقدير المتعلق به معرفا وهو اى الجعل بمعنى التصيير
من افعال القلوب وان لم يكن من تلك السبعة التى ذكرها
النحاة بناء على ان دخولها على الجملة الاسمية لبيان ما هى عليه وذكرهم
السبعة لا ينافى الحاق الغير بها الممتنعة للمفعولين الممتنع
الاقتصار على احدهما قوله الممتنعة الاقتصار صفة سببية لافعال
القلوب لان المعنى الممتنع اقتصارها فتانيثه بنقل الضمير اليه بعد الاضافة
كما فى هند جائلة الوشاح ووجه الامتناع سيجىء فى بابها ان شاء
الله تع وهذا اعنى قوله لان جاعل الى فيكون الخ صغراه قوله
لان جاعل هنا من الجعل الى اخره وكبراه قوله وهو من افعال القلوب
ونتيجة مطوية وهى قولنا فجاعل من افعال القلوب صغراها وكذا وقد عمل فى
الثانى وهو اما الكاف وحده نصب على الحال وان كان من الكاف
خبر الكنه مبنى مفعولا معنى وتقديرا اى اما ان نجعل الكاف وحده
فى قوله كالملح ان جعلناها اسما او الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناها حرف جر قوله شهادة قوى الكلام وهو تعلق قوله
كالملح بقوله جاعل النحو وقوى الكلام معناه يقال عرفته قوى كلام
متعلق بعامل فقوله وهو اما الكاف وحده الى قوله حرف جر جملة معترضة

واذا عمل في المفعول الثاني عمل في المفعول الاول وهذه جملة فعلية
في صورة جملة شرطية معطوفة على جملة فعلية سابقة فاذا ظرف
متعلق بقوله عمل وقدم لدلالته على معنى الشرط فمعناه وقد عمل
في الاول وقت عمله في الثاني لاستلزامه اياه فاثبت الشارح مطلوبه
بما تقريره لان جاعل هيهنا من افعال القلوب وكل ما هو من افعال
القلوب اذا عمل في الثاني عمل في الاول فجاعل هيهنا اذا عمل في الثاني
عمل في الاول وتبيين صغراه لما ذكره في اول الكلام وكبراه بقوله والا
اي وان لم يعمل في الاول اذا عمل في الثاني يلزم الاقتصار على احد المفعولين
قيل فيه بحث اذ لا يلزم من انتفاء عمله في الاول ان لا يكون مذكورا
والممتنع عدم ذكره لا عدم العمل فيه والاحسن ان يقال عمله في الثاني
مستلزم بعمله في الاول يعني ويقتصر عليه ولا يتجاوز الى ان
يقال والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين اقول هذا من سوء الظن
وعدم الفهم مراد الشارح ما احسن هذا القول اذا لم يكن للمعاني
صحيحة فلا تغتر وان يرتاب والصحيح [illegible] مراده والله اعلم من الاقتصار
اقتصار العمل لا اقتصار الذكر فالمعنى والا يلزم اقتصار العمل
على احد المفعولين وهو ممتنع فان قلت هذا اذا عمل في الثاني
وهو ممنوع لجواز ان يكون معمولا لفعل مقدر قلنا لا يجوز والا
يلزم اقتصار الذكر على احد المفعولين فان قلت يحذف اذا قامت
قرينة كما ذهب اليه ابن الحاجب قلت شهادة فحوى الكلام

فوجب

فوجب ذلك يعرفه من له ذوق سليم وطبع مستقيم فوجب
ان يكون عاملا في الاول وان يكون الاضافة فيه اضافة غير
محضة وهذا اي جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام مثل قوله تع
وجاعل الليل سكنا في ان كلا منهما عمل في مفعوليه بهذا الوجه فان
سكنا منصوب بجاعل فوجب ان يكون الليل معمولا له اعلم
ان بين الاقتصار والاختصار فرقا بان الاقتصار حذف المفعول
نسيا منسيا والاختصار حذف المفعول على نية وارادته و
بان الحذف لدليل اختصار ولغير دليل اقتصار ففي اضافة
الامتناع الى الاقتصار دون الاختصار اشعار بانه يجوز حذفه اذا
كان دليل يدل عليه فان قلت اجعل جاعل هيهنا من الجعل بمعنى
الخلق هذا منع للمقدمة الاولى وما قيل ان هذا السؤال غير متوجه
لانه على هذا التقدير ان كان عاملا لا يحصل مقصوده والا فلا سبيل
الى الحال يندفع بما ذكرنا من ان انتفاء المعمولية لا يستلزم انتفاء المذكورية
مثله اي جعلا مثل جعل من الخلق في قوله تع وجعل الظلمات والنور
اي خلقهما وفي بعض النسخ قوله تع بغير في مرفوع بالابتداء وله على
النسخ الاولى وجه وانما افرد النور استغناء عنه بجمع الظلمة كما
في قوله تع خلق السموات والارض ولان الظلمة اسم والنور
مصدر فجمعت في الابو واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من النحو دون
المفعول الثاني فيتاتى لك جعل اضافته اي اضافة جاعل

الى النحو خضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام على هذا اى على طرز
من وجه الاعراب وبيان الاشتقاق لكن التزامه اى التزام
هذا التوجيه يكاد يعد تعسفا مفعول ثان ليعد من جهة المعنى صفة
تعسفا وهو اخذ الشىء على غير الطريق وذلك لان انتفاء القيد مستلزم
لانتفاء المقيد كما فى جاء زيد راكبا فان مجى زيد مقيد بالركوب منتف
بانتفائه لان المنطوق الغير الصريح من مقتضى الوضع كالصريح فيكون
مقصودا بالذات فلا يمكن مخالفته فى هنا ينتفى الخلق بانتفاء المشابهة
لكنه ثابت مطلقا ولفظ يكاد يشعر بانه ليس للحقيقة ونفس الامر
خلقه مقيدا كيف ومن افضل المخلوقات ما لا يقبل التقييد كحقيقة
الانسان قائما فعل الخالق او فيكون ذكر الحال هنا للاشعار
بان النحو كالملح عند الخلق وبهذا يندفع ما قيل من ان قول الشارح
ولا انتصاب جاعل على الحال يرد عليه ما اورده على جعل كالملح حالا من
النحو او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف وجه مبتدا
قدم خبره وهو لا انتصاب عليه لكونه نكرة **قوله** مؤيدى الاسلام اى
مقويه من ايده اذا قواه جمع مؤيد حذف نونه للاضافة والياء
الضائع اللفظ لالتقاء الساكنين دون الخط للالتباس ولم يكسر الياء
لتوالى الكسرات بخلاف لعدم كسرة ما قبلها فيها قال الشارح مجرور على
الوصفية لا الصحابه وانما جر على ذلك واسم الفاعل ههنا اى فى
مؤيدى الاسلام قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضى اذ تقويتهم

اذ تقويتهم الاسلام شىء قد وجد قديما **قوله** لا زال كاسمه مسعودا
قال الشارح هذه الجملة مع سابقتها اى غايتها وموخرها يقال سابقة
الجيش اى موخرها جملة معترضة بين اسم ان وهو الولد وخبرها
وهو وارث وفائدة الدعاء للولد الاعز كما فى قوله ان الثمانين
وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان وهى التى تؤتى فى اثناء
الكلام او بين الكلامين المتصلين معنى ولا محل لها فى الاعراب
اما عطف على جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف كقوله تع وما اهلكنا من قرية
الا ولها معلوم وذلك لعدم ما يقتضى اعرابها اعلم ان فى اعراب
كاسمه مسعودا وجهين احدهما ان يجعل مسعودا خبرا للا زال
وكاسمه اما متعلق به او حال من الضمير المستكن فيه وقدم عليه
كلا التقديرين للتسجيع والثانى وهو الاوجه ان يجعل كاسمه
خبرا للا زال ومسعودا بدلا منه لعدم تقييد الدعاء والتقديم و
التاخير اى لا زال كائنا كاسمه اذا كان الكاف حرف جر او مثل
اسمه اذا كان اسما لا زال مسعودا وانما كرره لان البدل فى
حكم تكرير العامل ويمكن ان يجعل كاسمه اسم لا زال ومسعودا
خبره فيكون غرضه الدعاء على طريق الكناية والاسناد الى مثل
يوجب الاستغناء لا الامتناع **قوله** لما استظهر قال الشارح
اى حفظ وقرا عن ظهر القلب كذا فى الصحاح فذكرهما معا لان كلا

قد يوجد بدون الآخر ولما هذه قال بهذه لان لما على اربعة اقسام
فعل وبمعنى الا كون كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها ولو قوعها
بعد ان النافية قال الجوهري وان كل لما يوفينهم فقد قال الفراء
اصله لمن ما فلما كثرت الميمات حذفت واحدة منها وقرأ الزهري لما
بالتنوين اي جميعا وقول من قال لما بمعنى الا فليس يعرف في اللغة
وجازمة اذا دخلت على المضارع ظرف بمعنى حين اذا دخل على الماضي
وهي مبنية حيث شاركت لما الجازمة وهي مضافة اضافة لازمة الى
الجملة الفعلية بعدها ومحلها نصب على الظرفية والعامل فيها انت ضمائرها
على تأويل الكلمة اردت لما استظهر للاضافة الحاصل ان العامل
فيهما جوابهما كاذا وكلما فهي مشتركة في كون العامل فيها جوابها كقوله
اذا استخبر الوشون عنا احبه حمدت سلوى او ذممت التصابيا و
قول كلما شئت تأملت له اي اردت تلميظه وقت استظهاره و
الجملة الخبر اردت فسرها الكثرة الجمل بعدها في اعتراض لدفع التوهم مع
ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه وهو اي مجموع ما جاء من الضمير
المستكن في قوله مرفوعة المحل على الخبرية لان اي فان الولد الاغر
مرادمني او مريدا تلميظه وقت استظهاره وانما فسر باحد هذين الوجهين
لبيان ان اصل الخبر الافراد وان الجملة هنا في محل المفرد وما قيل انه
اي مرادمني تلميظه لا يجوز ان يكون معنى القول اردت ان المطلوب عدم
التطابق بينهما لان اردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد فغير وارد

لجواز تفسير الشيء بلازمه واضافة المختصر الى الاقناع في قوله مختصر الاقناع
تشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم جواب عن السؤال
وهو ان يقال ان اضافة المختصر الى الاقناع لا يجوز لما بينهما من الاتحاد
فيكون اضافة الشيء الى نفسه الجواب ان مثل هذه الاضافة جائز
اذا كان المراد من المضاف المسمى ومن المضاف اليه الاسم مثل سعيد
كرز ولا يجوز العكس لامتناع تعلق الحكم بمجرد اللفظ وانما لم يذكر
لاحتمال ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص ككل الدراهم
ومن اضافة الصفة الى الموصوف كاخلاق ثياب اي لما استظهر
المختصر المخصوص بهذا الاسم اي الاقناع كما في قولنا سرنا ذات مرة
اي سرنا مدة ذات مرة في حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه اجري
حكمه فيلزم مما كيلا يلزم التغيير ان الخروج عن الوصفية وزوال الظرفية
وفيه بحث اي سرنا مدة مختصة بهذا الاسم فالمسمى هو الذات و
الاسم هو المرة والضمير المجرور المتصل في بحفظه في قوله وكشف بحفظه
فضلة القناع وهو اوسع من المقنعة وهي ما تقنع به المرأة رأسها و
فضلته هي الجانب المرسل على وجهها ومن عادة نساء العرب ان
يسترن وجوههن بفضلة القناع عند الخروج وان يكشفن عن
وجوههن عند العود فشبه المص الاقناع بالمرأة وصفته في خروجها
وجهل الولد الاغر بفضلة القناع وحفظه بيدها الكاشفة جاز ان
يعود الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول

متروك اى يحفظه اباه اى يحفظ الولد الاعز مختصر الاقناع ويحتمل ان
يعود ذلك الضمير المجرور المتصل الى المختصر فيكون اضافته اليه من
قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك اى يحفظ المختصر
الولد الاعز اعلم ان كلا منهما يجوز ان يرجح على الاخر بوجه اما الاول
فلانه اذا اعيد الى المختصر يلزم حذف الفاعل واذا اعيد الى الولد يلزم حذف
المفعول ولا شك ان حذف المفعول اولى من حذف الفاعل واما الثاني
فلان القريب من الضمير هو المختصر والولد بعيد عنه واعادة الضمير الى القريب
اولى فحينئذ تساويا لكن لما كان مرجح الاول قويا قال في الاول جاز
وفي الثاني يحتمل على ما في اكثر النسخ وفي بعضها وجاز في مقام ويحتمل و
ليس فيهما مؤنة الفرق فان قلت لا نم انهما متساويان لانه لا يجوز
ان يعود الى المختصر لانه يلزم حذف الفاعل وهو ممتنع قلت ذلك
في الفعل دون المصدر فان قلت اعادة الضمير الى المختصر اولى قوله
يلزم حذف الفاعل قلنا لا نم لجواز اضماره في المصدر كما ذهب
اليه قوم قياسا على الصفة المشبهة قلت ذلك غير جائز في المصدر
وستقف عليه وما ذهب اليه قوم ضعيف والقياس على الصفة
المشبهة تبط قوله واحاط بمفرداته اى ادرك بمفرداته بكمالها
لان الاحاطة ادراك الشيء بكماله ومفعوله محذوف اى احاط الولد
الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات والبا زائدة قال الشارح
انتصاب حفظا على انه تمييز لانه يرفع الابهام المستقر عن الذات المقدرة

اى احاط حفظه بمفرداته فعلم منه ان هذا التمييز بمعنى الفاعل
كما يقال احاط به علما واحاط به علمه وفحوى الكلام يشاهد لهذا المعنى
لا للتعليل فيكون مفعولا له كما ظن صاحب الاصباح وكذا اى كانتصاب
حفظا انتصاب معنى ولفظا في قوله واتقن ما فيه معنى ولفظا الا
ان الفرق بينهما ان التمييز ثمة فاعل وههنا مفعول في المعنى اى اتقن
معنى ما فيه ولفظه في الصحاح اتقان الامر احكامه فاما بمعرفته
مع عللها وضبط قواعده الكلية مع جزئياته او بمعرفته بانتفاء الشك
منه وهذا اى التمييز في قوله واتقن ما فيه من النحو لفظا ومعنى كقوله
اى كالتمييز في قوله تع او قوله واتقن ما فيه الى كقوله تع وفجرنا الارض
اى شققناها عيونا لا انهارا ولا ابحارا في كونه بمعنى المفعول
على وجه اذ بانتصابه على المفعول به او على الحال او بنزع الخافض او بانه
تمييز بمعنى الفاعل له وجه قيل وهو ابلغ من فجرنا عيون الارض لان
معناه جعلنا الارض كلها كانها عيون تتفجر كاشتعل الراس
شيبا بالنسبة الى اشتعل شيب راسي وما في قوله واتقن ما
فيه اسم موصول بمعنى الذي والجملة الظرفية اعني فيه صلته لتسده
حصل او كان لانه اذا كان سادا مسد الفعل وهو لا ينفك عن
الفاعل فبالضرورة يكون جملة فان قيل لم لا يجوز تعلقه بالاسم وصدر
الصلة محذوف قلت ذلك في الضرورة واما في السعة فلا وفيه بحث
سيجيء بيانه في الباب الثالث ومن النحو بيان له اى لذلك الاسم

لانه لابهامه يحتاج الى مبين فانه اعنى من النحو ظرف مستقر وهو ماكان
متعلقه متضمنا له من الافعال العامة غير مذكور لا لغو وهو بخلافه
نحو مررت بزيد فى الدار وزيد فى الدار مقدرا بقارئ وحاصل فى الدار لغو
او مقدرا بكائن مستقر الحاصل ان الاستقرار بوجود هذه الشرائط
واللغوية بعدم احدها وقيل الظرف المستقر ما لم يذكر متعلقه واللغو بخلافه
وللاول قالوا احظ وخلى من الاعراب دون الثانى ولم اجد فى كلا
م محققيه وبيان غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك فى الاعراب
المحلى حيث قالوا بزيد فى نحو مررت بزيد فى محل النصب واجازوا
فى المعطوف عليه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله ومعتمدا على
فضله ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا
المحل لا ان لا محل له من الاعراب اصلا والمستقر بذلك الآخر
انك اذا قلت زيد فى الدار ففى الدار له محل من الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقى ومحل اخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك
بدليل انتقال الضمير منه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على
ذوى الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل فى الدار فان له
محلا واحدا منصوب المحل خبر بعد خبر او صفة على الاضافة اللفظية
على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن فى فيه
العايد الى الموصول ولينتامل فى هذا المقام حتى لا يتوهم التناقض
بين قوله ظرف مستقر وبين قوله حال من الاسم الموصول او من

او من المستكن فى فيه لانه قد تقرر عندهم ان العامل فى ذى الحال
هو العامل فيها والعامل فيه اى فى من النحو على التقدير الاول الفعل
او الظرف المستقر اعنى فيه على التقدير الثانى كانه قيل اى شئ
كان المعنى قيل اى شئ فاجاب قاطعا عما قبلها ومستنفا كان المعنى
النقص الذى حصل فيه وهو من النحو ابرزه فى صورة الاسمية
تغييرا للمعنى الحالية فى من النحو او تصريحا بالبيان المقصود منها على
المعنى الابتداء والتبعيض المستفاد من من البيانية فلو قال كاينا من
النحو لتوهم التخصيص بالتبعيض او بالابتداء ولو قال هو النحو لبيانا
و انه اعنى من النحو وان كان حالا الا انه يغنى اى يفيد غناء التمييز
بالفتح اى فائدته ونفعه كذا فى الصحاح فى رفع الابهام لا يقال اذا
كان من النحو مميزا يكون بيانا له فحينئذ يكون المعنى النقص لفظ النحو ومعناه
لان المبين هو المبين فى من البيانية وهذا ظاهر الفساد وايضا
فما السبب فى جعله حالا ولم لم يحكم بزيادته لانا نقول المراد من النحو
المسائل ولها الفاظ ومعان لانها مكتوبة فى هذا المختصر وجارية
على لسان الولد الاعز عن ظهر القلب وقد ثبت النص بعدم
زيادة من فى التمييز فلهذا لم يحكم بزيادته وجعل حالا لانه قال بعض
المحققين ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان نكرة
والا فحال ومرجعها الى الابتداء وفيه معنى التبعيض ثم كلامه فلما كان
المبين هنا معرفة جعله الشارح حالا ولا شك ان ابتداء تعالى

الولد الاعز ما في المختصر من النحو وان ما فيه بعض النحو لا كله لان
من فيه للبيان فان قلت هذا السؤال وارد على كون كل من
من النحو معنى ولفظا تمييز تقديره ان احد التمييزين مستدرك
اذ الغرض وهو ازالة الابهام حاصل باحدهما فلا حاجة الى الآخر
فعلى هذا يكون الاستفهام في قوله اي فرق الانكار اي لا فرق
بينه اي بين من النحو في رفع الابهام ههنا اي في قوله ما فيه من
النحو وبين التمييز الكائن بعده اي بعد من النحو اعني معنى ولفظا
قلت تقرير الجواب لا نم ان احد التمييزين مستدرك بل هما واقعان
في حيزهما قوله اذ الغرض ازالة الابهام قلنا نسلم قوله وهي حاصل
باحدهما فلا حاجة الى الاخر قلنا لا نم وانما يكون هذا اذا كانت ازالة
الابهام عن شيء واحد وليس كذلك الامر اي ان الابهام الذي
ازاله احدهما عن شيء ليس شيء يزيل الابهام عنه الآخر اذ الا
الرافع اياه من هو الابهام الكائن في الاسم الموصول والابهام
الرافع اياه هو الابهام في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله
ومن المعلوم ان ما رفع الابهام عنه الاول هو الذات المذكورة
وما رفع عنه الثاني الذات المقدرة وهما متغايران فلا يحصل الغنية
هذا تقرير معناه واما الفاظه فالابهام مبتدأ والرافع صفته
الجارية عليه الثابتة لغيره لانه في المعنى حال من الذي هو فاعل الرافع
المعتمد على الموصوف الناصب اياه وهو اما ضمير فصل لا محل له من

من الاعراب على راي نحو الابهام خبره وهو مع خبره خبر المبتدا الاول
وانما قلنا ان التمييز الثاني يرفع الابهام في مضمون الجملة الذي
هو وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون باتقان
لفظه وحده وقد يكون باتقان معناه وحده وقد يكون باتقانهما
جميعا الى غير ذلك من المحامل اي ذهب الى غير ما ذكر من اتقان اللفظ
وحده واتقان المعنى وحده واتقانهما جميعا فيكون الجار والمجرور اي
الى غير ذلك في محل النصب على الحال من الضمير المستكن في يكون
ومن المحامل بيان لذلك من اتقان احدهما لا على التعيين واتقان
لغته واتقان تركيبه واتقان بعض لفظه وبعض معناه او كله و
اتقان بعض معناه وبعض لفظه او كله واذا قيل وفي بعض النسخ
فاذا بالفاء قيل معنى ولفظا ارتفع الابهام وتبين المراد لانهما
مطلقين ينصرفان الى الكامل وبما ذكرنا من المحامل يندفع ما قيل لا يمكن
ههنا قسم رابع فكيف قال الى غير ذلك من المحامل قوله
ان الملفظ اي اعلمه قال الشارح اي اطعمه واذيقه والتلميظ في الاصل
تتبع اللسان من تتبعت الشيء تتبعا اي تطلبت الشيء متتبعا له
قوله بقية بالنصب مفعول لا غير وهي شيء باق الى بقيته
[illegible] من الطعام وهو ما يؤكل [illegible] وربما
يختص بالبشر ويقال بقي من الشيء بقية الشيء باق من الطعام وهو
ما يؤكل وهو ما يتعلق في الفم بعد الاكل من لمظ يلمظ بالفم لمظا اذا تتبع بلسانه

بقية الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح به شفتيه وكذا التلميظ فقوله
والتلميظ تتبع اللسان ليس على ما ينبغي ولا يناسبه وقد يكنى عن الاكل
لان المكنى به عنه اللمظ والتلمظ لانه من روادفه وتواليه فاطلقه
واراد به المردوف وذلك من الكناية المطلوب بها الصفة دون التلميظ
لانه لا يكنى به عن الاكل بل عن الايكال والاطعام ولو اريد به ذلك
فهو بعيد لا تندفع الاخير ثم هو مستعار للافهام وتبعيته بتقدير
الاستعارة في فعله على راى اكثر القوم واما على راى السكاكي في استعارة
بالكناية واثبات الاطعام استعارة تخييلية فمن الداخل على المشبه
اعني كلام الامام المحقق زائدة او للتبعيض وفي اللفظ اشعار به على ما
لا يخفى فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام الامام
المحقق فعلى هذا المعنى يكون صفة لموصوف محذوف مفعول و
قيل بمعنى الاعطاء يقال فلان لمظ فلانا من حقه اى اعطاه بعض
حقه فمن للتعويض وقيل بمعنى التحريك لانه من روادف التلميظ
فاستعير للتعليم ومن للبيان اى اعلمه شيئا من كلام الامام المحقق
وفيه بحث وانت اذا كشفت الغطاء عن عينيك واخذت
الانصاف بين يديك وجدت قول الشارح اقوى القولين فلا
اليه ولا ابتغى في البين **قوله** والخبر المدقق قال الشارح الخبر في الاصل
واحد الاخبار لان ما على فِعل وفَعل يجمع على افعال ويقال للرجل
العالم بتحبير الكلام اى تزيينه وتحسينه خبر قال الاصمعي يقال للطفيل

خبر بيان

للطفيل الغنوي في الجاهلية محبر لانه كان يحسن الشعر ويزينه
وقيل هو مقلوب من بحر فكما ان البحر مجمع الماء فكذلك العالم مجمع
العلم وهما سببان للحيوة ولذلك استعير البحر للعالم واحسن بقول
من صار حيا بالعلم لم يمت ابدا والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره
الجوهري في الصحاح لكن الفتح افصح لانه يجمع على افعال دون فعول و
قال الفراء هو حبر بالكسر قال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر
وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح كذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح
قوله حتى يعلق منصوب بان المقدرة لان حتى حرف جر او عطف على
المظ لان حتى يجي للعطف وعلى كلا التقديرين العلق وان كان
لم يكن جزءا مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميظ عادة فهو
صار كالجزء من التلميظ والقوة معا مفادة لان العلق بالطبع قوي
من التلميظ فالمعنى اردت ان المظ من كلام الامام شيئا فشيئا وما
نحوه الا ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج
كما في قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار
ابليس من قوة جندي بطبعه اى بطبع الولد الاعز وهو قوة
للنفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر والاصل السجية التي جبل
عليها الانسان من لفظه لحلو قال الشارح من لفظه ظرف مستقر
منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعني
ما ينفجر ولما يبقى احتمال كونه حالا من الضمير المجرور المتصل بعن العائد اليه

في الموصول ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون ههنا ذلك الظرف المستقر
حالا من الضمير المجرور المتصل بمن لان شيئا مما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول يعني لفظ منه شيء مما في حيز الصلة وهو لا يتقدم على الموصول
لانه بمنزلة جزء من الموصول فاذا وقع الحال منه يكون هو ايضا هو
تابع المجرور وهو لا يتقدم فلما تقدم علم انه ليس حالا منه وفيه
خلاف ابن كيسان وسيجي ويجوز ان يحمل كلامه على الصلة و
الموصول الاعتبارين فالصلة من الموصول الضمير المجرور ولا يلزم
هذا على تقدير ان يكون من الفاعل لان حق الحال التاخر عن
ذي الحال فيكون في حيز الصلة لان امتناعه حين كان من تتمة
الصلة والحال من المجرور تابع له وذيه فافترقا فامتنع هذا دون
ذلك **قوله** فوجدت قيل بمعنى صادفت وقيل بمعنى علمت اكثرها اي اكثر
كتب تعاور بين الائمة المائة والجمل والتتمة يريد ان تداول هذه الكتب
الثلثة اكثر من تداول الباقية من مختصراته قال الشارح التعاور التداول
يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه فيما بينهم اي بينهم وفيما
زائدة او في الوجه الذي بينهم فما موصولة والتداول هو الاخذ مرة
من هذا ومرة من هذا وانتصابه على التمييز من اسناد اكثر لا من
تعلق الفعل به سواء كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت
الا انه اذا كان بمعنى الاول فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو اكثرها
والمائة ومعطوفها بدل منه واذا كان بمعنى الثاني فمفعوله الاول اكثرها

ومفعوله

ومفعوله الثاني المائة ومعطوفها الا تعاورا والمائة وما بعدها بدل كما
ظن **قوله** كراهة ما فيها قال الشارح انتصاب كراهة على انها مفعول
وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ما فيها في
تحقق شروط انتصاب المفعول له **قوله** ونقيت عن كل منها قال الشارح
اي عن كل واحد منها ما تكرر والتنوين عوض عن المضاف اليه الا ان اتيانا
الفاء مكان الواو كما في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما اي كل واحد والضمير
في قوله منها راجع الى الكتب الثلثة المذكورة وما في ما تكرر مصدرية والضمير
المستكن فيه اي في تكرر ضمير كل اي نقيت عن كل تكرره ولما كان
احتمال كونه موصولا فاختار رده بقوله ولا يحسن ان يكون ما موصولة
وان سلم جواز ذلك لكن لا يحسن لارتكاب الحذف لان نفي
الحسن لا يستلزم نفي الجواز نظيره يجزيك اجر ما سعيت الا ان الاجر
للعمل لا للعامل لفساد المعنى لان المنفي هو التكرر دون المتكرر والا
لكان نفس المسئلة منفية قيل وللقائل ان يقول في انتفاء المجموع
يكفي انتفاء واحد من اجزائه وانتفاء الصفة متعين اقول نعم الا انها
اذا كانت موصولة فللتوهم ان يتوهم في بادي الرأي بان المنفي هو المتكرر
لورود النفي عليه ظاهرا بخلاف ما اذا كانت مصدرية فلما كان الاول مظنة
التوهم دون الثاني كان هو حسنا دون الاول وان كان جائزا
والشارح لا يدعي عدم جوازه بل عدم حسنه **قوله** استثقالا للمعاد و
استقلالا للمفاد قال الشارح انتصاب استثقالا واستقلالا على الحكم

مفعول له بما انفيت في قوله ونفيت عن كل واحد منهما ما تكرر ولا استعما
على الحال من الضمير المتصل بنفيت بمعنى مشتغلا ومستقلا اي حال كونهما
بمعناهما فهو حال من ضمير المصدر لارتفاعه معنى ايضا من المفاعيل
المطلقة التي حذف فعلها واجب اي آض ايضا بمعنى رجع رجوعا
وجه وارد بالمعاد التكرر وهو بمعنى المصدر الاولى الفاء مكان الواو
دون اسم المفعول كمثل ما تقدم فيما تكرر من ان المستقل هو التكرر
دون المنكر وانما قال كمثل ما تقدم لان العلة هنا تغاير جهاته لكن نشا
والمعاد اسم مفعول فان قيل لا يجوز ان يكون المعاد اسم مفعول
لان الاستقلال عند الشيء قليلا وذا لا يتصور في المعاد فالصواب
ان يجعل كالمعاد اجيب بان هذا انما يرد ان لو كان مفعول الاستقلال
في الحقيقة هو المعاد وليس كذلك لان مفعوله محذوف تقديره
استقلالا الا فادة المعاد وفيه تأمل والمراد من المعاد في بعض النسخ
والمراد به اي بالمعاد ما الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او
كل من يستفيد منه واللام فيه للجنس ونظيره قوله خطرت لذكره
يا اميمة خطرة بالقلب تخلب عاين المشتاق وان كان بمعنى
الذي لكن بينهما فرق من حيث انه لا يفيد التعريف قبل مجي الصلة
بخلاف اللام على ان ذلك الاعتبار ممكن في الموصول وكونه مبهما
وللجنس الاعم لا يدفعه قوله غير مدخر قال الشارح انتصاب
غير على انه حال من ضمير المتكلم المنفصل باستصفيت وهو صفة في

في الاصل فمعناه المغايرة اي بمغاير المدخر اي حال كونه مغايرا له ويستوي
فيه الاحوال كلها لان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرفه في عدم التصرف
وجاز فيه ثلثة اوجه الاول مدخر بالدال اي بادغام الذال المعجمة في
الدال المعجمة بعد الانقلاب والثاني مذخر مع الذال المعجمة اي بادغامها
في الذال المعجمة بعد الانقلاب والثالث مذدخر بالبيان لعدم الجنسية في
الذات والدال المدغم فيه منقلب من تاء الافتعال والاصل فيه ان
الفاء اذا كان دالا او ذالا انقلب تاء الافتعال دالا ويجري الادغام
ان امكن والفك لعدم الاتحاد كما عرف في موضعه مثله اي مثل مدخر
اذكر واذكر بالذال المعجمة وقد حكي البيان اي فك الادغام ايضا
لما ذكر نحو اذدكر قوله الا ما ندر قال الشارح محل اسم الموصول هنا
اما منصوب على الاستثناء المنقطع لان المستثنى ليس من جنس
المستثنى منه الذي هو ذكر او على البدلية من ذكر شيء بدل البعض
من الكل اي لم الحظ ذكر شيء الا ما ندر بحذف المضاف متعلق
المقدر بين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب حذف
المضاف لانه لولا ذلك لكان ذلك واجب النصب على الاستثناء
وانما قدر قبل ذلك المتعلق للتنبيه عليه قبل تمام الكلام ويجوز ان يكون
متعلقا بهذا التقدير من جهة المعنى واما مجرور على البدلية من شيء
بدل البعض من الكل قيل في هذا سهو لان البدل في غير الموجب و
شيء ومسائلهما موجبان الجواب ان المنفي الذكر المتعلق بشيء

بهو من المسايل ثم رجعه اليه فالسهو في مقالته لابن اخت خالته او
مجرور على البدلية من مسايلها عطف على من شيء لا عليه والمعنى على
الاول الا اطو ذكر ما ندر لكن هذا الذكر عين الذكر الذي مر ذكره وعلى
الثاني الا اطو ذكر شيء مما ندر ولما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل
الوجهين ابتداء في تفصيله اولا باماو او وثانيا ايضا باماو او ولما كان
احتمال كون البدل من الضمير المجرور في مسايلها ابطله بقوله ولا يكون ان
يكون مجرورا على البدلية من الضمير المجرور المتصل بالمسايل لفساد المعنى
للزوم كون ما ندر كتابا بانه مسايل وليس كذلك وللحمل على المسجد الجامع
مع حمل على غير وجه وقيل للزوم دخول الا بحكم النتيجة بين المضاف
والمضاف اليه اقول بعد التسليم هذا على الوجه الاول ولم يبين تقديره
استغناء عنه بذكر تقدير الثاني من القسم الاول اعتمادا على فهم
المتعلم وكذا اي مثل ما في قوله الا ما ندر محل ما في قوله الا ما كان بالزيادة
حريا منصوب خبر محل ما وكذا حال او صفة مصدر محذوف او كذا خبر
على و منصوب خبر مبتداء محذوف وقطع استينافا كانه قيل ما اي شيء
شبهه فاجاب في انه منصوب اما على الاستثناء او على البدلية من
شيء بدل البعض من الكل اي الا زدة فيه ما كان بالزيادة حريا و
هو منصوب على الخبرية لكان وبالزيادة متعلق به قدم للسجع **قوله**
ويشتفي بمغانم اثاره قال الشارح اي يغتنم الولد والمغانم بمعنى الغنايم
واضافتها الى الاثار اضافة بمعنى من لانه من باب خاتم فضة اي مغانم من

من اثاره وذلك لان المغانم هي الاثار كما ان الخاتم هو الفضة
فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصيتها جواز كون المضاف اليه
محمولا على المضاف وستقف على ذلك في بحث الاضافة ان شاء
اي الثمرات الحاصلة منه اي المراد من الاثار الثمرات الحاصلة من
المختصر **قوله** ولكسرته قال الشارح اي طويته طيا وهو ضد النشر على
كسر عبد القاهر لان الثياب المغسولة اذا نشرت طويت على كسر
القصار فكان المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجعله
مشتملا حال او مفعول ثان عليهما مستعار خبر قوله وكسرته من
كسر الطاير جناحيه اذا ضمهما اليه الى نفسه للوقوع والنقض يقال
انقض الجدار اذا سقط عطف على ضمهما وقيل على الوقوع وهو ليس
بجيد يدل عليه تفسير الجوهري في الصحاح حيث قال كسر الطاير اذا ضم
جناحيه حين انقض لان فيه معنى الطي والاشتمال فالاستعارة تبعية
قرينتها الفاعل ويجوز ان يكون استعارة بالكناية واثبات الكسر تخييلية
فالمص شبه نفسه بالطاير ثم اثبت ما هو من لوازمه يعني كان المص
طايرا في جو العلم قبل هذا الجمع المختصر حين سكن من الطيران
كما ان الطاير يجمع جناحيه ثم شرح شرح الخطبة حامدا لله
ومصليا على رسوله واقول قبل الشروع في المقصود لا بد من
تمهيد مقدمة فيها بيان الموضوع والمبادي والمسايل وما عنه
النحو ليكون الشروع على بصيرة فاعلم ان موضوع كل علم ما يبحث

فيه عن اعراضه الذاتية ومبادية التصورات المستعملة او التصديقات
المتوقف عليها اثبات المسائل المستعملة فيه ومسائله التصديقات
المستعملة فيه المقصود من ذلك العلم اثباتها فموضوع النحو الكلمة
والكلام حيث يبحث عن اعراضهما الذاتية فيه ومباديه التصورات
المستعملة فيه مثل تعريف الفاعل والمفعول وغيرهما ومسائله
التصديقات لذلك كتصديقات الفاعل مرفوع والمفعول منصوب
واما تعريفه فهو آلة قانونية تعرف بها الاحوال الطارية على الكلمة
حالة التركيب من حيث انها اعرابية او بنائية وعلى الكلام من حيث
انه جملة فعلية او اسمية او خبرية او انشائية وغير ذلك فالآن
اشرع في المقصود مستعينا بالله المعبود قال المص الباب في الاصل
باب البيت وانما سمي به لانه لا يدخل فيما بعد شموله الا بعد المجاوزة
عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل
ابواب الاول نقيض الآخر اصله اوأل على وزن افعل على رأي
مهموز الاوسط قلبت واوا وادغمت بدليل منك وجمع على اوائل
واوايل او وول على وزن فوعل فقلبت الواو الاولى همزة ولم
يجمع على اواول للاستثقال ثم هو ممنوع عن الجر والتنوين اذا لم يضف
ولم يعرف باللام صفة دون غيرها تقول لقيته عاما اول واولى
وتانيثه الاولى وجمعها الاول مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات
جمع اصطلاح وهو في اللغة معروف وفي العرف عبارة عن اتفاق

على ان يسمى شيء باسم ينقل عن موضعه الاول النحوية اي المنسوبة
الى علم النحو وهو في الاصطلاح ما مر ذكره وافرادها مع جمع الموصوف
لجواز كلا الوجهين مع مكان الاختصار وقد مر هذا الباب لما مر قوله
كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة في الاصطلاح واما
في الاصل فهي مأخوذة من الكلم بمعنى الجرح فلتأثيرها في النفس
عند حصول معناها فيها عند اطلاقها وتخليلها سميت بها وفيها
ثلث لغات حكاها الفراء فعلة بفتح الفاء وكسر العين مثل نبقة
وهي لغة اهل الحجاز وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كسدرة
وهي لغة بني تميم وفعلة بفتح الفاء وسكون العين جفنة
ثم يجيء في اطلاقها على ثلثة اقسام حقيقي لابد من التعرض له فلذا
لم يهمله احد ومجازي مستعمل في عرف النحاة كاطلاقها على احد
جزئي العلم المضاف قد يتعرض به كما تعرض به ابن مالك
بقوله تقديرا وقد يترك منهم المص ومجازي مهمل في عرفهم لا يتعرض
فلذلك تركوه كلهم وانما قدمها اما على الكلام فلكونها جزءا
ومن قدمه عليها نظر الى تاثير الكلام فيها من حيث ان الانتقال
من حال الى حال انما هو بسبب التركيب واما على غيره فلتوقفه
عليها وقدم تعريفها لان معرفة المعرف لا يحصل الا به ومن
قدمها عليه نظر الى ان المقصود بالمعرفة ذلك ووسط الضمير
للتخصيص قال الشارح لفظة كل ههنا اي في التعريف غير واقعة

موقعها لما فيها اى في لفظة كل من التعرض لاحاطة الافراد نظرًا الى وضعها والموقع موقع التعريف لان الكلام مسوق لبيان معنى الكلمة الاصطلاحى والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد يعنى ان هذا الموقع موقع التعريف الذى يكون للحقيقة لا للافراد وفى لفظة كل تعرض لها فلا يجوز اخذها فى المعرف ولا فى المعرف فهى غير واقعة موقعها فالاولى ان يترك لفظة كل والجواب بان كل لاحاطة الاجزاء ههنا والتعريف لا يكون الا بها وبان التعريف قسمان حد ورسم والحد لا يكون الا بالاجزاء فاوردها ليدل على ان هذا التعريف حد وبان فى ذكرها فائدة وهى دفع توهم ان مجموع الافراد لا كل واحد كلمة ليس بجواب حيث يجوز التعريف بجزء واحد واكثر فان قلت المراد الحد التام فقد ضاع جوابك الثانى وان اردت تغيير العبارة فدلالته على ذلك ممنوعة والتوهم باق بعد اتيان كل اذ لا يتحصر في كو للافراد بل الجواب ان عبارة ارباب المنقولة لا يلتفتون فيها الى اعتبارات اصحاب المعقول بل الى صحة تراكيبها وكونها على قوانين النحو واساليبها لذلك وقع كثيرًا لفظة كل فى تعريفات المتقدمين فالمقصود بيان ان الكلمة فى عرفهم اى شئ يسمى بها وعلى اى شئ تطلق فالموقع ليس موقع التعريف قصدًا الابرى انه جعل الكلمة محمولة وادخل الفاء والقول بان التعريف ح بالافراد لا للافراد غير وارد وقيل لان اللام قد يجئ بمعنى الباء والاحسن ان يقال ان اللام على معناها

رات

السلوب

فيرد

فيرد بان التعريف اذا كان بالافراد يكون للافراد بالضرورة وقد اشير الى جوابه بوجه آخر فى تقدير كلام الشارح فى توجيه اشكاله ثم التعريف مشتمل على قيود لابد من معرفتها اولا لانها اجزاء المعرف الموقوف معرفة المعرف على معرفته المتوقفة على معرفتها احدها كونها ملفوظا به اشير به بان اللفظ المأخوذ فى التعريف بمعنى الملفوظ وهو اى اللفظ لغة مصدر لفظت الرحى الدقيق وعرفا الصوت الخارج عن الفم المعتمد على المخرج وعرفه بعضهم باخص منه بزيادة القصد وقيل ما لفظه الانسان قلت حروفه او كثرت وعمم بعضهم بقوله او كان فى حكمه مهملا كان او مستعملا واورد عليه بمنع صدق ما لفظ به الانسان على اللفظ لكونه بمعنى الملفوظ وبانه دورى لوجوب تقدم المشتق منه على المشتق ورد بان اللفظ بمعنى الملفوظ وان كان فى الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق وهذا وان كان مجازا لكنه مشهور واما اللفظ فكان للفظ فى المعنى وانما اختاره المص لفائدة يأتى ذكرها قبيل اختيار اللفظ او لانه اخصر وادفع للاجمال واما اللفظة فان اريد بها اقل ما ينطق عليه كضربة فهو فاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددًا مخصوصًا ينتهى اليه ففيه اجمال اذ لا يشعر به وان اراد معنى اللفظ فاللفظ اولى لما ذكرنا ولا يعارض بان فيه اجمالا من وجهين احدهما انه للمصدر او للمفعول وثانيهما انه له او للجمع لان الاول مشترك الالزام فبقى الاخصرية سالمة عن المعارض على ان فيه اشعارًا بانه

للمفعول كما ان فيه اشعارا بعدم جمعية لان الموضوع موضع التعريف
قصدا او ضمنا فحصل الجواب عن الثاني نعم اذا اريد بالوحدة الوحدة التي
اعتبرها الواضع في الدلالة واشعر بها هاهنا ترتب الدلالة على الوحدة
المفيد للسببية اندفع الايراد وقيل لان اطلاق المصدر على المفعول
المعهود فيه اطلاقه غير عهد وبالتاء لكن الاختيار لكون الاعلام المضافة
غير كلمة دعاه الى اختيار اللفظ ثم ان اخذه اولى من الصوت لكونه اخص
ومن النطق لكون اطلاقه على المنطوق غير مشهور في عرفهم ولانه بمعنى الادراك
الكلي كما يكون بمعنى التلفظ والتكلم ومن القول لكونه مقولا غالبا على المركب
واختياره في التحديد بناء على انه لا يتناول المهمل بخلاف اللفظ لانه اخص
كما قال ابن الحاجب ان القول لا بد له من دلالة اما وضعية كما في المفردات
الحقيقة او عقلية كما في المؤلفات والمجازات كما فعل بعضهم ليس باولى
لما ذكرنا وقد احترز المص بها اي باللفظ عن الدوال الاربع وهي
معهودة للدوال الغير الملفوظة فالدوال خمسة احدها اللفظ والبواقي
هذه الاربعة المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة
والعقد والنصب والخط فاحترز بها عنها وقد اعترض بان التعريف
غير جامع بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ
فلا يصلح ان يكون اللفظ قيدا والا لخرج مثل هذا عن كونه كلمة
وغير مانع اذ الياء في بصري لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وليس بكلمة
واجيب عن الاول بان اللفظ في التعريف يتناول ما كان ملفوظا به

حقيقة

حقيقة نحو زيد وضرب ومن وما كان ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به
حكما بدليل الاسناد والفصل اليه وصحة التاكيد له وصحة العطف عليه وغير
ذلك من الاحكام مثال التاكيد قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة
ومثال العطف التاكيد قوله فان فوادي عندك الدهر اجمع ومثال
العطف قوله تع عليك ورحمة الله السلام الى غير ذلك من البدل
كقوله تع والوزن يومئذ الحق والفصل ولزوم تعلق الظرف بالمحل
بالام والحال كقوله تع واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فهو داخل
في التعريف وليس بمجاز اصطلاحا فيكون جمعا بينهما وقول ابن
مالك في تعريف الكلمة او منوي بناء على اصطلاح آخر وعن الثاني
بان قيد الاستقلال مراد وقد صرح ابن مالك حذرا عنه ولئن سلم
فليس بلفظ دال بالوضع بل الدال المجموع فهي وبازيد سواء في
انتفاء الوضع عنها القيد الثاني من القيود الاربعة كونها اي كون اللفظ
دالة على معنى اشار اليه بقوله دلت على معنى فالدلالة وهي كون الشيء
بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وعرفها البعض بانها فهم المعنى
من اللفظ عند العلم بالوضع والاول اعم تنقسم الى غير لفظية فهي اما عقلية
او وضعية ولفظية اما طبعية او عقلية او وضعية فهي اما مطابقة او تضمن
او التزام والمعنى في الاصل مصدر عنيت لقوله كذا اي قصدت بمعنى المفعول
لا المفعول والا لكان مشددا وفي الاصطلاح ما يستفاد من اللفظ لفظا
كان او غير لفظ وقد احترز به اي بهذا القيد عن الالفاظ المهملة جمع مهمل

وهي التي ائتلفت من الحروف غير موضوعة بإزاء المعنى المشاركة للكلمة
في كونها لفظا وذلك نحو مهب وعب وجسق مثلا نصب على الظرفية
اي امثل مثلا ومثل يذكر اذا قصد التعميم فلا حاجة اليه وغير ذلك من الالفاظ
التي لا معنى لها مثل دبيز ومنيز وكنهص فان امثال ذلك هذه المذكورة
وان كانت الفاظا لاجتماعها من الحروف لكن لا دلالة لها على معنى ان
اراد عدم دلالتها على معنى اصلا فممنوع وان اراد بالوضع فلا يستلزم
ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظ والدلالة يشبه لم يجزم قطعا
لاعتراض من قال لا نم انهما جنسان او فصلان او اشارة الى انهما ليسا
جنسين ولا فصلين حقيقيين لان الكلمة ماهية اعتبارية واجزائها لا
الا بالاعتبار ان يكون كل منهما اي من القيدين هذا من وضع الظاهر
موضع الضمير جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه اي في كل واحد منهما
وفصلا لها ايضا بالنسبة الى ما باينها فيه فاندفع ما قيل ان الجنس
لا يذكر للاحتراز بل للدلالة على كمال الجزء المشترك وكذا الفصل لا يذكر
لتلك الدلالة بل للدلالة على الذاتي المميز فما يكون جنسا او فصلا لا يكون
فصلا او جنسا وذلك لان كلا من الشيئين المأخوذين في التعريف اذا
كان اخص من الآخر من وجه يجوز ذكره للدلالة والاحتراز حيث الامتياز
يحصل بهما فكذا هنا لان اللفظ لا يلزم ان يكون دالا وبالعكس ويجوز
اجتماعهما فذكر اللفظ جنسا للكلمة بالنسبة الى المهملات وفصلا لها بالنسبة
الى الدوال الاربع وكذا الدلالة جنس لها بالنسبة الى الدوال الاربع وفصلا

وفصل لها بالنسبة الى المهملات القيد الثالث من القيود الاربعة
كون ذلك المعنى الدالة صفة لمعنى جرت على شيء فهي فاعلها الاعتماد
على الموصوف اي كون ذلك المعنى الذي دلت اللفظ عليه مفردا وهو
ما يستفاد من اللفظ المفرد الذي لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه
وذلك بان لا يكون له جزء او يكون له جزء لا معنى له او له معنى ليس جزء
المعنى المقصود او جزء المعنى المقصود ولا يكون دلالته عليه مقصودة
هذا ما ذهب اليه المنطقيون ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج وسكران
مما لا ينحصر مركب واما بعض النحاة فليسوا بقائلين هكذا وستقف
عليه والى هذا القيد اشار بقوله على معنى مفرد وقد احترز به عن مثل
الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف الدال عليه الالف واللام
وثانيهما الذكورة مع الآدمية الدال عليها لفظ رجل وهي كناية عن
الذكورة مع مجاوزة حد البلوغ فاندفع قول من قال فيه تساهل
لان معنى رجل ذكر من بني آدم جاوز عن حد الصغر وذلك عند
البلوغ والصواب ان يقيد بهذا القيد واذا كان الالف واللام في
الرجل دالا على التعريف والرجل على الذكورة مع الآدمية فهو كلمتان
لا كلمة واحدة لكونه دالة جزء اللفظ على جزء معناه المقصود هكذا
ذكره الزمخشري وفي بعض النسخ جار الله وفي بعضها صاحب الكشاف
والكل بمعنى في حواشيه كتاب ذاك اسمه فان قلت أليس قد خرج من
التعريف امثال هذا اي الرجل بالافراد المؤذن به التاء بالرفع

على الفاعلية للمؤذن لاعتماده على الموصوف في اللفظة والاستفهام
في اليس اما للانكار او للتقرير اي قد خرج امثال هذا بذكر افراد اللفظ
اذا افراد اللفظ يستلزم افراد المعنى لان الكسوة الواحدة لا يكسوها
الا الواحد فذكر المفرد في قوله معنى مفرد مستدرك قلنا ان ذكره انما يكون
مستدركا اذا لم يكن للاحتراز وليس كذلك اذ مثل الرجل لشدة امتزاج
الحرف فيه بالاسم واتصاله به ومجاوزة العامل اياه اي من الحرف اليه
اي الى الاسم قد تنزلا اي الاسم والحرف وهو خبر ان وصح لان لشدة
متعلق به وقد قدرنا فيه الراجع ضميره الى مثل ويجوز ان يقدر بعده
اي تنزلا فيه منزلة لفظة واحدة عرفا فحيث يصح اطلاق اللفظة الواحدة
عليهما فلا يخرج امثال هذا بقوله لفظة بناء على ان التاء فيه مؤذنة
بالافراد فلا بد من التعرض في تعريف الكلمة لذكر المفرد احترازا عنها
اي عن امثال الرجل وعلى هذا اي وعلى حكمها حكم بصري يعني بجري
عن الفاعل وضربت وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى
كلمة واحدة فان كل واحد منها كلمتان في حكم كلمة واحدة لشدة
الاتصال والامتزاج فاللفظة باطلاقها يتناول ما كان واحدا وما
هو في حكم الواحد وليس جمعا بين الحقيقة والمجاز لانهما حقيقتان مندرجان
تحت الواحد المقول عليهما بالتشكيك ودعا الحاجة الى قيد المفرد في
المعنى دفعا في اول الامر لهذا السؤال فان قلت اليس التعرض لذكر
المفرد يغني عن التاء في اللفظة يعني ان التاء في اللفظة وان لم يغن

عن ذكر المفرد في المعنى لكنه يغنيها اذ المعنى المفرد لا يكون مدلوله الا اللفظ
مفرد قلنا ان عبد الله علما يدل على معنى مفرد وفي بعض النسخ لان
مثل عبد الله اي لا يكون التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة لان
مثل عبد الله الخ حاصل السؤال ان التاء في اللفظة ليست في محلها او تقيد
ما يفيده المفرد الصفة للمعنى فاذا اللفظ اولى من اللفظة وحاصل
الجواب ان افراد المعنى لا يستلزم افراد اللفظ فان مثل عبد الله
علما معناه مفرد مع ان اللفظ متعدد فلا يلزم من افراد المعنى افراد اللفظ
ان اراد تعدده علما متعينا والا فلا دلالة له على المعنى المفرد فان قيل
عبد الله يجب ان يكون كلمة اذ لو كان كلمتين لكان لكل من جزئيه
معنى معتبر حال العلمية وليس كذلك بالاتفاق اجاب بقوله ومثله
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين يعني المضاف والمضاف اليه
في قولك جاءني عبد الله ولو كان كلمة واحدة لما اعرب باعرابين
مختلفين اذ الكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين مختلفين حاصل
الجواب المعارضة تقريره ما ذكرتم وان دل على انه كلمة واحدة لكن عندنا
ما يدل على انه كلمتان وباقي التقرير مر ذكره واستدل بانه لو كان كلمة
لكان اما فعلا او حرفا او اسما والاولان ظاهر البطلان وكذا الثالث
لانه ليس ثلاثيا ولا رباعيا ولا خماسيا وليس من ابنية الاسماء
سداسي ان اراد ان لا سداسي مطلقا فمم وان اراد اصيلا فمسلم لكن
لا ينافي ان يكون اسما لجواز ان يكون غير اصيل وايضا يلزم انتقاض

حد الاسم ولا شك انه اذا كان علماً كان معناه متحداً فاذن افراد
المعنى مع تعدد اللفظ يكون ممكناً فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنياً
عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظه احترازاً
عن مثل عبد الله علماً هذا تقرير ما ذكره الشارح في حل كلام المصنف
وله عندي طريق آخر يتوقف بيانه على مقدمة وهي ان اللفظ الواحد ما لا
يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه او يقصد لكن بين جزئيه شدة اتصال
وامتزاج والمفرد ما لا يقصد بجزئه الدلالة عليه فهو احد قسمي الواحد
فكل لفظ مفرد واحد من غير عكس وكل معنى مفرد واحد من غير عكس
لان المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد والواحد من الواحد واذا
تقرر هذا فنقول لما قيد المعنى بالمفرد واخرج المثل الرجل قال السائل لا حاجة
اليه لخروجه بتقييد اللفظ بالتاء ولما قيده بها قال فلا حاجة اليه ايضا للاستغناء
عنه لتقييد المعنى بالمفرد متوهماً بان التاء للافراد او للوحدة الملازمة له واجاب
لا نم ان التاء للافراد بل للوحدة ولا نم ان الوحدة ملازمة له فلا يلزم
من وحدة اللفظ افراد المعنى فان قلت وحدة اللفظ وان لم يستلزم
افراد معناه لكن افراد المعنى يستلزمها قلت مسلم لكن لا بد لكون اللفظ
كلمة من وحدته وافراد معناه فذكرهما وذكر القيود جميعاً ليس بحسب الا ان يكون
للاحتراز على ان دلالة افراد المعنى على افراد اللفظ التزامية وهي مهجورة
في التعريفات واما قول الشارح في مثل عبد الله فقد مر الكلام عليه والاعتراض
بالمختلفين يجوز ان يكون باعتبار المنقول عنه وسنبينه قال ابن الحاجب

المعنى

الملفوظ بيان

اللفظ المفرد وهو اللفظ بالكلمة الواحدة اي الملفوظ الذي لفظ بكلمة واحدة
وهي معلومة عرف وانما عدل عن اصطلاحهم لما ثبت من اجراء الالفاظ اللغوية
مجرى الاصول المنقولة هي عنها ولا يخفى ان نحو بعلبك وتابط شرا وغلام
اعلاما كل منها كلمتان في الاصل فيكون كلمتين بعد العلمية ايضا فاحتاج
الى اصطلاح يلزم منه كونه كلمتين والحق ان مثل عبد الله اعتبارين
اعتبار المنقول اليه واعتبار المنقول عنه فباعتبار الاول كلمة وباعتبار
الثاني كلمتان والاختلاف في حال العلمية بانه كلمتان حقيقة باعتبارهما
تتحقق من القول فان قيل لا باعتبار الاول المركب ليس بلفظ فخرج
باللفظ وعلى التقدير بالوضع لعدم وصفه قلت لا بالاول على امر
ولا بالثاني لوضع اجزاء المركب لاجزاء المعنى وقول من قال
ان الحد منقوض بالاسماء والافعال لانه ما من اسم الا وهو ينطوي
قد يزاد الواو وبعد الا لتاكيد الحكم المطلوب اثباته اذا كان في محل الرد
والانكار كما في قولهم ما من احد الا وله طمع او حسد ومنه قول ما من
اسم الا وهو ينطوي اي يشتمل على معنيين احدهما المستفاد
منه بطريق المطابقة والثاني التعريف والتنكير الطاريان عليه وكذا
الفعل ينطوي على معنيين احدهما الحدث وثانيهما الزمان لدلالته على الحدث
بمادته وعلى الزمان بصيغته بغير وارد خبر قوله وقول من قال لان مدلول
اللفظ الذي هو المراد من قوله معنى مفرد وهو المستفاد منه بطريق المطابقة
وسط الضمير وعرف الخبر للقصر رداً على السائل القائل بان المراد من المعنى

زيد

ج

ن

بانه الشيء ... الشيء بالقوة ...

اما بطريق المطابقة او بغيرها فهو قصر تعاين والمعنى ان مدلول اللفظ
هو الذي استفيد من اللفظ بطريق المطابقة لا بطريق التضمن او الالتزام
والمستفاد منه بطريق المطابقة لا تعدد فيه فمدلول اللفظ لا تعدد فيه
بل التعدد لو كان اي لو ثبت في ذلك المدلول لكان اي لنبت
كائناً في اجزائه اي اجزاء اللفظ لكن لا تعدد فيه فلا تعدد في مدلوله
من حيث انه مدلول وكونه مركبا بالنظر الى نفسه لا يدافعه فاندفع
النقض بالكلام والخبر والقضية والجملة الموضوع كل لمثل زيد قائم وقد
اجاب البعض بانه غير موضوع لذلك بل لمفهوم صدق على مثل زيد قائم
وهوم كب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس بمركب
وقيل الضمير في اجزائه راجع الى المستفاد منه بطريق المطابقة
فيكون معناه بل التعدد لو كان في المستفاد منه بطريق المطابقة لكان
في اجزاء المستفاد منه بطريق المطابقة لكن لا تعدد فيها لان المستفاد
منه بطريق المطابقة من حيث هو كذلك لا تعدد فيه وان كان اجزاؤه
متعددة اذ لا يتعدد المفهوم المطابقي بواسطة تعدد اجزائه وهذا
الوجه وان كان قريبا من الاول لكنه يكاد يعد تأخرا عن السمع
وابدا عن الطبع من جهة لزوم اتحاد الشرط والجزاء او تجرد لو عن الفائدة
وقيل الى اللفظ لكن في بعض الى الاحاجة اليه على الوجه الذي قدرنا و
اما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلالة للفظ عليه
بحسب الوضع فلا كلام فيه اعلم ان مدلول اللفظ الوضعي ينقسم انقسام

الدلالة

الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقية والتضمنية والالتزامية فالمدلول
اما مطابقي او تضمني او التزامي فاشار الشارح اليها على الترتيب مختاراً
منها الاول دون الباقيين فان قلت فعلى ما ذكرت يكون قوله فلا دلالة
للفظ عليه بحسب الوضع مما لا وجه له قلت الشيء اذا اطلق ينصرف
الى الكمال فالوضع هنا هو الوضع بلا واسطة هذا هو التحقيق بالقبول فلا يلتفت
الى ما يقال المراد من اللازم الداخلة والخارجة التعريف والتنكير والصفات
الباطنة والظاهرة لتخصيص الجواب وعموم اللوازم من الخارجة والذي
دعاهم الى ذلك الاحتراز عن اطلاق اللازم على الجزء الداخل فحفظوا
شيئاً وغاب عنهم اشياء على ان اطلاق اللازم عليه لغة شايعة ذايع
فيما بينهم واما الفعل وان كان احد جزئيه دالا على معنى والاخر على اخر
لكن المراد من الاجزاء الاجزاء المترتبة المسموعة والهيئة مع المادة
ليست كذلك فان قلت اليست الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير
القائم اي الثابتة في معنى يعني يحصل اذ هو اسم واحد فيه تنكير والتنكير في الاسم
الواحد يقتضي الافراد فالتنكير فيه يقتضي الافراد فانه اذا قيل على معنى علم ان ذلك
المعنى لا يكون الا واحداً فثبت ان ذكر المفرد مستدرك قلنا نعم اعلم ان نعم
لتقرير الكلام السابق وتصديقه موجباً كان او منفياً طلباً كان او خبراً
من غير رفع وابطال لكن في صورة الكلام المنفي المصدر بهمزة الاستفهام
الكلام المقرر هو الخالي عنه ولهذا قالوا اذا قيل في جواب قوله تعالى الست
بربكم نعم يكون كفراً واما بلى فلنقض النفي المتقدم لفظاً كان او معنىً

مع حرف الاستفهام او لا هذا قول المتقدمين من البصريين وقد ذهب
بعض المتأخرين الى انه يجوز وقوع نعم مكانا يقع فيه بلى وهذا مخالف
لما نص سيبويه والذي يحمل عليه كلام المتأخرين ان نعم اذا وقعت بعد
النفي الداخلة عليه حرف الاستفهام كانت بمنزلة بلى بعد النفي اعني تقرير
الاثبات وذلك لان النفي اذا دخل عليه حرف الاستفهام للانكار و
التقرير ينقلب اثباتا اذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح يجوز ان يحمل على
قول المتقدمين فيقرر قوله اذا قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا وا
ويجوز ان يحمل على قول المتأخرين ليقرر الايجاب المنقلب من النفي في اليست الغنية
فالمعنى نعم اذا قيل على معنى لا يكون ذلك المعنى الا واحدا لكن لا بد من
ذكر المفرد لعدم استلزام وحدة المعنى افراده او نعم الغنية حاصلة على تقدير
كون المفرد والواحد مترادفين الآن اي لكنهما ليسا كذلك اذ لا شك ان المعنى
الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون
مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى
واحد حيث كان لفظا واحدا الا ان ذلك المعنى الواحد لضربت مركب غير
مفرد لكونه مدلولا للفظ مركب غير مفرد فذكر المفرد احتراز عنه اي عن ضربت
وعن مثله مثل ضربنا ويضرب وبهذا التحقيق ظهر الجواب عما قيل ان بين
قوله يعني قوله نعم وقوله الا تنافيا لان الاول يقتضي عدم حصول الغنية
والثاني حصولها تقريره انا لا نسلم انه لتقرير اليست الغنية تحصل لجواز ان يكون
لتقرير قوله اذا قيل على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا سلمناه

سلمناه لكن لتقرير الايجاب الحاصل منه بواسطة همزة الاستفهام الا انهما
لا لنفي الجنس والسي بمعنى المثل اصله سوى وما اما نكرة صفتها او موصولة
صلتها محذوفة اي لا مثل شيء او الذي ذكرته والحال انا قد ذكرنا
انه اي مثل الرجل لم يخرج بقوله لفظ مع قوة دلالته على الوحدة فكيف يخرج
بقوله معنى مع ضعف دلالته عليها والقيد الرابع من القيود الاربعة
المشار اليه بقوله بالوضع كون الدلالة بالوضع اختلفت العبارات فيه
فقيل هو تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني وقيل تعيين اللفظ للدلالة على معنى وقيل جعله اولا لمعنى من
المعاني مع قصد ان تصير متواطئا عليه وقيل جعل اللفظ دليلا على المعنى
قالوا انه احتراز عما يغلط فيه العامة ويصحفون مثل قولهم ميشوم للمشؤم
وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن مثل اخ فانه يدل
بالطبع لا بالوضع على الوجع وكذلك اح اح بالحاء المهملة فانه يدل
على السعال بالطبع لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات والاولى
ان يقال انه احتراز عن المحرفات وعما يدل بالطبع او بالعقل والقائل ان يقول
معترضا على الاول اي على كون ذكر الوضع للاحتراز عن المحرف ان المحرف
لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما او كانت له دلالة عليه فان كان الاول
بالنصب على ان كان ناقصة فالمعنى فان كان الواقع الاول وبالرفع
على انها تامة اي فان ثبت الاول يعني عدم دلالته على معنى فقد خرج بقوله
دلت وان كان الثاني يعني دلالته على المعنى فدلالته اما بالوضع او بالطبع

لا سبيل الى الثاني فان قولنا يشوم مثلا لا يدل بالطبع على المعنى وهو
ظاهر فتعين الاول فيكون كلمة لصدق تعريفها عليه فلا يصلح ذكر الوضع
احترازا عنه والجواب ان للمحرف دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك
المعنى فيكون دالا على المعنى اذ الدلالة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ وليست
تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه اى عن الوضع ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء وفي بعض النسخ الاستعمال الخطاء بالتوصيف
ولما كان الفهم اى فهم معناه من لفظه حاصلا كانت الدلالة حاصلة لما ذكرنا
وان كان ذلك اللفظ المحرف خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دال
على معنى وان ذلك ذكر الوضع لا بد منه حاصل الجواب ان انحصار الدلالة
اللفظية في الوضعية والعقلية والطبيعية ليس بدليل قطعي بل باستقراء فثبوت
دلالة اخرى غير هذه جائز لجواز ان يكون غير تام هكذا قيل انما يصح ان لو حصر
السائل الدلالة في هذه الاقسام وليس كذلك بل في الوضعية والطبيعية فقط
لانه لزوم كونه والا بالوضع من عدم كونه والا بالطبع لجواز ان يكون بالفعل
فعبر عنه بطريق الاستعمال الخطاء تنبيها على ان ما يدل بالفعل قد يكون
استعماله خطاء اى محرفا عن وضعه لكن بقي شيء وهو ان غلط العامة
ليس في الوضع فيحرف بل في الموضوع فلا شك ان من قال يقصد به ما قصد
وهذا ما ذكرنا من المباحث ايها هنا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
اعلم ان الاسماء منها عارض معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند
سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا اختلاف بينهما

وما

وما وعاه البرود ذلك عنهم كثير او اما قولهم ولان فانكح فعلي هو
ولان فانكح فيحتمل اتيان الفاء ويستقيم نص به سيبويه حيث قال
قد يحسن ويستقيم ان يقول عبد الله فاضربه اذا كان الخبر مبنيا على
مبتدا اما مظهر نحو هذا زيد فاضربه او مضمر نحو الهلال والله فانظر اليه لا على
ان الكلام خال عن الشرط بل على ان في الكلام شرطا مضمرا فادخل
الفاء ليدل عليه ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او بمشابهته
للشرط فالواقع خبرا عن الاول واجب دخول الفاء عليه بخلاف
الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتدا موصولا او نكرة
لا بهامها ككلمات الشرط او الصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية
او ظرفا التعلقة بالفعل على الاصح وهذا دليل على انه ادنى مرتبة منها
وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور بجر ذلك
المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذ لم يوجد مانع عنه
وهو ليت ولعل واما لكن فلا اتفاق وان اختلافا وقيل اتفاقا
وكذا ان المفتوحة واذا تقرر هذا فنقول وانما دخلت الفاء في قوله
في كلمة لانه وقع خبر المبتدا المتضمن وفي بعض النسخ بمبتدا متضمن معنى
الشرط والمبتدا اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره لان
المراد بالتضمن هنا ثبوت معنى الشرط بالمشابهة بدليل ما بعده وهو
ذلك على قسمين لانه اما ان يكون ذلك المبتدا موصولا كالذي
والتي واخواتها صلته فعل او ظرف كقوله تع الذين موصول صلته

ينفقون وهو مع صلته في محل الرفع على الابتداء امو الهم بالنصب مفعول
ينفقون بالليل اي في الليل والنهار اي يعمّون الاوقات سرا وعلانية
اي في حالتين مصدران في موضع الحال يعني يعمّون الاحوال بالصدقة
بحرصهم على الخير كلما نزلت لهم حاجة محتاج لم يؤخروا اقتضائها ولم
يتعللوا بوقت ولا حال وقيل نزلت في ابي بكر الصديق رضي حين
تصدق باربعين الف دينار عشرة الآف في الليل وعشرة الآف
في النهار وعشرة في السر وعشرة في العلانية قال ابن عباس
رضي الله عنه نزلت في علي رضي الله عنه فانه لم يملك الا اربعة دراهم فتصدق
بها هكذا فلهم اجرهم عند ربهم الجملة في محل الرفع على الخبر للمبتدا ودخل
عليه الفاء وقوله تع وما اسم موصول بكم ظرف مستقر صلته وهو مع
في محل الرفع على الابتداء من نعمة بيان لما وخبره فمن الله وقد دخله الفاء
اعلم ان الخبر لا بد وان يكون جملة فالمسبب اما مضمونها او الخطاب
بها ففي الاية الاولى من الاول والثانية من الثاني وذلك لان الاية
جيء بها لاخبار قوم استقرت عليهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه
فاستقرارها مجهولة او مشكوكة سبب للاخبار بكونها من الله تع
فالشرط والمشروط على بابهما فاندفع الاشكال بان الشرط وما شبهه
يكون الاول سببا للثاني وفي الاية الكريمة الاخيرة على العكس او
يكون نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل او بالظرف نحو كل رجل يأتيني
فله درهم في التوصيف بالفعل او كل رجل في الدار فله درهم في التوصيف

بالظرف

في التوصيف بالظرف فكل مبتدا نكرة موصوفة بالفعل او بالظرف فله درهم
خبره مع الفاء وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني وهو كون المبتدا
نكرة موصوفة باحدهما فان قوله كل لفظة نكرة وقعت مبتدا ووصفت
بقوله دلت على معنى فان قيل لو كان الامر كذلك لقال دل بالتذكير
ارجاعا للضمير الى كل المذكر اجاب بقوله وانث الضمير المستكن في دلت و
ان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا بالمعناه اعلم ان كل لفظة له اعتبار اعتبار
اللفظ واعتبار المعنى وباحد الامرين مذكر وبالآخر مؤنث لجواز اجراء
الحكم على حسب كل من الاعتبارين فكل بحاله اعتبار ان لفظه ومعناه
مذكر بالاول مؤنث بالثاني فانث ضميره في الوصف اعتبارا للمعنى لانه
ابدا يأخذ حكم المضاف اليه ان كان مذكرا يذكر وان كان مؤنثا يؤنث
ومثنى يثنى وجمعا يجمع وما اضيف اليه كل هنا وهو لفظة مؤنث فاخذ
حكمه وهذا قوله وذلك الى هنا كلام وقع في البين لبيان شرط تضمن
المبتدا معنى الشرط فقوله فدخل الفاء في الخبر متصل بقوله لانه وقع الى
قوله جاز دخول الفاء في خبره نتيجة له وايذانا بفائدته قال ايذانا بان
استحقاق اللفظ التسمية بالكلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع
كما ان استحقاق الرجل الدرهم في قولك كل رجل يأتيني فله درهم
انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق ذلك الرجل الدرهم
قطعا لانه لو لم يوجد سببه ولو ترك الفاء فيهما لما افاد الكلام هذا المعنى
وهو العلم بالاستحقاق قطعا حاصله انه اذا دخل الفاء علم قطعا ان

الاول

بسبب للثاني لانه انضم القرينة اللفظية الى القرينة المعنوية وهي ترتب الحكم
على الوصف والا يحتمل ان يكون وان لا يكون لامكان الغفلة عن القرينة
المعنوية فعلم ان الفاء حجة قاطعة ودلالة ساطعة على حصول ذلك المعنى
لما في الفاء من معنى التسبب وقد يدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف
نحو جاء في بعض الاذكار المأثورة عن بعض السلف كل نعمة فمن الله
او الى موصوف بغير ما نحو قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعال
قوله وجمعها كلمات وكلم اعلم انه لا بد اولا ان يتكلم في انه جمع اولا حتى
يتفرع عليه انه جمع كثرة او جمع قلة فنقول اختلفوا فيه فقال بعضهم انه جمع
كتمر وتمرة وقال بعضهم ليس بجمع بتذكير ضميره ووصفه ورد بجواز ذلك في
الجمع الذي يكون الفارق بينه وبين واحده التاء وحسن ايراده وان
كان من وظايف هذا الفن وقع لتوهم ان الكلام والكلم والكلمات من جنس
واحد واصل واحد الناشي من قول بعضهم الكلام ثلث وبعضهم الكلم ثلث
وبعضهم الكلمات ثلث اسم وفعل وحرف اوتصديقا لقوله غير مدخر
فضل النصيحة ولما كان المص من القائلين بجمعه تكلم الشارح في تعريفه
فقال الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة والكلمات اصلها كلمات
فحذفت التاء المفردة دون الجمع للالتباس ولزوم ابطال الاعراب
اللفظي جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة بلا قرينة ووجه ذلك
كون كلم مما عدا اوزان القلة والجمع السالم مذكره ومؤنثه وانما كان ذلك
من جموع القلة لوجود صيغة المفرد بعينها **قوله** وهي ترجع الى الكلمة باعتبار

الكلم
لم يكن

انها

انها حقيقة لا باعتبار انها اسم فالمعنى الكلمة جنس تحته ثلثة انواع
او ثابت في ضمنها فاندفع الشك بان الكلمة اعم من احد انواعها فيكون
اعم من الاسم وهي اخص منه لانها اسم فيكون اعم واخص من شيء واحد
وبان تقسيمها الى هذه الانواع تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والثابت
في ضمن هذه ليس واحدا منها بل لها والا لكان الجنس عين النوع
ولا يرد ان هذه الثابت مغاير لها اذ الجنس باعتبار الامر المتعلق لا باعتبار
الامر الموجود فهو امر معقول قابل لمقارنة حصول متعدد فيكون باعتبار
كل فصل تحقيقه غير الاخرى وان اشتركا في الامر الكلي فالحاصل ان
ان المغايرة بحسب الخارج ممنوعة واما بحسب الذهن فلا استحالة فيه وقد
عرفت معنى الجنس واما النوع فهو امر كلي تحته اشخاص وهو لغة يطلق
على الكلمة كرجل وضرب وفي تخصيصه بالشيء فعلا او حرفا اصطلاح طار
كذا الراغب في تفسيره وفيه اربع لغات اسم وسم بالضم والكسر فيهما
الاسم اصله سمو عند البصريين فحذف الواو لضعفها عن الحركات الاعرابية
لاستثقالها ثم نقل السكون الى السين ليجري على الميم القوية ثم اتى بهمزة
الوصل لضرورة الابتداء مكسورة لانها الاصل اولكسر السين في
الاصل و وسم عند الكوفيين بمعنى علامة والتصغير والجمع والتعريف
تدل على ان الاول هو الاصل فسمي به لكونه ساميا على الفعل اولكونه علامة
للمسمى يعرف هو بها وفعل سمي به لكونه فعل الفاعل وحرف
سمي به لان الحرف بمعنى الطرف والحرف يأتي في الطرف او لانه من

تكون ها
على فعل الفاعل
لانه
الانحراف
والطرف
بالطرف

وهو منحرف الى الفعل تارة وتارة الى الاسم قال الشارح وجه الانحصار
اى انحصار الكلمة في الثلثة ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران
الحدث باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال دلالة وضعية
او لم تكن دالة عليه والاول اى ما يدل على اقتران الحدث باحد الازمنة
الثلثة الفعل والثاني اى ما لم يدل عليه اما ان يكون له اعراب
بوجه ما او لم يكن له ذلك والاول اى ما يكون له ذلك الاعراب
هو الاسم والثاني هو الحرف وقد علم بذلك حد كل واحد منها و
التنزيل ظ ومن اثناء هذا اطلعت على انه لا يرد نحو الصبوح والغبوق
وليس كالافعال المضارعة لان عدم الدلالة فيها توهمي لو قوع
اللبس عند عدم القرائن لوجود الاشتراك بوجود الدلالة وضعية
بخلافها لانه لا دلالة لها على احد الازمنة لا بتعيين ولا باشتراك بل
احتمالها وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية
ولا الافعال الغير المتصرفة لدلالتها على احد الازمنة في اصل الوضع دلالة
تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها وخروجها عن الدلالة الاصلية لغرض
اخر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدها بذلك عليه بعت وانشاء
وما احسن زيدا تعجبا كما لا يخرج ضاربا عن حقيقة الاسم دلالته
على الزمان بحسب العارض ولا مثل المستقبل لانه يراد به نفس
الزمان لانه دال على الزمان ففعل مستقبل يراد به مستقبل زمانه
ثم حذف وان كان جعل للفعل فدلالته عليه من حيث المعقول كقولك

كقولك الاستقبال والماضي لحاصل ان وضعها للزمان الاتي ولا دلالة
على الحدث او للحدث المطابق فيه ولا دلالة على الزمان الا بالفعل فمن ذلك
كان الحصر بحسب المفهوم كالتعريف فقدم فيه ما هو وجودي محض وهو الفعل
واخر ما هو عدمي محض وهو الحرف لان الوجود سابق على العدم في التصور
لانه ليس عدما مطلقا بل عدم الوجود ولهذا دل عليه التزاما دلالة العمى على
البصر فاقتضى المتوسط التوسط والاولى على حدث مقترن به لانه هو المدلول
جميعا ولو جعل الاقتران مدلوله يخرج ذلك عن المدلولية لانه لا يستلزم
لجواز اعجبني اقتران زيد وعمرو دون لكن لما كان غرضه التمييز مطلقا بدليل
ايراد الاعراب فيه ولا شك انه من لوازم الاسم قال ذلك انه من لوازم
الفعل لدلالته عليهما دلالة واحدة لا بعقل الا على الاقتران وقد قالوا و
في بعض النسخ او يقال بالنصب عطفا على يقال المتقدم في وجه الانحصار
كل كلمة اما ان تكون مستقلة بنفسها او لم تكن كذلك والثاني اى ما لم يكن
مستقلا بنفسه هو الحرف والاول اى ما يكون مستقلا بنفسه اما
ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن بذلك والاول اى المقترن
هو الفعل والثاني اى غير المقترن به هو الاسم انظر كيف افضل بالنظم
العقلي بتقديم العدمي المحض وتوسيط الوجودي المحض وتاخير المتوسط
ثم فسروا يدل على اولوية النسخة الاولى المستقل بانه الذي يتم الجواب
فالاسم والفعل مستقلان لانه يتم الجواب بهما لجواز زيد وقد قالوا
في جواب من جاء وما فعل دون في جواب اين قمر الدار مثلا فيما عدا

التقسير يلزمهم ان يعدوا الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها بل يحتاج الى الصلة الا يرى انك لا تقول الذى فى
جواب من جاءك بل تقول الذى عرفته الجواب ان الوضع مرادوا فيها
الموصولات بحسب الاستعمال كالفعل فلا يخرج عن الاستقلال والا
يخرج الفعل عنه وليس كذلك وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى تعريف
الخبر وقالوا الوجه ان العبارة على حسب المعبر عنه وهو ثلثة ذات وحدث
عنه وواسطة بينهما ايجاب او سلب وقطع او شك فيكون العبارة ايضا
ثلثة عبارة عن الذات وهى الاسم وعبارة عن الحدث وهى الفعل وعبارة
عن الواسطة وهى الحرف لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعانى الاسمية
والفعلية وقالوا الوجه لا وجود للرابع والامكان فى القلب يعنى لا يمكن التعبير عنه
واللازم منتف واثبات ارباب المعقول قسما رابعا يسمونه كلمة وجودية
لا ينافى لان ارباب المنقول اعتبروه مع الفعل قسما واحدا ولا بعد فيه
كما لا بعد فى تسمية الاسم اداة اذ عند اختلاف جهتى البحث لا يلزم تطابق
الاصطلاحين على ان المقسم فى اعتبارهم اللفظ المفرد دون الكلمة وقد اجمع
النحاة على ذلك وقالوا الوجه فيه اما ان يكون ركنا للاسناد او لا والا
اما ان يقبله بطرفيه او لا والاول هو الاسم والثانى هو الفعل والثالث
هو الحرف فمن اثبت رابعا وسماه خالفه فقد خالف اجماعهم فلا عبرة به

قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه بعضهم جعلوه حدا واجابوا عن ورود
اذ واذا بان هذا الحد يتناولهما التعميم بان يجوز الحديث عن معنى الاسم سواء

باعتبار الوضع ولا تتم باعتبار الاستعمال واذ الموصولات الاصل صار بالاستعمال لا باصل الوضع ان الفعل لا يكون فى اصل الوضع الا على ... بدون الفاعل الاستعمال

قول

سواء كان مع لفظ الخاص او لا وبعضهم جعلوه رسما لانه لا ينعكس لامتناع
كل ما لا يجوز ان يحدث عنه فليس باسم كما فى المثالين المذكورين فيكون
الحديث خاصة غير شاملة لجميع افراده لا ذاتيا له والجواب عن الاول
بان معناه الوقت مع تضمن فى والحديث عن مثله ممتنع لان الاسم اذا تضمن
معنى فى يكون لازم الظرفية الذى يكون منصوبا ابدا والاخبار عنه يستلزم
اجتماع الرفع والنصب معا فى حالة واحدة ليس بشئ لان التضمن لا يستلزم
اللزوم فكم له من نظائر تطلع عليها لو تتبعت الالفاظ المنصوبة على الظرفية
فى تراكيبهم ولو قال اذا تضمن فى يكون منصوبا والاخبار فى هذه الحالة عنه
لا يجوز لما ذكرنا لكان له وجه وبعضهم جعلوه حدا وزادوا عليه شيئا تتميما
منهم المص حيث قال الاسم ما جاز اى كلمة جاز ان يحدث عن معناها
بلفظ الخاص له او كان فى معنى ما يحدث عنه اى فى معنى اسم يحدث عنه
بلفظ ذلك الاسم او فى معنى من المعانى يجوز ان يحدث عنه بلفظ موضوع
وفيه ايضا النظر المذكور وفيه كلام سيأتى وهذا اشبه ابن مالك
فى تسهيله فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او الى نظيرها وكل منهما له
فصل عن الآخر من وجه اما الاول فلانه ما اعتبر الاسناد المعنوى و
اعتبره ابن مالك احترازا عن الاسناد اللفظى لعدم اختصاصه به وليس
كذلك اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا يختص بالاسم لان المخبر عنه
فى ضرب ثلاثى لفظ وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال على الحدث
والزمان واما الثانى فلانه اخذ لفظ الاسناد الاعم من الحديث والحق

ع

له

ع له

انه ليس بحد بل هو رسم لان صحة الاخبار عنه او عن معناه ليس ذاتيا له
بل خاصة ولهذا قال صاحب الكشف في مفصله ومن علاماته جواز الاسناد اليه
وعمم الشارح دفعا للاشكال فقال عرف المص الاسم لان التعريف اعم
من الرسم بصحة جواز الحديث عنه والمراد بجواز الحديث الحديث بدليل كما سيأتي
بعد ان شاء الله فلعل الاعتذار عن اتيان الصحة انه جعل المعرف الموصول
الذي لا بد في الاستعمال ان يذكر له صلة جملة صحيحة الحكم معلومة الصدق
وتلك الجملة هنا جاز ان يحدث عنه فلما اراد الشارح الاخبار عن المص
بتعريفه اخبر عنه بذلك على الوجه الذي اورد التعريف عليه ثم لما علم المص
ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كاسماء الافعال والاسماء المختصة
بالنداء والمصادر اللازمة النصب على المصدرية وكالاسماء اللازمة للظرفية
اي اللازم ظرفيتها على زيادة اللام مثل ردف لكم ويجوز ان لا يكون زائدة
لان لزوم الظرفية ليس مطلق الاسم بل الاسم المعتبر وقوع الفعل فيه
وهذا المفهوم معتبر في الظرفية دائما فيكون لزوما لذلك الاسم اورد فيه
جواب لما بقوله اي اورد عقيبه قوله او كان في معنى ما يحدث عنه بنحو من
معنى او بالاضافة وقد او صحت معناها فيها ثم ليكون ذلك التعريف
شاملا للاسماء اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح
الحديث عنهما للزوم ظرفيتهما الا انهما اي لكنهما في معنى ما يحدث عنه
فانك اذا قلت اتيك متى طلع الشمس كان قولك هذا في معنى
اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك الامر اذا قلت اجلس حيث زيد جالس

ففي

وفي بعض النسخ حيث جلس زيد وكلتاهما صحيحتان لانه يجوز اضافته الى الجملة
الاسمية والى الجملة الفعلية اذ معناه اجلس في مكان جلوس زيد والوقت
والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت فان الوقت حدث عنه في هذا
الموضع بانه طيب واتسع المكان فان المكان فيه حدث عنه بانه متسع
وانما مثل الشارح للاسماء اللازمة للظرفية بحيث ومتى وترك التمثيل باذ
واذا لانه خالف للمص لانه في ايراده ايراد المص اذ واذا مفعول لا ايراده من
هذا القبيل اي من قبيل الاسماء اللازمة للظرفية متعلق به وهو مع جاره
خبر المبتدا وهو قوله نظر لانهما اي اذ واذا لا يلزمان الظرفية لانه نص سيبويه
على ذلك في الكتاب اي على عدم كونهما لازمين للظرفية فاجاز اي سيبويه
اذ يقوم زيد اذا يقعد عمرو وحال كونه بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فاوقع اي سيبويه اذا هنا اي في المثال المذكور مبتدا اي في الصدر
وخبرا في الاخر وذلك لا يتاتى الا اذا جعل ظرفية غير لازمة ويدل عليه قوله تعالى
اذا وقعت الواقعة في قراءة من قرأ خافضة ورافعة بالنصب فانه مبتدا
خبره اذا رجت الارض وليس في خافضة ورافعة احوال ثلثة فالمعنى وقت
وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخرى وقت رجت
الارض لكن يمكن تخريج الاية الكريمة على وجه لا يخرج عن اصلها والجواب
فاصحاب وما بعده اي فاصحاب الميمنة ما انجاهم واعظمهم واصحاب المشئمة ما اخسرهم
وما اشقاهم وجعلها الزمخشري معمولة ليس او محذوف اي اذا وقعت
كان كيت وكيت او معمولة اذكر المقدر فاصحاب الميمنة تفسير لقوله

فهم

وكنتم ازواجاً ثلاثة واذا رجت اما بدل من اذا وقعت او منصوب بخافضة و
رافعة وانشد اى قرأ شعر غيره ويقال استنشدت فلاناً شعره فانشده
وهذا يشعر بخلافه غيره اى غير سيبويه وبعد غد يا لهف نفسى من لهف بالكسر
يلهف اى حزن وتحسر نفسى ولهف نفسى اريد به لهف مضاف الى شيء
معين كلمة يتحسر بها على ما فات قال فلست بمدرك ما فات منى بلهف
ولا بليت ولا لو انى اراد لهفاه من غد متصل بقوله يا لهف نفسى
اذا رح يقال راح يروح رواحاً نقيض غدا يغدو غدواً فالرواح مصدر
وقد يكون اسماً للوقت من زوال الشمس الى الليل نقيض الصباح اى
ذهب فى هذا الوقت اصحابى جمع صحب هو جمع صاحب كركب كراكب وصحبة
مثل فرهة لفاره وصحاب مثل جياع لجايع وصحبان كشبان لشاب لا اصحاب
بل هو جمع صحب مثل فرح وافراح ولست براجح اى بذلعب ما قبله الا
علىلا فى قبل نوح النوايح وقبل ارتقاء النفس بين الجوايح الا
للتنبيه العلى فعل يتعدى ولا يتعدى وكذا التعليل سقى بعد سلى
والمعنى المراد اصلى حالى وهو خطاب الحبيبة والتثنية على عادة العرب
مثل قفا نبك يقال ناحت المرأة تنوح نوحاً ونياحاً والاسم النياحة
ونساء نوح وانواح ونوح ونوايح ونايحات الارتقاء مثل الرقى
الصعود من ارتقيت او رقيت فى السلم بالكسر ارتقاء ورقياً ورقيا
او صعدت النفس على معان منها الروح وهو المراد والجوايح جمع جانحة وهى
الاضلاع التى تحت الترايب وهى مما يلى الصدر كالضلوع مما يلى الظهر وبين

وبين الجوايح ظرف مستقر فى موقع الحال من النفس او الصفة على تقدير
المتعلق به اسماً معرفاً على ما قيل فى مثله الاستشهاد باذا فى اذا رح وجهه
الخصم قالوا اذا ههنا اى فى هذا البيت مجرور المحل على البدلية من غد
يحتمل ان يكون غد بعد غد وان يكون غداً من غد والاوجه الاخير واورد
ابن مالك مما وقعت مفعول قوله عم لعايشة رضيه انى لاعلم اذا كنت
عنى راضية واذا كنت على غضبى وبقاؤها على بابها محتمل ومنه قوله تع اذا
وقعت الواقعة على ما مر وخصص ابن مالك الجر بحتى فى مفارقتها الظرفية
مثل قوله تع حتى اذا جاؤها خلافاً لابى البقاء وصاحب البسيط جوز الجر بحتى فى
الوجهين فلا جواب لها وفتحت استيناف فتقدير الغاية وسيق الذين
كفروا الى جهنم الى وقت مجيئهم وعلى ما ذهب الى ان يفتح ابوابها وفت
مجيئهم وهو مرجح لان ما ورد من ذلك مع ما ظاهره انه جواب اذا فدل على
انها شرطية كما دل اتفاق النحويين على ذلك فى قوله تع حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها حتى اختلفوا فى الجواب هل هو فتحت على زيادة الواو او محذوف
ويزيل الاشكال اذا جعل حتى بمعنى الفاء كما جعلوا فى قولهم سرت حتى ادخل
المدينة بالرفع وتقدير كونه قد وقع حتى قالوا التقدير سرت فدخلت
المدينة اذ لا صرف غاية حرح الا الحاصل ان اذا لا يلزم الظرفية لانه وقع
غير ظرف مرفوعاً على الابتداء ومجروراً بحرف الجر او بالاضافة ومنصوباً على
المفعول به وكل منها ينافى اعتبار وقوع الفعل فيه فلا يكون ظرفاً فضلا
عن اللزوم وكذلك اذ غير لازم للظرفية فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل

على المفعول به لوقوع الفعل عليه في القرآن متعلق بجلسوا لا بوقوع في او بل
القصص بدل من في القرآن بدل البعض من الكل القصص بالفتح اسم
للمصدر غلب استعماله في موضع المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا وبالكسر جمع
قصة وهو المراد هنا وهو اى الفعل الواقع عليه اذ كان مضمرا كان او ظاهرا
مثال المضمر واذ قال ربك اى اذكر وقت قول ربك واذ قال الله اى اذكر
وقت قول الله ومثال المظهر نحو قوله تع واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض
وقوله واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وغير ذلك مما ذكرنا من الامثلة فثبت
منها ان الفعل واقع عليه وكل ما وقع عليه الفعل فهو مفعول به فاذا مفعول به وتجعله
كبرى كل ظرف لازم ليس بمفعول به فاذ ليس بلازم للظرفية وهو المطلوب
او نقول المدعى ان اذ غير لازم للظرفية لانه لو كان لازما لما صح وقوع الفعل
عليه لكنه صح بالدلائل الدالة عليه فلا يكون لازما للظرفية وهو المط هذا
مذهب جماعة من البصريين ومنهم الاخفش والزجاج وتبعهما كثير من
المقاربة لكن قال بعض الافاضل لا يجوز ان يكون مفعولا به وما ورد مما يوهم
ذلك كالآية الكريمة على حذف المفعول بقرينة الحال اى اذكروا نعمة
او قصتكم او امركم وقرينة المقال نحو قوله تع واذكروا نعمة الله عليكم اذ
كنتم اعداء ولا يمشي هذا الا اذا كان متعينا للظرفية وليس كذلك
لوجود محل آخر فالظرف اللازم ما لا يستعمل الا ظرفا وغير اللازم ما ليس
كذلك فلا وجه لان يقال ان اذ لازم للظرفية الا ان اضيف اليه زمان
او يقع مفعولا به اللهم الا ان يقول اصطلح على ان الظرف اللازم ما لا يستعمل

لقلتكم

٢٧

ما لا يستعمل الا ظرفا في الجملة واذ كذلك لانه لا يقع فاعلا ولا مبتدأ بخلاف
اذا فلا مشاحة فيه علينا انا لو اصطلحنا عليه يلزم ان يكون حين من الظروف
اللازمة لانه حين اضيف اليه اذ لا يجوز ان يكون غير ظرف وقد اعترض بعضهم
على هذا التعريف الاعتراض نقض اجمالي تقريره ما ذكرت من التعريف
بجميع اجزائه غير صحيح والا لما تخلف وقد تخلف في صورة اسم الفعل بأسماء
الافعال فانها اسماء لا يصح الحديث عنها ولا عن معانيها الدالة هي عليها
نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث عنه اى عن كل منهما
ولا عن معناه الدال هو اى كل واحد عليه اى على ذلك المعنى فان صه
مثلا يدل على اسكت ولن يتأتى تيسر الاخبار عن اسكت كما لا يتأتى
عن صه الدال عليه وعلى هذا القياس سائر اى جميع اسماء الافعال الجواب
ما ارادوا بقولهم هذه الاسماء يدل على الافعال ارادوا انه دل عليها عقلية
او وضعية فان ارادوا الاول فلا كلام لنا فيه وان ارادوا الثاني فما
ارادوا بوضعها لها حقيقة او مجاز الاول ممنوع لما انهم وان قالوا
ان هذه الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا ان ذلك القول
تجوز منهم اى تكلم منهم بالمجاز فان هذه الاسماء حقيقة موضوعة مواضع مصادر
سادة بالجر صفة لمصادر وفي بعض النسخ مصادرها فالنصب على الحال
مسد افعالها افعال تلك المصادر نحو سادة فاذا قلت صه فمعناه
سكوتك بالنصب كانها على معنى اسكت سكوتك لان النصب لا بد له من
ناصب والاصل فيه الفعل فيقدر فيه ما يناسب المقام وهو فعل الامر

لانه انشاء والانشاء لا يحتمل الصدق والكذب

ثم حذف اسكت لقيام القرينة ثم حذف سكوتك ثم اقيم صه مقامه
بضم الميم من اقام او بالفتح من قام وكلاهما وجه اي مقام المصدر طلباً للايجاز
وروماً للاختصار وسياتيك بيانه والحاصل ان كلاً من صه ومه لما كان
موضوعاً موضع المصدر وهو اي المصدر ساد مسد الفعل والساد مسد الساد
الشئ ساد مسد ذلك الشئ عبّر النحويون جواب لما من عبرت عن فلان اذا
تكلمت عنه عن هذا مجازاً بانه اسم للفعل قصر المسافة شبه الكلام بالمسافة
في احتمال الطول والقصر اي اختصار الكلام والّا اي فان لم يكن تعبيرهم عن هذا
به لطلب الاختصار فهو في الحقيقة اسم للمصدر الساد مسد الفعل وفي كلام ابن
الحاجب تصريح به ولا يجب الاستعمال في الحقيقة كعسى وفعل التعجب ومن
ههنا حكموا بانه ليس يجب ان يكون لكل مجاز حقيقة وايضا حكموا بانه مفعول
مطلق فكيف يمكن له ان يذهب الى انه مبتدأ وايضا اذا كان مبتدأ يجب
ان يكون محدثاً عنه وليس كذلك وايضا اذا كان مبتدأ فاين الخبر ولا
ان القول بان فاعل ساد مسد الخبر تكلف وسيجئ تمام تحقيقه وتفصيله
في بحث اسماء الافعال ان شاء الله تع وهذا محله الرفع على الابتداء اي كونها
موضوعة مواضع مصادر خبره الذي يحقق التسمية لانها لو كانت موضوعة
مواضع الافعال اولاً بالذات لما كانت اسماء لان الاسم لا يكون فعلاً
ولا بمعنى الفعل اذ هما حقيقتان مختلفتان وفيه نظر وزمانا قد يجاوز احتجاجاً
كان يختلج بمعنى يتخالج تقول في صدري منه شئ اذا تشككت هذا التأويل
اي تأويله بانه واقع موقع المصدر وقولهم اسم للفعل مجاز منهم وهو

وهو اي هذا التأويل فاعل يختلج وهو مع فاعله في محل النصب على الخبرية
لكان واسمه ضمير الشأن ويجوز ان يكون من قبيل تنازع الفعلين
واعمال الثاني او الاول على اختلاف الرائين في صدري متعلق بيختلج اي
في قلبي من قبيل ذكر المحل وارادة الحال وحتى في حتى ظفرت ابتدائية للتد
وللظفرت متعلق ببعض باستقصا هذه المسئلة من نصبت الجرا اذا
استقصيت مسئلة عن الشئ حتى تستخرج ما عنده من قبل ابي اسحاق
الزجاج يقال في قبل فلان حق اي عنده فانه ذكر آمين بعد الالف وقصرها
قال ويرحم الله عبداً قال اميناً وقال آمين فزاد الله ما بيننا بعدا انه
اسم موضوع موضع الاستجابة وفي بعض النسخ كلمة وفي بعضها حرف
والاولى والثانية ظاهرتان واما الثالثة ففيها نوع خفاء فلا بد من ازالته
اما الاول فلانه اسم لا غير فكيف يقال عليه الحرف واما الثاني فالاطلاق عليه
بمفهوم اللغوي وطرف الشئ وبه يجوز اطلاقه على كل من الاقسام كما
ان صه موضوع موضع السكوت قوله والسكوت مما يحدث عنه قوله لك
السكوت حسن من تتمة الجواب لا من ذكر ابي اسحاق الزجاج بدليل
فاذا لا فرق بينه اي صه وبين متى فان كل واحد منها اي من صه ومتى
في ما يحدث عنه اعلم ان ههنا مقامين احدهما التعريف اما حد او رسم
وكل منهما اما تام او ناقص لانه ان تركب من الجنس والفصل القريبين
فقط فحد تام والا فان تركب منهما وشئ خارج او من الجنس القريب
والخاصة فرسم تام وان تركب من الجنس البعيد والفصل القريب فحد ناقص

والا فان اوتى بالفصل وحده فحد ناقص ايضا وان تركب من الجنس البعيد
والخاصة او اوتى بالخاصة وحدها فرسم ناقص وثانيهما انه لا بد في
التعريف من مميز وهو اما داخلي او خارجي والاول يسمى بالفصل المقوم
بالنسبة الى الماهية النوعية والمقسم بالنسبة الى الماهية وهما سواء في ان
انتفاءهما يستلزم انتفاء الماهية المعرفة وما لا يلزم منه ذلك لا يكون
فصلا ولا خاصة واذا عرفتهما فاعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث
عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن فساد لانه لو كان تعريفا للاسم فلا بد
من ان يكون احد اقسامه وليس كذلك فان صحة الحديث عنه ليست
من الفصول المقومة اى ليست معدودة منها للاسم وما يقال من انه
يوهم ان يكون له فصول وهو نح اذ لا تعدد لها كما بين في موضعه
يرده انه اعتباري فيكون حدا او لا من لوازمه فيكون رسما حيث
لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية كما في الامثلة المذكورة فيما سبق
وتقييد الفصول بالمقوم على تقدير عدم الاعتناء احتراز عن الفصول المقسمة
اذ عدم كونها من الفصول المقسمة لا يورث الضعف في التعريف فيرد
عليه وعلى التقدير الاعتناء دفعا للابهام الحاصل في الفصول لتسامحهم في
استعمال الفصل في كل مميز داخليا كان او خارجيا فان قلت ما جعل
المص المميز صحة الحديث فقط بل احدهما واحدهما اعني صحة الحديث عنه
او كونه بمعنى ما يحدث عنه من لوازمه وخواصه الشاملة لافراد الاسم
على سبيل التقابل لامتناع تحققه اى تحقق الاسم بدون احدهما قلت

٤٦

قلت وان كان له وجه لكن التعريف باحد الشيئين ايضا غير مناسب
لما فيه اى في التعريف باحد الشيئين من النكارة وهي عدم البيان المناسب
للتعريف اما الاول فلوجود او التي هي للترديد بين الشيئين المستلزم للابهام
واما الثاني فلان التعريف يستلزم التعيين وتنافي اللازم ما يدل على تنافي
الملزوم واما قال غير مناسب ولم يقل غير جائز لان التعريف باحد
الشيئين انما لا يجوز اذا كان الترديد لتقسيم الحد واما اذا كان لتقسيم المحدود
مثل ما يتركب من جزئين او اكثر في تعريف الجسم وما ناسب مبنى الاسم
او وقع غير مركب في تعريف المبني فلا وهذا الترديد ايضا في المحدود
اذ الاسم منه ما يجوز ان يحدث عن معناه بلفظه ومنه ما يحدث عن معناه
بلفظ غير لفظه فمعنى من النكارة من ابهام النكارة على ان هو وقع كثيرا
في اشعار العرب وكلامهم للاستدراك والاحتراز عما توهم من الكلام
السابق فههنا لما كان الكلام السابق مما يوهم كون الفساد مقصودا
على ذكر من التعريف باحد الشيئين وليس كذلك بل فيه فساد آخر فقال
القائل ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت
والمكان مطلقا اى عاريا عن اعتبار قيد وقوع الفعل فيه مما تستشفه
الضعف اى يرققه من شف عليه الثوب يشف شفوفا وشفيفا اى
رق حتى يرى خلفه الضعف الذي هو احصوله من وراء الاعتراض من جهته
وروده او من اجل جهته وهذا يدل على ان هذا الوجه من وجوه الاعتراض
اقوى الحاصل ان هذا التعريف ليس على ما ينبغي لوجهين احدهما انه

اخذ فيه او القاسمة وثانيهما انه انما اخذه ليدخل فيه الاسماء اللازمة للظرفية
حيث لا يجوز الاخبار عنها بل عن معانيها الدالة هي عليها اي معنى الوقت
ومعنى المكان توجيه ما اورد ثم يكون ذلك معناها المطلق او مع اعتبار
وقوع الفعل والاول ثم اشار اليه بقوله فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست
في معنى الوقت والمكان مطلقا والثاني مسلم اشار اليه بقوله بل في معناها
مع اعتبار وقوع الفعل فيهما ولكنه غير مفيد اذ الوقت والمكان اذا
تقيد بهذا القيد اي اعتبار وقوع الفعل مما لا يصح الحديث عنه وذلك
لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا اي وان لم يمتنع
كونه مخبرا عنه مع ذلك يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا واللازم ظاهر معا
واللازم بط وبطلانه يدل على بطلان الملزوم فظهر انها اي الاسماء اللازمة
للظرفية ليست في معنى ما يحدث عنه الجواب انا نختار الشق الثاني
في قوله غير مفيد قلنا لا نم قوله اذ الوقت والمكان الخ قلنا يجوز ان يكون
من عوارضه لا من لوازمه فاذا اعتبر عنه باذا ومتى اعتبر ذلك واما
اذا عبر عنه بلفظ الوقت والمكان فلا يخرج عن كونه معناها مع
عدم اعتبار وقوع الفعل فظهر انها في معنى ما يحدث عنه واشار الى
جواب آخر عن اعتراضه مزيف عنده فقال فان قلت ان الاسماء اللازمة
للظرفية اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين بهذا القيد
فقد تشتمل معناها اي معنى تلك الاسماء على معنى مطلق الوقت
والمكان اذ تحت كل مقيد مطلق والدال على المقيد دال على المطلق

في

في معنى الوقت والمكان مطلقا والثاني مسلم اشار اليه بقوله بل في معناها
مع وقوع الفعل فيهما ولكنه غير مفيد في الجملة فيصح ان يقال انها
في معناها فيكون في معنى ما يحدث عنه في الجملة وهو المراد منه قلنا
فعلى هذا اي على اعتبار كونها في معنى ما يحدث عنه على استعمال معناها
المقيد على المطلق يلزم ان يكون عامة الافعال اي اكثرها احتراز
عن الافعال الناقصة والحق ان المراد كلها اذ ما من فعل الا ويدل
على معنى يصح ان يحدث عنه في الجملة اسما واللازم بط اما الملزوم فلانه
لو كفى فيه اشتمال المقيد على المطلق لكفى في الافعال لكونها مشتملة على المصدر
الكائن في زمان لكونها مشتملة على معنى المصدر في الجملة والمصدر مما يحدث
عنه فيصدق عليها انها في معنى ما يحدث عنه مثل تلك الاسماء الجواب
انما يلزم اذا اتحدت جهة الاشتمال وهو ممنوع فلا يلزم من الاول الثاني
وما قيل فيه ان الافعال ليست في معنى المصدر مطلقا بل المصدر مع الزمان
معنى الفعل فلا يكون الحديث عن المصدر حديثا عن معنى الفعل ليس بشيء
لان ورود المنع على تقدير الاشتمال وهو معترف به فيه فكيف يكون جهة
الورود جهة الجواب فافهم فاعلم ان التحقيق في معنى هذا التعريف
ان يقال معناه ما جاز ان يحدث عن معناه المعبر بلفظه او بلفظ آخر مثله
لمانع عنه غير ذاتي لان معناه او كان في معنى ما يحدث عنه او كان في معنى
نظيره وهو ما يحدث بلفظ فتدبر فان هذا المقام لا يرتو بالتدبر حتى
لا ينزول قدمك عن سنن التحقيق **قوله** كزيد والعلم حسن بل فيه

قال الشارح في ايراد الامثلة الثلثة غير مكتف باحدها ايراد هذه

الامثلة ايذان اعلام منه اى من المص بان الاسم ينقسم الى عينى وهو

الدال على معنى يقوم بذاته صفة كراكب او غير صفة سواء كان معنى وجوديا

وهو ما لا يكون في مفهومه نفى وهذا مفهوم اصطلاحى لا مفهوم لغوى

والمقصود انتفاؤه فيه لا في الاول كالعلم والمفهوم او عدميا وهو ما يكون

في مفهومه نفى وهذا مثل الاول كالجهل والمعدوم قوله ومن علاماته اللفظية

اى بعض علامات الاسم اللفظية دخول الالف واللام ذكره دون حرفى

التعريف والالف واللام اما الاول فلان كون اللام بمعنى على لغة اهل

حمير عليها قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر وهو

بالنسبة اليه قليل واما الثانى والثالث فلان الاول شامل لهما من غير عكس

فيحتمل المذاهب الثلثة ويحمل كلام الشارح وهو قوله لانهما يفيدان التعريف

على المذهبين الاخرين على ان الحكم يعطى للشئ مع مجاورة الغير المنفك

عنه ولو قال دخول حرف التعريف لكان احسن قال الشارح وانما اختص

دخولهما بالاسم ذكر الدخول ولم يقل انما اختصا لوجود المفردات قبل

التركيب عند الجمهور فلو قال انما اختصا لفهم منه ان وجودهما خاصة

للاسم وليس كذلك اذ هى يجب ان يكون مطردة وهذا لا يطرد لوجودها

بلا اسماء لانهما يفيدان التعريف على ما سيجئ في بحث المعارف ان شاء

والتعريف ممتنع الا في الاسم اى لا يوجد ان في الفعل والحرف لان

الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف اورد

كزيد وعمرو والى معنى وهو ما يقوم بذاته

اورد صيغة الجمع لانه لو افرد ربما سبق الى الفهم ان المعنى الاصطلاحى

هو المراد وهو ليس بمقصود بل المقصود المعنى اللغوى بخلاف صيغة الجمع

لانه يعلم منها في بادى الرأى ان المراد الجزئيات فعلم منه ان المعانى

معان لغوية وهى المقصودة او لانه جمع الافعال والحروف فيقتضى ذلك

جمع المعانى بجمع وعدم التصور التعريف فيها معلوم بالوجدان غير محتاج

الى البيان وقد بينوا بان الفعل يدل على معنى عرضى والتعريف معنى عرضى

ايضا والعرض لا يقوم بالعرض فالحرف اولى بهذا وفيه منع وانما ذلك

اذا كان المراد بالقيام التبعية في التحيز لم لا يجوز ان يراد معنى الاختصاص

الناعت ولو قيل في الحرف ولو قيل التعريف يكون في غيره لان معناه

في غيره لقلنا لا بعد فيه كما لا بعد في منعوته وبان الفعل والحرف لا يدلان

على الذات بالمطابقة وهما موضوعان لتعيين الذات الدال عليه اللفظ بنفسه

بالمطابقة ان اريد بالذات ما يقابل المعنى فلا نسلم انهما موضوعان لتعيينه

وان اريد اعم فمسلم لكن لا نم انه لا بد من دلالة اللفظ عليه بالمطابقة

فكم من لفظ يدل على الذات مجازا وبانهما منزلتان منزلة الصفة حتى ان قولك

الرجل بمنزلة رجل معهود اذ لولا معهود بينك وبين مخاطبك لم يكن

قولك الرجل بعد رجل معتدا به والصفات لا يكون الا للاسماء وهذا

معنى ما ذكره ابن الحاجب فيه ثم ذكر بعده والدليل عليه يحتمل على الاختصاص

اللام بالاسم ويحتمل على اختصاص الصفات بالاسماء لان الوضع

الاسماء وصفا عاما وهو كونها يخبر بها وعنها فيحتاج في الاختصاص باحدهما

الى تخصص والافعال وضعت وصفا خاصا فلم يحتج اليه على الاحتمال الاول
او فاذا اخبر عنها وهي منكرة يحتاج الى الصفة والفعل لما لم يقع مخبرا عنه
لم يحتج على الاحتمال الثاني اقول في كل منهما بحث اما الاول فلان المخصص
صفة كان او تعريفا لا يعين الاخبار عنه واما الثاني فلان المخبر به قد يحتاج
الى الصفة اذا كان المقصود ترتب الفائدة وبان الفعل خبر فحقه ان يكون
نكرة فلا يتصور فيه التعريف وفيه نظر لانه ان اريد بالحق الواجب منعنا ان
الخبرية يفيده والا لما وقعت الاسماء معرفة اخبارا وان اريد اعم لم يكن
لا يفيد عدم تصور التعريف فيجب بان حرف التعريف يعرف وفيه تخصيص
فيكون مخصصا ولن يدخل التخصيص الا على ما هو قابل له والتعميم هو الاسم
ليس الا فعلى الجملة لما امتنع التعريف الا في الاسم امتنع دخول الالف واللام
الا فيه والا لخلاف الحرف عن الموضوع له بلا علة فان قلت نحن نجدهما
داخلين على الفعل والحرف فان كانا دالين على التعريف فقوله والتعريف
ممتنع الا في الاسم ثم فيكون معارضة بالنسبة اليه ومناقضة بالنسبة
الى دليله والا فقوله لانهما يفيدان التعريف ثم فيكون مناقضة ويحتمل
ان يكون نقضا اجاب بقوله واما قول الشاعر ويستخرج اى الصياد
اليربوع بالنصب على المفعولية من نافقائه احدى جحرة اليربوع يكتمها
ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء
برأسه فانتفق اى فخرج ومن جحره عطف من نافقائه وهو واحد
الجحرات والاحجار والمراد منه القاصعاء وهي جحرة من جحرة اليربوع الذي

الذي يتقصع فيه اى يدخل لان له جحرين ولانه وصفه باليتقصع بانجحة
اى بسببها وواسطتها وهي نبت اليتقصع اى الذي يدخل فيه اليربوع
صفة جحره مما لا يعتد به اى لا يعتبر به جواب اما بدون الفاء وفي بعض
النسخ بالفاء لقلته وندرته قال في اللباب شاذ فكانه لم يعرف وليس
كذلك او اطلق النادر واراد به الشاذ او يحمل ما هاهنا على انه مأول و
ما ثمة على انه غير مأول وقد شرحه بعض من تصدى لشرحه بحيث فرق
بينه وبين المأول والتأويل والذي ما دل عليه قوله شجعة اى جعل الشاعر
شجيعا مقدما يجبر آلة على ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع جملة حالية
والموصول مع صلته في محل الرفع على الابتداء خبره قوله انه اى الشاعر
راعهما اى الالف واللام في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه المعب
زيد اذ الضمير في غلامه رجع الى الالف واللام فاستعملهما على هذا المعنى اى
معنى الذي في هذا الفعل لان بين الفعل والصفة مناسبة ظاهرة
فيكونان في الحقيقة اسما لا حرفا والكلام فيه لكن لما شاكلا اداتا منعا
عن صورة الفعل حفظا للتشاكل اللفظي ومثل قوله يقول الخناء وابغض
العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع اراد الذي يجدع وشذ الكل مأول
بانه اسم ولهذا اشذوه قوله وحرف الجر قال الشارح وانما اختص دخول
حرف الجر بالاسم او رده بالدخول لان العبارة معطوف على الالف
واللام لان حرف الجر انما دخل على الكلام غير زائد ليجر الافعال التي لا تتعدى
بنفسها الى الاسماء يريد لان حرف الجر واحدا واحدا من افراده

انما دخل في الكلام المشتمل على اركانه ليجر طرفه المسند الذي لا يتعدى بنفسه
بعد تعلقه بالطرف المسند اليه الى الطرف الآخر المجعول مكملاً له باعتبار المفعولية
التي لا يكون الا في اسم حقيقةً او تقديراً اما باعتبار اقتضاء خصوصية بعض
المسند بمعنى ذلك الحرف نحو مررت بزيد واخذت منه وغير ذلك
من نحو ذهبت اليه الا يرى ان الفعل في الكلام الاول الذي قصد التصاقه
بزيد يقتضي باءه وفي الكلام الثاني الذي قصد ابتداؤه منه يقتضي من
الابتدائية وفي الكلام الثالث الذي قصد انتهاؤه اليه يقتضي الى الانتهائية
لا لكل فعل ولا لكل حرف ومن هنا يرى ان ما قيل ان حرف الجر انما
لا يجر [illegible] وان هذا الاستدلال ليس بسديد لان المعنى الذي جعله
سبباً لدخول حرف الجر في الاسم دون الفعل يقتضي العكس لان
ذلك تعبير يقتضي لحوقه للفعل دون الاسم واثر الحرف فيه لا تعلق
له بالاسم اذ تعلقه بالفعل اقوى فهو ان لم يقتض امتناع دخولها
الا على الفعل فلا اقل من ان يجعل دخولها فيه اولى او جائز فانى
له ان يمنع دخولها الا على الاسم الا يرى ان اخويها الهمزة والتضعيف
كيف يختصان بالفعل اما يجعلان ما لا يتعدى الى شيء متعدياً
اليه كحرف الجر [illegible] يفرق بينهما وبينه بانه يجر الافعال الى الاسماء دونهما
مندفع لا يخفى على المحصل والى هذه الدقيقة اشار الشارح بقوله انما دخل
على الكلام دون الكلمة فان قلت لما وجه في الزايد قلت الالحاق بغيره
وهو غير [illegible] فيما بينهم فامتنع دخولها الى [illegible] فظهر مما تقرر ان دخولها

نسخة
بد

ممنوع الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظاً او تقديراً فقيد بكليهما
لا لمجيء فعل فقط كما توهم مثال التقديري قصدت اياً ان تقوم وزيد
في الدار فان المجرور في الاول ليس باسم لفظاً والفعل في الثاني
محذوف وانما عملت الحروف الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على
الاسم عملت الحركة التي لا تكون الا في الاسم وهو الجر اذ لم يعارضه
مشابهة الفعل فلا نقض بالحروف المشبهة بالفعل الا ان اختصاص
حرف الجر بالاسم من الدليل وبحسب الوضع دونها استدلالاً
بعملها في الاخبار الجملية كما توهم اذ العمل ليس فيها حقيقةً بل في الاسم
المقدر والمسبوك منها على ما تقرر فيما بينهم وهذا الاستدلال من
المؤثر على الاثر وليس بان الجر قد يدخل على غير الاسم كما توهم
اسماً لان الجر الداخل على غير الاسم داخل عليه في الحقيقة واما لا
غير معتبر كما سيذكره الشارح لا يقال هذا السؤال وارد على قوله ان الجر
هو الحركة التي لا تدخل الا على الاسم تقديراً او مطلقاً ام صورة
وعلى التقديرين فلا اختصاص له بالاسم اشار الى الاول بقوله ان
الجر قد يدخل الفعل لوقوعه مضافاً اليه لاسماء الزمان نحو يقوم
زيد فيقوم فعل في محل الجر والى الثاني بقوله وان اردت صورة
الجر فهو ايضاً مما يدخل الفعل نحو قوله تعالى لم يكن الذين كفروا الا انا نقول
كلامنا في الجر الذي هو نوع من انواع الاعراب فلا يرد نحو لم يكن
الذين كفروا لانه لالتقاء الساكنين والشارح رحمه الله وان لم يصرح

ص
ل

لكن في كلامه اشارة اليه وهو قوله ان الاعراب جرفه بعضهم الى
مطلق الاعراب فمعناه ان الاعراب له اعتبارات ثلث اعتبار
ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد وفي بعض النسخ صورة ليس
معها تقديرا فعلى النسخة الاخيرة توجيهه ظ واما على النسخة الاولى
فتوجيهه انه اذا كان الشيء اي الاعراب في الخارج من حيث الصورة يصح تقدير وجوده
وهذا قريب مما قال المنطقيون المنطلق الحقيقة وبعده ظ لا يخفى على
المحصل وعندي ان المراد من الاعراب ما يقابل اللفظي بقرينة ان
السؤال فيه وله اعتبارات ثلث احدها ان يظهر الاعراب في بعض
الاحوال صورة وفي بعضها تقديرا مثال المنقوص وثانيها ان يظهر تقديرا
ولا يظهر صورة الحركة في حال من الاحوال لامتناع حرف الاعراب عنه
مثل المقصور فان قلت في بعض النسخ نحو مررت بقاض وهذا
ينافي ما ذكرتم قلت على تقديره لا ينافي لان قوله لامتناع حرف الاعراب
ليس علة للقسم الثاني بل هو علة للتقديري ويشتمل التقديري من
القسم الاول فهو ليس مثالا للقسم الثاني بل هو تمثيل لامتناع حرف
الاعراب عنه ولصعوبة هذا حمله على ارتكاب ذلك الوجه البعيد والله
اعلم بالصواب ومعلم بطريق السداد وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء وثالثها ان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل لو
غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن عرفته
فان من يقال انه مجرور المحل لانه وقع في لو وقع فيه زيد مثلا نحو مررت

محل

نحو مررت بزيد لظهر فيه حركة الجر واذا تقرر هذا الاصل فنقول
الجر المستفاد من العامل مهم في الفعل على الوجهين الاولين اي الوجه
الصوري والتقديري والوجه التقديري دون الوجه الثالث وهو
الوجه المحلي حاصله كلامنا في الجر على الاعتبارين الاولين لا في مطلق
الجر فلا يرد الجر على الاعتبار الثالث ولئن قلت لم خصصت كلامك
فنقول اذ العبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث ثم يوضحه
بقوله الآتي انهم حكموا على مثل من وما والذي وغيرها مثل هذا
وساير المبنيات المكنية للاعراب المحلي بانه مبني مع كونه الضمير راجع الى مثل
من البتة مرفوع المحل اما على الفاعلية او على الابتدائية او على الخبرية او
منصوبة على المفعولية او على البدلية او مجرورة بالاضافة او بحرف الجر
فلم يعتدوا اي لم يعتبروا بالحركة المحلية اذ لو اعتبروها لحكموا بانه معرب
فكذلك اي فكما لم يعتدوا بها في الاسم لم يعتدوا في الفعل بالحركة المحلية
بل هو اولى بعدم الاعتداد اذ الاصل في الاعراب الاسم والفعل
المتطفل فيه عليه وفي التحقيق كما اشرنا اليه في مبدأ البحث ان الجر مطلقا
لا يدخل في الفعل فجواب الشارح على طريق التسليم مبالغة في الدفع
وسنشير اليه فيما بعد فان قلت اذا كان الجر لا يوجد الا في الاسم
فلم وجد حرف الجر في غيره وهل هذا الا وجود المؤثر بدون الاثر
نحو على بئس العير قلت لانه اسم ولئن سلم محمول على غير مفعول فيه
ذلك فالمدخول فيه في الحقيقة الموصوف بمعقول لا بئس فورد عليه

٤٧

على طريق الحكاية وهو ليس بممنوع نحو زيد مرفوع بقام لانه حج يكون دخلا
على الاسم تقديراً **قوله** والتنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت التنوين
وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد وضروبها خمسة
على ما ذكره بعض النحاة منهم الشارح الاول الدال على المكانة اي على ان ما
دخلت عليه لم يشابه الفعل بالوجهين المذكورين في منع الصرف او على انه
لم يشابه الحرف فمعنا ما على الاول والثاني التمكن وقيل هو ان لا يشبه الا الفعل
فقط والامكنية ان لا يشابههما والاول اعم واختصاص هذا التنوين
بالاسم باعتبار دلالته عليها ولذلك قال الشارح وانما اختص لحوق
التنوين بالاسم لانه انما يدخل الكلمة اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف
وستعرف مفهومهما ان شاء الله تع اشارة الى الضرب الاول ولكن بناء على
هذا الا اذا كان والا على الامكنية المعبر عنها بالصرف والتسمية اصطلا
لا لغوية نحو زيد وهو علم تنوينه يعلم انه منصرف ورجل وهو نكرة وتنوينه
للتمكن لا للتنكير كما ظن والا لسقط عند العلمية وسقوطه عند اللام للتنافي
كما في حسن بقاء علماً و والا معرفا باللام على انه منصرف مطلقا و
التنزيل في نوع الاسم لا في كل فرد من افراده بدليل قوله وذلك
اي دخول التنوين الفارق بينهما لا يتصور الا في الاسم لان الفرق
امر نسبي لا يتصور الا بين الشيئين وهذا لا يتصور الا في الاسم
اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم والضرب الثاني الدال
على ان ما دخل عليه نكرة ويسمى تنوين التنكير اشار اليه بقوله ولما

واما فرقا بين المعرفة والنكرة وستعرف مفهومهما ان شاء الله تع
وذلك مثل التنوين الداخل على اسم الفعل في نحو صه والتنزيل في المفرد
هنا ممكن لان من الالفاظ الفاظاً يستعمل تارة منونا واخرى غير منون
فاذا دخل التنوين قالوا انه للتنكير وحكموا بانه نكرة فاذا لم يدخل حكموا
بانه معرفة فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
الآن واذا نونت وقلت صهٍ كان المعنى اسكت سكوتا ما والتنوين
الداخل على الصوت نحو سيبويه على وفق ما مر والتنوين الداخل
على العلم المنكر نحو عمر واحمد وكونه معرفة من حيثية اخرى فلا تنافي
وذلك اي الفرق بين المعرفة والنكرة لا يتصور ايضا اي كما لا
يتصور الفرق بين الصرف وعدمه الا في الاسم اذ المعرفة والنكرة
لا يتصوران الا في الاسم والضرب الثالث الداخل على الكلمة بعد
انقطاعها عن الاضافة معوضا عنها ويسمى تنوين العوض اشار
اليه بقوله واما عوضا عن المضاف اليه في نحو اذ وح اي اذ كان
كذا وكذا حينئذٍ اي وحين اذ كان كذا ومنه قوله تع وجعلنا بعضهم
فوق بعض اي بعضهم وغيره والاضافة لا يتصور الا في الاسم
فكذا ما هو عوض عنه وفي بعض النسخ بعده فقد عرفت ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني وجميع لا يتصور الا في الاسم والضرب الرابع
التنوين النائب مناب حرف الاطلاق وهو كل تنوين جعل مكان حرف
المد واللين في القوافي المطلقة واليه اشار بقوله واما التنوين اللاحق

قافية الشعر القافية هي آخر حرف في البيت الاول ساكن يليه
مع المتحرك الذي قبله وعند الاخفش آخر كلمة في البيت كالعتابا و
تابا منه والشعر كلام موزون مقفّى صادر عن قصد وارادة بدلاً عن حرف
الاطلاق الالف والياء والواو ويسمّى تنوين الترنم لان مجيئه
انما هو للترنم واستعماله في القوافي انما هو للتطرب في نحو قول جرير
اقلّي خطاب لعشيقة امرٌ من الاقلال بمعنى التقليل بمعنى اللوم اي
العذل من لامه على كذا لومةً ولومًا عاذل منادى مرخم بحذف
التاء حذف حرف ندائه العاذلة بمعنى اللائمة لان العذل هو اللوم
والعتابنْ عطف على اللوم وهو مخاطبة الاذلال ومذاكرة الموجدة
من عاتبه عتابًا ومعاتبة قال ويبقى الود ما بقي العتاب فقولي
ان اصبت اي وجدت الصواب او قلت الصواب نقيض
الخطاء عطف على اقلي لقد اصابنْ مقول قولي واللام للتاكيد وجواب
ان عدم انخلاعه عن معنى الشرط للحالية محذوف يدل عليه فقولي المقدم
المعنى يا لائمة اتركي اللوم ولا تزجري ودعي العتابن وتفكري حتى
يتبين لك صواب امري فقولي ما تقولين على يقين لا على ظن وتخمين
والتعريف باللام في الموضعين يحتمل التعويض والعهد والاستغراق
نظرًا الى المقام فان الاصل عتابا وفي بعض النسخ فان الاصل اصابا
فحذف حرف الاطلاق وهو الالف ههنا وناب التنوين مِنابه فقوله
قولوا ابنت اروى والديون تقضي واشاربا الى الضرب الخامس بقوله واما

واما التنوين الغالي وهو الذي يلحق القافية المقيدة اي الساكنة سمّي به
لخروجه عن حد الوزن لزيادته على بناء البيت ولهذا لم يدخل في التقطيع
يقال غلا في الامر غلوًّا اي جاوز فيه الحد في نحو قول رؤبة وقاتم
الاعماق خاوي المخترقنْ القاتم المغبر الاعماق النواحي الخاوي
الخالي من خوت المرأة وخويت ايضا خوى اي خلا جوفها عند
الولادة ومنه قوله تعالى وتلك خاوية بيوتهم اي خالية المخترقنْ
بفتح القاف لخفتها وكسرها لانها حركة الساكن اسم موضع
من اختراق الرياح ومرورها اي حال الممر تمامه مشتبه الاعلام
الاعلام جمع علم وهو العلامة او الجبل لماع مبالغة لامع من لمع البرق
لمعانا ولمعًا اي اخفاء الخفوق السراب سمّي به لاضطرابه المعنى رب موضع
مظلم الاطراف بكثرة الغبار خالي الطريق عن السالكين ملتبس الاعلام
لماع السراب قطعت فان الاصل المخترق ثم لحقه التنوين للترنم
ولهذا جعلها بعضهم التنوين الترنم حتى ربع القسمة وانما اثبت
الاخفش من اصحابنا دون غيره فلا اختصاص لهما بالاسم جواب
اما لانه ليس فيهما ما يقتضي الاختصاص بل ما يقتضي التعميم لان حرف
الاطلاق في آخر الكلمة ليس يختص في آخر الاسم وكذا الحرف الساكن
اولان القافية ليس بواجب ان يكون من الاسم بل يجوز ان يكون
منه ومن غيره ولهذا لم يذكر الشارح تنوين العوض من الحركة او
من الحروف لانه من تنوين التمكن على الاصح واما تنوين المقابلة

مرتفعة على ... المنقطع منتسب بعضها ... صح

فالاوجه ذكره كما ذكره بعضهم لان عدم دخوله في غير تنوين العرض
لا يستقيم دخوله فيه والا لوجب ان لا ينصرف جمع المونث بالالف
والتاء اذا سمي به مونث لان فيه العلمية والتانيث فلو كان
تنوين التمكن لم يجز بقاؤه الا على قول بعض بحذف التنوين مع بناء
الكسر او لا مع بقائها بناء على انه للتمكن فلعل الشارح اخذه فتذكره
قال صاحب الكشاف عرفات علم للموقف كاذرعات انصرف لانه
لا تانيث فيه لانه لا سبيل الى التانيث بالتاء اللفظية لانها علامة
للجمع ولا بالتاء المقدرة لمنع هذه التاء لاختصاصها بالمونث تقديرها
كما في بنت وفيه بحث لانه يلزمه نحو مسلمات ولانه لو كان
كذلك لما انث ضميرها تقول هذه عرفات مباركا فيها
ويمكن ان يقال انه تنوين التمكن ولم يمتنع لئلا يؤدي الى خلاف
وضع جمع المونث بالالف والتاء وقولهم التنوين يختص بالاسم
وان كان عاما متناولا لجميع اقسام التنوين لكنهم ارادوا به
الثلثة الاول يعني تنوين الانصراف وتنوين التنكير وتنوين
العوض دون الاخرين يعني تنوين الترنم وتنوين الغاية
لما ذكرنا من الدلائل الدالة على اختصاص الاول دون الاخرين
والتعليل العام يجيئ في موضع قطع الكلام عليه ولو فرضنا كما ترى
في لا غلام من غلام زيد والقطع الحقيقي لن يتصور الا على الاسم
لان الفعل متلفع بفاعله ظاهرا او مضمرا وكذا الحرف لانه منحرف

اما

اما الى الفعل واما الى الاسم **قوله** والفعل ما دخله قد والسين عرفه
للمتعلمين بان المراد سين الاستقبال لانه كما سيجيء ليجيء لغير مثل التحول
والطلب وسوف لم يعرف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علما لهذا
الحرف فلا يعرف وفلان يقتات السوف اي يعيش بالاماني يسين يوارد
لانه يسوف هذا لانه ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال
لا يعرف البصريون غيرهما وكل منهما اصل وحكى الكوفيون وحكى الكسائي عن
بعض الحجازيين سو وحكى صاحب المحكي وهي اعرابين وهذه الثلثة
منتزعة عن سوف اتفاقا وقيل السين ايضا زعما ان هذا
تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ولا يستدل بكثرة استعماله لان
الفرع قد يفوق الاصل كنعم واخ ولا يتفاوت مدة التسويف لان السماع
وكذا القياس يرده لمجيئه على خلافه في قوله تع سوف يؤتي الله المؤمنين
اجرا عظيما وسيؤتيهم اجرا وقوله ما حالة الا سيصرف حالها الى
حالة اخرى وسوف يزول ولتقابل الماضي والمستقبل فلا يقصد به الا
مطلقا الاستقبال كما لا يقصد بالماضي الا مطلقه من غير تعرض لقربه وبعده
وعندي ان هذا ليس بتكلف ولا دعوى مجردة وما اوردهم من السماع
والقياس لا يدل على انهما بمعنى فتدبر تعقله وان لكثرة استعماله السين
دلالة ظاهرة على اصالته وكثرة استعماله الفرع في بعض الصور انما يدل
على احتمال ان لا يكون اصلا فلا يترك الظاهر بالمحتمل وقد تعرضوا في الماضي
لقربه وبعده حتى وضعوا قد لتقريبه من الحال فهذا القياس يدل على ان

يكون

في مدة التسويف تفاوت كما في مدة المضي فوضع السين للاستقبال القريب
من الحال وهذا التعريف ليس بتعريف حدي بل هو تعريف بالعلامات فلذلك
قال الشارح اعلم ان للفعل حدا وهو قول دال على ماهية الشيء حقيقة
او اعتبارية وعلامات جمع علامة والمراد منها الخاصة فحده ما ذكره ابن
الحاجب ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا حده ابن الحاجب
في لبابه وكذا صاحب اللب مع زيادة تصرف يدفع به الاسولة الواردة
عليه وعلى ما ذكره الزمخشري وغيره هو ما دل على اقتران حدث بزمان
اي كلمة دلت جنس يشمل انواعها وقوله اقتران حدث بزمان
يخرج الاسم والحرف واطلق الحدث ليدخل الافعال الناقصة والزمان
ليدخل خلق الله الزمان وما اورده عليه بعض الافاضل بان الحدث والزمان
خارجان عن الدلالة وكونهما متعلقة الاقتران غير مانع له لان تعلق
الحكم بالمضاف دون المضاف اليه والمقصود من الحد التمييز والاقتران ليس
مدلوله بل جاء لازما لدلالته على الحدث والزمان ودلالة واحدة ولئن سلم
فالتمييز به ليس بذاتي والتمييز الذاتي لا يحصل الا بهما فخارج عن قانون
التوجيه لانه مشترك الالزام لخروج الزمان بهذا البيان على ان هذا
الاصطلاح منه وعاد اليه خروج الافعال الناقصة عن الحد واطلاق المعنى
في حد هذا الفاضل لا يدفع لدافع الدلالة اياه فليتأمل واما العلامات
المختصة بالفعل فمنها اي بعضها دخول قد قدمه لشدة اختصاصه بالفعل
وعمومه حيث يدخل على نوعيه الماضي والمضارع بخلاف السين وسوف

وهو

وهو ساكن الاخر دائما مخففا حرفا اما اذا جعل اسما فلا او علامة التنديد
مثل لو والا اما في آخره الف نحو لا فانه بهمزة آخره واما قدك فهو اسم
اصلي وانما اختص دخوله بالافعال جمع لدخوله كما عرفت على نوعيه وبني
على قوله لانه وضع لتقريب الماضي من الحال قد ركب الامير فح
يقال ذلك لقوم ينتظرون زعم الخليل ان هذا لمن ينتظر الخبر في عمله
وظنك مثل قد جاءت فلان والائمة ومنه نحو قول المؤذن
لمنتظري الصلوة قد قامت الصلوة اي قرب قيامها ولما كان هذا
للمنتظرين المتوقعين لوقوع ما سيكون وهو مقتض لان يكون لتقريب
المستقبل من الحال دخل على الماضي الدال على الوقوع جدا فقيل انه لتقريب
الماضي من الحال عليا معنى انه لو قيل بدون قد لاحتمل ان يكون قريبا
منه وبعيدا عنه هكذا ينبغي ان يحقق وسيجيء زيادة كلام فيه
او لتقليل عطف على لتقريب الماضي اي لانه وضع ايضا لتقليل الفعل
في المستقبل في الصحاح وقد يكون بمعنى ربما كما قال قد اترك القرن مصفرا
انامله كان اثوابه مجت بفرصاد ومراده لتقليل الفعل المستقبل
نحو ان الكذوب قد يصدق خصوصية الموضوع او خصوصية المحمول تدل
على ذلك ولهذا قالوا ان قد يفيد جزئية الحكم قالوا ايضا تجي للتحقيق
نحو قد سمع الله وقد يعلم الله واذا كان وضعه لما ذكرنا من احد المعاني
الثلثة فيمتنع دخوله الا على الفعل الماضي ناظر الى معنى التقريب والتحقيق
او الفعل المضارع بالجزم ناظر الى معنى التقليل والتحقيق والا لم يكن موضوعا لها

بالفعل

لما قلنا انه موضوع له ومنها اى بعض العلامات دخول السين وسوف
وانما اختص دخولهما اى بجنس الفعل ولهذا افرده على خلاف السابع
لانهما وضعا للاستقبال لان اهل اللغة قالوا انهما يخلصان الفعل
للاستقبال في انهما موضوعان له والا لما اخلصا فلا يجوز دخولهما
على الامر وان كان مستقبلا والاستقبال يمتنع الا في الفعل لانه
من الزمان الذاتى له فدخولهما مم الا في الفعل والا التخلف عن
الموضوع له من غير داع نحو سيخرج وسوف يخرج وفى سوف
زيادة تنفيس وتاخير لانهم لما زادوا على السين على السين غيرها
جعلت الزيادة دليلا على زيادة المعنى لانهم يستفيدون زيادة
المعنى من زيادة اللفظ فى غير موضع وقد سبق الايراد عليه و
الجواب عنه ومنها اى بعضها دخول الجوازم يدخل تحته كل جازم اسما
نحو من تضرب اضرب كان او حرفا نحو لم يخرج ولا تضرب وان
تضرب زيد اضربه لان كل جازم لا ينفك عنه معنى الاستقبال
ذاتيا كان او عرضيا وذلك كما عرفت لا يوجد الا فيه فكل جازم
لا يوجد الا فيه والا لا ينفك وقد كان غير منفك هف وهذا
استدلال لمى فلعله لم يتعرض به لخفائه لا له بل لصعوبة فهم المتعلم
المراد بواسطته واختار الاستدلال الانى حيث فقال وانما اختص

ص

دخولها بالفعل افرده لما مر لاختصاص الجزم به اى بالفعل اختصاصا
اى اختصاصا مثل اختصاص الجر بالاسم على ما سيجى من بعد ويلزم

جماع

ويلزم منه اختصاصها به والا لزم احد الامرين المحذورين اما
عدم اختصاص الجزم بالفعل واما تخلف الاثر عن المؤثر والا
منعقد على خلافهما فيكون هذا الاستدلال سديدا والقول بانه
غير سديد غير سديد ومنها اتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو
اكرمت واكرما واكرموا لم يكتف بواحد اشارة الى مسئلة حرفية آتية
وهى اختلاف الاواخر باختلاف الضمائر واحترزنا بالبارزة عن المستكنة
فانها لا تختص بالافعال بل تستكن فى الصفات نحو زيد ضارب اى ضارب
هو كما تستكن فى الافعال ويقال زيد ضرب اى ضرب هو واما البارزة
فلا تتصل الا بالافعال لان الضمير البارز فاعل ولا يكون مبتداء به والا
الحقيقى به له فناسب ان تمتزجا ذلك الامتزاج العام وتعقدا دون
غيرها اعتناق الالف واللام ولان مثنى الاسم وجمع سلامته بالالف
او النون والواو والياء وهذه الضمائر منها الف ومنها واو ومنها
ياء فلو لحقها بهذه الضمائر لاجتماع الحرفين الساكنين فان حذف احدهما
لزم الالتباس والا لزم الاستثقال فحمل الباقى عليها طردا للباب
ولم يتعرض المص لذكر البارزة كانه اعترض عليه وجاء منه الجواب
فقال مترجيا ولعله اى لعل المص اراد بالاتصال فى قوله واتصال الضمائر
المرفوعة الاتصال العرفى اللغوى دون الاتصال العرفى النحوى
اى اذا اريد بالاتصال المذكور الاتصال اللغوى لا يتناول غير الا تصال

ل

الا الضمير المرفوع البارز الا يرى انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان تقال

ل

قد اتصل بهذا الفعل شيء لانه يشاهد بالبصر ان التاء والنون اتصل
بهذا الفعل بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال اتصل بهذا
الفعل شيء باصطلاح ما الا باصطلاح النحوي لان الحس البصري شبهه
بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترز بالمتصل بها عن الضمائر المجرورة
وعن الضمائر المنصوبة فان المجرورة لا تتصل به اصلا لانه لا يضاف ابدا
وانما يتصل المجرور بالاسم اذا اضيف والحرف الجار نحو غلامك في مجرور
الاسم ومررت بك في مجرور الحرف واما الضمائر المنصوبة فلا اختصاص
لها بنوع من انواع فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته
نحو انني وانك وكانك ولعلك وليتك وتتصل بالاسم ايضا عند
الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير
ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد ان شاء الله تعالى في الباب الثاني
لا يقال ان ما ذكرتم بجميع مقدماته غير صحيح اذ لو صح لما دخل غير الفعل وليس
كذلك فان اسماء الافعال قد يتصل بها الضمائر المرفوعة البارزة اذ قد
قد جزئية الحكم اذ ليس اتصاله بكل اسم فعل بل ببعضه نحو هاتوا قال الله تعالى
قل هاتوا برهانكم ونحوه نحو هلموا او هاتيا وهاتين مع هذا او يدل عليه
كلامه آخر لانا نقول لا نم ان ما اتصل به من صورة النقض اسم مختص
بل هو فعل كما توافقه قيل آتوا فالهاء بدل من الهمزة ونسب الى
الخليل او جانب فعلية غالب كما يقول به بنو تميم كهاتوا فلا يكون الفعل
من الضمير متصلا الا بالفعل ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان ما اتصل

ص

سجا

اي

اي بالصورة المذكورة من هاتوا ونحوه من الحروف ضمائر بارزة مسندة
هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك وفيه
اختلافات كثيرة والتمثيل هنا على مذهب الاخفش وسيأتي بيان
مذاهب وان الحق منها مذهب الاخفش في بحث المضمرات ان شاء الله تعالى
وهاك بمعنى خذك فكما ان الكاف في خذك ليس بضمير فكذلك الكاف
ثمة وارايتك زيدا ما صنع بفتح التاء فان هذا الكاف حرف لا محل لها
من الاعراب بل لمجرد الخطاب وهو بمعنى اخبرني لا بمعنى الرؤية قلبية
او عقلية كما قالوا في قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي وقوله تعالى
قل ارايتم ان اهلكني الله وقوله تعالى قل ارايتم ان اصبح ماؤكم غورا وقد يجيء
بمعنى انبه نحو رايت زيدا فاني احبه اي انبه له فاني احبه والتاء في انت
فان بعضهم ذكر ان الضمير ان والتاء لمجرد الخطاب ولا محل لهما من الاعراب
الحاصل ان هذه الحروف تجيء تارة حرفا وتارة اسما فاذن يجوز
ان يكون هذه الحروف ضمائر في صورة النقض كما جاز في هذه الامثلة
وانما كان اسنادها الى الضمير المستكن فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر
لفاعلها لوجب ان يكون اسناد جميع هذه الاسماء اليها كما انها
في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما و
لا شك ان اسنادها الى ما استكن فيها كذلك هاتوا مسند الى
ضمير مستكن فان قيل اذا لم يكن الواو ضميرا فلاي سبب الحق الواو
فاجاب بقوله وانما الحق الواو وان لم يكن ضميرا ابدا اعلاما بان المستكن فيه

الله تع

لها

اى فى ضاربوا ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو ولم يقل نحو ان الفاعل
فى اكلونى البراغيث مظهر والفاعل على توجيهه المذكور فى ضاربوا مستكن
وكلاهما مشترك فى انه تلحق فى آخر الاسم علامة للاشعار بان فاعله جمع
ولو اتحدا فى العبارة المناسبة له نحو فلما لم تجد اكان العبارة المناسبة له
نحو وحقه اكلتنى لكن لداعية الاكل المختص بالعقلاء الحق الواو والمختص بغيرهم
واكل السنور الفارة والذيب الشاة مجاز عن تعدى كاكل فلان جاره
والواو فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا اسر بمعنى اخفوا والنجوى
اسم من التناجى فى خفاء معناه بالغوا فى اخفائها او كتموا ما تناجوا به بحيث
لا يفطن به ولا يعلم انهم متناجون او اظهروا تناجيهم الذى تناجوه
بينهم للناس الذين ظلموا فى محل الرفع اما على البدل او على الذم او على الفاعل
على زعم بعضهم وهو لغة ردية قل وقوعها فى محل الضرورات فكيف وقوعها
فى القرآن المعجز او على الابتداء فالاصل اسروا النجوى فوضع الذين
موضع المضمر تسجيلا على فعلهم بانه ظلم ثم اخروا فى محل النصب على
الذم او فى محل الجر على الوصف للناس فالوجوه ستة فقوله على احد
التاويلات الثلث محمول اما على انه لم يطلع الا عليها او لم يقبل من الستة
المذكورة اياه او على ان المراد التاويلات الثلث فى الرفع لان البحث
فى المرفوع والبدل من الفاعل فاعل معنى ومنها اى من العلامات المختصة
بالفعل لحوق تاء التانيث الساكنة فى اصل الوضع ساكنة فى الحال
او اوا احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة

واما الساكنة فلا تكون الا فى الفعل نحو نصرت فان نصرت فعل
اتفاقا ونعمت وبئست فانهما فعلان على مذهب البصريين
والكسائى وسيجى التحقيق فى موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص المتحرك
بالاسم والساكنة بالفعل ولم تنعكس لثقل الفعل فيناسب السكون
لخفته وخفة الاسم فيناسب الحركة لثقلها للتعادل بينهما ولم ياخذ
طريق التشاكل والتناسب لئلا يؤدى الى بطلان اعراب الاسم
قوله وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر والمضارع والموقوف الآخر
لانه انشاء او اخبار والثانى اما ماض او غيره الاول الموقوف الآخر
والثانى المفتوح الآخر والثالث المضارع والاولى ان يقال اما
اخبار ليس له مشابهة تامة بالاسم اولا او انشاء ويسمى المفتوح
الآخر الماضى قال الشارح الماضى هو الدال جنس يتناول به غيره
على اقتران حدث بزمان فصل بعيد يخرج الاسم قبل زمانك
فصل قريب يخرج الموقوف الآخر والمضارع ولم يقل بزمان ماض
لئلا يتوهم تعريف الشى بنفسه وهو مبنى على الفتح هذا مشتمل
على اشياء البناء والبناء على الحركة والبناء على الفتح فذكر لكل واحد
منها سببا على حدة فقال اما سبب بنائه فظ فيما بينهم ظهورا
كسبيا او بديهيا وعلى كلا التقديرين يجوز التنبيه عليه وهو انه فعل
وهو ظ والاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب اعنى
الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها اى فى الافعال المايت

فيما بينهم من انه لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مضافاً اليه فيجرى
ان يبنى اى الماضى ولا يعرب وانما سبب بنائه على الحركة والاصل
اى والحال ان الاصل في البناء السكون اما لانه ضد الاعراب والاصل
فيه ان يكون بالحركات واما لان الحركة في الاسم للحاجة اليها للاعراب
ولا حاجة في الفعل لبنائه فهو ان له ادنى من الزيادة مشابهة بالاسم
وهو اى ادناها وقوعه اى وقوع الماضي موقعه اى موقع الاسم
في نحو مررت برجل قام فان قام صفة رجل كما تقول مررت برجل قائم
فيوقع قائماً صفة رجل وقيل لمشابهته المضارع في الرجوع الى اصل
واحد وفي الوقوع صفة للنكرة وشرطاً نحو ان ضربت وان تضرب
اضرب وليس لفعل الامر مشابهة بالاسم بوجه ففضل اى الماضي
بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل
جملة الكلام في اعراب المضارع وبناء الماضي على الحركة والامر
على السكون ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه
اى من وجوه كثيرة وستطلع عليها عن قريب اعرب والماضي لما
كانت مضارعته بالاسم غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء
الذي هو السكون الى الحركة لان البناء عليها له قريب من الاعراب
والامر لما لم يضارعه اى الاسم بوجه ما ترك على اصل البناء الذي
هو السكون لان فيه بعداً عن الاعراب وعلى ما قيل ان مشابهة الماضي
بالمضارع بالوجوه المذكورة تقتضي اعرابه وفوات الموجب لبناؤه على

السكون لما ذكرنا فعملنا بالوجهين وقلنا بالبناء على الحركة لا
بالاعراب على السكون للتنافي بينهما او لانه مفضل عليه فافيه
من الابقاء على الاصل ولا يخرج عنه الا بدليل قوى وشبه المضارع
لكونه دخيلاً في الاعراب يكون فيه على قلق واضطراب فكيف يجبر
غيره الى ذلك الباب وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات الثلث
لخفتها لانها جزء الالف ما هو لازم السكون وهو الالف ولثقل الفعل
لدلالته على الحدث والزمان المتجدد والمتصرم للتعادل بينهما واذا اقتضاه
وهو ثابت دائماً فهو مفتوح ابداً الا ان يعرض آخره ما يوجب
سكونه او ضمه اما السكون فعند عروض الاعلال نحو دعا في الواوي
ورمى في اليائي والاصل فيهما دعو ورمى وقد ثبت من اصول
التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا
الواو والياء من قبيل وضع المظهر موضع المضمر الفاً والالف
لا يقبل الحركة وكذا السكون واجب عند لحوق بعض الضماير وهي
الضماير التسعة المتحركة المرفوعة اعني ضمير النساء الغايبات وضماير
المواجهة وضمير الحكاية وانما اسكن آخره عند لحوق هذه الضماير
فراراً عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل
وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
بدليل وقوع الف الضمير وواوه ويائه بين الفعل واعرابه كذا
زيد ولهذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكناً او كان متحركاً منصوباً

ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا واما الضم في نحو
نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا لمجانسة
الواو ولانه لما كان بينهما اشد الامتزاج جعل الضم دليلا عليه قوله والتاء
ما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع اي والمثال الثاني من امثلة
الفعل فعل كان في اوله احدى الحروف التي تسمى في الاصطلاح الزوائد
الاربع وهي التي يجمعها انين وتسمى ايضا حروف المضارعة لحصول
المشابهة بينه وبين المضارع الاسم بها وليست مطلقة بدليل ما ذكره
بعده وهي الياء للغايب اي الياء التي للغايب والتاء التي للمخاطب
والهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي للمتكلم الذي مع غيره احترازا
عن ياء النسبة في يربا الشيب خضبته بالبرناء وهو الحناء ومن تاء
ومن همزة اكرم ومن نون نرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا اعلم
انه لا بد من بيان ان الفرق بالزيادة دون النقصان ومن بيان ان
الزيادة من الحروف ومن هذه الحروف وفي الاول دون الآخر فقال
الشارح انما اعتقبت هذه الزوائد على اول المضارع ملفظ بجميعها
مستدلا على كل واحد بقوله لانه اي لان الشان لما وجبت المخالفة
بين لفظي الماضي والمضارع لاختلاف معنيهما والاصل ان يوضع لكل
معنى لفظ على حدة خصوصا في الافعال اذ كثر ما يقع التخاطب فيه
في بيان الاحوال وتحقيق المال ولهذا اختلف العلماء في وقوع المشترك
واورد كل على مدعاه حججا كثيرة ولولا ان الاصل ما ذكرنا لما وقع فيه الاختلاف

المص

تكلم

ل

ف

وكان

وكان الفعل اي الحدث اما صادرا عن المتكلم وحده او صادرا عنه
اي عن المتكلم مع غيره او صادرا عن الغايب او صادرا عن الحاضر لم
يذكر المؤنثات اما لانه ليس لها صيغة غير صيغة المذكرين واما لانه غلب
المذكر على المؤنث على الانفصال الحقيقي طلبوا جواب لما ان يزيدوا
في الاول حروفا لا كلمات اخر تدل على المضارعة اشارة الى علة الزيادة
في الاول وكون الزيادة من الحروف بيانه انه لو كان الفرق بالنقص
او بزيادة غير الحروف او بزيادة الحروف في غير الاول لما تاتي المضارعة
من الوجوه الآتية ولادى الى الرسوم الآتية من تزاحم الزيادات
وركاكة العبارات فزادوا حروفا لتدل على المضارعة وعلى هذه
المعاني اعني وقوع الفعل من المتكلم وحده او معه غيره او من الغايب
او من الحاضر لا حروفا اخر تدل على هذه المعاني جريا على سننهم المألوف
فيما بينهم في طلب الايجاز الغير المخل والهرب عن التطويل المخل لانه
ما يرغب فيه الطباع ويشتاق الى ادراكه السماع بخلاف التطويل
المخل اذ هو يكفر عنه الاعتناء لكن الحروف كثيرة فلا بد في تخصيص
بعضها بالزيادة دون بعض من مخصص لامتناع التحكم فوجدوا اولى
الحروف بالزيادة للدلالة على المقصود حروف المد واللين اي
الواو والياء والالف لكثرة دورها على السنتهم في الكلام
اذ المتكلم لا يخلو عنها اي عن تلك الحروف او عن بعضها اعني الحركات
اذ لا توجد كلمة خالية عنها او عن بعضها فيكون باعتبار جريانها

ده

شعي

النفس السارح واستيناس السامع بهما مستلزمة للخفة الجارية للثقل
الناشي عن الزيادة فعمدوا اي قصدوا الى زيادة هذه الحروف ما بين
اولا الى زيادة الالف لانها اخف الجميع فوجدوها ساكنة يتعذر
الابتداء بها فحركوها ليتأتى الابتداء بها على ان بينهما من قرب المخرج
ولهذا يبدل كل منهما بالآخر والهاء وان كان مثلها في ذلك لان الالف
بين الهاء والهمزة الا ان ميلها الى الهمزة لكونهما من الطرف
السفلي اجدر لتصاعده من سفل الى علو بناء على ان الحروف المبسوطة
من النفس يتصاعد من الصدر الى الحلق وخصوصها بالمتكلم وحده لما
اول انا او لانها اي الالف في الاصل الساكنة اخف فاستوثر المتكلم
بالاخف لان ابتداء الكلام منه وكذلك ابتداء المخارج منها ثم عمدوا
الى زيادة الواو لانها اطرف من الالف فوجدوا زيادتها اولا تفضي
الى الاستبشاع من استبشع الشيء اذا عده بشعا وهو كريه الطعم
ياخذ بالحلق فاستعمل في معنى الاستقباح لمشابهته نباح الكلب
لان الفاء اي فاء الكلمة ربما يقع واوا نحو وجل فلو زيدت عليها واو
للعلامة ثم دخلت عليه الواو العاطفة وهذا ليس بلازم بل بدونه يحصل
الاستبشاع فمراده بيان بلوغ الاستبشاع نهايته في بعض المواضع
لان له دخلا لادى الى اجتماع الامثال اي الواوات المؤدي الى حصول
الانقال وكان الصوت الحاصل من اجتماعها شبه نباح الكلب من نبح
الكلب ينبح بالفتح والكسر نبحا ونبيحا ونباحا بالضم والكسر اي صوته

فقتها

اخرى

في

في حصول الاستقباح فعوضوا عنها اي عن الواو التاء اي دعا
هذا الى تعويض التاء عن الواو وازالة لهذا الاستقباح لانها اي التاء
كثيرا ما تبدل منها اي من الواو نحو تراث بمعنى ميراث وتجاه تقول قعدت
تجاهك بمعنى تلقاءك والاصل فيهما وجاه ووراث كذا ذكره الجوهري
في الصحاح وجعلوها اي التاء المقلوبة عن الواو علامة للمخاطب والتاء
لكونها علامة للمخاطب والتأنيث في الماضي نحو ضربت وضربت فحمل المضارع
عليه ولئن قيل لم لم يفرق بينهما كما فرق في الماضي اجاب بانه لم يفرق
بينهما لانه لم يمكن الفرق ههنا اي في المضارع باسكانها اي باسكان
التاء في احد الموضعين اما في المخاطب او في التأنيث لوقوعها اولا
لامتناع الابتداء بالساكن بدل بالتكرير او علة للمجموع بخلاف الماضي لانه
يمكن الفرق باسكان التاء لوقوعها آخرا ولئن قيل ينبغي ان الفرق
بالاسكان لا يمكن لكن الفرق بالحركة اما بالضم او بالكسر ممكن فلم يفرق
اجاب بقوله ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل
بالفعل المبني للمفعول فانه لو ضم حرف المضارعة في يعلم مثلا لم يعلم
انه مجهول او معلوم فحمل مضارع ضم عينه او كسر عليه ليطرد الباب ولا يمكن
كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة تعلم من كسر حرف المضارعة
فيقول تعلم ولقبوها بلغة تعلم نعم في الفتح ايضا التباس لكنهم
اكتفوا ههنا بالفرق التقديري بان يكون التاء في المخاطب بدلا
عن الواو ودون المؤنث كما اكتفوا به في الاسم كفلك مفردا او جمعا

تي نيث

ع

مع انها في اخواتها مفتوحة والخفة مطلوبة فلا سبيل الى الضم والى الكسر
ثم عمدوا الى اليا لانه وسط بينهما وهو وسط اللسان فلم يجدوا
مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني غير المتكلم
والمخاطب لان ذكره داير بينهما فيكون وسطا فيل الاولى الغير المتكلم
والمخاطب لصحة يفعل الله ما يشاء واسم الغائب لا يطلق على الله تع
وفيه نظر لان اليا لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب ومنع اللو
ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان
المتكلم يقول في باب اثبات الصفات ثبت السمع لله تع قياسا للغائب
على الشاهد فقد اطلقوا عليه تعالى ولا بعد فيه اذ قد يراد الغائب
عن حواسنا ومنه قوله تع يؤمنون بالغيب على وجه وايضا يلزمه
ما فر منه حيث اطلق لفظ الغير عليه ثم طلبوا للمتكلم مع غيره صورة
تعظيما كقوله تع ونحن نريد ان نمن او مشاركة نحو انا وزيد نفعل او اما
حقيقة كالمثال الثاني او اعتبارا لان هذه الصيغة انما يستعملها
المعظم نفسه في الغالب لان له اتباعا يذهبون الى مذهبه ويستعملها
وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة مجازا حرفا فاتزاد في اول الفعل فوجدوا
اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي
نحو ضربنا فحمل المضارع عليها ولانها اي النون اقرب الحروف
شبيها نصب على التمييز من حروف المد واللين متعلق باقرب
تعلق التعدية لا تعلق من بافعل التفضيل الا كونها غنة في الخيشوم

وهو

وهو اقصى الانف وليس لها مخرج معين بدليل ان الماسك
اذا امسك انفه لم يمكن النطق بها فان فيها غنة ممتدة في الخيشوم
ولهذا لقبوها بالحرف الاغن وهو الذي يتكلم من قبل خياشيمه والا لا
يكون ضميرا نحو ضربن كما يكون هذه الحروف كما انها اي حروف المد
واللين مدة في الحلق فيكون شبيها بها من حيث الخفاء والمد والغنة
وايضا انها اقرب الحروف من حروف المد واللين مخرجا ولهذا
تدغم في الواو والياء نحو من يدوم ومن وال بعد قلبها واوا او ياء وتقلب
منها الالف نحو ضربت زيدا في الوقف ولنسفعا ويقلب من الواو
في نحو بهراني والاصل بهراوي ودلالة المشاهدة اخرجته عن سائر
الافعال فلا يجري عن سننها في الحاق علامة التثنية والجمع في الآخر
فان قلت علم ان الغرض من الحاق هذه الحروف الفرق بين
الماضي والمضارع فاذا كان كذلك فلم يعكسوا الامر حتى احتفوا صيغة
المضارع بالحاق الزيادة دون الماضي مع ان ذلك حاصل به قلنا
انما احتفوا المضارع بالحاق الزيادة لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة
المجردة وهو ظ والزمان الحاضر والمستقبل الدال عليهما المضارع بعد
الزمان الماضي الدال عليه الفعل الماضي فجعلوا الصيغة السابقة وهي
الصيغة المجردة اعني صيغة الفعل الماضي للزمان السابق وهو الزمان
الماضي وجعلوا الصيغة اللاحقة وهي الصيغة المزيد عليها اعني صيغة المضارع
للاحق اي للزمان الحاضر طلبا للتناسب وروما للمشاكلة قوله وسمي المضارع

والمستقبل ع
الماضي وهو الزمان ع

اى يسمى ما يعقب على اوله الزوايد الاربع مضارعاً قال الشارح انما سمى
اى المضارع مضارعاً لانه يضارع الاسم اى يشابهه واشتقاقه من الضرع
اما لان الشيئين اذا اشتبها فكانهما قد رضعا من ضرع واحد واما لان
بان الضرعين المشابهة وذلك اى مضارعته للاسم من جهات ثلث
من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ومن جهة الاستعمال اما مضارعته من
حيث اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وتعداد حروفه
نحو ضارب ويضرب في الثلاثي المجرد ومخرج ويخرج واما المضارعة
من حيث المعنى فمن وجوه احدها انه شايع فيختص اعنى انه صالح
للزمان الحاضر والمستقبل اى صالح لان يراد به احدهما لا على التعيين
ثم يختص باحدهما على التعيين اى بالحال بدخول اللام عند الكوفيين
فلتقوية امر المضارعة اخذ بقولهم او بالاستقبال بدخول السين
كما ان اسم الجنس شايع في امته اى في جماعته كرجل يقع على احاد متعددة
على سبيل البدل ثم يختص ذلك بواحد منها بعينه اى تعيين مما يطلق
عليه ما قصد تعيينه بدخول لام التعريف على البدل وفي بعض النسخ لام العهد
ايضاً فتعين ان امر المضارعة انما يقوى بذكر اللام لانه اذا لم يذكر لا يصح
انه يتميز بالحرف لكل واحد من مدلوليه دون الآخر لان ذلك التمييز
ح ليس الا بحرف الاستقبال والتمييز به لاحد مدلوليه دون الآخر وليس
لك ان تقول جاز بنحو الآن والساعة فيستغنى عن اللام للحال لان
المشابهة انما وقعت في شياعه وتخصيصه بحرف لا يتعين احد مدلوليه

بقرينة

بقرينة من خارج وثانيها انه اى المضارع بذلك اى بكونه صالحاً لاحد
الزمانين المذكورين لا على التعيين واختصاصه باحدهما على التعيين
قد شابه الاسم في كونه صالحاً للفاعلية والمفعولية والاضافة بدلاً لكل
واحد واحد واختصاصه اى الاسم بواحد منها اى من الفاعلية والمفعولية
والاضافة على طريق البدل ايضاً عند دخول احد العوامل اى بالفاعلية
عند دخول عامل يقتضيها كجاءني زيد او بالمفعولية عند دخول عامل يقتضيها
كرأيت زيداً او بالاضافة عند دخول عامل يقتضيها كغلام زيد ومررت
بزيد كما ان المضارع صالح للزمان الحاضر والمستقبل اى لاحدهما
لا على التعيين ثم يختص باحدهما على التعيين اذا دخل عليه ما يقتضيه
من اللام او سوف وثالثها انه اى المضارع بالشيوع قد اشبه الاسماء
المشتركة كالعين ونحوه من القرء والشمس والامكان وهذا الوجه
ناظر الى الاشتراك وليت شعري لم لم يذكر الاختصاص وهو متصور
في المشترك عند وجود قرينة التعيين فان العين مثلاً مشتركة
بين الباصرة والذهب والنوارة والشمس والشخص الى غير ذلك
ثم يتعين لاحدها ارادة عند القرينة ورابعها انه اشبه اسم الفاعل
من حيث مبادرة الفهم اى مسارعته في كل واحد منهما اعنى
اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال متعلق بمبادرة عند الاطلاق
نحو زيد يصلي وزيد مصلٍ فان فيهما يتبادر الذهن الى ان زيداً
ملتبس بالصلوة في هذه الحالة الحاضرة واما مضارعته للاسم

القرء مشترك بين الطهر والحيض
الشمس مشترك بين الجرم والضوء
الامكان مشترك بين سلب الضرورة من الطرفين وبين سلبها من احدهما

من حيث الاستعمال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه اي
وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد قائم وزيد يقوم فان يقوم
واقع موقع قائم لان هذا الموقع موقع الخبر وموقعه موقع المفرد
والفعل مع فاعله جملة فلا يكون واقعا موقع نفسه والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما اي من المضارع والاسم نحو ان زيدا
لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل وهو المضارع
الاسم من هذه الوجوه المذكورة بوجوه واستعمالا بوجهين ولفظا
سمي مضارعا ولا يلزم تسميته اي في مضارعا بوجود هذه الوجوه لان
اعتبار التناسب في التسمية يترجح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح
نقضه بوجوده في غير المسمى على ان المضارعة من هذه الوجوه انما نشأت
من حروف المضارعة فيلاحظ في التسمية فكان الواضع لما لاحظ وتصور معا
في ثلثة امثلة مختلفة للفعل الماضي وما يستقبل وما يشترك كان فيه سمى كلا
بكلمة الاول بالماضي والثاني بالمضارع والثالث بالموقوف اراد
وضع الالفاظ المختلفة كل لفظة بازاء كل معنى فوضع اولا لفظ الماضي
على صيغة المجردة لخفتها ثم زيد عليها حروف المضارعة فجاءت لفظا
زيدا على لفظ الماضي والا بالزيادة على المضارعة المعنوية مستتبعا
للمضارعة اللفظية والاستعمالية فظهر ان الدال على المضارعة انما هو
حروفها فهذا الافي المضارع ولهذا السر اخذ المضارع من الاسم
الاعراب واعرب بوجوه اعراب الاسم لانه لا يتغير الكلمة لفظا و

ومعنى بخلاف غيره يريد ان مقتضى هذه المضارعة ان يعرب بجميع
وجوه اعراب الاسم الرفع والنصب والجر لكن لما كان الاخير
علم الاضافة منع من الفعل وعوض الجزم مكان الجر على ما سنذكره
في موضعه ان شاء الله تع وهو آخر هذا الباب كما اخذ الاسم منه
العمل وعمل اذا كان بمعناه **قوله** واذا ادخلت عليه اي على المضارع
لام الابتداء خلص للحال بفتح اللام من خلص الشيء بالفتح
خلوصا اي صار خالصا قال الشارح يعني ان اللام في قولك
ان زيدا ليفعل مخلصة للحال اي مخلصة المضارع للحال معينة اياه
لها بتخفيف اللام من اخلصت لله الدين لا تشديدها من خلص
بمعنى نجا واعتبار معنى التنجية فيه معنى بعيد ذكره ابو علي حيث قال
لا يوجد الا مع الحال وقال ابن مالك ليست بمخلصة لمجيئه في
الاستقبال كقوله تع اني ليحزنني ان تذهبوا به وان ربك ليحكم بينهم
يوم القيمة ونقل ابن ابي الربيع عن سيبويه انها توجد مع المستقبل
قليلا ولابي علي ان يأول ما وقع مستقبلا بانه حكاية حال وفي ليحزنني
وجه آخر وهو جواز حذف المضاف وايضا يجوز ان يكون اللام
للتاكيد كما في الآيتين المذكورتين في الشرح فان قلت اذا كان
اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال الاستفهام للانكار
يعني لا يجوز مجامعة اللام اذا كان للحال حرف الاستقبال لمكان التنافي
بينهما وقد جامعت في قوله تع ويقول الانسان ائذا ما مت لسوف

اخرج حيا المعنى يقول الانسان ائذا مت ابعث دل عليه لسوف اخرج
كانه قال رجعا انى ساخرج حيا من الارض او من حال الفناء حين تمكن
في الموت والهلاك على وجه الاستنكار والاستبعاد ويجوز ان يكون
اخرج حيا من قولهم خرج فلان عالما او شجاعا اذا كان نادرا
في ذلك بحيث اخرج عن نظايره واقرانه فمعنى هذا معنى الآية ساحيى
حيوة بليغة بحيث تكون خارجة عن نظايرها اعنى الحيوة الدنيا اى حيوة
ابلغ من الحيوة التي نحن الآن عليها على سبيل التهكم فعلى هذا يكون اللام
للتقرير وفي قوله تع ولسوف يعطيك ربك فترضى هذا موعد من الله
لرسوله شامل لما اعطاه اياه في الدنيا من الظفر باعدائه ودخول
الناس في دينه افواجا والخلفاء الراشدين الفتح في اقطار الارض
من المداين والهدم بايديهم من ممالك الجبابرة والنهب من كنوز
الاكاسرة والقذف في قلوب اهل الغرب والشرق من الرعب
والمؤمنين بعدهم من الاستيلاء على الكفرة الملعونين الى انقراض
الزمان ولما ادخله عليه وللمؤمنين من الثواب ما لا يعلم كنهه الا هو
قلت ان اللام يفيد معنيين التاكيد والحال وفي الآيتين اعني
لسوف اخرج حيا ولسوف يعطيك ربك فترضى قد تجرد عن
التاكيد لوجود حرف الاستقبال ونظيره اى نظير اللام في افادة
المعنيين ثم تجريده لاحدهما لمكان المنافي حرف التعريف في الله
فانه يفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله يريد به انه يفيد التعريف

ض

والتعويض

والتعويض ثم تجرد ذلك الحرف في النداء للتعويض عن الهمزة بمحضا
اى ذاهبا عنه معنى حرف التعريف لمكان حرف النداء والا لزم الجمع
بين اداتي التعريف وانه ممنوع من اضمحل الشيء اذا ذهب فلهذا اجيز
نداؤه الاصل اجيز نداؤه لهذا لكن لما قدم الجار والمجرور على الخبر ايلا
اى الاختصاص ادخل الفاء عليه ليدل على شرطه فتقديره واذا جاز ذلك
اجيز نداؤه لهذا مع ان الجمع اى مقارنا بان الجمع بين حرف التعريف
وحرف النداء ممتنع اذ لولا ذلك لما احتيج لتجريده عن معنى التعريف
ولهذا اى لجواز ندائه بعد اضمحلال معنى التعريف بناء على امتناع الاجتماع
بين حرفي التعريف قطع همزته اى همزة حرف التعريف نحو يا الله ليدل
على زوال معنى التعريف لان زوال اللازم يدل على زوال الملزوم يريد
انه لما خلع عنه معنى التعريف بناء على الامتناع جعل في اللفظ ما يدل على
ذلك الخلع كما جعل في انصر اذا جعل علما ليدل على انه ليس باقيا على
اصله فمعناه ان العطاء كائن واقع البتة وان تاخر لمصلحة فان قلت
فلم يكون لام الابتداء وهي لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما وجه في دخوله
على الفعل قلت لا نسلم انه داخل على الفعل بل هو داخل على سوف وسوف
داخل على الفعل وذكر الكشاف اصله لانت سوف يعطيك حذف المبتدا
ودخل اللام خبره ولئن سلم فصدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف
اخرج حيا ولانت سوف يعطيك ربك اوله والثالث الموقوف
الآخر ويسمى الامر فهو صيغة ساكنة الآخر يطلب بها الفعل من الفاعل

المخاطب

المخاطب بحذف الزوايد فخرج غير الفاعل المخاطب المفعول المخاطب والمتكلم
والفاعل الغايب او المتكلم وصه ونزال اذ المراد بحذف الزوايد معلوم انه
على طريقة افعل من تفعل فليس مثل بداخل في التعريف المذكور كما ظن وجه
هذا اصطلاح بان امر الفاعل المخاطب اكثر استعمالا من غيره قال
الشارح اعلم ان صيغة الامر تؤخذ من المستقبل للفاعل المخاطب دون
الماضي لما بينهما من التاخي في افادة الاستقبال لا مخالفة بين صيغتيهما
وبهذا قال صاحب الكشاف وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب
لا يخالف بصيغته صيغته فقوله صيغة الامر تؤخذ من المستقبل اشارة الى
حقيقة الامر وقوله لا مخالفة بين صيغتيهما اشارة الى التفسير ما اشتمل عليه الحد
فحقيقة هذه الصيغة عند الاصوليين والنحويين وان كانت العبارة عن الامر
متعددة لان هذه الصيغة لا تكون ظاهرة الا للامر بخلاف تلك الامر
ان ينزع الزوايد يعني لا مخالفة بينهما في شيء الا في نزع الزوايد لانها
امارة المضارع فلا بد من ازالتها فاذا اردت صيغة الامر ينبغي لك اولا
استخراج صيغة المضارع المخاطب للفاعل ونزع الزوايد عنها ثم بعد ذلك
النزع ان كان ثانيه اي ثاني المضارع وهو ما بعد حرف المضارع ساكنا
تجتلب بالجزم والرفع همزة الوصل بالنصب مفعول تجتلب ضرورة امتناع
الابتداء بالساكن برفعها لاسناد تجتلب اليها مجازا من قبيل الاسناد
الى السبب لا بنصبها على المفعول له لفقدان الشرط زيدت الهمزة لا افتقار
الى البدء بالمزيد واختصاصها بالمبدء في المخارج مضمومة ان كانت ضمة اصلية

ع

حم

بعده

صل

بعده لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة والا فمكسورة لان التو
بها الى الابتداء بالساكن من طبيعة النفس فزيادة الهمزة المكسورة
مناسبة للامر الطبعي فيكون اسهل وايسر من زيادة غيرها وان كان
ثانيه المضارع متحركا تركته على حاله اي تركت المضارع على حال كان عليه
فصيغته ح توازي صيغة المضارع بحيث لا مخالفة بين صيغتيهما الا في
نزع الزوايد ولم يذكر تسكين الآخر لانه سيذكره في بيان الاختلاف
فيه بين البصريين والكوفيين فتقول من تضرب اضرب ومن تنصر
انصر ومن تعلم اعلم ومن تعد عد ومن تحاسب حاسب وهذا اي ما ذكرنا
من استخراج صيغة المضارع ونزع الزوايد على الوجه الذي مر معنى
قوله اي قول المص في المتن وكذا كل ما كان مشتقا على طريقة افعل
وذا في كذا اشارة الى اضرب اي كاضرب كل ما يشتق من مضارع
لطلب الفعل من الفاعل المخاطب كاشتقاق افعل من تفعل
وانما فسره لاحتماله معنى آخر وهو ان يكون المراد صيغة افعل ولا يجوز
ارادته والا يخرج كثير من الاوامر واحترز بقوله مشتقا عن صه ومه
بقوله على طريقة افعل من نحو نزال فان قلت ما ذكرتم من الاصل
في بيان كيفية اخذ الامر منقوض بامر مزيد الثلاثي الرباعي من باب
الافعال فان ما بعد حرف المضارعة ساكن وبعده كسرة وهمزته
مقطوعة اجيب بقوله واما قولهم من تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان
الاصل في تكرم تاكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم لان حروف المضا

مفتوحة في

ع

سوى حروف المضارعة هي حروف سلاحيه بدليل جميع الافعال فوجب ان يعود
الاصل كما ذكرنا في ... ابالامر على الاصل المرفوض تفاديا اي احترازا وتحاميا
من تفادى فلان عن كذا اذا احترز عنه وتحاماه بذلك اي بمجي الامر
على الاصل المرفوض عن وقوع الالتباس بين الامر من المجرد والثلاثي
وبينه اي بين الامر من المزيد فيه مثلا لو قيل من تضرب اضرب بكسر الهمزة
لم يعلم انه امر من تضرب الرباعي او من تضرب الثلاثي فان قلت فلم
حذفوا ما بعد حرف المضارعة اجيب بقوله وانما حذفوا الهمزة من المضارع
من باب الافعال فرارا عن اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم وهو ثقيل
جدا فان قلت اجتماع الهمزتين ما كان في فعل المتكلم وحده فقط لزم
ان لا يحذف في غيره لعدم اجتماعهما فيه فلم حذف في غيره اجاب بقوله و
حذفوا الهمزة من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد وهو طريقة مسلوكة
فيما بينهم اذ لا شك ان اتحاد الباب اولى من اختلافه طبعا اي الاتحاد
واجب عندهم ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق اليه
الاشارة في بحث المفتوح الآخر والاصل في البناء السكون لان الاحتياج
الى ضده ليدل على شيء ولا يدل في المبني على شيء يقتضي فكان اولى لاسيما
انه اخف فكان ينبغي ان لا يعدل عن هذين الاصلين الا ان يكون
مقتضي له اما المشابهة كما في ابنيه المضارع واما التقاء الساكنين او كلمة على حرف
او غيرهما ولذلك قال الشارح وانما اعرب منها ما اعرب ضمير منها راجع الى

الى الافعال ما اعرب هو المضارع وانما بني على الحركة منها ما بني على الحركة
وهو الماضي لحصول المشابهة بينه اي بين ما اعرب من الافعال وبين الاسما
كما سبقت الاشارة اليه ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه
من الوجوه فبالحري ان يكون الامر باقيا على اصل البناء الذي هو
السكون اي الا ان يكون يقتضي العدول عنه شيء مما ذكرنا ولان نحو نزال
وتراك مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلولا انه مبني لما بني ما كان منابه
والكوفيون على انه اي الامر معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل
وهو معرب كقولهم في امر الغائب ليفعل وهو معرب جعله مقيسا عليه
لكونه معربا بالاتفاق وعلى ذلك الاصل قراءة النبي عليه السلام فبذلك
فلتفرحوا وهذا دليل على ان الاصل فيه ما ذكرنا اذ لولا ان اصله ذلك
لما كان الامر واردا في قراءة النبي عم على هذه الصيغة فالعكس فافرحوا
وانما جاء على الاصل في قراءة النبي عم لانه عليه السلام بعث الى الغائب
والحاضر فجمع في امره ما يدل عليهما كذا قيل وانما خص بالنبي عم هذه القراءة
مع جميع القراء كذلك لانه اراد به انه قراءة يعقوب واسند روايته
الى النبي عم ولم يقرا من اختيار نفسه لانه خلاف قياس مشهور في العربية
وباقي القراء يقرؤن من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية
فحذفوا اللام منه جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله وامر
الحاضر مما يكثر استعماله لما بينا ولهذا لم يحذف في امر الغائب والمتكلم معلوما
ومجهولا الا في موضع الضرورة كما في قوله محمد تفد نفسك كل نفس [illegible]

حيث حذفه كقوله تع قل لعبادی الذين امنوا يقيموا الصلوة لان اصله ليقيموا لا جواب للامر لاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة وفيه ما فيه اذ يكفي في الشرط توقف الجزاء عليه وان شاركه غيره في التوقف عليه كما في توضأ تصح صلوتك ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك الحذف من وقوع اللبس بينه اى بين الامر وبين المضارع ولا يحصل الفرق بسكون الآخر اذ قد يجيء المضارع ساكن الآخر بلا جازم كقوله اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فبقي الفاء ساكنة واجتلبت همزة الوصل وابتداء بها فثبت من هذا انه مقتطع من المضارع فالخلاف ههنا في موضعين وفي شيء آخر غيرهما وهو اعراب الفعل عندهم بالاصالة لا بالمضارعة بناء على ان ما يقتضي الاعراب كما انه موجود في الاسم موجود في الفعل فان قوله واصحابنا ذكره وفي جواب الكوفيين بان علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة الموجبة اذ المتبادر عند الاطلاق ليس الا ثابتة مع كونها سليمة من المعارضة فيما لم يتصل به نون جماعة النساء ونون التاكيد او ثبوة العلة الموجبة ليس الا في هذه الحالة وقد خفي هذا على كثير من المتصدين على درس هذا الكتاب فقال والاولى ان يقال فمتى كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كانت حكمها ثابتا ولم يعلم ان هذا اولى منه وانما نشا عنهم هذا بجعلهم سليمة خبر بعد خبر وما دام العلة ثابتة سليمة عن المعارضة كان حكمها ثابتا فكان اى فما دام حرف المضارعة ثابتا كان حكمها

وهو

وهو الاعراب ثابتا لان ثبوت العلة يستلزم ثبوت الحكم ولهذا اى ولان علة الاعراب وجود حرف المضارعة كان قول تع عليهم

اى كان الامر في قوله تع فبذلك فلتفرحوا وامثاله من قوله عم في بعض مغازيه ولتاخذوا مصافكم فلتقوموا الى مصافكم معربا بالاتفاق لوجود حرف المضارعة وسيانيه منفيا بالاتفاق لعدمه وحرف المضارعة محذوف في محل النزاع وهو الامر الحاضر فكانت علة الاعراب منفية فيكون الاعراب منتفيا معنا حذف حرف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب العلة وانتفاؤها علة لانتفاء الاعراب فحذف حرف المضارعة سبب لانتفاء الاعراب وهو المط وبهذا خرج الجواب عن حمل الامر على النهي في الاعراب وان اجابوا عن جوابنا باعمال رب مضمر واعمال الباء ايضا كذلك واعمال الجازم في المضارع في جواب الامر قلنا في الكل دلالة على المحذوف فكانه غير محذوف بخلاف اللام في الامر فهذا لا يكون جوابا عنهم الا بعد الجواب عن اصلهم والاولى في الجواب ان يقال ان قياسه على الامر الغائب يوجب ان لا يحذف اللام ولو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف فيما يقل استعماله قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في نحو لم ابال دون لم اوال وحذف الالف والنون في الم صباحا دون الم بالا وحذفت الهمزة في ويل امه دون ويل اخته و ايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الامر لامه فيكون مبنيا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة كميم الفاعل فلا يقدر كما لا يقدر قوله الحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم

ولا فعل المعنى على ما ذكره المص الحرف ما لا يجوز الحديث عنه ولا من معناه
ولا يدخله السين وسوف وغيرهما من علامات الفعل قال الشارح الحرف
ما دل على معنىً في غيره اى لا في نفسه والضمير المضاف اليه لغير معاده اما اللفظ
فمعناه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر اليه والمعنى فالمراد انه غير تام في
نفسه اى لا يحصل من اللفظ الا بانضمام اخر اليه فالحاصل انه لا يستقل بفهم
المعنى منه وبينه الشارح بقوله وذلك اى دلالته على معنىً في غيره
لان الحروف باجماعها غير مختصة بحروف الاضافة كما ظن ووصل جمع
وصلة وهي السبب الذي يوصل الى المراد وروابط جمع رابطة وهي التي
ترتبط شيئاً بشيءٍ تتلاقي بها المعاني الاسمية والفعلية ولولاها لما
تلاقت بخلافهما وتحقيقه ان المعنى قد يكون افراديا هو مدلول اللفظ
بانفراده وقد يكون تركيبيا يحصل من اللفظ عند التركيب لكن لا بضاف
اليه وان كان معناه عند الاطلاق الافرادي لا غير فالمعنى التركيبي
يشترك فيه انواع الكلمة في انه لا يحصل الا بانضمام الغير اليه واما المعنى
الافرادي فيختص الحرف من بينها بانه لا يحصل بدون الانضمام بكتنزاط
الواضع في اول وضعه تنصيصاً او دلالةً على ما يشهد به الاستقراء وهذا
معنى قوله ولا يجبرة لمفهوماتها على الانفراد اى لا يتحصل مفهوماتها من
الفاظها بدون ضميمة معينة ثم اوضحه بقوله الا ترى ان معنى في مثلاً
لا يتحصل الا بغيره حتى يتوسط بين الكلمتين كقولك زيد كان في الدار وعلى هذا
سائر الحروف جارة او غيرها فالتوسط بين كلمتين اعم من ان يكون

لفظياً

لفظياً او تقديرياً فاعتبر في هذا فانه في موضع اعتبار ثم اورد على البقاح
ايراداً على صورة السؤال الممنوع فقال لا يقال لا نم ان في وكذا غيره
من الحروف يدل على معنى لا يتحصل على الانفراد بل لنا ان نقول ان في
قد تدل على الاشتمال وعلى على الاستعلاء والى على الانتهاء وهذه اى الاشتمال
والاستعلاء والانتهاء كلها معانٍ متصورة بانفسها لا يحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف اى في وعلى والى تدل على المعاني
المذكورة اى الاشتمال والاستعلاء والانتهاء بنحو ما ذكرت متعلق
بالمذكورة من ان في تدل على الاشتمال لا يدل لفظاً والمعنى اولاً معنى حرح
بقوله ولكن عند انحيازها اى انضمامها يريد ان في قد تدل على الاشتمال
لا على الانفراد بل عند الانحياز الى الاسماء والافعال لفظاً او تقديراً
كنعم وبلى ويا زيد وقد ولا تدل عليها دلالة الاستقلال بل بشرط بحسب
الوضع في دلالتها على معناها ذكر متعلقها اذ لا يصح ان يقال في وقع
ولو كان دلالته على الاشتمال على طريق الاستقلال لصح ذلك كما يقال
الاشتمال واقع يعني لفظ في لما لم يدل على معنى الاشتمال على الاستقلال
لم يصح الاخبار عنه ولما كان لفظ الاشتمال يدل على معناه بالاستقلال صح
الاخبار عنه وعلى هذا اى وعلى حكم في سائر الحروف اى حكمه وهذا اى
ما ذكره الشارح من البيان معنى قوله اى المص في المتن والحرف اداة بها
اى بين الاسم والفعل لا يكون حديثاً ولا محدثاً عنه وههنا سؤالان لا بد
من التعرض لهما الاول انه يشكل بنحو ذو واي وبعض وفوق الى غير ذلك

مما لا يخفى لانه لم يجوز الواضع استعمالها الا بمتعلقاتها وخلها انها غير مشروطة
في دلالتها على معانيها الافرادية وان لم يتفق استعمالها الا بذلك
لامر عارض الا يرى ان ذو بمعنى الصاحب ويفهم منه عند الانفراد
لكن وضعه لغرض ما وهو التوصل به الى الوصف باسماء الاجناس
فهذا هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه لا انه لم يدل على معناه لو ذكر دونه
غاية ما في الباب انه لا يحصل الغرض من وضعه وهو لا يستلزم عدم
الدلالة اذ فرق ظاهر بين عدم فهم المعنى وبين عدم فائدة الوضع
مع الفهم قيل واشكل منه نحو على وعن والكاف في الاسمية اذ معناها
في كلت الحالتين واحد واجيب بوجود الرد الى ذلك وان لم يقو هذا
التقرير ففيه اجراء للتباين على ما علم من لغتهم فيها وفيه تمحل وتحكم
اما الاول فلظهور ان معنى الكاف حرفا واسما في زيد كعمرو وجائني
بين الذي كعمرو واحد فالحكم بان الاول اسم والثاني حرف محال
غير مستقيم واما الثاني فلانا قاطعون بان ذكر المتعلق مشروط فيها
بحسب الاستعمال ولا دليل على ان ذلك في احدهما بحسب الوضع
في الاخر بحسب الاستعمال وان اردت حقيقة الحال في ذلك فلنمهد هذه
المقدمة على ذكر منك حتى يحصل لك الجواب عن كل ما ورد من صورة
النقض وهي ان نظر الواضع في وضعه قد يكون الى خصوص اللفظ بخصوص
المعنى كما في الاعلام وقد يكون الى عموم المعنى كوضع رجل حتى لو اريد به
شخص بعينه وخصوصه لا يكون حقيقة فيه وقد يكون الى عموم اللفظ بخصوص

بخصوص معناه بان يلاحظ امرا كليا يندرج فيه كثير من الفاظ
كصيغ المشتقات وقد يكون الى اللفظ بخصوصه بان يضعه بملاحظة امر
لا فراده بخصوصياتها حتى يكون الموضوع له تلك الخصوصيات على
التفصيل لا الامر الكلي العام الحاصل ان الواضع عين اللفظ
لتلك الخصوصيات لكن بملاحظة ذلك الامر الكلي العام كتعيين
لفظ الرجل ولهذا الفرس الى غير ذلك بملاحظة امر كلي وهو
مفهوم المشار اليها بالخصوص حتى اذا اريد به الخصوصية كان حقيقة
ولا يراد به العموم اصلا فلا يقال هذا والمراد واحد ما يشار اليه
واذ قد تحققتها فنقول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع
من النسبة كالابتداء معين بخصوصه والنسبة لا يتعين الا
بالمنسوب اليه فالابتداء الذي للبصرة لا يتعين الا بالبصرة فما
لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع لا في العقل ولا في الخارج
وانما يحصل بالمنسوب اليه فيتعقل بتعلقه بخلاف الاسم فانه ليس
وضعه بخصوصها بل قد يكون لنفس الذات وقد يكون للذات
وقد يكون لنسبة لا بخصوصها بل قد يكون لها كالابتداء والفعل
فانه لنسبة الحدث الى موضوع ما فعلى وعن والكاف مرادبها
علو وتشبيه مطلقا من غير ملاحظة الخصوصيات اسما ومرادبها تلك
الخصوصيات اي بملاحظة خصوصيتها حروف فلا تحل بعرف ذلك
بالعلامات والقرائن كما في سائر الاسماء المشتركة فلا يحكم و

وثانيهما ان الحرف لا يكون حديثا ولا يكون محدثا عنه خبرا فالمخبر عنه
اما اسم او حرف وايا ما كان يكون كاذبا اما الاول فلان الاسم يخبر عنه
وقد كان لا يخبر عنه فيلزم التناقض واما الثاني فللتحديث عنه بانه
لا يحدث عنه فبعض الحروف يحدث عنه وقد كان لا شيء من الحرف
يحدث عنه فيلزم التناقض الجواب عنه مسبوق بتمهيد مقدمة وهي
ان التحديث عن الحرف اما عن لفظه او عن معناه الاول جائز
عنه بنفس اللفظ مع ضميمة عنها او بغيره مثل من كلمة ولفظ من
غير مركبة والحرف يعمل والثاني لا يخلو اما ان يعبر عنه بلفظ او بغير
لفظ ولا امتناع في الثاني نحو معنى الحرف غير مقرون بالزمان الاو
اما ان يكون بلفظ ضميمة ولا امتناع فيه ايضا كقولك معنى من
الى او بمجرد لفظه وهو ممتنع واذا تمهد هذا فالمراد ان الحرف لا يخبر عن معناه
بمجرد لفظه وح نختار الشق الثاني قوله فبعض الحرف يحدث عنه
للتناقض قلنا لا نسلم وانما يلزم لو كان المراد معنى الحرف معبرا عنه
بمجرد لفظ الحرف وليس كذلك بل المحدث عنه معنى الحرف وعبر
بلفظ الاسم وهو لفظ الحرف ولعلك تقول لو صح ما ذكرتم لصح
من لا يحدث عنه لان من حرف لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه فمن
لا يحدث عن معناه بمجرد لفظه لكن الثاني باطل للتناقض لوجود التحديث
عن معناه بمجرد لفظه ان التحديث عن لفظ من لا عن معناه والا
لكان للمعنى معنى وهو باطل ولئن احدث وقلت فليصدق من

لا يحدث عنه بمجرد لفظه فقد حدث عنه فيه عن معنى الحرف نقول حدث
هنا عن معنى الحرف لا بمجرد لفظه بل مع ضميمة الاسم فلا نقض ولو
قيل موضوع القضية اسم من وجه وحرف من وجه فعدم التحديث
من جهة الحرفية والتحديث بعدم التحديث من جهة الاسمية فلا تناقض
لكان احصر في اندفاع المنع **قوله** واذ قد عرفت ان كلا اي كل
واحد من هذه الانواع الثلثة اي الاسم والفعل والحرف يسمى
كلمة فاعلم انه اي الشأن اذا ائتلف منها اي من هذه الانواع
الثلثة اسمان او اسم وفعل سميا اي المؤتلف من اسمين
والمؤتلف من اسم وفعل كلاما وجملة فكما ان كلا من هذه الثلثة
لا يكون نوعا من الكلمة الا بعد دلالته على ما يدل عليه مما ذكر فكذلك
لا يكون من هذين المؤتلفين نوعا من الكلام الا بعد الائتلاف
وحصول الصورة الواحدانية بين الكلمتين لان الواحد لا يطلق
على المتعدد من شان الجنس اطلاقه على النوع فما دام متعددين
لا يطلق عليهما الكلام فدعت الضرورة الى الائتلاف وجعله شرطا
لكن غير مختص بكونهما ملفوظين فنعم وزيد في الجواب كلام والحيوان
الناطق ينقل قدميه والجملة ايضا فاذن لا حاجة الى تخصيص الدعوى
بالقول الجازم كما ظن قال الشارح اعلم ان الكلام وهو في اللغة
يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط والاشارة والنصب
وما يفهم من حال الشيء مجازا او على ما في النفس من المعاني التي

وعلى التكلم كذلك

يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد او لم يفد قيل مجازا على ما صرح به سيبويه
في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو
مذهب ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النقسا وهو احد المذاهب
قيل هو حقيقة في النقسا مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب
بعض وعلى الخطاب قال ابن الجبار في مصدريته وعدمها مر في صدر
الكتاب وفي الاصطلاح لا انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه من لفظ
اقول او لحا الكلم لكن الاول ابعدها المهمل والباقيان في عدمه
لكن لما كان القول واقعا في بعض المواضع على الرأى والاعتبار
مجازا شايعا فكانه حقيقة دون الكلم كان بيانها بالكلم اولى وذلك
ان كون الكلم يصح السكوت عليها لا يتاتى الا بعد الاسناد
ههنا لما ذكرنا من ان الواحد لا يطلق الا على الواحد فالكلام
ما يفيد من الكلم المؤتلفة على وجه الاسناد المستمع على وجه يحسن
السكوت عليه لكن الشارح اختصر كيلا يذهب الوهم الى اخذ
المشترك اللفظي وقد اخذه ابن المالك حيث قال اسنادا
مفيدا لان المفيد يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى و
على المفيد فائدة غير ما يدل على تعيين المراد فيختل تعريفه ولما كان
هذا التعريف لا يتضح الا بعد وضوح معنى الاسناد عرفه وهو
اى الاسناد في عرفهم اى اصطلاح النحاة قيد به لانه في اللغة
الاضافة من السند او من الاسناد بالكسر عبارة عن ضم احدى

ايا

الى الاخرى بينا ولا جميع الاقسام العقلية على وجه الافادة التامة
خرج به غير النوعين ولما كانت مطلقة على المعنيين بالاشتراك
اللفظي فسر الشارح فقال اى على وجه يحسن السكوت عليه
اى لا يفتقر في الافادة الى انضمام لفظ آخر منتظر لاجل افتقار المحكوم
الى المحكوم به وقيل هو الحكم المفيد فائدة تامة باحد جزئيه على
الجزء الآخر فاورد عليه الجملة الجزائية واجيب بتعميم المراد لكن
في بيانه خلل وايضا يرد عليه ما يرد على ابن مالك وقيل هو تعليق
خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فاورد عليه نحو بعت من
الالفاظ الانشائية والاعتذار عنه اعتبار اصل الوضع و
اختيار الاسناد لبعض الاشياء فدخل تحت الكلام نحو السماء
فوقنا وكلام ساه او غالط وكلام رجلين والجملة الموصول بها
والمضاف اليها وبعضهم اخذوا في تعريفه قيودا تخرجها ولا حاجة
وان اصطلحوا عن سبب يبنوه فيها والا فاصطلاحهم عبث و
ما يبنوا سببا كله مدفوع والاسناد اى الاسناد المعرف لا مطلق
الاسناد لان المعرف اذا اعيد معرفا كان عين الاول
سيما يدل عليه لا ينعقد بين الفعلين لان الاسناد امر
اضافي لا يتصور الا بين المسند والمسند اليه فلا بد ان
في كلام فيه مسند ومسند اليه فلا ينعقد الاسناد بين الفعلين
ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل اما لانه لا مسند اليه واما

لان العرض لا يقوم بالعرض ولا ينعقد ايضا بين حرفين
ولا بين حرف وفعل ولا بين حرف واسم لما عرفت
ان الحرف ليست بدلالة الاستقلال وانما هى اى (ولالة م)
وانما دلالته عند انحيازها الى الاسم والفعل فلا يكون
مسندا ولا مسندا اليه فبين الحرفين لا يوجد كلاهما
وبين حرف واسم لا يوجد احدهما وبين حرف وفعل
لا يوجد مسند اليه ولا يرد النقض بالنداء لانه فى تقدير (ير)
الفعل والايراد بانه لو كان فى تقديره لاحتمل الصدق
والكذب ولجاز ان يكون خطابا مع ثالث لان الفعل
المقدر كذلك مدفوع بمنع الملازمتين غاية ما فى الباب
انه اخبار فى بعض موارد استعماله وهو غير مستلزم (م)
لان يكون اخبارا فى جميع موارده لم لا يجوز ان يكون
من الصيغ المشتركة فالاسناد الصحيح انما ينعقد
بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات والشخص (الدال ع)
الذات اعم من الشخص والفعل هو الدال
على المعنى اى الحدث والنسبة اى نسبة الحدث
الى موضوع فتعين الاول لان يكون مسندا اليه
والثانى لان يكون مسندا فاذن الاسناد الصحيح
ينعقد بينهما لا محالة لوجود تمام مقتضاه اى المسند و

والمسند اليه وكذا ينعقد الاسناد الصحيح بين الاسمين لا (ن)
الاسم وضع وضعا عاما ليسند ويسند اليه لكن بشرط ان يكو (ن)
فى احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون ما يدل
على معنى النسبة والمراد باحدهما هو المسند وليس فى ابهام (فائدة م)
وهذا اى قولنا بشرط ان يكون فى احدهما معنى الفعل معنى قولهم
ان الخبر لابد ان يكون فعلا او معنى فعل اراد بالفعل الفعل
الاصطلاحى وبمعنى فعل ما يشتق منه ثم اجاب بقوله وقد نصوا (فان نوقض بقولهم زيد اخوك م)
اى صرحوا اى وقع التنصيص وتصريحهم على ان زيدا اخوك
فى تاويل مواخيك وعمرو غلامك ماول بمملوكك فاذن
الخبر يكون بمعنى فعل فمرادهم بمعنى فعل معنى فعل تحقيقا او
تاويلا ونبه بايراد المثالين على ان ما اول به معنى فعل جاز
ان يكون من لفظه وان لا يكون ويدل عليه تعلق الجار
والمجرور بالخبر الجامد وارتفاع الاسم بالفاعلية وانتصاب
الحال بعده ولولا انه ماول بمشتق لما جاز ذلك كله وهذا
هو المذهب الصحيح الذى عليه الجمهور وروى ان الكسائى
لم ياول بمشتق واجاز تضمينه الضمير ورفع الاسم بعده بدونه
واستبعد البعض اطلاقه وحمل على ان مراده الحكم بذلك فى
جامد عرف لمسماه ما لا انفكاك له عنه من معنى فعل كالاقدام
والجرأة والقوة للاسد والحرارة والحمرة للنار والحق

ان التقييد تاويل بالمشتق فاذن الحكم المذكور وهذا اتفاقي لا خلاف فيه ونقل صاحب البسيط هذا القول عن الكوفيين وكذا ابن الحاجب حيث قال زعم الكوفيين ان كل خبر غير مشتق ماول بمشتق ثم قال صاحب البسيط وهو دعوى لا دليل عليها وابن الحاجب تعسف غير محتاج اليه فمن هذا اى من تحقيق مفهوم الكلام عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط احدها التاليف تحقيقا كان او تقديرا مثال الاول نحو زيد قائم ومثال الثاني اقوم فانه في تقدير انا اقوم و الشريطة الثانية كون ذلك التاليف بين الاسمين وبين اسم وفعل كالمثالين المذكورين والشرطة الثالثة كون ذلك التاليف التحقيقي او التقديري الكائنين بين اسمين او بين اسم وفعل على وجه الاسناد لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعني التوصيف او غير ذلك من التركيب المزجي نحو غلام زيد بالسكون فيهما ناظرا الى التركيب التعدادي او غلام زيد بجر زيد ناظرا الى التركيب الاضافي او الرجل الذاهب ناظرا الى التركيب التقييدي و بعلبك في التركيب المزجي وقوله اى قول المصنف في المتن اشارة اذا ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وهي كون التاليف تحقيقا او تقديرا وقد احترز اى المصنف اى بهذا القيد عن افراد الكلم اى مفرداتها من غير انضمام احدها الى

الى الاخرى و قوله اسمان او اسم و فعل اشارة الى الشريطة الثانية وهي كون التاليف من اسمين او من اسم وفعل وقد احترز به عن الاقسام الاربعة المشار اليها وهي التاليف من حرفين والتاليف من فعلين والتاليف من حرف واسم والتاليف من حرف وفعل وقوله وافاد اشارة الى الشريطة الثالثة وهي كون التاليف على وجه الاسناد وقد احترز به من التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها فان كلا منها احترز عنه لا يسمى كلاما اعلم ان هذا التعريف مشتمل على العلل الاربع ثلثة بالتصريح وهي المادية الكلمتان اشار اليها بقوله اسمان او اسم وفعل والصورية وهي التاليف المشار اليها بقوله ائتلف والغائية وهي الافادة اشار بقوله وافاد اى على واحدة وهي الفاعلية وهي المؤلف بالدلالة الالتزامية دل عليها بقوله ائتلف لان كل مؤلف لا بد له من مؤلف ثم لما اراد ان يبين وجه اعقابه للجملة اياه في التسمية وجعل تغايره للبحث الاول بمنزلة تراخي زمانه في بحث اخر فقال ثم اعلم ان الجملة يطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين يريد ان النحويين كما يسمون ما يأتلف من نوعي الكلمة على وجه الاسناد بالمعنى المذكور كلاما كذلك يسمون هذا المؤتلف جملة على وجه الترادف بين النحويين ولا ينافيه تسميتهم بعض ما عرض له عارض بجملة دون الكلام لان الكلام في الحال عند

على انّ عدم اطلاق الكلام عليه بالمعنى المذكور فى محل المنع وشرط
الترادف الاتحاد فى المفهوم لا فى الاستعمال فلا يرد وجوه المخالفة
فى الاستعمال التى ذكروها احدها كلام الله دون جملة الله وثانيها
كلام صدق دون جملة صدق وجمع الجملة دون الكلام الآخر
ان قد يرادف ترك مع انّه غير مستعمل قوله والجمل اربع كذا قال
الزمخشرىّ والاصل ان يكون اثنين كما اعترف به فى صدر الكتاب
فاخذ ابن الحاجب صاحب اللب وابن مالك ذلك فقسموها الى فعلية و
اسمية لكنّ المص والزمخشرىّ الحقاها اعتبارين آخرين و
جعلا لهما اى للجملة قسمين اخرين لهما بيانه انّ الجملة الفعلية ان تجرد
فعلها عن الشرط ولزم الاضمار ففى قسم من اقسامها يسمونه
بذلك الاسم الاصلى والّا فان تضمّن الشرط يسمونها شرطية وان لزم
الاضمار فظرفية قال الشارح قد عرفت انّ الكلام والجملة
لا يتاتى بدون الاسناد افرد الخبر بيانا على انّ الكلام
والجملة فى معنى واحد فنقول فى دليل انحصارها فى الاقسام
الاربع انّ المسند والمسند اليه ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما
ويحوجها الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذلك السالب فالثانى
اى الكلام الذى عرض للمسند والمسند اليه فيه ما يسلب عنهما صلاحية
السكوت عليهما هو الجملة الشرطية نحو ان يأتنى زيد اكرمه فانّ
ان الشرطية عرضت ليأتنى زيد فسلب عنها صلاحية السكوت عليها

واحوجها الى الجملة الاخرى وهى اكرمه والاوّل اى ما لم يعرض لهما ذلك
العارض لا يخ اما ان لا يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون المسند مؤخرا عنه اى عن المسند اليه
اما لفظا واما تقديرا فالثانى وهو ما يكون المسند فيه مؤخرا
عن المسند اليه اما لفظا واما تقديرا هو الجملة الاسمية نحو زيد
قائم فى المؤخر لفظا او قائم زيد فى المؤخر تقديرا فانّ قائم و
ان كان مقدما لفظا فهو مؤخر تقديرا والاوّل اى ما لا يكون
كذلك لا لفظا ولا تقديرا لا يخ اما ان يسد مسد المسند ظرف
او ما جرى مجراه او لا فالثانى اى ما لا يكون المسند فيه مؤخرا
عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا او لم يسد مسد المسند ظرف
او ما جرى مجراه هو الجملة الفعلية سواء كان ذلك المسند
فيه فعلا او اسما او اسم فعل مثال الاوّل نحو ضرب زيد و
مثال الثانى نحو اقائم الزيدان ومثال الثالث نحو هيهات
الامر ونحو ذلك من نصر زيد وما قائم الزيدان وشتان
زيد وعمرو عند الشارح والاوّل اى ما لم يعرض له عارض
مذكور ولم يكن المسند مؤخرا عن المسند اليه وسدّ مسدّ
المسند او ما جرى مجراه هو الظرفية نحو فى الدار زيد وامام
بكر او ردّ مثالين الاوّل للجار مجرى الظرف والثانى للظرف
اعلم انّ دليل المص مشتمل على التقسيم والتعريف باعتبار

والمفهوم فلما كان اعتبار الشارح في دليل الحصر هكذا جاء
بالضرورة خلاف ترتيب المص فقدم الشرطية ثم الاسمية
ثم الفعلية على الظرفية وخلاف ترتيبه في ابوابه ولكن خالف ظر
المسكوت في امر التقديم وليس لها جهة حسن ولعل ذلك اهتمام
بشان الجملة الفعلية حيث خالف غيره من النحاة في ذلك
حيث جعل اقائم الزيدان وهيهات الامر من الجملة الفعلية
هذا غاية ما ذكره الشارح ولا يخفى ما فيه والاولى ان يقال
انما انحصرت في الاربع لانه ان كان في اولها ظرف او ما جرى
مجراه كانت ظرفية كان في اولها شرطية والا فان وجب
تقديم المسند اليه لفظا او تقديرا كانت جملة فعلية والا
فاسمية فالظرفية وجودية محضة والاسمية عدمية والشرطية
والفعلية وجودية وعدمية فتقدمت الظرفية واخرت الاسمية
وتوسطت الشرطية والفعلية والشرطية اقل عدما فلذلك
قدمت على الفعلية هذا بحسب التعريف واما بحسب التقسيم قدم
الفعلية لان مسندها فعل اما لفظا واما معنى وهو اصل في
الاسناد والاصل في المسند اليه الفاعل فقدم الاسمية لانها
بمنزلة الجزء من الشرط قدم المص الظرفية على الشرطية لانها
يناسبها في عدم الاحتياج والشارح في ابوابه الشرطية على
اعتبار تحقق صورة الجملة فيها لفظا واما في الظرفية فتقديرا

وقد يكون بمفرد فتحقق صورة الجملة في الشرطية اظهر فلها اعتبا
اعتبار يوجب التقديم فاخذه المص فقدم واعتبار يوجب التا
فاخذه الشارح فاخر فان قلت هذا مناقشة في مثال
تقريرها ان هذا المثال للظرفية ليس بمستقيم اذ قولهم عندي
مال جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء وتاخيره للتنكير
والظرف المقدم عليه اعني عندي مرفوع على الخبرية فكيف عدها
اي المصنف الضمير المنصوب لعندي على تاويل الجملة جملة ظرفية قلت
الجواب عن هذا السؤال مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر
اعني السادّ مسدّ الفعل فسده دفعا للظن من قال الظرف المستقر
سمي به لانه مقدر بمستقر وليس به بل لكونه سادا مسد
الفعل فكانه استقر في موضعه والمراد من الفعل اما فعل اعم
مطلقا او فعل مطلق مطلقا لا يرد كون العامل مذكورا كخوفيلما را
مستقرا عنده لان الاستقرار هنا بمعنى الكون وثمه بمعنى
السكوت بعد الحركة اذ الاستقرار جعله بمعنى الكون ارادة لا من
اللغة ولا من الاصطلاح غايته انه يناسبه بل لان تكون ذلك
ليس على سبيل الوجوب بل اذا خذ بيده بمرده واعطى
حكمه والا فلا وعلى كل تقدير فاللغو خلافه وقيل المراد من الظرف
المستقر ما يكون جزءا من الكلام اي يكون له محل من الاعراب
واللغو خلافه وهو ظ لا يخبر ان من ان لا يعتمد على احد الاشياء

الستة التي هي المبتدأ والموصول والموصوف وذو الحال وحرف
الاستفهام وحرف النفي حال كون كل منها ثابتا قبله او اعتمد
على احدها والثاني اي المعتمد عليه يعمل جوازا في الاسم الواقع بعده
عمل كل فعل في فاعله وهو الرفع وفاقا لان الظرف المستقر
هنا اي في صورة الاعتماد ولنيابته عن الفعل يعمل عمل الاسماء
وقد اعتضد اي يقوى بالاعتماد وفي بعض النسخ ذلك وذلك
بيان اعتماده بالمثال نحو قولك في الاعتماد على المبتدأ زيد في داره عمرو
فان في داره ظرف مستقر وقع خبرا لزيد فيقوى به فيرفع عمرو
بالفاعلية كما رفعه حصل المنوب عنه الظرف وفي الاعتماد على
الموصول جاءني الذي في الدار اخوه فان في الدار ظرف مستقر وقع صلة
للموصول فيقوى به فيعمل في اخوه عمل ما نائب عنه وهو الرفع و
في الاعتماد على الموصوف مررت برجل معه كتاب فان معه ظرف
مستقر في محل الجر لكونه صفة لرجل فيقوى به على عمل الرفع في كتاب
وفي الاعتماد على ذي الحال لقيت زيدا عليه جبة وشي فان عليه ظرف
مستقر وقع حالا من زيد فاعتمد عليه وبه يقوى على عمل الرفع في جبة
وشي وفي الاعتماد على حرف الاستفهام افي الدار اخوك فان اخوك
مرتفع بفي الدار لاعتماده على همزة الاستفهام وفي الاعتماد على حرف
النفي ما فيها ابوك فان فيها لما اعتمد على حرف النفي وهو ما اعتضد على
رفع ابوك بالفاعلية ووجه الاعتضاد اما في الاول فلان المبتدأ يقتضي

عمرو

منصوب المحل

مرفوع

الحكم

عليه

عليه شيء واصله في الفعل فيرى كانه فعل ويقع راجحة واما الثاني
فلانه يقتضي الموصول ان يكون صلته جملة مشتملة على حكم معلوم
واما في الثالث والرابع فكما في المبتدأ واما في الخامس فلان
الاستفهام من شانه ان يكون عن الاحكام واما في السادس
فلان النفي متعلق بها لا بالذات واما الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء من الاشياء المذكورة كاين قبله فالاسم الواقع
بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او غير حدث اي مصدرا او غير مصدر
فالثاني اي الظرف الغير المعتمد على شيء قبله الواقع بعده غير حدث
لا يعمل في الاسم المظهر بعده الكائن غير حدث عند اصحابنا بل
ارتفاعه اي ارتفاع ذلك الاسم المظهر بالابتداء والظرف
المقدم عليه متحمل لضميره وهو اي الظرف المقدم عليه مع ما تضمنه
الظرف من الضمير مرفوع المحل بالخبرية لذلك المبتدأ نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم اي عند اصحابنا وفي الظرف المقدم
عليه وهو عندي ضمير له وهو اي الظرف معه اي مع ذلك الضمير واقع
خبر له اي لمال وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده اي بعد
الظرف الغير المعتمد عليه بالفاعلية حال كونه مثله اي مثل ارتفاع الاسم
اذا اعتمد اي الظرف على شيء فانهم لا يشترطون لعمله اي لعمل
الظرف الاعتماد على شيء قبله كما لا يشترطون الاعتماد لاعمال
اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم اي الكوفيين الاخفش منا

بالفاعلية

آ

ا

في المسئلتين اعني في اعمال الظرف هذه مسئلة واعمال الصفات
هذه مسئلة من غير اعتماد متعلق باعمال وهذا اى ما ذكرنا
من ان الظرف الغير المعتمد على شيء لا يعمل في الاسم الظاهر بعده عند
ويعمل عند الكوفيين والاخفش مثلاً اذا كان الاسم الواقع بعد
الظرف الغير المعتمد غير حدث فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه
بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف في محل النصب على الحال
اى حال كونه غير معتمد على شيء من الاشياء التي ذكرت اذ دل شيء على الفعل لانه من
حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل بخلاف ما كان جامدا سواء
كان ذلك الحدث لفظا او معنى وذلك اى بيان وقوع
الحدث بعده قولك يوم الجمعة الخروج وامامك الوقوف في الحدث
لفظا فان الخروج حدث وقع فاعلا ليوم الجمعة والوقوف ايضا
لامامك ومنه اى من وقوع الحدث بعد الظرف الغير المعتمد
قوله تع ومن آياته ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك
وقوله تع ومن آياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
في الحدث معنى ولذا فصله عما قبله فتقدير الحدث في الاول بواسطة
ان المتعلقة وفي الثاني بواسطة ان المخففة وعند الخليل لا فرق
بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد يريد ان الظرف
اذا لم يعتمد على شيء منها لا يكون عاملا في الواقع بعده حدثا او
غيره فارتفاع هذه الاسماء وهي الخروج والوقوف ورؤيتك

وقيام

ورؤيتك وقيام السماء عنده اى عند الخليل بالابتداء لا بالظرف
وهو اى ما ذهب اليه الخليل من ارتفاعه بالابتداء اقرب
الى القياس مما ذهب اليه سيبويه لما فيه من تقليل الاقسام
وهو اقرب الى الضبط ولان الابتداء عامل باتفاق الخصمين
والاقل ليس الابتداء عاملا على الاتفاق لان فيه اختلافات
كثيرة ستقف عليها ان شاء الله تع واذا تلخص هذا الاصل
فنقول قوله عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والاخفش
لما عرفت في المقدمة ان الظرف يعمل فيما بعده وان لم يعتمد
وعند البصريين جملة اسمية لان الخبر اعني الظرف وهو عندي
مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ جملة عندهم لكونه متأولا بالفعل
نحو استقر وحصل دون اسم الفاعل رد لمذهب من قال ان المقدر
اسم الفاعل وهو مختار ابن مالك بناء على ان اصل الخبر الا
وان تقدير الاسم صالح لجميع المواضع بخلاف تقدير الفعل
فانه قد يكون موضع يكون تقدير الفعل ممتنعا نحو اما عندك فزيد
وحيث فاذا عندك زيد واورد دليلا على ان الفعل مقدر بقوله
وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار والصلة لا يكون الا
جملة والظرف لا يكون جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل ويلزم
من هذا ان يكون متعلق الظرف في محل النزاع الفعل لان
تعلقه بالفعل المتعلق به في نفس الامر والا لزم ان يشترطوا في الصلة

خلافها في نفس الامر فاذن يكون متعلقا به في محل النزاع
وعلى المذهبين اي مذهب البصريين ومذهب الكوفيين الا
به اي بقوله عندي مال للجملة الظرفية صحيح لان المجموع اي عندي
مال على مذهب الكوفيين والبصريين فانهم جوّزوا ذلك على
ما هو الاصل في الذكر لما فيه من النكارة المنافية او للجزء الثاني اي
عندي على مذهب البصريين لانه ثان في الرتبة وان كان
الاول في الذكر جملة ظرفية بلا شبهة اعلم ان كلام الشارح ههنا
يدل على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين لان عندي
عندهم متعلق باسم الفاعل فاذا كان عندي مع فاعله
جملة يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لان الجملة الاولى مرتبة
على الجملة الثانية وسيصرح عن قريب انه مع الضمير ليس بجملة
وهل هذا الا تناف قوله وكل منها تقوم مقام المفرد فتكتسب اعرابه
محلا قال الشارح اعلم ان الجمل كثيرا ما تقوم مقام المفرد اما للحاجة
اليها او توسيع العبارة في النظم والنثر او لغير ذلك من الفوائد
التي يتكفل لبيانها علم المعاني فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم
في مقامه الضمير المنفصل للجملة والمتصل للمفرد وهو اي تقدير اعراب
في محلها المعنى بالتشديد بمعنى المراد من قوله اي قول المص فتكتسب
اعرابه محلا وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد في محلها بحكم الاستقراء
في ستة مواضع احدها خبر المبتدا نحو زيد ذهب اخوه فزيد

وتقدير اعرابه

فزيد مبتدا وذهب اخوه جملة فعلية في محل الرفع على الخبرية
على معنى انه لو وقع موقعها يظهر فيه الاعراب لرفع وقدمها
على الجملة الاسمية لانها ادل على الاسناد الذي باعتباره كون
الجملة جملة وزيد اخوه ذاهب فزيد مبتدا واخوه مرفوع بالواو
مبتدا ثان وذاهب مرفوع على انه خبر مبتدا ثان والمبتدا الثاني
مع خبره جملة اسمية محلها رفع على المعنى المذكور على الخبرية للمبتدا
الاول وقدمها على الجملة الشرطية لانها من اسماء بمنزلة المفرد من المركب
وبكر ان تعطه يشكرك فان بكر مبتدا والمجموع من حرف وفعل الشرط
وجوابه جملة شرطية في محل شرطية في محل الرفع على الخبرية له
على ما ذكرنا من المعنى وقدمها على الظرفية لانها جملة بلا خلاف الظرفية
كما ستقف عليه ان شاء الله تع وخالد في الدار فان خالد
مبتدا وفي الدار محله الرفع على الخبرية له على المعنى المذكور فقوله
في الدار جملة عند اصحابنا البصرية لتقدير استقر بناء على ما ذكرناه
انفا من دليل وقوعه صلة للموصول وعند الكوفيين مفرد لان
التقدير فيه مستقر عندهم وانه اي مستقر وهو اسم الفاعل
مع الضمير المستكن فيه راجع الى خالد ليس بجملة على ما سنبين
ذلك في موضعه ان شاء الله تع وثانيها اي ثاني المواضع
الستة الخبر في باب ان وهو مشتمل على الحروف الستة ان
وان وكان ولكن وليت ولعل فاعتبر الشارح في ايقاع

بخلاف

الجمل الاربع اخبارا له على سبيل الانموذج مناسبة لطيفة فاورد
الجملة الفعلية نحو ان زيدا ذهب ابوه فزيدا اسم ان وذهب ابوه
جملة فعلية مرفوعة المحل على الخبرية لان وفي تقديم الجملة الفعلية على غيرها و
اوردها ايضا في ان المفتوحة نحو بلغني ان عمرا قد ذهب اخوه
فان عمرا اسم ان وقد ذهب اخوه جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية
لها وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع على الفاعلية لبلغني ايماء
الى ان لا فرق بينهما في افادة التاكيد والتحقيق واورد الجملة الاسمية
في خبر كأن نحو كأن عمرا غلامه اسد اما على دابة او على ان كأن من
المزال فان التقدير في كأن زيدا الاسد ان زيدا لاسد واورد
الجملة الفعلية في خبر لكن نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ لانه لا يجيء الا
بين كلامين مختلفين نفيا واثباتا لا يكونان الا في الحكم الثابت على
التحقيق في الفعل واورد الجملة الشرطية في خبر ليت نحو ليت زيدا ان
يأته بكر يكرمك فان زيدا اسم ليت وان يأته بكر يكرمك المجموع جملة
شرطية في محل الرفع على الخبرية لليت لان بين التمني والشرط
مناسبة ظاهرة على انه من [illegible] فبقي الجملة الظرفية فلهذا اوردها
خبر اللعل فقال ولعل زيدا في الدار فان زيدا اسم لعل وفي الدار
خبرها وثالثها اي ثالث المواضع الستة الخبرية في باب كان نحو كان زيد
قد قام ابوه في الجملة الفعلية او كان زيد ابوه قائم في الجملة الاسمية
او كان زيد ان تعطه يشكرك في الجملة الشرطية او كان زيد امامك

في الجملة الظرفية فهذه الجمل منصوبة المحل على الخبرية لكان وقس
عليه غيره من باب كان ورابعها اي رابع المواضع الستة المفعول
الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام ابوه او ابوه قائم او
ان تعطه يشكرك او امامك وهذا نوع على قياس ما تقدم
فهذه الجمل منصوبة المحل على انها مفعول ثان لحسبت وحكم هذه الثلثة
اي الخبر في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب
حسبت حكم خبر المبتدا لانها في الاصل خبر المبتدا ثم ادخل عليها
هذه العوامل بخلاف صفة النكرة لانها لا يكون خبر المبتدا والجملة
الحالية لان العامل الداخل عليها ليس من العوامل الداخلة
على المبتدا والخبر وخامسها اي خامس المواضع الستة صفة
النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه في الجملة الفعلية او مررت برجل
ابوه كريم في الجملة الاسمية او مررت برجل ان تراه اعجبك
حسنه في الجملة الشرطية او مررت برجل في حسبه شرف
في الجملة الظرفية فهذه الجمل محل الجر على الوصفية لرجل وهو نكرة
وانما وسم الموضع الخامس بصفة النكرة اذ الجملة لا تقع صفة
الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا و
تنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شايعا لانه ليس فيها ما يميزه من
المعارف كالفعل ولان وصفيتها باعتبار الحكم ولهذا اذهب منها
المقصود من الحكم الا من الاسم وهو في المعنى نكرة والا فالتنكير والتعريف
سبك

فيكون نكرة واذا كان نكرة فموصوفها لا يكون الا نكرة لما ذكرنا من
وجوب التطابق بينهما وسادسها اى سادس المواضع الستة
للحال سيجئ بيان ماهيتها وتمام ابحاثها فى باب الثانى ان شاء الله
لكن الشارح تعرض هنا ببعض ابحاثها المتعلق بهذا الموضع فمهد لها
مقدمات الاولى قوله فاعلم اولا ان للحال لاستغناء صاحبها عنها
اى صاحب الحال عن الحال فتانيث الضمير لان الحال مؤنث سماعى
وثبوتها له اى لصاحبها فى حال دون حال اى لعدم تقررها بان
فى حال دون حال ومجيئها فضلة اى يتم الكلام بدونها بحيث لها ان
يكون ركنا من الكلام الاصلى ابدا لم تتحد اى الحال بصاحبها ذلك
الاتحاد الذى بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف هذا
مع فاعله جملة فعلية فى محل الرفع على الخبرية لان قوله لاستغناء
صاحبها مع المعطوفات تعليل له قدم ليكون الاستقرار اوقع فى
النفس وذلك الاتحاد مفعول المطلق واذا لم تتحد الحال بصاحبها
كما تتحد الصفة بالموصوف والخبر بالمبتدا فافتقرت الحال لذلك
اى لعدم المذكور ان تؤكد وشيجة الاشتباك اى العرق والاتحاد
بينهما اى بين الحال وصاحبها قال الجوهرى الوشيجة عرق الشجر
بمزيد مصدر ميمى ربط وذلك اى اقتضاء زيادة ربط عند
كونها جملة او رد هذا الكلام لازالة وهم يورد وهو ان ما ذكرتم
يقتضى زيادة الربط فى اخواتها جملة كانت او مفردة فازاله بان ذلك

عند

عند كونها جملة واما عند كونها مفردة فلدلالة الاعراب لفظا فى
المفرد على نسبة وتعلق هناك اى فى المفرد معنوى لم يفتقر الى
تكلف تعلق آخر اى تعلق لفظى بزيادة ما يدل على الربط لفظا
وتحقيقه ان الاعراب علامة يستدل بها على ثبوت وصف فى الكلمة
مقتض له لما ستعرف ان تعلق الفعل او ما شبه بالاسم
المتمكن يوجب سبب لثبوت ما يقتضى الاعراب وهو لكونه معنويا
ليس للحس مدخل يستدعى نصب علامة ظاهرة يستدل بها
عليه فظهر ان النصب هناك شو من غير احتياج الى امر آخر
بان بينهما نسبة وتعلقا معنويا لانه يتم به الغرض فلا حاجة زيادة
الربط بخلاف الجملة لفقدان ما يدل على التعليق المعنوى فيها فافتقرت
والثانية قوله ثم ان بالفتح عطفا على ان الاولى اى ثم اعلم ان
للحال اصلا واسلوبا ونهجا فى الاستعمال لغويا اى ظاهرا مستقيما
من اللحب وهو الطريق الواضح يقال لحبه اذا مر مرورا مستقيما
والفرق بين الاصل والنهج ان الاصل مدلول الدليل والنهج
مدلول استعمال العرب واما الاسلوب والنهج فهما واحد
فذكر الاسلوب لرعاية السجع اما الاصل فهو ان يكون صفة
منتقلة اى من شانها الانتقال من الوجود الى العدم دالة على
الحدوث والتجدد كاسم الفاعل والمفعول فيمتنع جاء زيد طويلا
لان الطول صفة غير منتقلة وكذا قصيرا واسود الا بتاويل الدوام

لفظ يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطاء الى صل
بنفي الكلام او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني او جاءني القوم الا زيدا
فمعناه لا تواخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج
الى المستثنى او لتاكيد كلامه عند المستمع فكانه قال ايها المستمع
اعلم اني ادعو الله ليشهد على كلامي انه حق واستثناء صدق
واصله يا الله ام اي اقصدنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال
وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا اذ اقصد
بها اخوله الانتقال كما في الحال المؤكدة فان اتيانها اما للدلالة على
رقة وشفقة لازمة نحو زيد ابوك عطوفا فان عطوفا حال
مؤكدة او للاشتهار بالخصلة التي دلت عليها الحال وهي اما فخر نحو انا
خاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تحقير نحو انا المسكين مرحوما
او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء والعامل فيها محذوف حذفا
لازما مقدرا بعد جزئي الجملة الاسمية فتقدير المثال المذكور زيد
ابوك احقه عطوفا وكذا الكلام في غيره واذا كان اصل الحال
ما ذكرنا فلا تنحرف بهما على صيغة المجهول وان كان من باب الافعال
الذي يلزمه اللزوم لتعديته بالباء اي لا تجي معجزوبا في محل الرفع على
الفاعلية لذلك فليس في ضمن ذلك الا مقارنا بتاويل
ير ورباني الاصل كما في الصفات الثابتة نحو جاءني زيد اسود على
تاويلها في الصفات الثابتة بانه كان اسوادا وابيض ثم صار

اسودا وابيض نحو ذلك

لغرض او مرض فيكون كالصفة الغير الثابتة نحو في انها لم يكن ثم حدث
وفي الاسماء الجامدة الواقعة حالا على تاويلها بالمشتقات نحو
بينته بابا بابا على تاويل مبوبا وارجاع الضمير الى الحال المؤكدة وتاويلها
ير دها الى ان تكون صفة منتقلة وان كان ممكنا الا انه مرجوح
واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا لفظا بدون حرف نفي
فلا يمتنع وقوع الصفة الدالة على النفي حالا وذلك لان الغرض من
الحال ان يعرف السامع الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول فلا يكاد
يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في الالفاظ العامية اي الجهال وكلام
المولدين وهم العرب الذي ولدوا في العجم وبالعكس بل يقال
جاءني زيد غير راكب والثالثة قوله ثم ان بفتح الهمزة ايضا عطفا
على ان الاولى اي ثم اعلم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سيقت
مساق هذا الاصل والنهج اي بان كانت صفة منتقلة دالة على
الحدث والتجدد عارية عن حرف نفي جرت مجرى المفرد في استغنائها
عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا
الطريق اما بانتفائهما او بانتفاء احدهما فانها اي تلك الجملة الحالية
المنحرفة عن هذا الطريق بتوسط ما يدل على الربط بينهما اي بين
الحال وبين صاحبها حقيق اي جدير خبر ان وبه يتعلق الجار و
المجرور في قوله بتوسط واذا تمهد هذا اي ما ذكرنا من المقدمات
الثلاث فنقول ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا فحقها ان تصدر

بما يدل على الربط وهى راجع الى الحال وبل الرابطة الواو الموضوعة
لافادة معنى الجمع وكون العطف مسلوبا عنها لا يخرجها عن
كونها رابطة بين الحال وصاحبها كالفاء بين الشرط والجزاء لكونها
منحرفة عما هو اصل الحال اعنى التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية
فى الامر العام اى فى جميع احوالها من حيث هى هى فلا يكون احترازا
عن شىء وان كان بمعنى فى الامر الغالب يكون احترازا عن
الجملة الاسمية التى خبرها فعل واسم فاعل عامل والحق الاول
لانها فى جميع احوالها مفيدة لمعنى الثبات والدوام سواء كان خبرها فعلا
او اسم فاعل عاملا وغيرهما غاية ما فى الدوام فى الجملة الاسمية التى خبرها
غير فعل او اسم فاعل عامل غيره فى الجملة التى خبرها احدهما نحو
جاء زيد وغلامه راكب وقد يحذف فى الندرة نحو كلمته
فوه الى فى ورجع عوده على بدئه استغناء عنها بالضمير وقد قالوا
فاه الى فى على الحال بمعنى مشافها على ان فاه اسم نائب عن
مشافها بمعناه عند اكثر اصحابنا واما عند الكوفيين فهم ينصبونه باضمار
جاعلا او ملاصقا كانه قيل كلمته جاعلا فاه الى فى وعوده مبتدأ وعلى
بدئه خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب على الحال
بدون الواو وقد روى منصوبا اما على المفعول به على ان رجع
كما يجىء لازما يجىء متعديا نحو فان رجعك الله الى طائفة منهم على ما
قال الانبارى فى الاسرار او على الظرفية على معنى رجع فى الطريق الذى

جاء منه على ما قيل فى الصحاح ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل
اى ظلمته ما آب اى ما رجع عامر اسم رجل الى جعفر اسم رجل ايضا سرباله
اى قميصه لم يمزق سرباله مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية
خبره والمجموع جملة اسمية وقعت حالا بلا واو وتمزيق سرباله
كناية عن الطعن لان من يطعن يمزق قميصه المعنى ولولا ظلام
الليل الذى يمنع الناظر عن النظر واخفى الخصم المحارب عن البصر ما آب
عامر ولا رجع طرفه الى المنظر والحال انه لم يمزق سرباله فى مضايق
الحرب ولم يكدر حاله بانواعه والظاهر هذا ما ذكر اليه صاحب
الكشاف وهو محكى عن الفراء اما مذهب الجمهور فهو ان انفراد
الضمير فى الجملة الاسمية ليس بنادر بل هو كثير فصيح بل هو فى
بعض المواضع واجب وذلك اذا عطف على حال كقوله تعالى
وهم قائلون وقال ابن مالك عندى ان انفراد الضمير
ليس اقيس من انفراد الواو والابرى انه يوجد فى شبهها وهو
بما الخبر والنعت وقيل اذا كان الخبر فى الاسمية اسما مشتقا
متقدما لا يجوز دخول الواو عليه وان تأخر جاز وهو مذهب
ثالث لابى الحسن الاخفش وعلى هذا المنوال استقر
الحكم وهو ان الحال لم يمز بد ربط حقيقى اذا كانت الجملة الاسمية
الحالية منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو اضراب عن قوله
وعلى هذا الحكم ان كانت منفية اى ليس الحكم ما ذكر بل الحكم ان الواو

ههنا لاخبر فهما عن اصل الحال لانها اسمية وصاحبها في الا
لانها منفية او جب خبر لقوله الواو والمفضل عليه محذوف
اى من الواو في الجملة الاسمية المثبتة اللهم الا ان يكون
الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه فان لا شبهة
في قوله لا شبهة فيه جملة اسمية منفية وقعت حالا مؤكدة
لان الحق هو الثابت الامر الثابت الذي لا يسوغ انكاره
فلا يكون فيه شبهة وقوله تع ذلك الكتاب لا ريب فيه
على احد الوجوه وهو ان لا ريب فيه حال مؤكدة لان معنى
ذلك الكتاب الكامل وكماله بانه لا شبهة فيه والجملة جوز ان
لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك وانه جملة مستانفة لا محل لها
من الاعراب والاولى ان قوله الم الى هدى للمتقين جمل
اربع متناسقة تقرر اللاحقة منها السابقة ولذلك لم يعطف
واحدة منها فالم جملة دلت على ان المتحدى به هو المؤلف
من جنس الحروف التي يركبون كلامهم منها وذلك الكتاب
جملة ثانية مقررة لجهة التحدي بانه الكتاب المنعوت بغاية
الكمال ولا ريب فيه جملة ثالثة مقررة لذلك الكمال بنفي
الريب عنه لانه لا كمال اعلى مما للحق واليقين وهدى للمتقين
بما يقدر له جملة رابعة اكدت كونه حقا لا يحوم حول الشك
وكل واحدة استتباع الدليل للمدلول بيانه انه تع لما نبه اولا

منها تستتبع ما يليها

على الاعجاز المتحدى به من حيث انه من جنس كلامهم وقد
عجزوا عن معارضته استنتج منه انه الكتاب البالغ حد الكمال
واستلزم ذلك ان يتشبث الريب باطرافه ولا ينال اذ
لا انقص مما يعتريه الشك والريب ولا ادنى مما يتوجه اليه ذلك
العيب ولما كان كذلك كان لا محالة هدى للمتقين فههنا
اى في الحال المؤكدة المنفية لا يسوغ اى لا يتوسط الواو لكون
الحال ح تامة التعلق بصاحبها بل جرت الحال المؤكدة مجراه في
المعنى لان الحال المؤكدة عبارة عن حال لزمت وفهمت من فحوى
الكلام لو سكت عنها وذكرت لتحقيق الجملة ونفي الشك قال ابن
حاجب ان يتضمن معناها خبر في جملة اسمية هو صاحبها في الحقيقة
فتحلل الفاصل ههنا اى في الحال المؤكدة كتحلل الفاصل بين الغصا الشجر
ولحائها اى قشرها وهذا مثل يضرب في تحلل اجنبي بين المتحدين
غاية الاتحاد ففيه اشارة الى غاية القرب بين الحال وصاحبها
هنا واما الجملة الفعلية الواقعة حالا فلا يخ من ان يكون فعلها
مضارعا او ماضيا ولم يقل اوام اذ الامر لا يتاتى وقوعه بهذا الموقع
اى موقع الحال لكونه طلبا غير ثابت في نفسه فمحال خبر لقوله ان
يكون ثابتا لغيره وهو ذو الحال خلافا للفراء نحو تركت عبد الله قم
اليه او عفر الله له وقول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر
تقله ولم يجوزه يأول بما يكون اخبارا او هو مقولا فيه فان كان فعلها

مضارعاً فلا يخ من ان يكون مثبتاً او منفياً فان كان مثبتاً فهو
وارد على اصل الحال الدالة على الحدوث والتجدد عن نهجه لاثباته فلا يجوز
الواو نحو جاء لى الامير تقاد الجنائب جمع جنيبة وهى الدابة التى تقاد
ولا تركب بين يديه فان تقاد الجنائب جملة فعلية فعلها مضارع
مثبت وقعت حالاً من الامير بدون الواو وجوباً لانه بمنزلة
الحال المفردة التى دخول الواو وتخلل الفاصل بين الغضبا وعليها
كما سبق ولذلك وجب تاويل ما وقع حالاً بالواو مما يخبر
الجملة الاسمية كقول بعضهم قمت واصك عينه حكاه الاصمعى وقوله
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكاً على الاصح اذ قصد
اعتبار لطيف كما قال الشيخ عبد القاهر من ان الواو ليس للحال
بل للعطف فان الاصل صككت فعدل الى المضارع حكاية للحال
الماضية وقيل الاول شاذ والثانى ضرورة وليس بسديد لمجيء
مثله فى التنزيل كقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله
اى وانتم قد تعلمون ولم يوجب ابن مالك الخلو عن الواو
اذا صدر بقد وان كان منفياً فقد جاز فيه الامران اى الواو
وتركه لوروده اى لورود الفعل المضارع الواقع حالاً على اصل
الحال لدلالته على الحدوث والتجدد الدالين على الانتقال ودون
نهجه فى الاستعمال لعدم استعماله فى الكلام مثبتاً واذا لم يوجد
جريانه عليهما فلا يجب فيه الواو نحو جاءنى زيد لا يركب

بدون

بدون الواو وجاءنى زيد ولا يركب بالواو وقوله تعالى
وما لنا لا نؤمن بالله وما لى لا اعبد الذى فطرنى وقول الشاعر
مضوا لا يريدون الرواح وغالهم وقول آخر ان قوماً لا رتقا
قبيلة دخول السماء دخلتها لا احجب وقوله تعالى فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف وقول الشاعر خفاياً مصعب وهو والله
فاين احيد عنهم لا احيد افادوا من ذمى وتوعدنى وكان
دما يهنى الوعيد وقول آخر اكتبت الورق البيض ابا ولقد
كان ولا يدعى لاب وان كان اى فعل الجملة الفعلية
ماضياً فكذلك اى فكان الفعلية التى فعلها مضارع منفى
يسوغ اى يجوز الامران ترك الواو لورودها على اصل
الحال والواو لانحرافها عن نهجها فى الاستعمال مثبتاً كان او
منفياً اذ لا بد فيه اى فى الماضى الحال من قد ظاهرة كانت
او مقدرة مثبتاً حال من الضمير المجرور المتصل يعنى الا اذا وقع
بعد الا نحو ما لقيته الا اكرمنى وهذا مذهب الفراء وابى
على وابى العباس المبرد وجماعة من المتاخرين ورده ابن
مالك وقال وهذه دعوى مجردة لا يقوم عليها حجة لان الاصل
عدم التقدير ولان فى وجود قد مع الفعل المذكور لا يزيده معنى
على ما يفهم به اذا لم يوجد وحق المحذوف المقدر ثبوته
ان يدل على معنى لا يفهم بدونه والتقريب المستفاد من قد
مستغن عنه

لدلالة سياق الكلام عليه فلهذا اختاره وكذلك اي كما انه لابدّ
فيه من قد مثبتا لابدّ فيه من حرف النفي اذا كان منفيا لفظا او معنى
لئلا يكون جاريا على نهج الحال في الاستعمال واما في كونه منفيا فظاهر
واما في حال كونه مثبتا فانه لما كان لابدّ فيه من قد التقريبية ليدل
على المقارنة وكان قد حرفا وفي التقريب نفي لنفي الاحتمال فكانه حرف
نفي بهذا الاعتبار ولم يوجد استعماله في الكلام مثبتا بدون حرف نفي نحو
جاءني زيد قد ركب بدون الواو وقد ركب بالواو وقوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي ضاقت قلوبهم عن قتالكم وقتال قومهم و
هم الذين عاهدوا النبي عليه السلام اي قد حصرت وقول الشاعر
متى ارى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرابيل وكقوله
لئلا يكون يا غلام وكانت امرأتي عاقرا وقول الشاعر جئت وقد نضت
لقوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المنفصل وعلى هذا الحكم قولك في الماضي
كنت اسعى في امر كذا ما كان يغنيني اي الشأن او من قبيل تنازع
العاملين يغنيني السعي اي يغنيني بدون الواو وما كان يغنيني
السعي بالواو ولم الماضي المنفي معنى فكانه ادخله كان المضارع
المنفي فحكمه كحكمه كقوله كان فناه العين في كل منزل انزلن به حب
الغمام عظيم وقول الآخر فقالت له العينان سمعا وطاعة بنا قوله
الوشاة ولم اذنب وان كثرت في الاقاويل وقول الآخر بانت
قطام ولما يحظ ذو مقة منها بوصل ولا انجاز ميعاد واما الجملة الظرفية

الواقعة

الواقعة حالا فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون عاملا في ضمير ذي الحال
المستكن فيه اي في الظرف او في اسم مظهر بعده اي بعد الظرف اما
الاول وهو ان يكون الظرف فيها عاملا في ضمير ذي الحال فبغير
واو البتة لانخراطها اي الجملة الظرفية بحسب الظاهر في سلك المفرد
عند من يقدر الفعل في متعلقه بل هو مفرد عند بعضهم لكونهم مأولا
بالاسم عندهم على ما سبقت الاشارة اليه في بيان الجملة الظرفية
الواقعة موقع المفرد نحو جاءني زيد على فرس وما جاء منه بالواو
فمأول واما الثاني وهو ان يكون الظرف فيها عاملا في اسم مظهر
بعده فيسايغ فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد على كتفه سيف او وعلى
كتفه سيف وذلك اي جواز الامرين لما تجاذبها الضمير المستكن
راجع الى ما والبارز الى الجملة الظرفية وهو من شبهي الجملتين بيان
لما ظرف مستقر في محل النصب على الحال منه الاسمية بالجر على
البدل او بالرفع على الخبر اي احديهما الاسمية او بالنصب على المفعولية
اي اعني الاسمية والفعلية عطف على الاسمية لفظا ومعنى تمييزان
واردان على طريق اللف والنشر فقوله لفظا متعلق بقوله
الاسمية لان الظرفية تشبه الاسمية من حيث اللفظ لاشتمالها
على الاسمين ومعنى متعلق بالفعلية لانها تشبه الفعلية من حيث
المعنى لتعلقها بالفعل المقدر فالشبه الاول يجذبها الى حكم الجملة الاسمية
وهو الواو والشبه الثاني الى حكم الجملة الفعلية وهو ترك الواو وهذا

اذا كان فيها ضمير ذى الحال اما اذا لم يكن فالواو وقال الشيخ عبد
القاهر فى الصورة الاولى تترك الواو اكثر والمختار تقدير اسم الفاعل
لكن التقدير بفعل ماض مع قد جايز لا بفعل مضارع اما الاول فلعله
لرجوع الحال ح الى اصلها فى الافراد ولهذا اكثر مجيئها بلا واو واما الثانى
فلمجيئها بالواو قليلاً واما الثالث فللزوم امتناع مجيئها بالواو وفى
الكل بحث اما الاول فلان الواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار
الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت واما الثانى فلانه
لا وجه الى ذكر قد واما الثالث فلانا لا نسلم ان التقدير بالفعل المضارع
يوجب امتناع الواو بجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو و
المضارع الا ترى ان التقدير بالمفرد جايز مع انه لا يوجب امتناع
ما ذكره الواو فالحق ما ذكره الشارح واما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع
بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءنى زيد ان تسأل يعطه على الحال اى
على تقدير ان يجعل ان تسأل يعطه حالاً بل لو اريد ذلك اى جعلها حالاً
يجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءنى زيد وهو ان
تسأل يعطه فيكون الواقع موقع الحال فى الحقيقة هو الجملة الاسمية
دون الشرطية بل الشرطية تكون جزءًا من تلك الجملة الاسمية
الحالية ولعل السر فيه اى فى عدم وقوع الجملة الشرطية بتمامها موقع
الحال ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام وهو ان
الشرطية لا تكاد ترتبط بشىء قبلها هذه الجملة فى محل الرفع على الخبرية

لان

لان وبه يتعلق قوله لتصدرها فى وقت من الاوقات الا بتقديم
ان يكون هناك اى فى الشىء الذى قبلها فضل قوة ومزيد
اقتضاء لذلك اى لارتباطها بشىء قبلها كما فى الخبر والصفة فان المخبر عنه
لعدم استغنائه عن الخبر لان الكلام انما ينعقد بهما فلا يكون احدهما بدون
الاخر يصرف بلطفه اليه بصرف خبر ان ويتعلق به قوله لعدم استغنائه
عما وقع بعده بيان ما فى قوله ما فيه ادنى صلوح اى لشىء ما من الصلاحية
وهو ما فيه فى محل النصب على انه مفعول ليصرف لذلك اى لكونه
خبرا بخلاف ما اذا كان لم يكن له ذلك كالانشاء فانه لا يصح ان يقع
خبرا وكذلك اى كالمخبر عنه الموصوف يصرف الى نفسه لعدم استغنائه
عن وصفه له ادنى صلوح من صلاحية كونه صفة له مما وقع بعده لما بينهما
اى بين الموصوف وبين الصفة من الاشتباك اى الاختلاط
والاتحاد المعنوى حتى انهما جعلا شيئا واحدا فى غير موضع اى
فى مواضع كثيرة بخلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدًا اى
انقطاعا حقا ولذلك سموها اى الحال فضلة فلم يسوغوا اى
فلم يجوزوا فيما سبق الخصم لم يسوغوا وقوعها حالاً الا بعدان ابرزوها
اى اظهروها فى معرض الاسمية التى ليست بتلك المثابة اى
مثابة الجملة الشرطية فى عدم الارتباط فان قلت ما ذكرتم غير صحيح بتمام
مقدماته للتخلف فى قولك زيد وان اهنته اجاب بقوله نعم قد
اوقعوا الجملة المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها

وانما قال معنوى لان الصفة والموصوف لا يتحدان لفظا لتغاير لفظهما

هذا جواب عن سؤال تقدير تقديره وهل يمكن وقوع الجملة الشرطية موقع الحال بان يجعل خبرا عن ضمير ما اريد به الحال عنه فقال نعم

عن حقيقة الشرط وتلك الجملة اى الجملة المصدرة بحرف الشرط اذا خرجت
عن حقيقة الشرط اذا وقعت حالا لم يخل من ان يعطف عليها ما يناقضها
او لم يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني
وان لم تأتني فان ان اتيتني جملة شرطية وقعت حالا بعد ان خلع
عنها معنى الشرط واستمر في مثله ترك الواو لانه عطف عليه ما يناقضه اذ لا
يخفى ان النقيضين من الشرطين وهما ان اتيتني وان لم تأتني لا يبقيان على
معنى الشرط لامتناع ذلك لتأديته الى الجمع بين المتناقضين لانه
لما كان كل من الشرطين المتناقضين يستلزم وقوع ما جعل شرطا له
وعدم وقوعه وانه اجتماع النقيضين او نقول تحقق المشروط من
حيث هو مشروط تحقق بشرطه فلو كان الشيء ونقيضه شرطين
لاجتمع النقيضان هكذا ينبغي ان يقرر هذا الموضع ولا يلتفت
الى ما يقال ان الشرط علة للمشروط فاذا تحقق اتيان المخاطب تحقق اتيان
المتكلم واذا انتفى فلو كان اتيان المخاطب علة لاتيان المتكلم يلزم
وجود الاتيان وعدمه فظهر انهما لا يبقيان على معنى الشرط وقيل ان
الشرطين باقيان على معنى الشرط لجواز ان يكون شيء واحد لازما
للنقيضين كما هو في شرح المفتاح والحق انه لا يبقى معنى الشرط
لعدم اعتبار خصوصية اذ الغرض بيان لزوم المشروط على جميع التقادير
فيؤول المعنى الى التسوية بل يتحولان الى معنى التسوية المقدر الدال
عليه متساويا او يساوى بناء على ان الاصل الافراد او ما هو في حكمه

وكل

وكل منهما اذا وقع حالا يستمر فيه ترك الواو فظهر ان الاول ترك
الواو فيه مستمر فهو المطلوب ثم اراد ان ينبه بايراد نظيره
من كلام رب العزة فقال كالاستفهامين المتناقضين
الواقعين فيه نحو قوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت
ام لم تستغفر لهم فان المفسرين ذكروا ان الهمزة وام جردتا
عن معنى الاستفهام لمجرد التسوية كما جردتا عن معنى النداء لمجرد
التخصيص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال سيبويه جرى هذا على
حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك اغفر لنا ايتها
العصابة يريد جرى هذا على صورة الاستفهام والاستفهام كما
جرى ذلك على صورة النداء واما الثاني وهو ما لم يعطف ما يناقضه
فلا بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تأتني واكرمك وان
اهنتني فان كلا من وان لم تأتني وان اهنتني جملة شرطية وقعت
حالا من كاف الخطاب لخروجها عن حقيقة الشرط وهما بالواو اذ
لو ترك لالتبس بالشرط حقيقة لا لقوله التبس وفي ايراد
المثالين تنبيه على انها لا بد من الواو منفية كانت او مثبتة هذا
مذهب الجمهور وقد ذكر الجنزى في مسائله العشرين بان
الواو ههنا اى فيما لم يعطف عليه ما يناقضه للعطف دون الحال
والمعطوف عليه محذوف والتقدير في الاول ان اتيتني وان
لم تأتني وفي الثاني وان لم تهنني وان اهنتني ففي التقدير الواو

الشرطان المتناقضان لا الشرط الواحد تحتج نصب على الحال
من الجنزي بان الشرط الواحد لا ينسلخ عن معنى الشرط لعدم
عطف المتناقض فلا يصح وقوعه حالاً لان ان للمستقبل لعدم انسلاخه
عن معنى الشرط والمستقبل لا يقع حالاً فلا يقع الشرط الواحد حالاً
فاذن دعت الضرورة الى جعل الواو للعطف وهو مع المعطوف
عليه المحذوف شرطان متناقضان في شيء القسمة بان تلك طرح
من ان يكون شرطين متناقضين ملفوظين او شرطين متناقضين
مقدرين تحذف احدهما لدلالة الثاني عليه والجواب عنه اي عن ذكر
الجنزي ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالاً الا بعد ما انسلخ
عنها معنى الشرطية واذا كان كذلك اي واذا كان الامر كما ذكرنا
من انها لم تجعل حالاً الا بعد لم يبق لان دلالة على الاستقبال لان
كونه دالاً على الاستقبال لزوم كونه للشرط وانتفاء اللازم يدل
على انتفاء الملزوم واذا جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالاً
بخلعهما عن معنى الشرط مع انه يحتاج الى تاويل فليجز ذلك في
الشرط الواحد وليس انسلاخ بسبب العطف حتى لا يوجد بدونه
بل بقصد الحالية وهو حاصل عطف المتناقض او لم يعطف فقصوى
الفرق ما يدل عليه في الاول عطف المتناقض و في الثاني الواو
على ان قوله اي قول الجنزي ان المستقبل لا يقع موقع الحال
ممنوع هذا سؤال اخر بعد التسليم تقريره ولئن سلمنا ان معنى الشرط

غير منسلخ عنها وان دالة على الاستقبال لكن قوله ان المستقبل
لا يقع حالاً ان اردتم انه لا يقع حالاً اصلاً فممنوع اذ يصح وقوع المستقبل
موقع الحال على ضرب من التاويل بمسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه
وهي اي تلك المسئلة مررت برجل معه صقر صائداً به غداً فان صائداً
مستقبل لتقييده بغداً ووقع حالاً من رجل على ضرب من التاويل
وهو انه وقع موقع ما هو حال على التحقيق اي مقدراً الصيد به غداً
كما في قوله تعالى لتدخلن جواب قسم مذكور او قسم محذوف على اختلاف
الاعتبارين في بالحق المسجد الحرام ان شاء الله علق العدة
بالمشية اما تعليماً للعباد او اشعار بان بعضهم لا يدخل اما بموته
او بغيبة او حكاية لما قال ملك الرؤيا او النبي عليه السلام لاصحابه
امنين حال من فاعل لتدخلن فالشرط معترض محلقين رؤسكم
ومقصرين حالان بعد حال او من فاعلها المستكن مع انهما
مستقبلان على ضرب من التاويل وهو انهما وان كانا حالين ظاهراً
الا ان الحال في التقدير ما وقعا موقعه كما فسره الشارح بقوله مقدر اي
التحليق والتقصير على معنى مقدراً بعضكم التحليق وبعضكم التقصير
فوضح من مسئلة الكتاب ومن كلام رب العزة ان المستقبل
لا يمتنع وقوعه حالاً في الجملة وان اردتم انه لا يقع حالاً من غير
تاويل فمسلم لكن لا يجديك نفعاً لجواز وقوعه حالاً على ضرب
من التاويل كما قلنا قرعت به سمعك ومن هذا التقرير وقفت

على ان حاصل جوابه جواب منع ان حرف الشرط هنا للاستقبال
والتزام ان الشرط الواحد جايز وقوعه بطريق الاولوية وتسليم
لانه للاستقبال مع منع عدم وقوعه حالاً كما توهم فهذه اى المواضع
المذكورة من خبر المبتدا والخبر فى باب ان والخبر فى باب كان والمفعول
الثانى فى باب حسبت وصفة النكرة والحال هى المواضع الستة
التى ذكرها المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد وليست بمقصورة
عليها بل وراءها اشياء اخر هى كالمنشعبة عن هذه الستة منها
اى من الاشياء الاخر المفعول الثالث فى باب اعلمت وهو
كالمنشعبة فى المفعول الثانى فى باب علمت نحو اعلمت زيداً عمراً
شرف ابوه او ابوه شريف او ان تأتيه يكرمك او عنده مال
فان هذه الجمل كل منها فى محل النصب على انه مفعول ثالث لاعلمت
ومنها اى من الاشياء الاخر خبر لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل شرف
ابوه على قياس ما تقدم من ايقاع الجمل موقع خبرها بان يقال لا رجل
ابوه شريف او ان تأته يكرمك او عنده مال فان هذه الجمل
فى محل الرفع على الخبرية للا وهو كالمنشعبة فى خبر باب ان لان اعمال
لا تشبيها لها به ومنها اى من الاشياء الاخر خبر ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد او لا رجل قام ابوه على قياس ما تقدم فى ايقاع
بقية الجمل موقع خبرها كان يقال ابوه قائم او ان تراه يعجبك
حسنه او عنده مال فان هذه الجمل منصوبة على الخبرية لما ولا وهى

وهو كالمنشعبة من خبر باب كان وجميع هذه المواضع التسعة التى
ذكرها المص قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدا
قبل دخول العوامل اللفظية وهو شامل لخبر المبتدا وبعده اى بعد
دخولها وهذا شامل للمواضع الستة اى الخبر فى باب ان وخبر لا
التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس وخبر باب كان و
المفعول الثانى فى باب علمت والثالث فى باب اعلمت او صفة
للنكرة او حالاً فهذان موضعان فتكملة المواضع الستة وقد يظن
ان منها اى من الاشياء الاخر التى هى كالمنشعبة الجمل المضاف اليها
اسماء الزمان والمكان قوله اسماء مرفوع لكونه فاعل المضاف
نحو يوم يقوم زيد فى اضافة اسم الزمان الى الجملة الفعلية اذ الخليفة
عبد الملك فى اضافته الى الجملة الاسمية وليس هذا بصواب لان
المراد بالجملة فى هذه المواضع هى الجملة الحقيقية التى لا تكون فى معنى
المفرد بل واقعة موقعه فالجملة الحقيقية هى الجملة التى تكون جملة
لفظاً ومعنى والجملة المضاف اليها اسماء الزمان والمكان ليست
جملاً حقيقة اذ هى جمل فى اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية لا تقع
مضافاً اليها لان الاضافة من خواص الاسماء فاذا كانت الجملة
المضاف اليها جملة حقيقة كانت الاضافة الى غير الاسم لان الجملة كما
انها ليست بفعل ولا حرف كذلك ليست باسم لا لفظاً ولا معنى
بخلاف الجملة المجازية فانها وان لم يكن اسماً لفظاً لكنها اسم معنى

والثلثة الاخ ذكرها الشارح

فتأملت

فيكون الاضافة الى الاسم فى الجملة ولهذا اى ولاجل ان الجمل
المضاف اليها جملة فى اللفظ دون المعنى قالوا ان المضاف اليه فى
مثل هذه المواضع اى فى مواضع اضافة الزمان والمكان الى الجملة هو المصدر
حقيقة دون الجملة فيكون جملة مجازية لاجملة حقيقة **قوله** فيكون فيها
ضمير عائد الى الاسم الاول قال الشارح والسبب فى اشتراط الضمير فى
هذه المواضع لفظا نحو زيد ابوه قائم او تقديرا نحو الكر بستين ففيه
على جواز حذف الضمير اذا كان معلوما وفيه كلام طويل الذيل ظاهر خبر
لقوله والسبب لكن يجوز ان يكون يغفل عنه فنبه عليه بقوله اذ لولا
لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية بحيث لم يبق لها تعلق
اصلا بالذات ولا بالارتباط اذ تعلق شئ بشئ اما بذاته او برابطة
فاذا فقد لم يكن تعلق بينهما اصلا فلا تصلح اى تلك الجملة خبرا او وصفا
او حالا له اى لما قبلها فان قلت هذا يشكل اى اشتراط الضمير فى
الجملة الواقعة فى هذه المواضع يشكل بالجملة الخالية عن الضمير لفظا
او معنى نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان والقصة بل بكل جملة الحدة بالمبتدا معنى نحو قل هو الله احد
على الوجهين فانه قيل الضمير الى الشان فيكون الخبر الله احد بلا عائد
او لما سئل عنه اى الذى سألتم عنه فح يكون الله خبرا واحد بدلا
او خبرا ثانيا يدل على جامع صفات الجلال كما يدل الله على جميع صفات
الكمال بدليل ما روى ان قريشا قالوا يا محمد صف لنا ربك الذى تدعونا

وقوله فانها لا تعمى الابصار وهذا الاشكال فى التحقيق نقض اجمالى
تقريره ما ذكرتم من الدليل على اشتراط الضمير فى الجملة الواقعة فى
مثل هذه المواضع غير صحيح بتمام مقدماته والا لما تخلف فى هذه الصور
قلنا كلامنا باشتراط الضمير فى الجملة الواقعة موقع المفرد لا فى كل جملة
وقعت موقعه ام لا وما ذكرتم فى هذه الصورة اى الجملة الحالية والجملة
الخبرية عن ضمير الشان او القصة غير واقع موقع المفرد فلا يرد نقض
علينا اما الجملة الاولى اى الجملة غير واقعة موقع المفرد فلان الحال المجرد
عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المفرد لا تجرد عن ضمير فلذلك لا تقول
جاءنى زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا هذا ما ذكره فى معرض البيان لانه يشكل برابع فيكون
نتيجة فالجملة لا يكون حالا مفردة وهى ليست بمطلوبة بل المطلوب
ان الجملة الحالية عن الضمير لا تكون واقعا موقع المفرد وهو غير لازم
فلا يحمل كلامه عليه بل على ان ذكرنا ان المقدمتين لبيان الدليل
المضمر الذى يثبت المدعى تقديره لو كان ما ذكرتم من ان الجملة
الحالية عن الضمير واقعة موقع المفرد لكان فى الوجود حال مفردة
مجردة عن ضمير ذى الحال لكن التالى باطل لان الحال المجرد لا يتجاوز
عن كونها جملة لان بين الافراد والتجرد تنافيا ولذا لا يقال جاءنى
زيد راكبا عمرو مثلا وهذا التقرير مناسب لهذا الموضع لكن فى الملازمة
بحث لانها يتم ان لو كان المراد من المفرد مفرد تلك الجملة وهو ظ

واما الجملة الثانية اى واما الجملة الثانية من الجملتين المذكور
اعنى الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن غير واقعة موقع المفرد
فلان ضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد البتة لانه لكناية فاذا اخبر
عنه بالمفرد يكون مخالفا لوضعه من غير داع الى ذلك وان كان
ضمير الشأن مما لا يخبر عنه بالمفرد فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون
واقعة موقع المفرد فالحاصل انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع
المفرد انما هى الواقعة موقع المفرد فى هذه المواضع فلا يلزم من
حكمنا هذا ان كل ما هو الواقع فى هذه المواضع هى الواقعة موقع
المفرد لان المهملة او الكلية لا ينعكس الا جزئية ثم ان قلت بحسب
ان هذه الجملة غير واقعة موقع المفرد لكن الجملة من حيث
هى جملة مستقلة بنفسها قطع منقطع التعلق عما قبلها فلا بد من ضمير
يصل بينهما فالسبب فى جواز اخلائها عن الضمير اجابه بقوله ثم السبب
فى جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد
الشبه بينه اى بين الظرف وبينها اى بين الجملة الحالية ولهذا قالوا
ان لها شبها خاصا بالمفعول فيه الا ترى انك اذا قلت اتيتك
والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت اى فيه كما تقدير
قولنا جاء زيد اليوم جاء زيد فيه فاذن لا يكون بيانا لهيئة
الفاعل او المفعول بل بيانا لزمان صدور الفعل عن الفاعل
ووقوعه على المفعول على انه فى تقدير اتيتك موافقا قدوم الجيش

ويؤيده ان سيبويه شبهه واو الحال باذ وقدرها من حيث انه ما بعد
لا يكون الا جملة كما بعد اذ والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه الى
ما تقدمه لشدة اتصاله بالمظروف فكذا ما جرى مجراه هذا مذهب
الجمهور وذهب ابن جنى الى تقدير الضمير فى مثله فالتقدير فى المثال
المذكور اتيتك والجيش قادم وقت اتيانى واما الجملة الواقعة
خبرا عن ضمير الشأن فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب
لانها اى الجملة بعده عبارة عما كنى عنه فى محل الرفع على انه قائم مقام
فاعل كنى والضمير المجرور عائد الى الموصول وبالضمير متعلق بكنى و
بيان له عطف على عبارة اى لانها بيان المكنى عنه بالضمير واذا
كانت الجملة عبارة عما كنى عنه بالضمير فهى اى الجملة هو اى ما كنى
عنه بالضمير فى المعنى فجرت مجرى قولك زيد اخوك فى
كون الخبر هو المبتدأ فلا يفتقر الى ما يصل بينهما كما لا يفتقر اليه قولك
زيد اخوك اعلم ان هذا الكلام من الشارح يمكن ان يحمل على
مذهب من لا يرى التأويل فى الخبر جامدا فلا ينافى قوله فيما
تقدم زيد اخوك فى تأويل مواخيك فيكون الشارح مشبها لنكتة
الظرف بما هو حال عن الضمير على ان كونه فى تأويل مواخيك لا يدل
على ان فيه ضميرا اولا لما ذهب اليه تأويل مذكور لان ما يستكن فيه
الضمير لا بد وان يدل على المعنى النسبى وايضا ذلك التأويل
لا يوجب ان يكون فيه ضمير لعدم الغنية واختلاف قاعدة عندهم

وهي ان الضمير لا يستكن الا في المشتق فثبت ان لا ضمير فيه فيصح التشبيه **قوله** وستري ذلك مبتدا خبره قوله وعد ببيان
هذه الاشياء اي خبر المبتدا والخبر في باب ان والخبر في باب كان
والمفعول الثاني في باب حسبت وصفة النكرة والحال لا بتفصيل وقوع
الجمل الاربع هناك اي في هذه المواضع اذ ليس في الكتاب اي في
المتن منه اي من ذلك التفصيل عين اي ليس ذلك التفصيل بعينه
مذكورا فيه ولا اثر اي ليس ذلك مذكورا على وجه يستفاد منه و
لقد صدق الشارح في هذا الكلام حيث اورد هذا عن المباحث
الكثيرة المتعلقة بالجمل الاربع الواقعة في هذه المواقع على وجه ليس عينه
مذكورا في المتن ولا على وجه يستفاد منه ولما كان من شان المصنفين الطالبين
للايجاز ان يجملوا كلامهم ويشيروا الى بيان حكمه اشارة اجمالية لاقتضاء
التفصيل الى خلاف ما قصدوا ومن شان الشارح حين ان يفصلوا تلك
المجملات الواقعة في متونهم اشتغل الشارح بتفصيل وقوع الجمل في المواضع
الستة الذي اشار اليه المص على الاجمال ولكن لما توغل فيه وارتكب
بما ليس عينه ولا اثره في الكتاب فيكون آتيا بفعل مرضي من وجه
غير مرضي من آخر استعذر من فعل نفسه بعض الاستعذار فقال
وهذا اي كون وعد المص ببيانها لا بتفصيل وقوعها هناك الذي
بسط من بسط العذر اذا قبله من عذري في بسط الكلام اي
نشره من بسط الكلام في هذا الموضع فيكون من هذا الوجه

اذا نشره

تبعيضية

تبعيضية وحمل الكلام على هذا اولى من حمله بخلاف التبعيض ولا تعسف
فيه اذ التفصيل الواقع على المنوال المذكور محل الاستعذار عن مجموعه
لكن محل القبول التفصيل لا لكونه على المنوال المذكور فقبول العذر عنه
لم يحصل من كون وعد المص بالبيان لا بتفصيل فاورد وجها قائلا
فقال وقد نبهت بحذف المفعول قصدا للتعميم والاختصار هنا اي في
تفصيل وقوع الجمل على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه وهو المفتاح
قوله فصل الاعراب ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل الاعراب
لغة اما الاجالة يقال اعربت الدابة اذا اجالت في مرعاها واعربها اي اجالها
او التحسين من اعربت الشيء اذا حسنته واما التغيير يقال اعربت المعدة
اذا غيرتها واما الابانة واما ازالة الفساد وقد ذكرها الشارح بقوله
وانما سمي الاعراب لانه يبين المعاني المقصودة من الكلام ويوضحها
من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها ثم اوضح ايضاحه للمعاني
المقصودة بقوله الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكون
فلم تعرب لم يعرف امتعجب انت عن احسانه ام ناف انت للاحسان
عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه متعلق باحسن من الاوصاف
والاعضاء بيان لما عدم الاخبار لان المقصود الاستفهام
عنها لا عن اصحابها يريد به انه اذا لم يعرب لم يعرف جواب هذا
الاستفهام فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه اي من هذا
القول التعجب عن احسانه واذا رفعت زيدا ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه

فهرس الجيد

واذا جررت زيدا علم المراد منه الاستفهام بما هو الاحسن منه من الاو
فح يزول الاشتباه وتبين المقصود اعلم ان الظاهر من هذا التقرير ان
المراد من المعاني المقصودة النفي والتعجب والاستفهام ويجوز ان
يراد بالمعاني المقصود والمعاني المعارضة عند التركيب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة بيانه انك اذا قلت ما احسن زيد بالسكو
لم يعلم انه فاعل الحسن او مفعوله او مضاف اليه له فاذا رفعت تعين
انه فاعل فيكون المراد نفي الاحسان عنه واذا نصبت تعين انه
مفعوله فيكون المراد التعجب واذا جررت تعين انه مضاف اليه له
فيكون المراد الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا
فسدت واعربتها اي ازال فسادها فالهمزة للسلب وانما سمي
الاعراب على ذلك التقدير اعرابا لان الاعراب كما ترى في
المثال المذكور ازالة اللبس اي التباس المقصود والفساد وحمل
الكلام على خلاف المقصود هذا هو معناه اللغوي واما معناه الاصطلاحي
فقد اختلفت العبارات فيه بعضها مبني على كونه امرا لفظيا وبعضها
عن كونه امرا معنويا ومنشأه الاختلاف في المعرب فمن جعله
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل جعل الاعراب الحركات او الحروف
والاختلاف حكمه ومن جعله ما اختلف اخره باختلاف العوامل جعله
اختلاف اخره باختلافها فهذا ذهب الاولون الى ان مثل زيد
قبل العقد مبني سكونه سكون بناء والاخرون الى انه معرب سكونه سكون وقف

ومنهم

٨٧

ومنهم الزمخشري والمص بدليل انه لو بني لحذي حينئذ وكيف واين ولم
يجعل التقاء الساكنين عنده كما لم يجعل في ابن ولذا بني على الحركة و
ايضا لو كان مبنيا لكان بناؤه اما لازما او عارضا فان كان عارضا
يلزم ان يكون فيه شي جعله مبنيا وليس فيه ذلك والا لكان معربا
في الاصل وان كان لازما يلزم ان لا يكون معربا اصلا لان ما كان بناؤه
اصليا لا يزول بالعارض فظهر ان الاعراب ليس يجب ان يحصل في
المعرب بالفعل فليس مرادهم به الا انه لو اختلف العوامل في اوله
لاختلف اخره وبهذا يندفع كثيرة من الاسولة منها ان الاعراب
في جاء زيد موجود دون الاختلاف ومنها خروج ما هو لازم وجها واحدا كالاسماء
المنصوبة على المصدر دائما ومنها لزوم كون مثل يا زيد معربا حال البناء
ومنها لزوم ان لا يكون الاختلاف في الماضي وفي الحال اعرابا فلا
يكون سببا للعدول من جعل الاعراب امرا معنويا وكذا قولهم انواع
رفع ونصب وجر لانها معان هي انواع الاختلاف فضلا عن
الطعن فيه بانه وهم وقولهم حركات الاعراب وحروف الاعراب وكذا
التناسب بين المعرف والمعرف دليل واضح على كون الاعراب
الاختلاف المذكور دون الحركات وعدم تعرض الشارح لهذا البيان
مع انه جدير كانه توقف منه هنا ثم تعرض لبيان القيود فقال وانما
جعل الاعراب الاختلاف في اخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعراب
كما عرفت علم احوال الكلم ولا يحسن المصير اي الرجوع الى الحال الا بعد الفراغ

من الاصل بفصيح عنه بقوله حتى كيف تصير بعده فقلت فهل خبر
فسأل عن كيف ولان الاختلاف تغيير والاخر قبل له لاحتماله الحركات
والسكون دون الوسط على ان لا يوجد في كثير من الكلمات وقيد
اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
في اخر من في قولك اخذت من زيد بالسكون ومن ابنك بالكسر
ومن الرجل بالفتح وكذا في اخر كم في كم اخذت وكم ابنك وكم اخذوكذا
في مذ بالحركات فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الاختلاف
وكذا الامر لا حظ لها من الاعراب اما الاولان فظ واما الثالث
فلانه وان كان اسما الا انه مبني والمبني لا حظ له من الاعراب المعتبر
وانما الحركة في نون من وكذا في ميم كم ودال مذ لالتقاء الساكنين
قوله وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب قال الشارح اعلم ان
الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها اي على حد التثنية احترز به
عن الجمع التكسير فان حكمه حكم المفرد اما ان يكون صحيح الاخر او معتل
فالاول اعني صحيح الاخر يختلف لفظا بالحركة في الاحوال الثلث حال الرفع
وحال النصب وحال الجر نحو جاءني زيد ورجال في حال الرفع ورأيت
زيدا ورجالا في حال النصب ومررت بزيد ورجال في حال الجر واما
الثاني اعني ما يكون معتل الاخر فلا يخلو اما ان يكون اخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري في الاحوال الثلث
لامتناع الحركة على الالف والا لما كان الفا نحو هذا عصا في الرفع

وفي ذلك

ورأيت عصا في النصب ومررت بعصا في الجر ويسمى هذا القسم مقصورا
لحبسه عن الحركة من القصر وهو الحبس فوقع بينه وبين المبني
اشتباه لان كلا منهما محبوس عن الحركة في الاحوال الثلث
فازاله بالفرق بينهما فقال والفرق بينه وبين المبني ان اعرابه
اي اعراب ما اخره الف تقديري من حيث ان الحركة مقدرة
في اخر الكلمة يعني ان اختلاف اخره باختلاف العوامل في التقدير
اذ اختلاف الاخر انما هو باختلاف حركته وذلك انما يكون بعد
الحركة وهي موجودة ههنا من حيث ان الحركة مقدرة في اخره ففي الرفع
ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية ولولا
اي تقدير الحركة في الاخر لما انقلب الواو والياء في عصا ورحى
الفا لما تقرر في علم الصرف انهما انما تقلبان الفا بعد تحركهما وانفتاح
ما قبلهما واعراب المبني محلي لا تقديري للحركة فيه اذ المراد
محلا لو وقع فيه معرب من المعربات لظهر فيه تلك الحركة وقد سبق
الفرق فيما سبقه اي في موضع بيان اختصاص حرف الجر بالاسم
بين المحلي والتقديري وان كان اخره ياء نظر فان تحرك ما قبلها بالكسر
كالقاضي والداعي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها قيد بالتحريك لانه كما سيجيء اذا
سكن لم يمتنع واحد منهما اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة
فلافضائها الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرة ما قبلها وكسرة

للحذف السبب ح

وانما علل كونه تقديريا بالاستثقال لانه سبب للتقدير والمسبب السبب
سبب واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه اى الاخر من الفتحة لانه
ليس فيها استثقال ولا يلزم منه توالى الكسرات وذلك نحو
جاءنى القاضى في الرفع التقديري اصله القاضى فحذفت الضمة للاستثقال
ومررت بالقاضى فى الجر اصله القاضى فحذفت الكسرة لتوالى الكسرات
ورايت القاضى بالفتح اللفظي وطريق اجرائه فى حال الرفع والجر
تضاعف الثقل بتحرك المعتل فاجتمع الضمتان والكسرتان فى الرفع
والكسرات فى الجر واما فى النصب فلا يضاعف الثقل لخفة الحركة العلوية
فتعين ان الموجب لترك الاصل وهو استيفاء جميع وجوه الاعراب
هو تضاعف الثقل لا نفس الحركة لان عروضها يهون الخطب المسلم
فلا يوجب ترك الامر المهم وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى
الصحيح في تحمل الحركات الثلث سواء كان ما قبلها حرف صحيح او حرف علة
لحصول الاحجام اللازم بالواقعة على الساكن فلا حصل ذلك الاحجام
زال ما ذكرنا من الابهام فحركت لان الاصل لا يترك الا بدليل قوى فههنا
وهنا بما ذكرنا ولانها لما سكن ما قبلها فارقت الالف لزوال المدة
فلا يمتنع من الحركة كما ان ذلك لمشاركتها الالف فى كونها مدة نحو
هذا ظبى وكرسى فى الرفع ورايت ظبيا فى النصب ومررت بظبى
وكرسى في الجر وهذا التفصيل مخصوص بالياء لان ما قبلها لا يكون
ساكنا وما قبل الواو لا يكون الا ساكنا اما الالف فلا لتقاء الساكنين

ل

وكرسيا ح

واما الواو فلما سيجىء عن قريب وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون
ما قبلها الا ساكنا وهو جار مجرى الصحيح لما ذكرنا فى الياء نحو دلو وذلك
لرفضهم اى تركهم فى الاسماء المتمكنة احترز بهذا القيد عن هو لان
يتطرف واو قبلها حركة وقلبهم مبتداء واو دلو بالنصب على المفعولية
للمصدر وحقو فى الجمع اى فى جمعهما على افعل بفتح الهمزة وضم العين نحو
ادل واحق اصلهما ادلو واحقو فقلبت الواو ياء لما ثبت انه لا يوجد
فى كلام العرب اسم اخره واو قبلها حركة فقلبت الضمة كسرة لاجل
الياء كما علل قاضى مما يحققه خبر المبتداء المذكور والضمير المنصوب للرفض
اذ لولا ذلك الرفض لم يكن لتغيير صيغة افعل وجه قوله واصل الاعراب
بالحركات لان الاصل فى اواخر الكلم السكون للخفة المطلوبة الا ان ما عرض
عند التركيب من المعانى لما لم يتبين كما احتاجوا منه الى ما يدل عليه وهو
وان كان ممكنا بالنقصان الا انه لا يناسب ذلك العارض لكونه زايدا
فتعين الزيادة وهى بالحركات او باعيانها الحروف التى اخف من ساير
الحروف فعلم ان الاصل فيه ان يكون بالحركات فى الحالة الثانية
كما ان الاصل السكون فى الحالة الاولى ولانه لما احتيج بالضرورة
كان ضرورة الاحتياج يندفع بما هو اخف واقل فليس بنا حاجة
الى تكلف زيادة ما هو اثقل واكثر منه لان الضرورة تتقدر بقدرها
ولان الانسب ان يجعل العلامة غير المعلم كالطراز للثوب فوجب
ان لا يكون هناك غير الحروف لان المعلم الكلمة المركبة من الحروف

وسكون الفاء م

فاعل م

اى الاول وهو لفظ وتقديرى فاللفظ يكون
وهو ما كان فى غير ما كان كجو زيد وحرفيا
كمسلمان وغير المنصرف كاحمد وبالحروف وهو ما
وغير منصرف كاخوه واخو وباوو
لحركة مسلمات وسكون

وهو الحركات قال الشارح اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل
الاعراب اذ الاعراب عبارة عن الاختلاف وغرضه من هذا
ان يقول الحركات هي الاصل في الدلالة على الاعراب يدركه من له
ادراك على حقه والا ما صح جعل قوله ولذلك مرتبطا به لان عدم
عدولهم الى غيرها ليس لاجل انهم جعلوها دلائل الاعراب ولا لانها
مختصة بهذا الجعل بل لكونها اصلا في هذا الجعل لانهم يعدلون
منها الى الحروف الا عن الضرورة لان الاصل لا يعدل عنه الا لمقتضى
ما يقتضيه فالاستثناء عن الرؤية المنفية وفي بعض النسخ تراهم
لا يعدلون فحينئذ يكون الاستثناء عن العدول المنفي فكلا الوجهين اصاب
شاكلة الرمي بلا فرق فاعتبار الثاني دون الاول لم يصبها وفي
بعض النسخ لانهم لا يعدلون وهذا عن المرام بمراحل وذلك
اي العدول للضرورة في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة المعتلة
مضافة ومكبرة كان عليه ان يقيده به فلعله تركه اعتمادا على ما يفهم من
الامثلة هكذا قيل وفيه ما فيه واعلم اولا انها اي تلك الاسماء
الستة محذوفات الاعجاز جمع عجز وهو مؤخر الشيء اي محذوف اواخرها
حالة الافراد اي حال كونها غير مضافة ففيه بيان اصولها فالفاء
في فاصل للسبب اي اذ اصل اب ابو كعصو بدليل ما قالوا في التثنية
ابوان كعصوان اذ التثنية ترد الشيء الى اصله فكان القياس
ان يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد تقرر في علم الصرف

لان الاب لازم والابن ملزوم

كما كان القياس ذلك في عصا وكذا اصل اخ اخو بدليل اخوان و
هن هنو بدليل هنوان وحم حمو بدليل حموان ثم حذفت عين الفعل
لكراهتهم اجتماع الواوين الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي استحسانا
قال الزجاج حذفوه اي آخر الكلمة هنا ولم يحذفوه في غيرها فرقا بين
المتشبث اي المتعلق بشيء آخر وهو المضاف كأب وغيره اذ هو
من المضافات المشهورة وغير المتشبث كعصا ورحا لان من عادتهم
انه اذا كان بين ذلك المدلولين فيه تفاوت اثبتوا ذلك
التفاوت بين داليهما فان قلت التفاوت بين الدالين حاصل بعكس
هذا الحكم فلم لم يعكس اجاب بقوله والحذف بالمتشبث اولى
لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف
اليه الغير المذكور التزاما يعني سلمنا ان ذلك التفاوت حاصل
بعكسه لكن الثقل المعنوي جعل المتشبث اولى بالحذف لكونه جديرا
بالتخفيف وهو دلالته على المضاف اليه التزاما لا مطابقة لان المضاف
ليس تمام ما وضع له ولا متضمنا لانه ليس جزءا منه وليس من
القيود المخرجة بل من القيود المظهرة فهذا القيد اظهر ما في الواقع
من الدلالة والا فغيره ليس بمضر اما الاول فظ واما الثاني فلان
ما ذكروه في تعريف الاب من انه حيوان يتولد من نطفة حيوان
آخر ليس تعريفا حقيقيا بل تعريفا اضافيا اي بيان لمفهومه العارض
بسبب عروض الامر الاضافي هو الابوة اللازم لها الابن فيكون لازما

لما وضع له لان لازم اللازم لازم فظهر ان معنى تضمنه الاضافة ليس ان
الاضافة مدلولها التضمني حقيقة بل باعتبار كونها نسبة للمضاف اليه
المأخوذ في المفهوم العارض له ولا يلزم من الجزئية للمعوض ولهذا
فسره بدلالته على المضاف اليه الغير المذكور على طريق العطف التفسيري
المتضمن بالحقيقة هو المضاف اليه الغير المذكور وبواسطة الاضافة
لانه اذا كان متضمنا للاضافة العارضة له هكذا قيل وفيه تعسف
والحق ان يحمل التضمن على التضمن الاصطلاحي وحمل الاضافة على الاضافة
النحوية فلما كان فيه زيادة الثقل طلبوا زيادة التخفيف فحذفوا اعجازها
دون اعجاز غير ذي ذا وفي بعض النسخ اما اذا اضيف الى ياء
المتكلم حص الاضافة بكونها الى ياء المتكلم مع ان حكم الاضافة الى ياء
المتكلم كذلك لان الحكم الآتي انما يترتب على هذه الاضافة مطلقا
وبابهام غير دخل تحت هذا الحكم الى المظهر زال بعض الثقل اذ الاضافة
ازالت التضمن اي تضمن الاضافة التضمنية اذ التضمن بالحقيقة هو المضاف
كما بيناه وقد صرح به اي بالمضاف اليه الجار والمجرور راجع به في محل الرفع
على المفعول ما لم يسم فاعله لصرح واذا كان مصرحا به لم يكن متضمنا واذا
لم يكن متضمنا لم يكن الاضافة متضمنة فيظهر ان الثقل المعنوي كان
زائلا وهو بعض الثقل اذ بقي كما قرر ثقل لفظي وهو كونه على صيغة
فعل بتحريك العين وهذا من مزالق الاقدام وهو موضع تحير الاوهام
فيرد ما حذف منها اي من الاسماء الستة لاجل الثقل المعنوي الى اصله

الحاصل ان الموجب التام فيعود المحذوف اذ الساقط يعود بارتفاع
المانع واذا رد المحذوف لم يتأت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات
بعد رد الواو لاستثقالها عليها يعني لو جعل اعرابها بالحركات بعد رد
الواو لوقعت الحركات على الواو ومتى وقعت عليها لزم الاستثقال
المستنبع لاستثقالهم الحركة عليها فينتج لو جعل اعرابها بالحركات بعده
لزم الاستثقال لكن لا سبيل الى التالي اذ لا يصار اليه مهما امكن
فلا سبيل الى المقدم فليندفع بالقلب كما في عصا وهو مؤيد بما روي
عن ابي ح وسيجيء الجواب بقوله ولم يجعلوا الواو الفا في الاحوال
الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا
لما نووه اي قصدوه من اعراب التثنية والجمع على ما يجيء بعد هذا البحث
فاعربوا هذه الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا للانس بها اي
بسبب الحروف واستقامة اي اعتدالا لانس استقام له الامر اي
اعتدل للطباع الى قاعدة الاعراب قال الله تع فاستقيموا اليه اي
في التوجه اليه اي تعديلا للطباع في التوجه الى قاعدة الاعراب بالحروف
في التثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين في محل النصب على الحال
من ضمير التثنية في يبقيا بلا نظير لهما متعلق بيبقيا معناه بسبب عدم
نظير لهما في الآحاد اذ لو لم يكن لهما نظير في الآحاد ليبقيا كالاوابد
فينفران عن الطباع ولا يألفان الاذهان والاسماع فان
قلت فلم عينت هذه الاسماء للاعراب بالحروف لما ذكرت

واعتدال السمع الى الاعراب بالحروف في التثنية والجمع اجاب بقوله وانما
خصوا هذه الستة للاعراب بالحروف لما ذكرنا لانها مقتضية للاضافة والاضافة
فرع الافراد فضاهت اي شابهت في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني
ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه والاصل في التثنية ابوه وابوه بالحركات الثلث
في الواو فغيرت الى ابوه بضم البا وغيره من اباه وابيه ولهم في هذا
وفي بعض النسخ في ذلك التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا حركة الواو
في الاحوال الثلث في الرفع والجر واتبعوا حركة الواو كما فعلوا ذلك ما قبل
الاتباع في امرئ وابنم في الاحوال في جاء والنصب الثقل ثم سكنت الواو وفي حال
الرفع والجر تخفيفا وازالة لذلك الثقل فصار ابوه في الرفع فصار
فيه اتباع وتخفيف وابيه بعد الانقلاب اي انقلاب الواو الساكنة
يا في المجرور كما قلبت في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة ففيه اتباع
وتخفيف وقلب الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها ففيه
اتباع وقلب هذا ما فهم القوم من بيان هذا الكلام فورد عليهم ان لا حاجة
الى الحذف والاتباع في حال النصب لانه لازم تحصيل الحاصل اقول يمكن
التقرير على وجه لا يرد عليه وهو انه لما دل الدليل على ان اصل هذه ما ذكر
فكان القياس ان تنقلب الفا ويجعل الاعراب كاعراب المقصور
ولكن لم يقلبوا بل غيروا الى هذا النمط ليكون اعرابها بالحروف تمهيدا
لما نووه من اعراب التثنية والجمع بها فكيفية ذلك التغيير لاجل التمهيد
والتقرير طريقان احدهما انهم لما حذفوا اي ارادوا حذف حركة ما قبل

في

في الاحوال الثلث واتباعها حركة الواو لما وجدوا ذلك الطريق
المسلوكة فيما بينهم ولم يمكنهم ذلك في جميع الاحوال بل في حالتي الرفع
والجر تحقيقا الا انهم بعد ذلك قلبوا الواو في حال الجر يا لوقوعها
ساكنة بعد كسرة كما في ميزان وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار اباه ويدل عليه عدم ذكره في الاحوال الثلث
في امرئ وابنم مع ان الاعتبار جاز فيهما فيهما فان اندفع المقال فالحمد
لله الواجب المتعال على ما ارشدنا الى حقيقة الحال ويمكن ان يقال
في رفع بعد اجزاء الكلام على ظاهره بانهم لما اتبعوا في الرفع والجر
لامكانه قدروا في النصب ايضا ذلك الاتباع ليوافق الاحوال
فيكون الاتباع في هذه الحال تقديريا وفي الحالين تحقيقا لاجل
التوافق المذكور فغلب التحقيقي على التقديري فقال واتبعوها و
الطريق الثاني من طريقي التغيير انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع
الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما ذكرنا من تحركها
وانفتاح ما قبلها ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها بعد حذف
حركته وقلبوها في حال النصب لما ذكرنا تحركها وانفتاح ما قبلها
حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت يا لما ذكرنا من سكونها وانكسار
ما قبلها ففيها اي في هذه الحروف النقل لا غير حال الرفع والقلب لا غير حال
النصب والقلب والنقل معا حال الجر وذكر جدي وهو الجنزي
في تعليل اعراب هذه الاسماء بالحروف وجها اخر وهو ان الواحد

وقد وقع في كلام بعض المتأخرين ان الاولى ان يقدر الاتباع

على النصف من المثنى لانه زايد عليه بواحد علیه بواحد والواحد من الاثنين نصف والمفرد اعنى غير المضاف على النصف من المضاف من هذه الاسماء وكذلك الحركات الضم والفتح والكسر على النصف من هذه الحروف اى الواو والياء والالف لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة والياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فالالف من فتحتين والياء من كسرتين فلما جعل اعراب الواحد والمفرد الناقصين عن المثنى والمضاف بشرط بالحركة الناقصة عن الحروف بشرط لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين عليه اى على كل من الواحد والمفرد بشرط بالحروف الزوايد على الحركات بشطر اى بنصف لان رعاية التناسب من مستوجبات هذا الفن فان قلت لنا غير هذه الاسماء من المقتضيات للاضافة المحذوفات الاجزاء كيد فلم اختصت هذه دون غيرها فهل هذا الاحكم اجاب بقوله واختصوا من بينها هذه الستة دون سائر المقتضيات للاضافة المحذوفة الاعجاز بالحروف اذا اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعنى يقال حطر دا ابوان واخوان وعلى هذا غيرهما ولا يقال يديان الا فيمن يقول في الواحد يدى ساكن العين على وزن فعل او يدا كرحا قال الجوهري تنبيها على هذه اللغة يديان كرحيان بل يديان بل يداه مبسوطتان والاولى ان يمثل بابن لانه من المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر دون يد

اعلم ان الشارح ذكر في اعراب هذه الاسماء وجوها ثلثة حال كونها مضافة الاول ان يكون اعرابها بالحروف يريد ان يجعل الحروف دلائل الاعراب كما ان الحركة دلائل الاعراب بقوله في صدر البحث اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب ولذلك لا تراجع بعد الى الحروف لان الاعراب عند المص هو الاختلاف والحركات دلائل فيكون الحروف ايضا دلائله فيكون هذه المذهب مذهب المص هو محقق كلام سيبويه لانه ذكر في بيان الطريق الاول من الطريقين وظاهره يدل على ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف لانه قدر الحركة في الواو وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال في الواو علامة للرفع فيرد عليه انه تقدير لم يعهد مثله وليس مراده ذلك بل ما ذهب اليه المص وقول سيبويه انه حرف اعراب لا ينافيه لان حرف الاعراب يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا كدال زيد وتقديرا كالف عصا وعلى حرف بتغيير الاعراب فيجوز ان يحمل على الاعتبار الثاني لا ينافي ان يكون دليل اعراب فيكون هذه الحروف دلائل الاعراب كالحركات ومن جعل الحركة نفس الاعراب جعل الاعراب جعل الحرف نفس الاعراب وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين وابن مالك لا حرف اشباع كما هو مذهب المازني والزجاج لان بابه الشعر والبقاء فيك وذي مال على حرف واحد وليس الحركات التي قبل هذه الحروف المنقولة عنها اليه وهو مذهب

قوم منهم الربعي لان شرط الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة
المنقول عنه وللزوم جعل غير الاخر ان كانت زايدة فهو المذهب الثالث
والا يلزم ما يلزم الربعي ولا هي مع الحروف وهو مذهب الكسائي
والفراء لانه لا نظير له والا في بعض الاسماء وهو ابوك واخوك وحموك
حتى يكون في فيك بحركات مقدرة في الحروف لعدم اطراد الباب ولا دليل
على معنى انها حروف اعراب لا اعراب فيها لا ظاهرا ولا مقدرا فيكون
دلائل لانه يؤدي الى حرف اعراب بدونه والثاني ان يكون اعرابها
بالحركات من غير زيادة حرف اشار اليه بقوله ومن العرب من يقول
بجعل وفي بعض النسخ من يجعل فعلى الاول مصدر وعلى الثانية فعل
مضارع اعراب هذه الاسماء مضافة الى غير ياء المتكلم بالحركة مثلها
بالنصب حال من الاسماء اي حال كونها مثل الاسماء حال كونها مفردة
احترز به عن الاعراب بالحركات في المذاهب السابقة ذهابا بالمضاف
مذهب المفرد فيقول جاءني ابه ورأيت ابه ومررت بابه قال ومن
يشابه ابه فقد ظلم حكاه الفراء فيكون في الاب لغتان وقد شدد بانه
حكاه الازهري ويقال استأبيت فلانا اي اتخذته ابا واعلم ان هنوه
وهن لغتان مشهورتان وهي كلمة كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما
يعرف اسمه ويكره التصريح به اصله هنو على فعل بدليل هنوات وهنوال
لكن اشهر النقص مما ذكره من هذه الاسماء مذهب سيبويه حيث
قال ومن العرب من يقول هنك وهنوك وهنيك ولم يحفظ الفراء

ولهذا

ولهذا لم يعدها قوم من هذه الاسماء وكذلك حموه وحمه لغتان
مشهورتان ايضا ذكر الضمير والمص انثه لان الحم يطلق على اقارب
زوج المرأة كالاب وغيره كما يطلق على اقارب الزوجة كذا ذكره
الجوهري في الصحاح واصله حمو على وزن فعل كما ان اصل ابو عند
سيبويه والبصريين خلافا للفراء فانه يقول اصلهما فواح فعل بالتسكين
وفوه وفمه لغتان مشهورتان ايضا ثم شرع ان يوضحه بايراد الامثلة
على الترتيب المذكور فقال ومصداقه في الحديث من تعزى بعزاء
الجاهلية فاعضوه بهن ابيه معنى الحديث من انتسب بنسب الجاهلية
اي افتخر باباءه الكفار فقولوا اذكر قبايح قبائلك وابائك من عبادة
الصنم والشرب والزنا وعدوا انتم يا مسلمون قبايح اباءه وقبايله فمن كان
قبايح الافعال فكيف يفتخر قبايح الافعال ولا تكنوا اي ولا تذكروا
قبايحه وقبايح ابائه على الكناية بل صرحوا بها فلعله يستحيي من الافتخار
باباءه فيكون المراد بالهن القبيح من الفعل والقول والمقصود
من ايراد لفظة هن فانه مضاف الى ابيه ومعرب بالحركة ومصداقه
ايضا من ابيات الكتاب اي كتاب سيبويه رحت وفي رجليك
ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر رحت بكسر التاء وخطاب
لامرأة من الرواح ضد الصباح وهو اسم للوقت من زوال
الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح رواحا
والهن كناية عما يكره التصريح به عند اصحاب الحياء المئزر مهموز الفاء

اصله مأزر على وزن مفعل بكسر الميم بمعنى الازار والغرض من ايراد
بهنك فانه منقوص اعرابه بالحركات قال سيبويه انما سكنه للضرورة
وفي مصداق مجيء حم مقصورا في كلامهم قوله قلت لبواب لديه
دارها تيذن اي اعلم امر حاضر بحذف اللام قال ابو جعفر رح
جاز حذفها لاجل الضرورة وكسرة التاء على لغة تعلم فاني حمها وجارها
والمعنى ظاهر والمقصود منه حمها فانه مع انه منقوص اعرابه بالحركة
ويروى حماها بكسر الحاء ساكنة الميم مهموز اللام ومجيئه مع مصاحبة
الحرف في الحديث لا يدخلن رجل على امرأة وان قيل حموها الا حموها
الموت والغرض منه حموها فانه اتى مع مصاحبة الحرف ومصداق
مجيء فم مقصورا في قوله كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن
وفي البحر فمه معنى لا يرويه لا يسقيه ويلهمه من الباب الرابع يبتلعه
ويصبح اي يدخل في الصباح وظمآن عطشان انتصابه على الحال وفي
البحر فمه جملة حالية ومجيئه منقوصا ومصاحبا بالحرف قوله وفي فمي ماء
وهل ينطق من في فيه ماء فانه اعرب في الاول بالحركة وفي الاخر بالحرف
قبله قالت الضفدع قولا فهمته الحكماء واصل فم فوه على وزن فعل بفتح
الفاء وسكون العين عند سيبويه والبصريين خلافا للفراء فان عنده
عنده على وزن فعل بالضم والسكون بدليل افواه وقوية في حذف الهاء
حذفا غير قياس كما حذف حروف العلة لمشابهتها اي الهاء في خفائها
اياها اي حروف العلة فبقي فو وهو مستقبح اذ لم يكن في كلامهم اسم متمكن

على حرفين ثانيهما واو فابدلت منها اي من الواو الميم لتقارب
مخرجهما لانهما وان كانتا شفويتين الا ان الميم يحتاج الى ضمهما
دون الواو وقد تثلث الفتح وهو المشهور والضم حكاه الشيباني
والفراء والكسر حكاه الشيباني ايضا وحكى في تثنية فموان وفميان
وقد يضعف مع التثليث في الفاء بدليل افمام فدل على انه لغة الا
ان ابن جني رده حكاه صاحب النواقب وقد جوز الاتباع حكاه
الفراء فاتضح بهذه الوجوه ان له اربع مواد فاه فام فو وفام
وفام ثم فلما اضيف رد الى اصله فبابابه مذهب اخواته والثالث
ان يجعل هذه الاسماء مقصورة واليه اشار بقوله ومنهم اي من العرب
من يجعل هذه الاسماء مقصورة فيقول اباه في الاحوال الثلث
كما يقال عصاه حكاه الفراء قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا
في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها ولم يقل ابا ابيها قصدا الى جعله
مقصورا وثنى الغاية بالالف في حالة النصب على لغة بني الحارث
باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب واب الاب معناه قد بلغ
الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته وتأنيث الضمير
في غايتاها على تأويل المجد بالمرتبة وقول ابي حنيفة رح في جواب
من سأل عنه هل يجب القود على من رمى انسانا بالحجر فقتله
لا اي لا يجب القود ولو رماه بابا قبيس وهو جبل بمكة وارد
بالرفع على انه خبر لقوله وقول ابي حنيفة رح على هذا اي على القصر

فانه لم يقل يا ابي فتبس بالياء مع انه في موضع الجر ولم اطلع بمثال
فصر غيره الا الفم فانه حكاه الفراء وانشد يا حبذا عينا سليما والفما و
انشد الكوفيون للعجاج خالط من سلمى خياشيم وفاها فخرجه ابو
الحسين وتابعه ابن مالك على حذف المضاف وبينه اراد خياشيمها
وفاها ابن كيسان على انه موضع ما لا يلحقه تنوين فحذف فبقي مفردا
على حرفين ثم اعلم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد
حرف العلة خلافا للمبرد استدلالا بقوله وابي مالك ذو المجاز
بدار وهو مردود باحتمال الجمع اذ لو ردت لاشتبه الواحد بالجمع نحو
ابيّ واخيّ فانهما قبل الاضافة ابون واخون لان الاب يجمع
على ابون وكذا الاخ على اخون يدل عليه قوله وقد بيننا بالا
وقرأ بعضهم اله ابيك ابراهيم واسماعيل واسحاق فاضيفا الى ياء
المتكلم فسقط النون للاضافة فاجتمع الواو والياء الساكن سابقها
فقلبت الواو ياء فادغمت ثم ابدلت الضمة كسرة لسلامة الياء
فصار كما ذكرنا فلو ردت الواو في مفرده المضاف لياء المتكلم لاجتمع
الواو والياء الساكن سابقهما فاذا اعل على المنوال المذكور يعود
الى ما ذكرنا فيحصل الالتباس ولما لم يلزم ذلك اي الالتباس
الواحد بالجمع في فم حيث لم يكن له جمع سلامة ردت اي حروف
العلة فقيل فيّ وقد جاء فمي بالحركة كما جاء فمه في الاضافة الى ضمير الغائب
من غير اختصاص بالضرورة خلافا لابي علي الفارسي فانه ادعى ان

ان الميم لا تثبت الا فيها وهذا من تحكماته العارية عن الدليل لدلالة
النظم والنثر من كلام البلغاء عليه وقد سمعته واغرب من هذا
واقبح من ذلك تشديد ميمه كقوله يا ليتها قد خرجت من فمه وقد سمع
انه لغة اما ذو فاصله ذَوَوٌ بالتحريك عند سيبويه والبصريين او
بالتسكين عند الخليل من باب قوه وعند ابن كيسان يحتمل الوزنين
او ذَوَيٌ قال ابن يعيش الشيئان اشبه لان الاول اثقل ولهذا كان
الثاني اكثر وحمل على الاكثر اولى وظن الجوهري على الاول فانها لا تضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل على
ما حكي في الباب الرابع وليس هو وصفا بل هو ما اضيف اليه فلا يكون
الا اسم جنس ظاهر ولانه لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس في بعض
المواضع مثل ذاك فحمل غيره عليه ليستمر الحكم في الكل كما حذف الهمزة
من اخوات اكرم ونحو ابار من البوار وهو الهلاك اي اهلك وروى
ارومتها وهي بمعنى الاصل ذوونا اي احيا بها الضمير الاول للخزرجية
والثاني للمرهفات في المصرع الاول وهو قوله صبحنا الخزرجية مرهفات
صبحنا من الصبوح وهو الشرب بالغداة يقال صبحته اصبحه صبحا اي
سقيته واراد بالخزرجية قبائل خزرج وهو من قبيلة الانصار امه قيلة
وابوه حارثة بن ثعلبة من اليمن والمرهفات جمع مرهفة بمعنى مرققة
لما شبه السيوف بالشرب في الوصول الى الباطن في الضمير كانت المرهفات

استعارة بالكناية وصبحنا استعارة تخييلية او الايصال بالسقى كالاستعارة
فى صبحنا وقرينتها المفعولان المعنى سقيناقبيلة الخزرج بدل الشراب سيوفا
مرققة للضرب حتى بلغت كيفية الحال الى ان اهلكت اصحاب تلك السيوف
الشرف تلك القبائل حتى كان ذلك اليوم يوم صائل وتروى اباو بمعنى
ابارو ابان بمعنى فصل اى فصل رؤسهم من اجسادهم شاذ خبر قوله
وكونه جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ما ذكرتم من ان ذو لا يضاف
الا الى اسم الجنس الظاهر منقوض بذو وها فى قوله ابار ذوى ارومتها
ذووها فان ذوو جمع ذو وقد اضيف الى الضمير فاجاب بانه شاذ ولحوق
انه ان كان المرجع اسم جنس فهو وضمير فى حكم واحد لكون مدلولهما
واحدا فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان الامام
عبد القاهر قال فى قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا
اولى من اضافته للضمير زيد وعمرو والثانى من المواضع الثلثة التى عدل
بالحركات فيها الى الحروف التثنية والجمع المصحح انما جعل اعرابهما بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد لان المثنى واحد الحق باخره الف او ياء ونون
والجمع واحد الحق باخره واو او ياء ونون والاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركات وقد عرفته فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
رعاية للتناسب هذا مذهب الجمهور واكثر اللغات وبعض العرب يجعل
اعراب مثل سنين وغيره من المعتل اللام فى النون فمنهم من ينونها
وهم بنو عامر ومنهم من لا ينونها وهم بنو تميم وظاهر كلام ابن مالك

انه

انه يجر بالكسر وظاهر كلام الفراء بالفتح لعدم الصرف حيث قال اذا القت
بنو تميم الالف واللام من السنين لم يجروا اى لم يصرفوا كما هو داب الكوفيين
وعلى كلا التقديرين لا يسقط نونه عند الاضافة لانه بمنزلة نون مسكين
ويلزمه الياء لشبهه بغسلين ولئلا يجمع اعرابان فى كلمة واحدة قال
ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة نحو زيدين لجاز قياسا وان لم يرد
به سماع وقد فعل ذلك بسنين وكذا لو عمل بها عشرون واخواته
لانها ليست جموعا انتهى ومنهم من يجعل اعراب هذا الجمع فى النون فى المعتل
وغيره وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا فى الياء
هذا الشكل على مطلوبين الاول اختصاص الواحد من هذه الحروف بالتثنية
والواحد بالجمع وكون الواحد بينهما والثانى كون ذلك الواحد فى التثنية
الالف وفى الجمع الواو والمشترك بينهما الياء فاثبت الاول بقوله
لان الحروف ثلثة ومحل الزيادة اثنان وتمام بيانه ان التثنية و
الجمع لا بد وان يكونا بتغيير الواحد دفعا للالتباس بالزيادة لزيادة
المعنى فى الاخر لانه اسبق الى الاواخر من الحروف لاستلزامها الثقل
اعنى حروف المد واللين لكونها خفيفة لذواتها وان يكون فيها
دليل على الاعراب ليكون جمعا بين الغرضين على طريق الايجاز
والاختصار لكن هذه الحروف ثلثة ومحل الزيادة اثنان واحوالهما
فى الاعراب ستة فيلزم الاشتراك فى كل من تلك الحروف
وهو خلاف الاصل فيجب ان يكون فى بعض تقابلا بخلاف الاصل لقدر الامكان

فاختص واحد بهذا اي الالف بالتثنية و واحد بذلك اي الواو بالجمع
واشتركا اي التثنية والجمع في واحد وهو الياء ضرورة لانه لا يقبل التوزيع
بين المحلين واثبت الشارح بقوله ووجه اختصاص الالف بالتثنية
والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم
لاختصاصه بالعقلاء الذكور اسماً كان او صفة بل اذا كان اسماً
يختص كما يختص بها بالعلم واذا كان صفة فبان لا يكون افعل فعلاء
ولا فعلان فعلى ولا مذكراً في لفظه الخ وكذا في تقديره وغرض الشارح
ببيان كثرة التثنية في الاستعمال بالنسبة الى الجمع وهذا القدر كاف
فيه ولذا اقتصر على ما ذكره بخلاف التثنية فانه لا اختصاص لها
بها والالف اخف من الواو لانها مدة هوائية لا تحتاج الى تحريك
الاعضاء بخلاف الواو فانها تحتاج الى تحريك الشفتين فاختص
الاخف اي الالف بما هو الاكثر في الاستعمال اي التثنية والاثقل
يعني الواو بما هو الاقل فيه اي في الاستعمال وهو الجمع على ما يقتضيه
طريق التعادل ويمكن ان يثبت بطريق التشاكل وهو مبني على
ان الزيادة في المباني تدل على الزيادة في المعاني فخص الواو بالجمع
لتدل بتثقيل البناء على تكثير معناه والالف بالتثنية لتدل بتخفيفه على
تقليل معناه ولا يخفى عليك ما فيه وانما جعلا اي الالف في التثنية
والواو في الجمع علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة لما سمعت
مما تلونا عليك من ان الواو ضمة ومدة والضمة تناسب الرفع لانه ضمة

ربع

مع

مع زيادة معنى الاختصاص واذا كان الامر كذلك فهي اي الواو
على الرفع ادل منها اي من الواو على غيره وهو النصب والجر معناه
دلالة الواو على الرفع اكثر من دلالته عليهما فجعل علامة للرفع في الجمع
والالف لما كانت بمنزلتها اي بمنزلة الواو في كونها علامة او في كونها
ضمير الفاعل في الفعل مثل يضربان ويضربون في التثنية حملت عليها اي على الواو
في كونها علامة للرفع فان قلت هلا عكسوا الامر بان جعلوا الالف
في التثنية علامة النصب لكونها اخت الفتحة فهي على النصب ادل منها على
غيره وجعلوا الواو في الجمع عليها لكونها بمنزلتها قلنا انما لم يعكسوا لما في ذلك
العكس من وقوع الشركة بين الرفع والجر لان محل الاعراب ستة
وحروف الاعراب ثلثة فلا يمكن ان يوزع الثلثة على الستة
بحيث يستوفي كل واحد منها للزوم الالتباس ولا على احدى المثنيين
دون الاخرى لبقائها بلا اعراب فاذن دعت الضرورة الى جعل
الحرف الواحد علامة للرفع والجر فيهما وهذا اي وقوع الشركة
بينهما على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين النصب والجر
دون الرفع لما سيأتي فاشتركهما اي الجر والنصب في الحكم اي في جعلها
علامتين اولى ولما جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية
والجمع الالف في التثنية والواو في الجمع جعلوا الياء علامة للجر فيهما
و الا لبقي احدهما بلا علامة لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع
وفتحوا في التثنية فرقاً بينهما فان قلت الفرق حاصل بفتح ما قبلها في الجمع

وكسرها في التثنية ثم الترجيح في هذا اجاب بقوله والفتحة لخفتها اولى بالتثنية
لما مر من ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع فلم يبق للنصب علامة
فيهما فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الزم
للاسماء من الرفع لان الجر لا يوجد الا فيها لانه لا يدخل القبيلتين
اى الاسم والفعل بخلاف الرفع فانه يدخل القبيلتين فالحمل
عليه اى حمل النصب على الجر اولى من حمل على الرفع لان من الظاهر
ان الحمل على ما هو في قرار واحد قريب من الطبع لا سيما في التثنية
والجمع المخصوصين بالاسماء لكثرة المناسبة والوجه الثاني ان الجر
اخف من الرفع لان الجر اخ الياء والرفع اخ الواو والياء
اخف من الواو ولاحتياجها الى تحريك الشفتين دون الياء
فالحمل عليه اى على الجر اولى من الرفع لكون الخفة مطلوبة والوجه
الثالث ان بين النصب والجر من التاخي ظرف مستقر حال
من الموصول في قوله ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما
اى النصب والجر في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونهما لان
النصب علامة للمنصوب والجر علامة للمجرور والكلام يتم بدونهما بالمرفوع
فيكونان فضلتين فاذن يكون النصب والجر فضلتين بخلاف
الرفع فانه علامة للمرفوع وهو عمدة في الكلام لا يتم بدونه ولاشتراكهما
في معنى المفعولية نحو جزت زيدا ومررت بزيد فانهما بمعنى ولاشتراكهما
في الكتابة نحو رايتك ومررت بك فان الكاف في مررت بك

ضمير

ضمير مجرور والكاف في رايتك ضمير منصوب وهما متحدان صورة ولفظا
والوجه الرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فحمله عليه
اولى وذلك اى كونه اقرب في المخرج لان النصب من اقصى
الحلق لكونه اخا الالف والجر من وسط الحنك لكونه اخا الياء
والرفع من الشفتين لكونه اخا الواو ولا شك ان الحلق الى
الوسط اقرب منه الى الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف
في انها حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب
فذهب الخليل وسيبويه وهو مختار الاعلم الى انها حروف الاعراب
لانه قد قرع سمعك فيما سبق ان حرف الاعراب يطلق على
الحرف الذي يعتوره الاعراب وعلى الحرف الذي يتغير له فهذه الحروف
وان لم يكن حروف اعراب بالمعنى الاول الا انها حروف اعراب
بالمعنى الثاني وقال سيبويه ان معناه ان فيها اعرابا مقدرا
ووجهه انها حروف لحقت اخر الاسم بمعنى وصارت كالف التانيث
وياء النسبة وذهب الاخفش والمازني والمبرد والزيادي
الى انها دلائل الاعراب والاعراب مقدر فيما قبلها فعلامة الرفع
في قام الزيدان ضمة مقدرة في الدال منعها عن ظهورها الالف فيكون
الالف دليل الاعراب وهو ضعيف من وجوه الاول انها مكملة للاسم
فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب كالف التانيث والثاني انه لو كان الامر
كما ذكروا لم يحتج الى التغيير كالمقصور والثالث انه انما يجيء الاعراب

الغير المنصرف

للحمل عليه

كاختلاف دال زيد

لبيان ما يحدث بالعامل فهذه الحروف محصلة لذلك فلا يعدل عنه
وذهب الكوفيون وقطرب والزجاج والزجاجي وهو اختيار ابن
مالك والمص اليا انها نفس الاعراب ووجهه ما ذكرنا وردوه بان
الاعراب لا يختل معنى الكلمة بسقوطه فلو كانت هذه الحروف اعرابا
لما اختل معنى الكلمة بسقوطها واختار الشارح مذهب سيبويه فقال
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب على ما ذكرنا
وما اورد عليه من انه يلزم ظهور علامة النصب في المجموع كالمنقوص
وقلب الياء الفا في التثنية فهو مردود بانهم لما حملوا النصب على الجر
سووا بينهما في تقدير الحركة ولم تقلب الياء الفا في المثنى فرقا بينه
وبين المقصور وقد لاحظ الاصل بنو الحارث ومن وافقهم فالالف
في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد فيه بحث اي هي بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية لا بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من زيد اي بمنزلة
الدال وفيه اختصاص الفتحة او الكسرة بالمفعولية او الاضافة وذهب
الجرمي وهو مختار ابن عصفور الى ان الاعراب هو الانقلاب فالانقلاب
علامة النصب والجر فادخل عليه عامل الرفع ولم يغير شيئا ووجهه ان
الالف والياء ثابتان قبل التركيب وقبل دخول العوامل وزيفوه بان
ترك العلامة لو صح جعله علامة للاعراب لكان النصب اولى لان الجر
له الياء والرفع له الواو وان تقدير الاعراب اذا امكن راجح على عدمه

وقد امكن ههنا بالمغايرة التقديرية كما في نعم الزيدان انتما يا زيدان
ونعم الزيدون انتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلهما
لما كان في اخر المثنى والمجموع زايدتان وبين ان احدهما حرف اعراب
وجب عليه ان يبين ان الاخر لاي وجه زيد فقال واما النون فيهما
فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد لان الالف مثلا
في زيدان كما عرفت حرف اعراب كالتاء في قائمة والياء في هاشمي
وفيهما حركة وتنوين كما للميم فوجب ان يكون له كما للدال فلما
امتنعا جعل النون عوضا منهما لان ما يعرى عن البناء من الاسماء لا يجوز
ان يعرى عنهما ليدل الحركة على المعنى الطارى عليه والتنوين على تمكنه
وما قيل ان الدليل سقوط النون حال الاضافة وثبوتها حالة
الالف واللام فغير صحيح لان الدليل على السقوط كونها عوضا فيكون
دورا واعلم ان التنوين يقتضي السقوط والحركة تقتضي الثبوت
فلكونهما من المتضادين لا يمكن العمل بهما فوجب المصير الى العمل
بالجهة الراجحة وهي جهة السقوط لاستلزام الثبوت الجمع بين الوصل
والفصل وبين الزيادتين دون السقوط نعم عمل بجهة الثبوت في
التعريف نظرا الى جانب الحركة ولم يعكس لما ذكرنا وهو غير لازم
فيه ولان ثبوت النون مع التعريف يؤكد معناه لانه يفصل الكلمة
كما يفصل النون ولان الاضافة في الاخر محلة بمحل التنوين بخلاف حرف
التعريف ولان الحرف معه يؤدي الى اللبس في بعض المواضع فيما يجمع

الواحد المنصوب الف الاطلاق فى القوافى وفى اواخر الآى وهذا
مذهب ابن ولاد وابى علي وابن طاهر وفيه مذهب آخر الاول مذهب
الزجاج وهو انها عوض عن الحركة لشبهها مع الالف والثانى مذهب
ابن كيسان وهو انها عوض عن تنوين الواحد لحذفها فى الاضافة والثالث
مذهب احمد بن يحيى وهو انها عوض عن تنوينين فى التثنية وعن ثلث
فصاعدا فى الجمع والرابع مذهب الفراء وهو ان النون للفرق بين رفع الاثنين
ونصب الواحد فى زيدا وليس ما نقله هشام عن الفراء وهو ان هذه النون فى نفس
التنوين والسادس مذهب ابى الفتح وهو انه عوض عنهما فيما
وجدا فيه وعن التنوين فقط فى نحو عصًا وقاضٍ وعن الحركة فقط فيما
لا ينصرف وقد لا يكون عوضا عنهما ولا عن احديهما فى نحو هذا وحبلى وهو
مختار ابن الحاجب وصاحب اللب والسابع مذهب ابن مالك
وهو انها لرفع توهم الاضافة فى الافراد فجملة المذاهب ثمانية وما ذكره
الشارح اولى من غيره واليه ذهب صاحب الكشف فان قلت اذا كان
الالف فى زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيدٌ فاى حاجة تدعو الى
زيادة النون بدلا من الحركة اى لا حاجة اليها لقيام الالف مقام الدال
والحركة فيكون الحركة ثابتة غير زائلة قلت ليس معنى قولنا الالف فى
زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة
على الاطلاق بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
لجملة النظر فيه حال من المستكن فى بمنزلة فى هذه الحروف لابد وان يكون

وهو الاختلاف على اختصاص الضمة الحركة بحال كالفاعلية مثلا دون
حال كالمفعولية كما ان فى آخر زيد الحاصل ان فيه ثلثة اشياء
حرف اعراب الذى هو من نفس الكلمة ولفظ الحركة واختلاف هو
الاعراب ولما ثنى خرج الدال منه عن كونه حرف اعراب بزيادة
الالف وكانت حرف اعراب اذ هو من نفس الكلمة وقد حصل
فيه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة فمست الحاجة
الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة لان ذكر البدل يقوم مقام
ذكر المبدل منه فان قلت الموجود فى آخر زيد حرف هو الدال
والاعراب وهو الحركة فلما كان الالف بمنزلة الدال المرفوع والنون
بدلا عنها لزم ان يكون له اعراب اجاب بقوله ومعلوم ان الحركة
تغاير الاعراب اى لا نم ان الاعراب هو الحركة لانه كم من حركة لا يكون
اعرابا بل الاعراب هو الاختلاف والحركة دال عليه فلما كان الالف بمنزلة
الدال وليس فيه لفظ الاختلاف وجب ان يعوض عن الحركة
الدالة عليه النون ليكون زيدان بمنزلة زيد فى استيعاب الاختلاف
والحركة والتنوين اقول كان الشارح اراد تفصيل ما ذكر فيما تقدم
من قوله بمنزلته من زيد فى استيعاب الاختلاف والحركة والتنوين اقول
كان الشارح اراد تفصيل ما ذكر فيما تقدم من قوله بمنزلة الدال المرفوع
من زيد الخ والا فلا حاجة اليه وايضا قوله ومعلوم ان الحركة تغاير
الاعراب لا مدخل له فى الجواب بل ذكره لما ذكرنا وانما فتحوا النون للجمع

وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت اليست الغنية قد حصل
عنه اى عن الفرق بينهما بالحركة باختلاف صيغتيهما فان صيغة التثنية
يخالف صيغة الجمع لان ماقبل الياء مكسور فى الجمع ومفتوح فى التثنية
قلت ان الصيغتين قد تتحدان فى بعض الاسماء المعتلة فيكون ماقبل
الياء مفتوحا فى الجمع بالاعلال فلا يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة
نونيهما نحو المرامِيَيْنِ والمعلَّيْنَ والمصطفَيْنَ فان كلا منهما يحتمل التثنية وهو ظاهر
ويحتمل جمعا فاصل المرامين مراميين فاعل فصار مرامين وكذا البواقى
اعلم ان بيان هذه الصيغة من مباحث الصرف لكن اعتبار الاعراب
من مباحث النحو فلا اعتبار لحركة النون ايضا لحذف النون فى الاضافة
فيلزم الفرق بغير حركة النون فان قلت الفرق حاصل بالعكس
فلم لم يعكس اجاب بقوله ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة لانها حرف
مبنى والاصل فى البناء السكون الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
حرف العلة والنون والاصل فى تحريك الساكن الكسر لان حركة
الساكن لا يكون الا حركة بناء وما للمناسبة بينهما فاوثر لها اى الحرف
الساكنة ما هو ابعد الحركات عن المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدنا
لا تدخل نوعين من المعربات وهى الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع
بخلاف اختيها وهى الضمة والفتحة لانهما يدخلان عليهما فكسرت
نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتحت نون الجمع فرقا بينهما

فان

فان قلت الفرق حاصل بالضمة فلم لم يضم اجاب بقوله ولم يضم لثقل الضمة
ومن العرب من يجرى ياء التثنية الغير اللازمة مجرى كيف واين وفتحها
فى حال النصب وفتحها بعضهم فى حال الرفع وحكى من بعضهم ضمها ولكنهما
شاذان وكذلك وجه اخر فى هذا الاختصاص وهو ان نون التثنية اما وقعت
بعد الف فى حال الرفع او ياء مفتوح ماقبلها فى حالتى النصب والجر
فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم
ماقبلها فى حال الرفع او ياء مكسور ماقبلها فى النصب والجر فاستثقلت
الكسرة فيه اما للتوالى الاجناس فى النصب والجر واما للخروج من
الضمة الى الكسرة فى الرفع ففتحت النون تخفيفا ووجه الثالث وهو
ان الجمع اثقل من التثنية ووجه الرابع وهو ان التثنية اكثر من الجمع
وخصوا الاثقل حفظا للتعادل والموضع الثالث التثنية التى كان الاعراب
فيهما بالحروف كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه كاعراب المثنى يعنى
بالالف فى حالة الرفع وبالياء فى حالتى النصب والجر لوجهين احدهما
قول المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا والفه منقلبة جملة
اسمية وقعت حالا من الضمير المستكن فى كان ان قرئ منقلبة بالرفع
وان قرأت بالنصب كان الفه منقلبة معطوفة على اسم كان والخبر عن الواو
او الياء على اختلاف فيه اى فى اصل كلا قال ابن جنى عن الواو لقولهم
كلتا بالتاء اذ هى اما للتانيث او للالحاق او بدل عن الياء او عن الواو
لا سبيل الى الاول لانها لا يكون وسطا ولا الى الثانى والا لاعتبر فى النسبة

كلتوى لا كلوى فتعين الثالث بل قسمه الثاني لان الواو كثيرا ما يبدل
عن التاء لا عن الياء وقال ابو علي عن الياء بدليل اما تهم اياها
اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير شذوذ الا ما كان من ذوات الياء
فوزنه فعلى كذكرى وبدليل قولهم في النسبة كلتوى كما قالوا ذكرى
وذكوى وهو احسن من ان يكون جمعا بين العوض والمعوض عنه
واما كلا فوزنه فعل فكان القياس ان يبقى في جميع احواله اي في الاضا
الى المضمر والاضافة الى المظهر على الالف لفظا على ما ثبت في علم الصرف
كعصاك وعصا زيد بقوله فكان القياس الى اخره خبران والفاء زائدة
الا انه تشبه بالى وعلى للزوم الاضافة لزومهما ما يدخلان عليه من الاسما
فاعطي حكمهما فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا اخويك
بدون القلب في الاحوال الثلث وكلاهما بالالف في الرفع اذ لا
حظ لالى وعليه في الرفع فيحمل كلا عليهما بخلاف النصب فانه قد يكون
في صورة الجر وهو الياء فباعتبار الاتحاد صورة كان لهما حظ
في النصب في الجملة وتقول في النصب والجر كليهما وعليهما وانما
فعلوا ذلك القلب في الى لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما
يدخلان عليه بالافادة التامة لان الحرف لا يستقل بالافادة بل
توجد الا داخلة على الاسم ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به
ولا يمكن ان يكون مبدوا به فلما دخلت الى وعلى على الضمير المجرور
كان الاول في افادته محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى الاول

فامتزجا

فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل
بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان
المظهر مستقل بنفسه غير محتاج الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة تشهد
على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا
في اواخر الكلم الا الياء في ظبي فجار مجرى الصحيح وفي غلامي ليس من
نفس الكلمة نعم يلزمه لدى فكان الواجب ان يذكره معهما وانما
توجد كثيرا في اوسطها كسيد وميت وذيل وغيث ونحو ذلك من
بين واذا لم يوجد هذا الامتزاج في المظهر لان الاحتياج فيه من
جانب واحد فقط لم يقلب الفه ياء فان قلت ان هذا الاتحاد الذي
في الى وعلى يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر لانه ما من حرف
الا وهو محتاج الى ما يدخل عليه ولا من مضمر متصل يمكن ان يكون مبدوا به
فيكون الاحتياج من الطرفين فوجب ان ينصب هذه العلامة في الكل
قلنا نعم ان هذا الاتحاد حاصل في الكل لكن لا يلزم منه ان ينصب
علامة في الكل لانه قد امكن ههنا اي في الى وعلى نصب العلامة
لان في اخرهما الفا يمكن قلبه ياء بخلاف البواقي لان بعضها عاري الاخر
عن الالف وبعضها وان كان في اخره الف لا يدخل على المضمر ففعلوا
ههنا دون ثمه لان الميسور لا يسقط بالمعسور اعلم ان ما يلوح من
كلام الشارح ان من جعل انقلاب الفه كانقلاب الف الى وعلى
يجعل اعرابه بالحروف وليس كذلك بل بالحركات وهو مذهب سيبويه

ومن وافقه والوجه الثانی وهو ما ذکره المتاخرون ان کلا اسم مفرد
اللفظ ومثنی المعنی یدل علیه لزوم الالف مع الظاهر فی اکثر اللغة ولو کان
مثنی لما لزم خلافاً للکوفیین فانهم قالوا انه مثنی واستدلوا بالاعراب
ونحوه یحتمل ان یکون لا بعامل وبالاخبار عنه بالمثنی مع احتمال کونه باعتبار
معناه واما کلت فی جملة کلامی واحدة کلتا هی مفردة بزیادة فمردود
ولو سلم فاطراد کلتا ولو سلم لزم ان یکون معرباً بالحروف مطلقا الی الاصل
ان اراد مدلوله فصحیح وان اراد واللفظ ففاسد الا اذا سمی فثبت
انه اسم مفرد اللفظ مثنی المعنی فجعل حکمه عند الاضافة الی المضمر حکم المثنی
وعند الاضافة الی المظهر حکم الاسم المفرد المقصور توفیراً علی الاعتبار
ای اعتبار اللفظ واعتبار المعنی حقهما کما هو کذلک وهذا الوجه اولی
من الاول لان القلب فی الی وعلی علی غیر قیاس وایضا انه الف فی مثنی
فلا یلزم مثله فی المفرد فان قلت لم لم یعکس القضیة وتوفیر الحق
علی اعتبار ذلک حاصل فیه اجاب بقوله وانما لم یعکس القضیة ای
لم یجعل حکمه عند الاضافة الی المظهر حکم المثنی وعند الاضافة الی المضمر حکم
الاسم المفرد المقصور لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل
والمضمر فرع لانه قد لا یستعمل بنفسه والمثنی فرع فجعل الفرع ای کونه
مثنی واعرابه کاعرابه مع الفرع ای المضمر والاصل ای کونه مفرداً واعرابه
کاعرابه مع الاصل وهو المظهر ای مع اضافته الی المظهر لما فیه من رعایة
المجانسة والجنس الی الجنس کما قیل امیل وهذا ای ما ذکر من الوجه الثانی

قوله

قوله ای قول المص فی المتن واذا اضیف الی المظهر فحکمه کحکم العصا لفظا
وفی هذا القید وجوه الاول قوله ای کما ان لفظ العصا لا یتغیر فی
الاحوال الثلث فکذا لفظ کلا لا یتغیر فیها واما لغة کنانة فحکمه فی
کلیهما واحد وبهذا یظهر صحة قول من جعل من کلا من المعرب بحرف لا بحرکة
وزعم الفراء انه قد یضاف الی المضمر ویکون الی المضمر ویکون بالالف
کما فی الظاهر ومنه قول العرب کلاهما وتمراً فغیه نلث لغات وکذا
فی کلتا والوجه الثانی قوله ویقال ان قوله لفظا احترازا عن الخط اذ
لیس حکمه کحکم العصا خطاً لان العصا لا یکتب الا بالالف لان الفها منقلبة
عن الواو قطعاً وفی الف کلا اختلاف کما عرفته فمن جعلها منقلبة
عن الواو یکتب بالالف ومن جعلها منقلبة عن الیاء کان
ینبغی بالیاء والوجه الثالث قوله وقیل انها فی حال الرفع یکتب
بالیاء لغرابها ای لمیلها بعرق ای بسبب عرق واتصال من المناسبة
القویة الی الیاء فی الحالتین ای فی حالتی النصب والجر دون الرفع
اذا اضیف الی المضمر یقال ضربت فیه فلانه بعرق معناه ان عنده
تنکسبها مناسبة قویة مؤکدة یعنی ان کلا اذا اضیف الی المضمر یکتب
بالیاء فی حالتین علامة للنصب والجر فدعت المناسبة القویة
بین کلا المضاف الی المضمر وبین کلا المضاف الی المظهر ان یکتب
بالیاء ایضا فیهما اذا اضیف الی المظهر قوله ویستوی الجر والنصب
فی ثمة مواضع قال الشارح قد سبقت الاشارة الی العلة الموجبة

بتقوله کلت

العادة المألوفة عندهم

ربن

ان یکتبها

القیاس

بالالف فی الجر والنصب یکتب

الحالتین

لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم فلا يعاد حذراً
عن التطويل واما جمع المؤنث بالالف والتاء اي بزيادتهما ولم
يحتج الى التصريح بهذا القيد لاضافة الجمع الى المؤنث واما من الحق
فهو محتاج اليه احترازا عن نحو قضاة وابيات ووجه الاطلاق ليتناول
مثل ورجالات يسمونه جمع المؤنث تغليباً على هذا قال جمع المؤنث سواء
غير بناء واحده نحو غرفات او لم فانما استويا اي النصب والجر اجراء
للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تقم
فيه اي في جمع المؤنث العلة التي اوجبت الحكم وهو الاستواء
هنالك اي في المذكر ولهذا اي للاطراد المذكور نظائر التخصيص مثل
اعلال غير يعد على يعد مع انها لم تقم فيه العلة التي توجب الاعلال
مع انه لم يكن فرعاً عليه فحمل جمع المؤنث الذي هو فرع على المذكر على
جمعه اولى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لتشبهه
الفعل على ما سنبين ذلك في بحث غير المنصرف كان اولى الحركات
بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل واما
التسوية في الضمير بينهما فسيجيء من بعد ان شاء الله تعالى في بحث الضمائر
قوله ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان وتفعلان
اعلم ان اعراب الاسم كما عرفت قد يكون بالحركات وقد يكون بالحروف
فاراد ان يبين ذلك فقال ومن قيام الحرف الخ قال الشارح
اعلم ان النون في الافعال الخمسة اعني يفعلان وتفعلان ويفعلون

و

وتفعلون وتفعلين عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوها اي
النون عنها اي عن الحركة لانه اي الشأن لما وجب ان يكون هذه
الافعال معربة لبقاء مضارعتها بالاسم بعد لحوق هذه الضمائر وعلة
الاعراب موجودة وهي وجود حرف المضارعة سالمة عن المعارضة
ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب اي محله لان هذه الضمائر
بعدها اي بعد اللام اوجبت كونها اي كون اللام على وجه واحد
اي الالف اوجبت كونها مفتوحة والواو كونها مضمومة والياء كونها مكسورة
ولان بعض انواع اعرابه الجزم فلو اجري عليه لزم التقاء الساكنين
ولا يجوز حذف احدهما ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف الاعراب
لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل قال في الحقيقة لانها من نفس
الفعل بالاعتبار فلا يكون محل الاعراب لان اعراب الكلمة يجب
ان يكون فيها لا في غيرها ولان محل الاعراب يجب ان يكون محل
الاختلاف وكل واحدة منها لا يختلف لزم حينئذ زيادة حرف
ينوب مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك اي بالزيادة حروف
المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان
الضمائر اي لاجلها فالمكان مقحم يعني ان هذه الضمائر يمنع زيادة
تلك الحروف لتأديها الى اجتماع الساكنين فيلزم حذف احدهما
اما حذف احد الضمائر او حذف الاعراب فزادوا اخر فاشبهها بها وهو
النون وقد وقع على ذلك في بحث المضارع فاخرها عن الضمائر

لانها فاعل فيكون آخر جزء وحرف الاعراب لابد وان يكون
فى الآخر واختصت بحال الرفع لانه اى الرفع اول احوال الاعراب
فاستوثر بها اى فاختير الرفع بثبوت النون دون سقوطها للسبق
عليه كما ان الرفع سابق على النصب والجر باعتبار انهما يحتاجان
اليه الا ترى انك لا تقول عمروا بالنصب وعمرو بالجر الا بعد سبق
المرفوع ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التى هى اى النون عوض
عنها اى عن الحركة يعنى جعلوا سقوطها فى هذه الافعال علامة الجزم
قبل لحوق هذه الضمائر وحملوا النصب على الجزم لانه اى الجزم فى الفعل
بمنزلة الجر فى الاسم فكما حمل النصب على الجر فى الاسم حمل على الجزم
فى الفعل ولان الجزم اخف فالحمل عليه اولى ولان النصب يشبه
الجزم فى ان كلا منهما بعامل لفظى فقيل هما يفعلان بثبوت النون فى
الرفع ولم يفعلا ولن يفعلا بسقوط النون فى الجزم والنصب وكذلك
البواقى اى هم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين ولم يفعلوا
ولم تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلى ولن تفعلى ثم انهم
اجروا حروف المد واللين فى الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون
فى ان حذفوها فى حالة الجزم وان كانت من نفس الكلمة فى الحقيقة
لانها اى هذه النون الحروف اشبهت الحركات من حيث انها اى
من حيث ان هذه الحروف مركبة منها اى من الحركات على قول
بعض النحويين والحركات مأخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا التقدير

فالمناسبة

١٠٦

فالمناسبة حاصلة بين هذه الحروف والحركات فيحمل فى الحذف
عليها وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فالمناسبة بين نفس
الحركة وهذه الحروف فى عدم قيامها بها فحذفت فى الجزم حذف الحركة
فقيل لم يغز فى حذف الواو ولم يرم فى حذف الياء ولم يخش فى حذف
الالف واثبتت ساكنة فى الرفع لاستثقالهم الضمة عليها وحركوا
الواو والياء فى النصب نحو لن يغزو ولن يرمى وثبت الالف
فى النصب ثباتها فى الرفع لامتناعها من الحركات اعلم ان كلام
الشارح هنا يمكن ان يحمل على ان حذف هذه الحروف بالجوازم و
يمكن ان يحمل على انه عندها والمشهور فيما بينهم هو الاول ومقتضى
النظر هو الثانى وجه الاول ان الرفع اول الاحوال فهو محذوف
قبل دخول الجوازم فلما دخل الجازم لم يجد الا حرف علة مشابهة
للحركة فحذفها حذف الحركة ووجه الثانى ان العكس لما كان
هو حذف الحركة حذف الجازم الحركة المقدرة فلما كان الاقتصار
عليه ملتبسا بالمرفوع حذفها الجازم وحذفت هذه لئلا يلتبس
وحكى عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة فى الفعل
بالفضلة التى يخرجها الدواء والحركة كما ان الدواء ان صادف
فضلة حذفها وان لم يصادف اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم
اذا دخل على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس
الكلمة وهذه الحكاية ان صحت تعضد الاول اعلم ان ههنا مسئلة

بنحو لن يخشا

لا بد من معرفتها وهي ان هذه الحروف اى حروف العلة اذا كانت
بدلا من همزة لم يحذف عند دخول الجوازم ان قدر قبل البدل لان
الجازم قد عمل في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال والاجاز
الحذف نظراً الى اللفظ وجاز الاقرار نظراً الى الاصل ومنع بعضهم
الحذف وقول جرى من فتى بظلم تعاقب بظلمه سريعا وان
لا يبدو بالظلم بظلم لاحجة فيه لاحتمال ان يكون على لغة من يقول يبدى
يبدئ مثل يبقى يبقى او على الضرورة وهذا الحكم اعنى حكم حرف المد
واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلذا
قد شرحناه **قوله** والاسماء على ضربين قال الشارح لما كان المعرب
هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني
هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل لا لفظا
ولا تقديرا فيكون حركة اخره وسكونه لا بعامل اوجب ذلك
بل هو اى المبني مبني عليه اى على كل من الحركة والسكون **قوله**
ثم المعرب على ضربين منصرف قال الشارح وانما جعل التنوين
علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين
ولم يكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية
والجمع مثلا اذا زيد الالف التبس بالتثنية واذا زيد الواو التبس
بالجمع واذا زيد الياء التبس بالتثنية او بالجمع لان النون غير
لازمة لهما لسقوطها عند الاضافة فزادوا ما يناسبها وهو

وهو التنوين اذ التنوين هي النون الساكنة وبينهما مناسبة
كما عرفت **قوله** وغير منصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين قال
الشارح اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه
الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل اى لم يوجد
التمكن فيه في الفعل او لم يكن ثابتا فيه قصدوا وجوب لان ان
يمنعوه اياها اى ان يمنعوا الاسم عن التنوين او على العكس
اى ان يمنعوا عن الاسم التنوين لموجب الشبه قيل للموجب
الذى هو الشبه وقيل لكون ما يكون موجبا للشبه مترتبا عليه
ويجوز ان يراد لايجاب الشبه ان يمنعوه اياها ولم يكن الجر مقصودا
بالمنع لانه في الاسم بمنزلة الجزم في الفعل فلا يمنع غير المنصرف
ما بمنزلة ما في الفعل الا انه منع تبعا له ليعلم ان سقوط التنوين لمنع الجر
لا لغيره فاحتاجوا الى نصب علامة يستدل بها على ذلك فمنعوه تبعا
لمناسبة بينهما وذلك لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم يعني
كما ان التنوين خاصة الاسم كذلك الجر خاصة بخلاف الرفع و
النصب فاستبعد الى صحة قال ابو على لو دخل الجر غير المنصرف مع عدم التنوين
نحو مررت باحمد وابراهيم لكان مشابها بالمبنيات نحو امس وحيث
فلذلك حذف من الاسم فان قلت كما ان الجر شريك التنوين
في الاختصاص كذلك غيره من خواصه شريكها في السقوط فسقوط
الجر بالتبعية دون غيره وما ذاك الا تحكم اجاب بقوله وقد حصل له

ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة تفسير للحملة الاولى

اى للجر لانه يكون اذا وجد التنوين فى اخر المضاف انتفى الجر فى اخر
المضاف اليه واذا وجد الجر فى اخره انتفى التنوين فى اخر المضاف
فانظر فى راقود خلا وراقود خل فظهر لك ما قررنه لا لغيره من جواز
فتح على غيره او حصل للاسم انه قام مقام التنوين وعاقبه فى الاضافة
وذلك ظاهر فمناسبة التنوين للاسم اشد من مناسبة الجر له لعدم
وقوع الاسم موقع الجر على طريق المعاقبة فامتنع هذا بالاصالة
وذا بالتبعية فح يكون جوابا لسؤال اخر تقديره اذا اشتركا فى الاختصاص
فلم عكس الامر لكن الوجه الاول اولى لانه يمكن ان يجعل قوله والدليل
على ان الجر غير مقصود بالمنع جوابا لهذا السؤال المقدر اى و الذى يدل
على ان التنوين مقصود بالمنع دون الجر الا انه منع بشفاعة التنوين
انهم لما امنوا الحاق التنوين بكل اسم بالاضافة اى بسببها او دخول
اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا
حيث امنوا الحاق التنوين لكنهم اتوا به حيث امنوا فلا يكون من
قصدهم منعه على حدة ولهذا اى و لكون الجر غير مقصود بالمنع على حدة
اثروا اى اختاروا مع على الواو حيث قالوا امنع الجر مع التنوين
وذلك لان مع للمصاحبة وامتناع الجر عند مصاحبة التنوين لا يوجب
امتناعه عند الانفراد والمذهب الثانى هو ان الجر مقصود بالمنع
على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهو والتمكن
من واد اذ ليس الا فى المعربات كهو فساغ ان يقال وهذا الباب

ای

اى باب ما لا ينصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذى هو علم التمكن
ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا الواو على مع فقالوا امنع
الجر والتنوين لان الواو للجمع المطلق فيحتمل ان يمنع الجر عند الانفراد
ايضا قال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة حاصرة لجميع
المعرب وتفسيرهم القسمين ينفيه لانهم فسروا المنصرف بما يدخله الحركات
الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وغير المنصرف بما لا يدخله الجر والتنوين
لذلك الشبه ويتحرك بالفتح فى موضع الجر وعلى هذا يبقى اشياء كثيرة
لا تدخل تحت واحد منهما كالجمع المذكر السالم حيث لا يقصد تعريفا لكما
عليه فدل على انهم لم يريدوا الحصر بل ارادوا منهما هو منصرف وما هو
غير منصرف ولم يتعرضوا لما عداهما اقول تفسير المص لا ينفي الحصر اذ يقصد
على مثل ما يدخله الجر مع التنوين لان النائب كالمنوب فى الحكم
فاستغنى عنه بذلك التنوين قوله وكان فى موضع الجر مفتوحا
قال الشارح هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه اى هذا القول
تسامح منه اى من صاحب الكتاب فى العبارة لان الفتح من القاب
البناء فلا يستعمل فى المعربات وما لا ينصرف ليس بمبنى وما هذا شانه
لا يستعمل فيه الفتح فما لا ينصرف لا يستعمل فيه الفتح وهو المطلوب فحقه
اى حقيقة الفعل ان يقال وكان فى موضع الجر منصوبا فاراد الشارح
ان يحقق كلام صاحب الكتاب بحيث لا يكون فيه تسامح فقال والحق
ان استعمال الفتح هنا تحقيق وتلقيه بالقبول حقيق لان النصب ليس بدل

بمعنى هنا

شاذة

على الحركة فقط لانه قد استقر ان انواع الاعراب ليست حركات ساذجة
بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص وهو معنى المفعولية من شانها اى من
شان تلك الفتحة ان تزول بزوال ذلك المعنى اى معنى المفعولية كالياء
فى رأيت زيدا وكذلك الرفع والجر بخلاف الفتح واخويه لانك اذا
قلت زيد مفتوح فمعناه ان فيه فتحة لا غير قوله ان تزول فاعل الظرف
المقدم عليه اى من شانها لاعتماده على الموصوف وهو فتحة ومعلوم
ان الفتحة فى دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه
الفتحة فى رأيت احمد وضربت زيدا كيف واحمد فى باحمد مضاف اليه بواسطة
ظرف والفتحة فى رأيت احمد علم المفعولية فيصح بالنصب على تقدير ان
جوابا لما تدل اطلاق النصب عليه اى على ذلك الفتح الواقع فى
دال باحمد بل صح اى الفتحة فى باحمد اضراب عن قوله لا تدل حركة قامت
مقام اختها يعنى الكسرة ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك القيام
والنيابة وهى ان ما لا ينصرف لما منع الجر اريد تحريكه لئلا يلزم السكون
المهروب عنه فحرك بالفتح لخفة المطلوبة مع ان بينهما تآخيا فلما لم
يكن فيها اى فى فتحة دال باحمد دلالة على المعنى الذى لاجله سميت نصبا
يعنى معنى المفعولية قيل وكان فى موضع الجر مفتوحا كما يقال وكان منونا
فى موضع بالفتحة اى بالحركة العلوية من غير ان تتعرض لكونه مبنيا ولو قيل
منصوبا لم يصح فى الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان فى موضع الجر منصوبا

زيد

بالجر

لما

لما ذكرنا من دلالة النصب على المعنى المخصوص وانما قال فى الظاهر لانه
يمكن ان يقال هكذا ويراد به على صورة المنصوب او على انه مفعول
غير صريح قال ابو الحسن وابو العباس ان غير المنصرف فى حال الجر مبنى
فيستعمل فيه الفتح ورد بان ذلك لا نظير له وقيل منصوبا فيما فيه
معنى المفعولية فى الجملة ومفتوحا فى العارى عنه قوله والاسباب
المانعة من الصرف تسعة قال الشارح انما منع الاسم من الصرف بهذه
الاسباب التسعة لانه اى الاسم قد شابه بها اى بتلك الاسباب الفعل
وكل ما هذا شانه منع من الصرف يعنى التنوين والجر لما ذكرنا وانما قلنا
قد شابه بها لان الفعل بعد الاسم فى التأليف اى فى تركيب الحروف
لانه مشتق من المصدر على ما سياتى من بعد فيكون فرعا للاسم وثانيا له
وكل واحد من هذه الاسباب التسعة ثان للاول وفرع على اصل فحصلت
المشابهة بين الاسم والفعل بهذا الوجه فمنع ما لا يكون فى الفعل
فالعلمية فرع الجنسية اى جنسية التسمية اولا واعتوار التعريف ثانيا
فان ذات زيد قبل ان يسمى به كان يسمى بنطفة ثم علقة ثم مضغة
وجنين ومولود وطفل ونحوها وكل منها نكرة ولهذا كانت المعرفة
ذات علامة وافتقار الى وضع المنقل عن الاصل كنقل جعفر عن اسم
النهر وهو نكرة شائعة الى واحد بعينه وانما اعتبر العلمية من بين المعارف
لان المضمرات والمبهمات لا دخل لهما فى الاعراب والمعرف باللام
والاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او فى حكمه وعند الخليل التعريف الاضافى معتبر

اعنى انه مفعول غير صريح

يقال

حتى قال بعد انصراف اجمع له ولوزن الفعل فالاصل اجمعه فهو معتبر
عند الحذف وقيل تعريف التواكيد اما باللام او بالاضافة وقيل تعريفها اذا
تحت تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها وذهب ابو علي الفارسي
والتانيث فرع التذكير لمجيئه اى التذكير في الامر العام اتى اليه في الغالب احترز
عن الاعداد من الثلثة الى العشرة وعن طلحة وحمزة علمين للمذكر مجردا
عن الزيادة بشهادة الاستقراء ومجئ المؤنث في مع الزيادة فرتبته
اى المذكر اذا مقدمة على رتبته اى المؤنث اذ المجرد قبل المزيد فيه
كما هو المذكور في الاذهان لانه داخل في القياس واجرى على سنن
المناسبة وكلامهم مبتنٍ على رعاية المناسبة فيكون التانيث فرعا ثانيا
للتذكير ولان الاسم قبل الاطلاع على حاله من التذكير والتانيث يعبر
منه بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فلان التذكير سابقا في الاعتبار
فيكون حقيقا بالاصالة وكذا وزن الفعل ثان لوزن الاسم وفرع
عليه وذلك لان امثلة الاسماء مخالفة لامثلة الافعال اى الاسماء مخالفة
للافعال من اختلاف الامثلة في تينك القبيلتين فاذا وجد فيها اى
في الاسماء وزن الفعل كان ذلك اى وجود وزن الفعل فرعيته اى
سببا لكون وزن الاسم اصلا لوزن الفعل لان الاصل في وزن
كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر فاذا وجد فيه كان ذلك فرعيته
مختصا به او غالبا فيه وكذا الوصف ثان للموصوف وفرع عليه لان معرفة
حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته كما قال فقلت تحمل فتسأل عن كيف

لان حاله قيد له اذ وجود الشيء مطلقا قبل وجوده مقيدا فيكون ثانيا
وهو ظاهر وفرعا عليه لان ما هو متاخر اولى بالفرعية ولان الصفة
يحتاج الى الموصوف احتياج الفعل الى الفاعل وكذا العدل ثان للمعدول
عنه وفرع عليه وذلك لتاخره عن المعدول عنه ولان العدل لا يريد
غير دال على شيئين لفظ الغير ومعناه كدلالة ثلث على لفظ ثلثة ومعناه
فدلالته على شيئين كما ان الفعل دال على شيئين فخرج عن حكم الاصول
وانخرط في سلك الفروع وكذا العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان
العرب فلا يختص بلغة فارس ثان للاول وفرع عليه لان لغة العرب
مقدمة على ما ياخذونه من اللغة من غيرهم وكذا كل لغة قوم فانها بالنسبة
اليهم اصل ومقدمة على غيرها وكذا الجمع والتركيب ثانيان للاول وفرعان
وذلك لتاخرهما عن الواحد والمفرد اى لتاخر الجمع عن الواحد والتركيب
المركب عن المفرد فظهر بهذا الفرق بين الواحد والمفرد فيكون
الجمع فرعا على الواحد وثانيا له والمركب فرعا على المفرد وثانيا له اما الالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث فيتفرعان على الفي التانيث من
حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن قريب في تعداد الاسماء الغير
المنصرفة اذ لا شك ان المشبه فرع المشبه به في وجه الشبه وهذا
ظاهر واما كونهما ثانيين فلا بد من بيانه بان يقال لما كان الالف والنون
المشبهتين لالفي التانيث وكان المشبه متاخرا عن المشبه به في الرتبة
حصلت الثانية الاعتبارية لهما وقال الكوفيون منعهما من الصرف

بالاصالة لا بالمشابهة فح يكونان فرعين على ما زيد عليه وثانيين له
فكان الشارح صدر بيانه بما ذكر دون غيره من الاسباب اشارة الى هذا الاختلاف
وان المأخوذ عند مذهب البصريين **قوله** متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب
المذكورة او تكرر واحد منع الصرف قال الشارح انما منع الاسم الصرف
لمشابهته الفعل من وجهين اي من جهة ثبوت الفرعيتين فيه كما
في الفعل من حيث ان الفعل فرع على الاسم من جهتي الافادة والاشتقاق
وهذا الاسم قد دخله الفرعية من جهتين كما بيناه آنفا واما السبب الواحد
فلا يمنع الاسم الصرف الا اذا تكرر كما سيأتي وذلك لان الاسم مع السبب
الواحد متمايل بين الفرع اي عدم الانصراف والاصل اي الانصراف
فلم يترجح السبب الواحد لجانب الفرع فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل
في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب
الاصل فيمنع الصرف يعني ان السبب الواحد لا يثبت في الاسم الا
تناسب الفعل وبه لا يخرج الاسم عن حالته المألوفة ولو خرج لخرج
بوجوه المضارعة فلو ثبت المنع به اظهارا للاثر لزم رفع الحكم الثابت
بطريق الاصالة بدليل ضعيف لاثباته حين ما كان ثابتا بينه و
بين الاسم فاذا انضم اليه سبب آخر تقوى فيظهر اثره بخلاف الحرف
اذ لا مناسبة بينه وبين الاسم اصلا فاذا ناسب وان بوجه بني فلهذا
السر اكتفي في سلب الاعراب بواحد دون عدم الانصراف ولانه انما
منع لمشابهة بوجهين فلا منع الا اذا اجتمعا او كان في حكم المجتمعة

في

١١١

في حالة السعة والضرورة خلافا للكوفيين في الضرورة فانهم يجيزون
ذلك للعلمية وحدها مستدلين بقوله فما كان حصين ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع صرف مرداس وليس فيه الا العلمية وهو
ليس بثبت اي انه مردود لكونه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء
والحاصل انه شاذ فلا يرد علينا لا على ان الرواية يفوقان شيخي
كما ظن لكون هذه الرواية صحيحة معقولة في صحيح مسلم وغيره فلا تنافي
الرواية الاخرى لعدم التعارض فيكون العدول للاحتراز عن ارتكاب
امر جائز فيه ضرورة لان الاسم مع السبب الواحد لما كان متمايلا
بين الفرع والاصل جذبته الضرورة الى الفرع لان الشعر له حروف
وسكنات وحركات محصورة لا يزاد عليها ولا ينقص عنها فيكون الشاعر
ح مسلوب الاختيار فله ان يميل الى هذا الجانب **قوله** وما وجد فيه
ذلك احد عشر اسما خمسة حالة التنكير قال الشارح انما منع الصرف
في هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها اي في تلك الخمسة
او واحد مكرر وراءه التعريف اي امامه والمراد به غيرها وفيه اشارة
الى ان التعريف غير معتبر في العلمية في الاسم الذي فيه سبب متكرر
كما سيجيء قيل ههنا بحث لفظي لان واحد عطف على السببين فح
يكون تقدير الكلام ولاجتماع واحد متكرر وهذا ظاهر الفساد قول
لا نسلم انه معطوف على السببين بل على اجتماع ولئن سلم فالفساد
ممنوع لامكان اعتبار الاجتماع اذ يقال السبب الواحد المتكرر بمنزلة

ون
حابس نخ
فانه منع
سببين

ولا تحلّ فيه ولمّا كان هذا البيان مجملاً فصّله وقال اما افعل منع من الصرف
حال كونه صفة فافعل فاعل منع ومعرفة لكونه علماً لهذا الوزن ولهذا
منع من الصرف فللوصفية والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر
منه في الاسم اى لان افعل الكائن او كائناً في الفعل اكثر من افعل
الكائن او كائناً في الاسم اورد عليه خاتم اذا سمى به لان فاعل
في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى كما يخفى
منه فاعل واورد بانه لا غلبة لافعل في الافعال لمجى افعل التفضيل
من كل فعل ثلاثى ليس بلون ولا عيب وافعل الصفة المشبهة و
افعل في الكلمات التى لا فعل لها كاجدل واخيل والجواب عن الاول
انما انصرف خاتم وان كان وزناً غالباً في الفعل لمشابهته بالاسماء
التى ليست على وزن الفعل كما في الجمع الاقصى الذى اوسطه ما بعد الف
متحرك كصياقلة وعن الثانى ان افعل يجئ من كل فعل ثلاثى بخلاف
افعل التفضيل ونحو اجدل واخيل مما لا فعل له لا يعادله في الكثرة فافعل
في الافعال اكثر منه في الاسماء واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون
المضارعتين لالفى التانيث احترز به عن المثنى المسمى به فانه منصرف
وان كان علماً لعدم مشابهة الالف والنون فيه لالفى التانيث لان الفى
التانيث لا ينفك احدهما عن الاخرى فلا تتغير بخلاف ذلك اذ النون
يحذف منه عند الاضافة والالف تقلب ياء في الحالتين اعلم ان وجوه
المضارعة بينهما من وجوه احدها وجود الزيادة فيهما وثانيها كون الزائد

الذى مؤنثه
في حمراء
حرفين
اى بين الالف والنون والفى التانيث

وثالثها الزيادة المعينة ورابعها كونها في الآخر وخامسها تساويهما في
الحروف والحركات والسكنات وسادسها اتحادهما في زنة ما قبل الالف
وسابعها اتفاقهما في اول الزيادتين وثامنها اختلاف صيغتى المذكر
والمؤنث فيهما وتاسعها مجئ ثانيهما بمعنى التانيث اذ النون بدل
نحو ضربن ويضربن وعاشرها عدم قبولهما التاء ولكن لما كان حاصل
الوجوه السبعة ثلثة والثلثة الباقية غير معتد بها لان التساوى
في الحروف والحركات والسكنات والاتحاد في زنة ما قبل الالف كل منهما
موجود في فعلان وفعلانة والنون وان جاءت للتانيث الا انها
ليست له ثمة بخلاف الهمزة في حمراء اخذ من بينها ثلثة اوجه فقال و
وجه المضارعة بينهما ان الالف والنون ههنا اى في فعلان فعلى زيدتا
زيدتا معاً كما ان الالفين كذلك اى زيادتان زيدتا معاً ثمة في حمراء
فيندرج تحته وجود الزيادة وكون الزائد حرفين وكون الزيادة في
الآخر اذ هو الغالب فيه والاتحاد في الاول والاختلاف في الآخر لا يقال
ان الف سكران للتانيث ثم ضم اليه النون لان الصفة اذا كانت
للمذكر لا يكون فيه علامة ولا يجوز ان يختص بالمذكر بعد ما لحقه النون لان
الاسم بالزيادة لا ينقل من التانيث الى التذكير بل الامر بالعكس نحو
ضارب وضاربة والاعداد من الثلثة الى العشرة لحوق التاء بها ليس
للتذكير بل للتانيث بمعنى الجماعة لكن لما اوجبت الضرورة اسقاطه في
المؤنث لرفع اللبس صار ثباته علماً للتذكير وسقوطه للتانيث فثبت ان سكران

ن
بناء برأسه

والالف والنون زيادتان معاً كما انّ الالفين في حمراء كذلك وانّ
مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما
انّ مذكر ما فيه الفا التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وانّ تاء
التانيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا اي في فعلان فعلى كما لا يجتمع
تاء التانيث مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة وهذا اي
عدم الانصراف بسبب ثبوت المشابهة من ثلثة اوجه اذا كان فعلان
فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة بفتح التاء لكونه غير منصرف للعلمية و
التانيث فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة في الاسماء وعريان
وعريانة في الصفات لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من
الوجهين الاخيرين مخالفة صيغة المذكر لصيغة المؤنث حيث كان
مؤنثه اي فعلان من لفظه اي من لفظ مذكره كفعلانة وعدم قبولها التاء
حيث دخلته التاء من لفظه فان سمّي به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه
من المضارعة وهو امتناع التاء الذي هو الوجه الضروري للمشابهة
لانّ الوجهين الاولين لا يؤثران بدونه وذلك لانّ العلمية تمنع
من الزيادة كما تمنع من الحذف الذي ليس للتخفيف فقط وانما قيدناه
بذلك لانه ينتقض بنحو العلم المرخم اعلم انّ الالف والنون اما ان
يكونا في اسم او في صفة فان كان الاول فشرطه العلمية في المنع لتاكيد
المشابهة حينئذ لامتناع دخول التاء وان كان الثاني فشرطه انتفاء فعلانة
ليتحقق مشابهته لالفي التانيث في امتناع دخوله وقيل وجود فعلى لكونه مستلزما

لانّ

لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمؤنث
بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى والاول هو الحق لانّ
وجود فعلى ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانة لانّ
كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون
سكرانة ويصرفون المذكر قيل ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصوداً
بالذات لانّ الاختلاف بين صيغتي المذكر والمؤنث يحصل به فيها
وهذا احد وجوه المشابهة المعتد بها ومن ثمه اختلف في منع صرف
رحمن لوجود احد الشرطين دون الاخر واتفقوا في منع صرف سكران
لوجود كلا الشرطين فيه وصرف ندمان لعدمهما اما المعدول فتوقف
معرفته على ماهية العدل فهي خروج الاسم اي مادته او معناه عن صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى ومراد من عرفه بان يذكر لفظه ويراد به
غير ذلك مع اتحاد المعنى لا بطريق الكناية دفعاً للاحتراز بفلان
وفلانة اذا كنى بهما وكيت وذيت وضرب في زيد ضرب بمعنى ضارب
او مضروب وهي على ضربين حقيقي يدل قياس غير منع الصرف على
ان اصله شيء اخر كثلث ومثلث وهو كونه من الاعداد وتقديري
بخلاف ذلك لكن يقدر حفظاً لقاعدتهم وسيجيء تمامه اذا افضت
النوبة الى التعرض له ان شاء الله تع اذا عرفت هذا فاعلم انّ الاسم
المعدول عن النكرة امتناعه من الصرف في نحو احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع هذا اتفاقي واما خماس ومخمس

الى عشار وعشر فهو عند بعضهم والاصح انه الى رباع ومربع لضعف الروا
فيما فوقه فلا يكون عند بعضهم قيدا الا الى عشار وعشر دون قوله فللوصفية
والعدل حذرًا عن التقديم بلا سبب اولًا ولزوم الاتيان بما يا ياه المقام
ثانيا وههنا كلمات واهية يكتب فى الحاشية منسوبة الى البعض الدخيل فى
هذا الفن فاعرضنا عن ايرادها حذرًا عن التطويل قال الله تع اولى اجنحة
مثنى وثلث ورباع فيه بيان الوصفية لانها معدولة عن اثنين
اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة هذا بيان العدل لا يقال ان الوصفية
غير مؤثرة فى المعدول عنها بدليل صرفهم اربعا فى مررت بنسوة اربع ونحو
مررت بنسوة ثلث حيث كانت الوصفية عارضة اذ لو لم تكن عارضة
لكانت مؤثرة ولو كانت مؤثرة لامتنع من الصرف لكن التالى
باطل فالمقدم مثله واذا كانت الوصفية غير مؤثرة فى المعدول عنها فالظاهر
ان لا تؤثر فى المعدولة لعدم افتراق الحال فى المعنى بين المعدول والمعدول
فلا بد ان لا يفترقا فى الحكم وانما قلنا ان الوصفية عارضة فى المعدول عنها
لانها يعارضها الوصفية مرة ويفارقها اخرى فهى فى الاصل للاسمية
لا للوصفية فيكون الوصفية عارضة لانا نقول ان الاسمية قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا كانت غالبة عليها
فالتوصيف بها شبيه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل
متعلق بالتوصيف يعنى ان التوصيف بها نحو جاءنى رجل اسد او مال لا يكون
الا على تاويل شجاع ومملول كذلك التوصيف بذلك نحو جاءنى رجال

لا يكون الا على التاويل متعددة ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة
فلم تؤثر فى المنع واما المعدول فلا يستعمل الا وصفا فكانت الوصفية
لازمة لها فتؤثر الوصفية فيه الا ترى انك لا تقول ثلث رجال وانما تقول
رجال ثلث وكم من مسافة بعيدة بين اللازم والعارض فلا يلزم من عدم
تاثيرها فى المعدول عنها عدم تاثيرها فى المعدولة اعلم ان اطلاق
المعدول عنها على نحو اربع مجاز من باب تسمية الجزء باسم الكل فان قلت
ما عدل عن ثلث لا يستعمل الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال بالاضافة
وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة كانه بناء على ان مجيئهم
ثلثة ثلثة لا يتصور الا بعد ثبوت البعدية ومع هذا اى مع عدم
استعماله الا وصفا لم يؤثر فيه الوصفية والا اى وان اثرت الوصفية
فيه لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير منصرف فان للوصفية
ووزن الفعل فالتالى بط ببطلان لازمه الاعم دفعا للشك الوارد
بان بطلان الوجوب لا يستلزم بطلان الجواز فالمقدم مثله قلنا
ان الوصفية فى المعدول عنها قد لزمت عند التكرير فيكون عارضة
اذ التكرير عارض وما بالعارض فلا يلزم الوصفية فى كل واحد منهما على حدة
لزوال العارض بزوال السبب فالظاهر ان ينصرف كل واحد منهما فان
قلت السؤال باق بعد اذ هو بلزوم الوصفية قلت نعم لكن الجواب
لم يتم بعد فحاصل الجواب ان لزوم الوصفية لما حصل عند التكرير فامتناع
الصرف اما فى كل واحد او فى المجموع لا سبيل الى كل منهما اما كل واحد

فلعدم التكرر واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه
هو الاسم المفرد كاحمد ويزيد او ما هو في حكمه كزيدان وبعلبك
لا الاسمان اللذان ليس بينهما اتصال وامتزاج فلا يكون محل الصرف
ومنعه واما ثلث فانه اسم مفرد وقد لزمت الوصفية فمنع الصرف لهذا
هو دون ذلك وزعم بعضهم ان العدل قد تكرر فيها اي زعم ان فيها
عدلين يعني الانتقال من صيغة الى صيغة اخرى والانتقال عن الاسمية
الى الوصفية والاول يقال له عدل لفظي والثاني يقال له عدل معنوي
والمحققون من النحاة انكروا العدل المعنوي يعني الانتقال عن الاسمية
الى الوصفية لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة ثلثة في المعنى
فلا انتقال عن الاسمية الى الوصفية للزومها في المعدول عنها لزومها
في المعدولة عند التكرر كما ذكرنا وما قيل انه معارض بالمثل حيث اخذ
شرط العدل عند المحققين دليلا على مدعاهم فللخصم ان يقول فيه عدل
معنوي لانا شرطنا عدم الاتحاد وهو مذموم عند اهل النظر فالقول
ان يقال البعض يدعي عدلا معنويا لان الوصفية في المعدول عنها غير لازم
بل الاسمية غالبة فانتقل منها في المعدول الى الوصفية والمحققون يقولون
لا نم عدل لزومها في المعدول عنها مكررة لانها لا تستعمل عند ذلك الا وصفا
كما ذكر من قبل لا يعبأ به لان هذه المقدمة وهي ان العدل تغيير الصيغة
دون المعنى مسلمة للنحاة فكيف يعارض ولئن سلم فغاية ما في الباب ان
عند كل اصلا يبني الكلام عليه وهو ليس بمذموم وكثير من هذا في الاصول

على ان التقدير هكذا والمحققون يقولون لا نم ان فيه عدلا معنويا وانما
يكون ذلك اذا كانت الوصفية غير لازمة في المعدول عنها وهو ممنوع
لما ذكرنا من عدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها في المعنى وقول
بعضهم انه معرفة لامتناع دخول اللام وقول اخرين جمع لزيادة معناه
على الواحد ردي وكذا في اخر جمع اخرى تأنيث اخر للوصفية والعدل
عن الاخر عند بعضهم لانه مقطوع عن الاضافة ومن حق بابه باللام
فاستعماله بدون اللام عدول عما فيه اللام ابو علي قال لكان معرفة و
لا بعد فيه بعد حذف اللام المانع فعلى هذا جميع بابه معدول لكن المنع
بانضمامه ليس الا في اخر او عن اخر من لانه قياس ما قطع عن الاضافة
واللام وجميع بابه على هذا مدلول الا اخر للمفرد لانه باق على صيغة
ويجر وحذف من لا يوجب عدلا او حذفه للاستغناء عن ذكره باقتضاء
الوضع فحذفه وذكره سواء ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان
حذف المضاف لا يكون الا في موضع يجوز اظهاره فلم يبق الا احتمال
وجمع وامثاله للوصفية الاصلية والعدل عن جمع مسكن العين على راي
لانه جمع جمعاء وهو فعلاء وقياسه ان يجمع على فعل كحمراء على حمر ابو علي
اجمع وان كان افعل فعلاء لكن جمع بالواو والنون فهو معدول عن جماعي
او جمعاوات لان قياس جمع فعلاء اسما ذلك واما ما فيه الف التأنيث
مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف اسما كان كسلمى وصحراء او صفة كحبلى و
حمراء لان الف التأنيث فيه قامت مقام السببين اذ علم التأنيث الالف لم

اظهاره فيه وههنا لا يجوز

كالتاء في طلحة وبنا الكلمة عليه اي على الالف حيث لم يكن في الكلام حبلل
ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه فهي كبعض حروفها وتغير الاسم معها
عن بنية التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء جرى مجرى تانيث
ثان في محل الرفع على الخبرية لقوله بناء الكلمة فثبت بهذا الاعتبار في ذلك
تانيثان لفظي ومعنوي وهو لزومه وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف
للتانيث ولزومه ولهذا لا ينفك عنها في جميع التصرفات جمع سلامة
وتكسير وتصغير ولا يسقط عنه سقوطا يكون الباقي منه بعده مذكرا
نحو حبيل فانه وان كان الالف محذوفا الا انه ليس الغرض منه اثبات
الباقي مذكرا الا انه مؤنث به في تلك الحالة فاندفع النقض به بخلاف
التاء فانه لا يثبت في تصرفاته وانما سقط عن الاسم لكون الباقي مذكرا
فرجحت على التاء فاقيمت مقام اثنين فان قلت اليست التاء
في طلحة ايضا لازمة يعني التاء فيه لازمة كالالف في حبلى لان بعده
وتلك متساويتان في عدم الاسقاط فما بالهما لم تنزل منزلة سببين
قلت انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم
في حبلى وبشرى عند وضعها والالف فيهما كاحد حروف من الكلمة
وعلامة التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما
في سكرى وعطشى الا انهم لما راوا قبلها وفي بعض النسخ لما زادوا
قبلها الفا للبناء قصد التحسين اللفظ قلبوها همزة لوقوعها طرفا
بعد الالف زائدة ولم يحذفوا احدهما اما الاولى فلكونها للبناء فخذ فيها بعد

صنع

صنع كما صنع واما الثانية فلان اتيانها لمعنى فحذفها لا محالة يخل بذلك
المعنى وهو باطل ايضا وانما جعلت الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل
اصلا وعلما للتانيث لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى بيائين فجعلوا
الهمزة التي بعد الالف التي للبناء المنقلبة عن الالف لوقوعها بعد الالف
الزائدة في الطرف الفا حيث للتعليل قلبت الالف الاولى ياء لانكسار
ما قبلها لان صحراء اذا جمع على صحارى يكون الراء مكسورة والكسرة
تقتضي ان يكون الحرف بعدها من جنسها فقلبت ياء فحينئذ زال ما يقتضي
قلب الالف همزة فاعيدت الفا ثم جعلوها اي الالف المعادة عن الهمزة
المنقلبة عن الالف ياء ايضا اي كما قلبت الاولى ياء لانكسار ما قبلها
وهو اما الياء لانه كسرة تقديرية واما الراء لان الساكن لا يكون حاجزا
حصينا لا سيما وقد كانت الياء المجانسة للكسرة فادغمت الاولى في
الثانية فصار صحارى وقد تخفف الياء ثم تبدل الكسرة فتحة والياء
الفا فيقال صحارِي وصحارَى ولو كان الياء الثانية المدغم فيها منقلبة
عن الهمزة الاصلية كما كان ياء خطية الثانية لوجب ان يظهر
الهمزة في شيء من هذا النحو نحو صحارى على مثال جحاريع جمع جحرع
على مثال درهم بمعنى الطويل كما ان اظهار الهمزة في نحو خطية شايع
كثير فعلم ان الاصل للهمزة في التانيث والجنس في قلبك
ان الالف الاولى علم التانيث لان علم التانيث لا يقع حشوا فان
قلت اذا كان علامة التانيث في صحراء هي الثانية والالف الاولى

ليست في شيء من افادة التأنيث بل هي لمجرد البناء فقط فما نحن

قولهم الالف والنون المضارعتان لالفي التأنيث حاصل السؤال

ان بين ما قررت وبين قولهم تدافعا ظاهرا لان ما قررت يثبت

ان الاولى ليست للتأنيث وقولهم هذا يثبت انها للتأنيث

فاذا صح الاول فليس لقولهم هذا معنى صحيح قلت انما يكون ما ذكر صحيحا

اذا اريد به حقيقة وليس كذلك بل انما عبروا عن هذين الالفين

بالفي التأنيث على طريق التغليب ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس

والقمر والعمرين لابي بكر وعمر فغلب القمر على الشمس نظرا الى ان القمر

مذكر والشمس مؤنث ولو نظر الى اصالة النور لعكس وغلب عمر

على ابي بكر لان عمر علم مشهور وابو بكر كنية فغلب الاول لخفته ولانه

انما عبروا لانه لما كان بينهما مجاورة قيل الفا التأنيث تسمية للشيء

باسم مجاوره بسبب شدة الملازمة بينهما وانما لم يعكس لان ما هو

لمدلول اللفظ اولى فيتبع ما هو مجرد تحسين الصورة وهذا هو الذي

شجعهم على جعلهما اصلا على الالف والنون في التشبيه دون العكس

وفيه تجوز آخر وهو اطلاق الالف على الهمزة تسمية للشيء باسم اصله

واما الجمع الاقصى وهو الجمع الذي يكون بعد الف الثالثة حرفان بلا ادغام

او بغيره او ثلثة احرف اوسطها ساكن كدواب ومساجد ومصابيح قال

الله تعالى واذكروا اسم الله عليها صواف وقال الله تعالى لهدمت صوامع

وبيع وصلوات وقال الله تعالى يعملون له ما يشاؤن من محاريب وتماثيل

فانما

١١٧

فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه اما حقيقة او حكما قالوا في وجه تكرر

الجمعية ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان

يقترن به سبب آخر مخالف له من الاسباب الثمانية اذ هي سوى الجمع

ثمانية اما العدل والعجمة والتأنيث بالالف والتركيب والالف

والنون ووزن الفعل فظ واما الوصف فلعدم اطراده مع ان

اجتماع الوصف والجمعية لا يستلزم المنع وكذا التأنيث بالتاء

اما لفظا فلانه يوجب انصرافه فلا ينعقد سببا واما تقديرا فلان التأنيث

المعنوي المؤثر لا يكون بالتأويل وتأنيث الجمع وان كان معنويا

الا انه بتأويل الجماعة واما المعرفة فلان ... وعلى التقديرين فغير مؤثرة

وسيأتي وانما يقترن به معنى هو كالتكرار له وتكرره على الحقيقة بين الاوّل

بقول لانه جمع ليس على زنة واحد فصار كانه جمع آخر لعدم النظير في الاحاد

فكانه جمع على مرتين وذلك ان كل جمع له نظير في الاحاد فحكمه في التكسير

كحكم نظيره فكلاب منصرف في المعرفة والنكرة لان نظيره وهو مثل كتاب

وهذا الجمع كمساجد ودراهم مما لا نظير له في الاحاد فبقي على حدة فصار

بهذا الاعتبار كانه جمع مرتين وذلك مأخوذ من قول سيبويه

وانما لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع لذلك لئلا يخرج

نحو فرازنة وفهم من ذلك في موضع آخر قيل هذا يشكل بباب افلس

فانه لا نظير له في الاحاد مع انه منصرف الجواب المراد كونه بحالة

لا نظير له في الحركات والسكنات المخصوصتين به لا كونه بحالة لا نظير له

وانما لم ينصرف لانه ليس بشيء يكون او احد على صيغة البناء ومراده

بحسب الوزن المختص والالم يصح ان يقول ان صياقلة منصرف
لعدم نظيرها بحسب وزنها التحقيقي لان وزن صياقلة فعاللة ووزن
كراهية فعالية فكم بينهما من مسافة بعيدة فسقط الاعتراض بالافلس
لان له نظائر كثيرة بالاعتبار الاول نحو ترتب وتنصب وتتفل بفتح
الاول وضم الثالث في الكل وان كان الافصح ضم الاول والجواب
عنه باصبع وانمد واذرج اسمي مكان وانك وازد واشد ضعيف
اما الاول فلشذوذه واما الثاني والثالث فكالمساجد اذا سمي به
واما البواقي فلان الانك اعجمي مع انه ليس اولى من جعله فاعلا وكذا
ازد مع ان زرا يعارضه واشد جمع شدة يدل عليه قوله بلغتها فاجتمعت
اشدي نعم لم يبلغ قوتها قوة غيرها من الاسباب ولذلك جاء صرفها
كثيرا في الاشعار والفواصل حتى توهم بعضهم ان منع الصرف بها
غير واجب قال ابن مالك من علماء المصر كان هذا الجمع نزل منزلة
الاحاد تقديرا حيث جمع ثانيا قصد للتناهي والمبالغة كصواحبات
يوسف وايامينا وهذا عذر لمن صرف سلاسلا وقواريرا وهذه
طريقة ابي علي الفارسي وبين الثاني بقوله ثم قالوا ان الاصل
في هذا الباب اي باب جمع الاقصى اساور واناعيم وسائر الجموع
التي ليس على زنتها واحد مبني عليهما والى هذا اي الى ان الاصل في هذا
الباب ذلك اشار المص في المتن حيث قال كاساور واناعيم وما كان
على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار و

واسورة واساور لان جمع القلة اذا كان على افعلة يجمع على افاعل
ونعم وانعام واناعيم لانه اذا كان على افعال فعلى افاعيل في القصي النعم
واحد الانعام وهي المال الراعية واكثر ما يقع على هذا الاسم على الابل
وجمع الجمع اناعيم ويراد به التكثير فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير
او الضروب المختلفة واكالب كاساور لانه جمع اكلب لان افعلا يجمع
على افاعل واما الجمع التكثير فلا يجمع لان القليل يجمع ليصير التكثير والموضوع
عليه مستغن فحصل فيهما سبب متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح
من الجموع التي ليس على زنتها واحد وليس فيها تكرر الجمعية على الحقيقة
لمشابهتها اياهما من جهة الجمعية والوزن والامتناع من الجمع اي
من جمع التكسير لانه يجمع الجمع الصحيح كما رأيت انقافخضاجر وسراويل
على هذا يجب ان يكونا منصرفين وليس كذلك الجواب الاول جمع حضجر عند
سيبويه يسمى به الضبع والثاني عجمي عند سيبويه وغيره من النحاة وقع
في كلام العرب فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف او جمع سروالة عند
بعضهم ابو الحسن منصرف بناء على انه واحد والسماع عليه حجة ابو علي
الوجه عندي ان لا ينصرف في النكرة لكونه على بناء ما لا يكون له نظير في الاحاد
فمن جعله جمعا فامره واضح ومن جعله مفردا فهو اعجمي فلا اعتداد
بالابنية الاعجمية فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا
كصياقلة قال الشارح انما صرف هذا الجمع اي الجمع الذي اوسطه الف
الثلاثة وبعد الالف متحركة لانه قد خرج بتحركه عن مثال اقصى الجموع وذلك
ثلاثة احرف

ـ مرة اخرى

الجمع

لاشتراطه اذا كان بعد الف ثلثة احرف بسكون وسطها فبالحق الثلاثية الى حملت
ثلثة احرف اوسطها متحرك فبذلك اشبه الآحاد في الزنة نحو كراهية
ورفاهية فلم يقارن بالجمع معنى هو كالتكرار ولم يوجد شرط المنع حيث
وجد التكرر حقيقة ووجه المشابهة فيما حمل عليه ما وجد ذلك فان كان
ثاني الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم قال
الشارح انما نون نحو جوار في حالتي الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء عن
مثال فواعل للاستثقال معنى لانه جمع منصف بالفرعية لفظا لانه ناقص
وبناء ممتد اي مبني على بناء ممتد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء
اي اكتفاء عنها اي عن الياء بالكسرة الكائنة قبلها نحو يوم يدع الداع
والكبير المتعال فلما كان ذلك اي حذف الياء جايزا في المفرد الذي هو
اخف من الجمع التزم اي كان واجبا في الجمع الاثقل كما ان باب
سيد وميت يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة
اصلها كيونونة على وزن فيعلولة فقلبت الواو ياء ثم ادغمت فصار
كينونة لم يجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل من سيد وميت فثبت من
هذا التقرير ان حذف الياء من هذا الجمع لازم كما في كينونة فلما حذف
الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع فصار على مثال جناح
وسلام وكلام فصرفت لذلك فلاح من تقرير الشارح انه منصرف
وان حذف الياء ليس لالتقاء الساكنين وان التنوين للانصراف
لا للتعويض فصار ذلك وجها آخر غير الوجوه الاربعة في جوار ذكرها الفاضل

منقولا

منقولا بعضها عن سيبويه لكن عند الكسائي لا يحذف الياء في حالة الجر كحالة النصب
لمولانا مولينا احدها ان اصله في الرفع جواري وفي الجر بجواري بالتنوين
فيهما لان الصرف والاعلال قبل النظر في عدم الانصراف فاعل فصار كقاض
فلم توجد بنية على الزنة التي فرت فبقي منصرفا بالبقاء مانع كسلام وكلام
فالتنوين تنوين التمكن وثانيها وهو منقول عن سيبويه اصله بغير
التنوين لكن حذفت الياء لاستثقال الجمع والحركة على الياء ثم عوض التنوين
عن الياء وعند المبرد عن الحركة يرد عليه انه لا وجه لتغيير حالة الجر كما في
حالة النصب وهذا ايضا وارد على الشارح لكن بين فتحة الجر وفتحة
النصب فرق فلا يقاس عليها فيندفع وصاحب الاقليد وجه قول سيبويه
بما يدل على ان التنوين عوض عن الحركة فعلى هذا الوجه كل احواله مساو
في عدم الانصراف والاعلال لا يخل بالوزن والا لانصرف احوى
بعد الاعلال وثبوت الالف في احوى بعد الحكم بمنع الصرف والا لحذف
الالف لو قيل لم لا يجوز ان يكون المنع في احوى لوجود ما يشبه على
وزنه من الافعال وان زال بالاعلال كيعد ويرى او اسمينا بهما لقلنا
لزوم الكسرة للراء منبه ايضا على وزن الجمع تقديرا وثالثها حكي
عن المبرد وتعويض التنوين عن الاعلال يلزمه ما يلزم سيبويه وان
القائم مقام الشيء مثله او دونه فعلى هذا الوجه ايضا غير منصرف و
رابعها ان اصله بالتنوين فعومل معاملة الاول ثم منع بناء على تقدير
الوزن وعوض تنوين آخر عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء

بن

فعلى هذا الوجه ايضا غير منصرف هذا الاختلاف المذكور في حالتي
الرفع والجر واما في المنصوب فلم يحذف الياء لانك تقول سال الوادي
ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد بكسر الدال في الجميع بل
تقول قطعت الوادي في النصب لانها فتحة حقيقية فيجري مجرى الباء
في ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
بالاتفاق وذكر في المتوسط جواز هذا المسلك وجه اخر وهو ان جوار
لما كان بالاعلال على زنة الاحاد كان فيه نظران الى ما قبل الاعلال والى
ما بعده والاول يقتضي عدم الانصراف والثاني الانصراف فعملنا بالوجهين
رعاية للجانبين بالانصراف في الصورة الواحدة وبعدمه في الصورتين
تغليبا للاصل على الفرع واختصاصها بالنصب لئلا يلزم الخروج عن نظيرهم
المسلوك في المعتل اللام قوله وستة في حالة التعريف قال الشارح
انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير قد زالت العلمية
لما بينهما من التنافي واذا زالت العلمية لم تبق العجمة وقد مر انها تكون
الكلمة على غير اوضاع العربية الا نادرا كاينة سببا لكونها اي لكون
العجمة مشروطة بالعلمية في التاثير في منع الصرف اي مشروطا بان
يكون في اول استعمالها في كلام العرب علما سواء كان قبل الاستعمال
علما كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم
جعل علما لراوي نافع وعيسى لجودة قراءته فبقي الاسم الاعجمي بلا سبب
مؤثر وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا خففه التعريب

اي جعل عربيا في حال العلمية او اسم جنس علما قبل الاستعمال كان ذلك
التعريب فرعية اي دليلا على كونه فرعا اذ لم يكن الاسم الاعجمي المعرب
متمحضا لهم اي خالصا للعرب فلم يقدروا على مزجهم بكلامهم وجعلهم
من جنسه في احكام متعددة فاعتبرت العجمة لقوتها واما العجمة النكرية
بفتح الكاف فلا يعتد بها اي لا يعتبر بتلك العجمة النكرية فلا تمنع
الصرف نحو لجام وفرند واستبرق وابراهيم وديباج وان سمي على
بناء المجهول اي وان سمي العرب به اي بالاسم الاعجمي الذي عجمته
نكرية لانهم اجروا اسماء الاجناس من الاسم الاعجمي مجرى ما صيغ
من لغاتهم فادخلوا اللام عليها نحو اللجام وتصرفوا فيها تصرفهم في
سائر الاسماء المصوغة لهم نحو رجل وفرس بادخال التنوين
والاشتقاق كسخت من السخت فصارت بهذا الاعتبار كانها
من لغاتهم فضعف امر العجمة كانها لا فلم يعتد بعجمتها وذكروا لها علامات
تعرف بها منها خروجها عن ابنية العرب كاسماعيل ومنها معاودة الفاظ
العجم الا انما اعتبرت في المعرفة كابراهام الى ابراهيم ومنها عدم الصرف
نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف ومن زعم انه من ابليس اذا يئس
فقط غلط لان الاشتقاق لا يكون في الالفاظ العجمية واطلاق الشارح
يدل على انه اختار عدم الاعتداد بتحرك الاوسط وهو مذهب سيبويه
والبعض على ما قال من ان كل مذكر سمي بثلاثة احرف من غير حرف
التانيث مصروف اعجميا كان او عربيا الا ان يكون فعل او نجد او نحو

ضرب سجر غير وارد وبعضهم اعتبره كسقر اتفاقاً ولو قيل لتانيثه
الاقوى من العجمة لعورض باعتبار العدل المقدر الاضعف منها ثم هو
ان ولغو لفظه عربياً وكان القصد اليه بالتسمية كاسحاق المصدر فلا اعتداد
بعجمتها وعلى ان الزيادة على الثلثة لم يأخذها شرطا كما اخذه الاكثرون
فلا يجيزون في نوح ولوط الا الصرف وكذا اي وكالعجمة في الصرف بعد
التنكير ما فيه الالف والنون المزيدتان وهو ليس بفعلان فعلى ضمة فاؤه
نحو عثمان او فتحت كمروان او كسرت كعمران فانه غير منصرف للعلمية
والالف والنون لما ذكرنا من ان فعلان عند اذا سمي عادم وجه من وجوه
المشابهة وهو امتناع دخول التاء فاذا نكر صرف لزوال احد السببين
وهو العلمية قيل ليس لزائل لبقائه بلا سبب لانه كشرط قلنا على انه
لم يجعل شرطا كما في وزن الفعل وسلمان وسلمى ليس كعطشان وعطشى
بل من قبيل التلاقي وامر حصل بحكم الاتفاق هذا اذا تعين زيادتهما
واما اذا لم يتعين فان تعين عدمها فينصرف كدهقان علماً وان لم يتعين
فيحتمل الانصراف وعدمه كحسان اذا كان من الحسن ينصرف وان كان
من الحس فلا ينصرف وكذلك شيطان وزمان الاول مذهب
الخليل وسيبويه حكما عليهما بالزيادة حملا على الاكثر والثاني مذهب
ابي الحسن حملا على عدمها لكثرة امثاله على وزن فعال ولعل الثاني ارجح
قال مقتفيا للمص ما فيه الالف والنون المزيدتان اشارة الى هذا او
كذا ما فيه وزن الفعل قيده بقوله وهو ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف

وينصرف

وينصرف نكرة لزوال احد السببين لان حكمه وصفا غير هذا الحكم و
قد مر بيانه حاصل امره انه على ثلثة اضرب ما يختص بالفعل ولا يوجد
في الاسم الا منقولا منه او مرتجلا او عجميا فحكمه اذا سمي به ان لا ينصرف
نظرا الى وجود العلتين ولو حصل التخفيف في بعضه باسكان الوسط ككتف
في كتف فسيبويه يصرفه لزوال البناء وابو العباس ان كان لم ينقل الفعل
والعلمية يصرف للزوم الاسكان له فصار كقفل والا فلا يصرفه
بدليل جواز استعمال الاصل فالحركة وان كانت محذوفة فهي في حكم
الملفوظة وما يوجد فيهما من غير غلبة فحكمه اذا سمي به الانصراف خلافاً
لعيسى بن عمر النحوي فانه حكم بعدم الانصراف محتجاً بقوله انا ابن جلا ورد
بانه جملة اما علم او صفة لموصوف محذوف ولا بحث فيهما فظهر ان
عدم الانصراف في وزن الفعل لا يكون الا ماخوذا علماً من نحو
يزيد المال مثلا وما يوجد فيهما مع الغلبة في الافعال وما كان في حكمه
الاشتباه كما ان الضربين الاولين بحذائه خصه بالبيان فقال
وانما لم يصرف نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وهو اسم
للصقر وافكل وهو اسم للرعدة لانه اي افعل في الافعال اكثر منه في الاسماء
وقد مر تحقيقه واذا كان غالبا على الفعل كان بحكم الغلبة بمنزلة المختص
والاسماء دخيلة عليه فلا فرق بين ان سمي بما حمد الغالب في الفعل
وبين ان سمي بضرب مجهولا مجرداً عن الضمير المختص به في ان وزن الفعل
في كل منهما يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة

وينصرف نكرة لزوال احد السببين تحقيقه ان العدل فيهما تقديري
لانه بناء على منع الصرف لا يستدل عليه الا به وذلك لانهما لم يوجد الا
علمين غير منصرفين فلا بد له من سببين وليس فيه الا سبب واحد وهو
العلمية ولا يمكن تقدير العدل سبب مقارن لها من الاسباب الثمانية سوى العدل
لان الظاهر انهما ليسا بجمعين ولا تانيث فيهما لفظا ولا معنى ولا
تركيبا ولا عجمة وليسا من اوزان الفعل ولا الف ونون مزيدتان
وكذا ليس فيهما وصفية للتنافي فقدر العدل فيهما عن عامر وزافر
حفظا لقاعدتهم فليس كل فعل قدر فيه الفعل كما في صرد لطائر وحطم فانهما
مصروفان وحسن دخول الالف واللام وعدمه دليل فارق بين المعدول
وغير المعدول وانما قال المص في المتن عدلا عن عامر وزافر الموضعين
لانه لا يجوز عدلهما عن نكرتين وذلك لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين
لوجب ان يكون كل منهما اسما مستعملا في النكرة بيان الملازمة ان العدل
ان يكير لفظ ويراد غيره وهذا القدر من التصرف لا يؤثر في تغيير الكلمة
من التنكير الى التعريف ولا يثبت التغيير الا بالمغير ولكن التالي بط اذ ليس شي في النكرة
يسمى عمر فلما امتنع استعماله فيها تبين انه عدل عن عامر الموضعة وكونه علما
بعد العدل عن النكرة بط لانه مع بقاء العدل يؤدي الى التنافي ومع انتفائه
الى خلاف ما به لسان الاجماع ناطق فان قلت قوله لانهما لا يستعملان في
النكرة منقوض بالنوفل الزفر لان دخول اللام دليل نكارته اجاب بقوله
واما زفر في قول يا ابي الظلامة من النوفل الزفر يا بي يمنع الظلامة والظلمة

ل

الكلام

في النكرة

و

والظلمة ما تطلبه عند الظالم وهي اسم ما اخذ منك الضمير في منه
راجع الى المظلوم والنوفل البحر او الرجل الكثير العطاء او اسم
رجل والزفر المعطي والسيد فانه صفة كذا فهو ليس بمعدول كحطم
وقد مر تحقيقه انفا بدليل دخول اللام وكلامنا في المعدول فلا يرد
علينا نقضا فلو سميت بزفر هذا صرفته لما فيه من السبب الواحد فقط العلمية
الغير الصرف وعمر اذ غلب في التعريف وابعد عن التنكير والتوصيف
وادخل في هذا الامتناع من الصرف لانه لم يوجد الا في الاعلام
وليس شي من لفظه يستعمل صفة بخلاف زفر واذا لم يستعمل
في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة فامتنع من الصرف واذا نكر
صرف لزوال احد السببين وهو العلمية بل لبقائه بلا سبب لان تقدير
العدل لضرورة وجوده غير منصرف فحين الصرف بزوال العلمية
ارتفعت الضرورة فلا تقدير للعدل وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا و
اما تقديرا نحو طلحة في المؤنث بالتاء لفظا وسعاد في المؤنث بالتاء
تقديرا يريد بالاول ما في لفظه تاء التانيث وان لم يكن مؤنثا وبالثاني
ما يخالفه لكن تقديرا يدل عليه ظهورها في التصغير في الثلاثي واما في الرباعي
فالحرف الرابع لقيامه مقام التاء في التصغير فانه لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا كان لازما سواء كان
بالالف او بالتاء يريد ان لا يفارق الكلمة بوجه اما الاول فلبناء الكلمة
عليه وسبكي ومر واما الثاني فلانه لا يكون المؤنث لازما بالتاء في وقت

المانع من

عى

لن

من الاوقات الا اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية
تمنع الحذف فيوجب لزوم التاء فثبت ان العلمية شرط التانيث بالتاء
ليتحقق اللزوم اذ لولا ذلك لكان فى معرض الزوال فلا يكون لازما والمعتبر
فى التاثير هو التانيث اللازم ولا اعتبار لزومه صرفت الصفات المؤنثة
بالتاء اما لفظا نحو ضاربة وكريمة واما تقديرا نحو جريح فى مررت بامرأة
جريح وان كان فيه سببان التانيث والوصفية لان التانيث
ليس بلازم ومعناه بقاء اصل المعنى وان حذفت التاء ولو سميت
رجلا او امرأة بكل واحد منهما لم ينصرف للزومه فيها بالعلمية فثبت ان
اللزوم الا بها واما التانيث بالالف ممدودة او مقصورة فلازم
ابدا علما كان او غير علم لبناء الكلمة عليها كما ذكرنا فلا يحتاج الى شرط
العلمية ولهذا قيد المؤنث بالتاء احترازا عنه وما وقع فى الشرح
سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه اى عن لفظ
سلمة من الكاتب سهوا وانما قال فى الظاهر انه خطاء لامكان توجيهه
بان يقال انما ذكر المص سلمى وان لم يكن بالتاء لان الفه كتاء طلحة على
تقدير ان يكون اسم رجل او جبل حتى لو نكرته انصرف نظيره الف
ارطى للالحاق الا انه بمنزلة تاء التانيث فانصرف اذا نكر خطار تنبيه
على ان الالف فيما وزنه فعلى بفتح الفاء ليس بواجب ان يكون للتانيث
فلا يقوم فى هذه الصورة مقام السببين قياسا على بشرى اذ ما وزنه فعلى
بضم الفاء لا يكون الفه الا للتانيث فلما كان الالف فيها بمنزلة التاء فى طلحة

في

فى الانصراف بعد ما ورد عليهما الانصراف او ردهما نا الحكم اذا وقع فى
الايتلاف اعلم ان التركيب بين اسمين على وجهين احدهما ان يكون
من اسمين لكل منهما معنى فحكمهما حكم الشيئين المعطوف احدهما على الاخر
فهذا المركب بناؤه جائز لتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر فمدلول
كل منهما مراد بعد التركيب كما انه مراد قبل التركيب فى خمسة وعشر وثانيهما
ان يكون كذلك فيكون الاسمان لشئ واحد لا بد لكل منهما على
معنى مراد وهو المراد بقوله وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا
اذا لم يتضمن الثانى معنى حرف نحو معديكرب الجزء الاول منه مبنى لانه
بمنزلة بعض الكلمة فالاعراب فى الجزء الثانى تقول هذا معديكرب
ورأيت معديكرب ومررت بمعديكرب قال ابن يعيش فيه
شذوذان احدهما من جهة البنية لان القياس فى الجزء الاول فتحة
الدال لانه ناقص وثانيهما من جهة الاسكان فى اخره لكونه موضع حركة
كالراء فى حضرموت واللام فى بعلبك وفى بعض الحواشى اصله معدو من
عدا يعدو فلما قصد وا جعل الواو ياء كسروا ما قبله فصار معديا لان
هذه القاعدة تنكس فى الجمع شاذ فى المفرد ثم خفف وركب مع الكرب
معناه الغم فى الاصل ثم جعل علما للانسان وكذا الجزء الاول فى بعلبك
مبنى اعرابه فى الاخر البعل الزوج فى الاصل ثم جعل علما للصنم الذى يعبده اهل
بلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو
اسم صنم قوم الياس النبى عم وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له

فيهما

معناه

اربعة وجوه وقيل البعل اسم امرأة يعبدونها من دون الله تعالى
والبك بالكسر العنق ومنه سمي الكعبة ببكة لكسرها اعناق الجبابرة والزحام ايضا
والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس فانه لا ينصرف للعلمية
والتركيب فان نكر صرف لزوال احد السببين فلمنع صرفه شرطان وجودي
وهو العلمية اذ لولا ذلك لكان على شرف الزوال والمعتبر من التركيب
اللازم كالتانيث وعدمي وهو على وجوه ان لا يكون باضافة والا لوجب
اعرابان فلم يجعلا اسما واحدا ولا باسناد لاقتضائه بقاء الاسم على حالة الاولى
ولا بان يكون الثاني صوتا ولا متضمنا للحرف لبنائه ثم لم يتعرض لغير الاخير
حيث قال واما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان على الفتح
نحو خمسة عشر وسيجيء بعده في المبنيات فيه تساهل لان المتضمن هو المركب
لا احد جزئيه الا ان الحرف لما اتصل بالثاني في التلفظ دون الاول قالوا
ان الثاني متضمن له تساهلا في تفصيل لوجود الاشعار به في لفظه واشارة
الى انه اختار البناء في خمسة عشر بعد العلمية واشار فيما بعد الى جواز الوجهين
فيه ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف الاول الى الثاني ايضا اي كما جاز
ان يركبا تركيبا مزجيا ويجوز في الثاني اي في كرب اذ ذاك اذ بمعنى
الوقت وذاك اشارة الى ان يضاف الاول الى الثاني في المعنى مضاف الى
جملة الصرف على ان يكون مذكرا وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا
فيجتمع فيه سببان العلمية والتانيث المعنوي فيقال معدي كرب في
الانصراف او معدي كرب في عدمه في الاحوال الثلث فيه لكلمة هاهنا في حالة

وحالة النصب وحالة الجر فيقال في الصورة الاولى هذا معدي كرب ورأيت
معدي كرب ومررت بمعدي كرب بالتنوين كغلام زيد وفي الصورة الثانية
هذا معدي كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب بغير التنوين
كغلام زينب فحرف الاعراب في التركيب الباء من كرب وفي الاضافة
الياء من معدي الا انهم سكنوها حملا على المركب بل هو اولى فيدل على ان
التركيب افصح وانما قال في نحو معدي كرب بجواز اجراء بها في غير فان
كان الثاني مما ينصرف صرفته نحو هذا بعلبك والا فلا نحو رام هرمز
ومار سرجس قال صاحب الاقليد وهنا دقيقة وهي ان هذه الاضافة
لفظية لا معنوية كغلام زيد فان زيدا فيه يدل على غير ما يدل عليه الغلام
بخلاف بك في بعلبك بالاضافة فانه بك ليس باسم شيء اضيفت
اليه بعل بل هو من بعل بمنزلة الدال من زيد فلا فصل في المعنى بين بعلبك
وبين بعل بك فان قلت فما فائدة هذه الاضافة قلت هي التنبيه
على شدة امتزاج المضاف بالمضاف اليه وفرط اتحادهما حيث جعلوا
المضاف اسما لا يدل الا على ما يدل عليه المضاف اليه لكن في الوجه الاول
اتصال الياء بكرب وفي الثاني انفصل عنه في صورة الخط **قوله**
وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة لان العلمية لم توجد مؤثرة فيما فيه
سببان او اسباب الا وهي شرط في الجميع او فيما سوى واحدة فبعض
العلل العلمية شرط فيه كالتركيب والعجمة والالف والنون في الاسم
والتانيث بالتاء معنويا او لفظيا قيل والتعريف وفيه نظر وفي بعضها ليست

جنس بيان

والشامل

الا نحو احمر

شرط

الرابع

كالعدل ووزن الفعل فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد فتضاد ان
لان ما وجد من اوزان العدل ليس شيء منه على وزن الفعل وهو مخصوص
بما وجد بحسب الاستقراء فلا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون فيه علمية ووزن
الفعل والعدل حتى اذا نكر لم ينصرف لبقائه على سببين بل ليس معها الا احدهما
فبقي على سبب واحد اذا نكر فلا يرد مساجد وصحراء اذا سميا اذ لا اثر للعلمية
فيهما قال الشارح انما لم ينصرف نحو احمر المراد بنحو احمر كل ما كان لفظه مستوفيا
بالوصفية ويكون معنى الوصفية فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران واحمر
اذا سمي به اتفاقا للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن العلمية ذكر
في لبابه في ذلك طريقين احدهما ان يتأول العلم بواحد من الجماعة
المسماة به فاذا اريد به بلفظ زيد الموضوع لواحد مشخص المسمى به
بالتواطي وثانيهما ان يكون المسمى مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل كمنزلة
الجنس الدال على ذلك المعنى كاشتهار فرعون بالظلم وموسى بالعدل فيقال
لكل فرعون موسى على معنى لكل ظالم مبطل عادل محق لا على معنى لكل مسمى
بفرعون مسمى هو بموسى لا حاجة فيه الى التنكير اذ يمكن تقدير مثل فالعلمان
بحالهما وهذا لم يتعرض به الاكثرون ففيه خلاف بين سيبويه والاخفش
اذ هو لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش
ظاهرة لكن بجواز التنبيه على الظاهر بينة فقال لان الوصفية قد زالت بالعلمية
والعلمية ايضا قد زالت بالتنكير فزالت الوصفية والعلمية جميعا فبقي الاسم على
سبب واحد وهو وزن الفعل وهو معه منصرف فصرفه واما حجة سيبويه فهي انه

انه اي نحو احمر كان في اول احواله غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به
زال الوصفية للتنافي فلما نكر اعيد الى الاصل الذي ثبت له من منع الصرف
من قبل اعتبار الوصفية لا على معنى ان الوصف رجع حتى يكون رب
احمر معناه رب شخص فيه حمرة بل على انه كالثابت له لاصالته وزال
ما يضاده ولو اريد اثباته لجاز وان كانت الوصفية زائلة وانما اعيد
ليجري احمر على الحكم الاصل وهو منع الصرف بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل
ويدل على اعتبارها في جمعه وادخال اللام عليه علما لانهما من الاحكام اللفظية
ولولاه لما جاز ذلك كما لم يجز في احمد الا ترى انهم منعوا صرف ادهم
وارقم واسود وان خرجت الى الاسمية اجماعا بذلك الاعتبار وايضا
لو فهم منه افضل العلم وهو مثل مغالطة لانه حين لم يتصل به من ليس
بصلة فلا يكون مثله وان اتصل به فهم ونحن متفقون على انه اذا نكر لم
ينصرف لكونه صفة فان قلت فليعتبر مع العلمية وليمنع نحو ضارب
علما من الصرف قلت تنافي ثبوتهما في التحقيق يوجب عدم اعتبارها معها
فان قلت فلا يصح اعتبارها مع التنكير لانه اذا نكر نقض العلم بعد انتفاء
اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك قلت يمكن اعتبارها
لزوال ما يضادها فلا يلزم من عدم اعتبارها مع العلمية عدم اعتبارها
بعد التنكير فان قلت هذا التنافي متحقق في صورة الجمع وادخال اللام
فلم اعتبرت قلت لان بينهما فرقا من حيث ان اجتماع الوصفية
مع العلمية يشترط في منع الصرف لا فيهما بل هما باعتبار الوصفية لا مشاركة

للعلمية معها فيها فيلزم من الاول اعتبار اجتماع متضادين معا في حكم
واحد وفيه نظر لان معنى الوصفية الاصلية انه كان وصفا في الاصل
في حال العلم يصدق ذلك فيهما غير متضادين قلنا في حكم واحد لجواز في
حكمين كما في احوص لان الشاعر جمعه على حوص واحاوصا وادخل عليهما
اللام في قوله اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت
الاحاوصا وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في هذه المسئلة فسأله عن
سبب صرف اربع في مررت بنسوة اربع مع تحقق العلتين الوصفية
والوزن فقال الاخفش في جوابه انما انصرف اربع عندنا لانه كان في
الاصل اسما منصرفا والوصفية فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض
فالزمه ابو عثمان بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا و
العلمية فيه عارضة والحكم للاصل لا للعارض حاصله انهما متساويان
في ان كلا منهما فيه شيء من العارض والاصل فلو اعتد بالاصل
في نحو اربع لزمك الاعتداد به في نحو احمر والا لزمك عدم الاعتداد
فيه فسكت الاخفش ولم يجب ولو فرق بينهما بان احمر بعد النقل الى
الاسمية لم يعد بالتنكير الى معناه الاصلي واما اربع فمعناه الاصلي مراد
اسما ووصفا لسقط عنه الالزام وما قال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل
احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفا فالخلوص الاسمية
ظاهرة يقضي منه العجب فتأمل وبله اذا نكر في الاول لا ينصرف وفي الثاني ينصرف
واما ما فيه الف التأنيث ممدودة او مقصورة فانه لا ينصرف نكرة بناء على

على ما سبق من ان فيه التأنيث مع لزومه فكان فيه سببان فاذا
سمي به كان من الصرف من حيث انه زاد الثقل بانضمام الغير اليه فكان
فيه ثلثة اسباب واذا نكر بقي غير منصرف لبقاء السبب المتكرر حكما اذ العلمية
لا ينافي التأنيث فيه بل وليست شرطا له ليزول بزواله بالاتفاق بين
الاخفش وسيبويه واما فعلان فعلى فكاحمر في الخلاف حذو النعل
بالنعل يعني بلا فرق بينهما فان سكران مثلا لا ينصرف للوصفية
والالف والنون فاذا جعل علما زالت الوصفية واذا نكرت
زالت العلمية ايضا فبقي على سبب واحد فانصرف عند الاخفش و
اما عند سيبويه فغير منصرف لانه بعد التنكير اعيد الى وصفه الاصلي
فيجري على حكمه الاصلي بعد التنكير الذي هو الاصل واما الجمع الاقصى اذا
سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له اي
لكل منهما نظير في الآحاد اي كما ان الاسم الاعجمي لا نظير له في الآحاد من
كلمات العرب كذلك الجمع الاقصى لا نظير له في الآحاد فاذا نكرته
لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما ينصرف احمر في قوله اي مثل انصرافه فيه
اي في قول ابي الحسن فالكاف بمعنى المثل وما مصدرية بعد التنكير لان
المشابهة بالاعجمي المعرفة للزومها حيث لا ينفك عنه معرفة كان
او نكرة بمنزلة سببين كالف التأنيث للزومه فلا مدخل للعلمية
في تأثيرها واذا كان الامر اي عدم الانصراف على هذا الطريق وهو
تنزل المشابهة منزلة السببين يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا

ابعده

ل

تعجب

او التنكير لا يزيل مشابهة الاعجمي لما صل ان المشابهة بالصيغة
المعتبرة في بابه وبقاؤها مطرد في الجنسية والعلمية فمنافاتها بالمعنى الجمع
لا يستلزم منافاتها بصيغة وان جعلت مشابهة الاعجمي سببا والتعريف
سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب الاخفش بعد التنكير لزوال احد
السببين وهو العلمية كما مر في احمر واما عند سيبويه فيعود الى اصله
وهو كونه من منتهى الجموع فمنع من الصرف للصيغة لا للمشابهة وجملة
الكلام ان جميع ما لا ينصرف عند سيبويه على ثلثة اقسام ما لا ينصرف
معرفة ونكرة نحو احمر وما فيه الف التأنيث والجمع الاقصى وما ينصرف
معرفة ولا ينصرف نكرة كثلث ورباع ولم يتعرض به الشارح لانه
في صدد شرح قول المص في المتن وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف
في النكرة مع المستثناة وما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة كالاسماء
الستة في حالة التعريف **قوله** والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف
وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتأنيث ونوح ولوط
قد اجتمع فيهما التعريف والعجمة فالقياس ان يمنع الصرف لوجود
العلتين الا ان الخفة الناشية من سكون الوسط فيهما قاومت
احد السببين وازالت ثقله فصرفت لذلك وقد جمعها الشاعر
في الاولين في قوله الا حبذا هند وارض بها هند وهند اتى من دونها
النأي والبعد وقوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد
في العلب وقوم كالزجاج وغيره يجبرونها على القياس فلا يجر فونها

لوجود

لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي اللغة الاولى
قال الله تعالى كذبت قوم نوح وقال الله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا وقال
وامرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين اعلم ان اكثر النحاة على
وجوب الصرف في نوح ولوط لاشتراطهم الزيادة على الثلثة او تحرك
الاوسط على الاصح او الزيادة على الثلثة يقينا وخالفهم الزمخشري
فيهما لما رأى انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنع الصرف
لما ذكرنا ومتفقون على وجوب منع الصرف في نحو ماه وجور وهذا يدل
على ان العجمة لها تأثير ولولا ذلك لكان حكم ماه وجور كحكم هند في جواز
الامرين لكنهما متخالفان في الوجوب والجواز فدل على اعتبارها
في الساكن الاوسط فثبت ان نوحا كهند قال ابن الحاجب وهذا
قوي جدا بالنظر الى المعنى لكن بالنظر الى اللفظ لم يسمع منع الصرف
في نحو لوط ونوح مع الكثرة في الاستعمال والمختار منع صرفه بل عنده
نوجب اخذ قيد في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او
الحركة وح يقع الفصل بين نوح وهند ثم كلامه لان نوحا على الاشتراط
ليس فيه الا سبب واحد وهو العلمية بخلاف هند وفرق آخر
وهو ان العجمة من حيث هو مؤثر بدونها فلا يعادله الضعف وفرق
آخر وهو ان العجمة متوهمة والتأنيث في اكثر الاحوال ملفوظ به وهو
لا يعادله التوهم فلا يعطى له حكمه والمص اقتفى اثر الزمخشري والشارح
بينه كما قاله وفي تمثيل بالاثنين بعد قوله واللغة الفصيحة الى آخره

(Marginal notes: «والعلمية» ; «ممدودة او مقصورة» ; «قال الله تعالى» ; «من حيث هو علم يعتبر في منع الصرف اصلا بدون العلمية والتأنيث»)

الى ان النزاع فى جواز الامرين وعدمه فى نوع ولطوا اما فيه سبب
ثالث من هذا النوع اى من الثلاثى الساكن الاوسط كماه وجور اسمى
بلدتين فان فيهما التعريف والتأنيث المعنوى والعجمة ولم يجئ فيه الا منع
الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب فبقى اثنان هذا فى التأنيث والعجمة
ظاهر واما فى التعريف فلان الاستلزام لزوالهما اذ لا شروط حين عدم الشرط
فالوجه ان التعريف حين قاوم خفة الوسط له باق وان زال تأثيره والمعتبر
فى منع الصرف ذاك لا هذا قيل لا يجوز مقابلة سكون الوسط العلمية لقوتها و
ايضا يلزم من اعتبار وجود العلمية ان لا يجئ فى هذا الا منع الصرف وهو
خلاف الاجماع اقول ان فى السكون خفة وفى العلمية ضدها فيقابله
فكونها قوية غير مانع واجاب البعض عن الثانى بان قال انه موقوف
على ما قاله بعض المحققين فى نحو هند يجوز الامران الصرف استحسانا بان
سكون الوسط يوجب الخفة والسببين الثقل فاذا قاوم الخفة ثقل
احد السببين بقى ثقل آخر وحده وعدم الصرف قياسا بان فيه علتين
ففارق نحو ماه وجور اذ فيهما بعد المقابلة سببان وهما مانعان والجواب
عندى انه لا يلزم من وجود العلمية مؤثرة حين قاوم السكون ثقل غيرها
ان لا يجوز فى هذا الا منع الصرف فضلا عن ان يلزم حال وجودها غير مؤثر
فلا يلزم من كون المعتبر وجودها لا تأثيرها ذلك فافهم واما المؤنث
الثلاثى المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعى فى الصرف وعدمه نحو قدم
اسم امراة وذلك اى كونه جاريا مجرى الرباعى لتنزل الحركة منزلة الحرف

الرابع

وتحقيق

وتحقيق هذا موقوف على تمهيد مقدمة وهى ان الالف فى آخر الاسم المنسوب
اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت او زائدة او خامسة فصاعدا
فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوى ورحوى وملهوى
ومرموى لان ما قبل الياء مكسورة والالف لا يقبل الكسرة فقلبت
الثالثة او الرابعة واوا عن الياء كان انقلابها او من الواو لان الياء
هنا اثقل من الواو ولما فيها من جمع بين الياءات بخلاف ما اذا قلبت
واوا وهنا دقيقة وهى ان الواو فى عصوى بمنزلة الواو فى رحوى فى
انها منقلبة عن الالف هنا فكأنها بمنزلة الواو فى ضويرب وما يدعو
الى ذلك انهم لم يعيدوا الى اصل فى نحو رحوى فالقياس ان يكون
الحكم فى عصوى كذلك كذا قيل ولو قيل والعود الى الاصل اجمل غير انه ترك
فى رحوى لما ذكرنا وهو معدوم فى نحو عصوى فيعاد الى الاصل لكان وجها
حقيقا بالقبول والزائدة فيها ثلثة اوجه اما الحذف فلكونها زائدة كالف
التأنيث واما القلب فلاجرائها مجرى المنقلبة والاول احسن لان الاول
جرى على سنن الاصل والثانى عمل بالتشبيه واما الفصل بين الالف والاخر
والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء فقالوا دنياوى كما قالوا
حمراوى ولا مشابهة فى المنقلبة بتلك المشابهة فلا تحمل فى الالف
يحتمل ان يكون الف التأنيث ويحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة واوا
الف التأنيث ويحتمل ان يكون الف التأنيث والواو زائدة والكل
لا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم ففى السادسة اظهر لانها اطول لفظا

كجبارى او تقديراً كجمزى لتنزل حركة منه بمنزلة الحرف الرابع فى الثقل
واذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك ظهر لك منه ما يدل على اجرائهم
الحركة مجرى الحرف الرابع وهو انهم قالوا فى النسبة الى جبلى حبلى وحبلوى
بالحذف والقلب لانه قد تقرر فى المقدمة ان الالف الرابعة فى الاسم المنسوب
تقلب واوا وتحذف ولم يجيزوا فى نحو حبارى الا الحذف نحو حبارى
ولم يقولوا حباروى بالقلب لوقوع الالف خامسة لانه قد تقرر انها
اذا كانت خامسة تحذف ليس الا لطولها ثم انهم جعلوا نحو جمزى
بفتح الميم وهى الناقة السريعة السير بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه
الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة الحرف فى
الثقل حتى كان الالف خامسة فلما اجروا الحركة ههنا منزلة الحرف
حتى اعطوا حكم الخامسة فكذلك ههنا فى المؤنث المتحرك الاوسط
اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه كاسم امرأة وان سميت
رجلا صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها
لا تقوى قوتها اى قوة الحرف فلم تؤثر فى منع الصرف ما لم يكن
فى المسمى تأنيث بخلاف الحرف الرابع فى عناق فانه تنزل منزلة تاء التأنيث
ولهذا اى لتنزله منزلة الحرف الرابع لم ترد التاء فى الرباعى فى
التصغير والحركة لم تتنزل منزلة التاء بل منزلة الحرف الرابع النازل
منزلته وكذلك ردت فى التصغير فى الثلاثى المتحرك الاوسط
دون الرباعى الا ترى انك تقول فى التصغير قديمة وعنيق بتذكيره

والحاصل

والحاصل ان التاء والحرف الرابع والحركة والتاء اعلى رتبة
من الحرف الرابع لكونه نازلا منزلته والحرف الرابع من الحركة
فالحركة كانت منحطة عن التاء بدرجتين وعن الحرف الرابع بدرجة
والحرف الرابع متوسط بينهما اى ادنى بدرجة من التاء واعلى
بدرجة من الحركة فظهر ان هذا اى التأنيث بغير الالف على ثلث
مراتب على ما ذكرنا المرتبة الاولى ما فيه اى للمؤنث الذى فيه التاء
ظاهرة لانه يمنع الاسم الصرف فى التذكير الا بعد ان يكون الاسم
قد جرى فيه التأنيث قبل تسميته المذكر الا ترى ان كتابا
اسم رجل منصرف حيث لم يكن الاسم مؤنث قبل التسمية فيكون
الحرف الرابع كتاء التأنيث ظاهرة فى امتناع الاسم الصرف مذكرا
كان مسماه او مؤنثا لكن بشرط فى الحرف الرابع ان يكون المسمى
بحيث قد جرى له التأنيث قبل التسمية فيكون بهذا الشرط
منحطا عن التاء بدرجة وفائقة على الحركة بدرجة ورباعية الاسم
لا يضرها الحذف كجيل مخفف من جيأل علم للضبع وهو مؤنث ولو
سميت به رجلا لم ينصرف وهذا الشرط ان لا يكون منقولا عن المذكر
فى الاصل وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرباب اذا سمى به مذكر
انصرف لانه قبل تسميته المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم ورجال اذا
سمى به مذكر انصرف وان كان مؤنثا لان تأنيثه بتأويل الجماعة
والمرتبة الثالثة وهى الادنى المتحرك الاوسط من الثلاثى المؤنث

فانه انما يمنع الصرف اذا كان اسم امرأة فقط فانك اذا سميت به رجلاً انصرف البتة لنقصانه عن التاء بدرجتين وذلك لكونها فرع الحرف الرابع المتفرع على التاء وهو ناقص عن التاء بدرجة فيكون الحركة ناقصة عن التاء بدرجتين اذ نقصان الفرع بدرجة يستلزم لنقصان فرعه بدرجتين

قوله ونحو حذام فيه مذهبان قال الشارح اعلم ان فعال في كلامهم على انحاء جمع نحو بمعنى النوع اي على انواع متعددة فالاول فعال التي بمعنى الامر نحو نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وهو قياس في كل فعل ثلاثي مجرد متصرف تام عند سيبويه لكثرة الورود منه عن العرب واستمراره بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة وما هذا شانه فالقياس عليه جايز وانما قلنا مجرد ليخرج المزيد اذ لا يقال من انطلق طلاق ومتصرف ليخرج نحو دع وذر فلا يقال وذار ووداع وتام ليخرج الافعال الناقصة لعدم جواز كوان لكن وعند غيره سماع اي مقصور على السماع فلا يجيء فعال من كل فعل ثلاثي لانه اسم وضعه العرب موضع افعل وليس لاحد ان يبتدع اسما لم يتكلم به العرب هذا في الثلاثي واما في الرباعي فعند سيبويه ايضا سماع والفرق له بينهما ان الثلاثي قد كثر في كلامهم جدا ولم يسمع من الرباعي الا اللفظان كقرقار وعرعار قال قالت له ريح الصبا قرقار وقال يدعو وليد هم بها عرعار فلكثرة الثلاثي في كلامهم جعله اصلا وقاس عليه وللقلة الرباعي توقف عند المسموع ولم يتجاوز منه خلافا للاخفش فان عنده قياس وهي اي فعال عنده مبنية بالاتفاق

بنائه

بنائه ففيه اختلاف فانه لوقوعها موقع فعل الامر المبني عند اصحابنا لان فعل الامر عندهم مبني فالواقع موقع المبني مبني معناه ان فعال هذه مبني لانه واقع موقع المبني وكل ما هو واقع موقع المبني فهو مبني ففعال مبني فثبت ان هذا الدليل قياس اقتراني من الشكل الاول مطوي كبراه ونتيجته وعند الكوفيين بناؤها لتضمنها معنى لام الامر لان اصل انزل لتنزل بدلالة فلتفرحوا فلما كان نزال بمعنى انزل تضمن لامه فشابه الحرف فبني كما بني اين وكيف وغيرهما من الاسماء المتضمنة المبنية قال ابن يعيش الاول تقريب والثاني حجة القول الحق ان هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في بناء الامر بالصيغة واعرابه فمن بناه جعل السبب هنا الوقوع المذكور ومن اعربه جعل التضمن والحق في هذا المبني بيد الفرقة الاولى فيكون الثاني حقا والاول تقريبا وانما بنيت على الكسر دون السكون مع اصالته في البناء فرارا عن اجتماع الساكنين الالف الزايدة ولام الكلمة وخص الكسر لان الاصل في تحريك الساكن الكسر ولانه من علم التانيث فناسب هنا بالزيادة وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر بسكون العين المعنى لانت اشجع في يوم الوغا والحرب واضرب بالقواضب في الضرب واشد تحملا للشدة والبأس من جنس الاسد فضلا عن الناس قوله دعيت نزال كناية عن الحرب لان اصله انه اذا التقى خصمان تنزلا عن ظهور خيلهما

والتقيا ثم اتسع فيه حتى قيل لكل متحاربين وقوله الحى اذا وقع
اللجاج في يوم الزعر وهو المخوف الاعرب اذ ظرف متعلق بانشجع
وحى عطف على وعيت وفي الزعر متعلق بانشجع ايضا والاستشهاد انه
تانيث وعيت لاسناده الى نزال ولولا انها مؤنثة لما انث فعلها
وكون نزال فاعل وعيت دليل على اسميتها ايضا قالوا هذه حكاية
فلا دليل عليها وذكر عبد القاهر في وجهه اى في وجه كون نزال
مؤنثا ان نزال عدل عن انزلي وانث الفاعل وهو الياء في انزلي
مع انه ليس خطاب الى مؤنث تانيث الفعل لفائدة يذكرها الشارح
كما انث الفعل وان لم يكن من حيث هو لا يتطرف اليه التانيث
لتانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل الذي الحق باخره
الياء التوكيد والمبالغة قوله كانه اى كان انزلي على معنى انزل ثلث
مرات اى انزل انزل انزل جملة مستانفة منقطعة عما قبلها كانه
قيل ما يكون معناه فاجاب بقوله كانه الخ فجعل الياء التي هي ضمير الجماعة
في قولك افعلي يا جماعة كذا الا مفعول لجعل على قصد تكرير الفعل و
جمع ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان في قوله تع حتى اذا جاء
احدهم الموت قال رب ارجعون من انه جمع الفاعل لا لكونه جمعا
بل لكون الفعل جمعا ومكررا لان الفاعل هنا ضمير مفرد عبارة عن الرب
معنى الاية لا يزالون يشركون الى وقت مجيء الموت وفي الجنة
اذا عاين المؤمن الملائكة قالت له نرجعك الى الدنيا فيقول

لقصده

فيقول هي دار الاحزان والهموم بل قدوما الى الله تع واما الكافر
فيقول رب ارجعون المعنى ردوني الى الدنيا لعلي اعمل صالحا بان
اقول لا اله الا الله فيما تركت اى ضيعت من عمري او فيما تركت
من المال كذا في الكواشي قال ان المعنى ارجعني ارجعني ارجعني
ثلث مرات وقيل جمع الضمير تعظيما لله تع وقيل جمع الضمير على ان
المعنى يا رب مر عمهم ليرجعوني الى الدنيا ونظيره ايضا قوله تع القيا
والمعنى الق الق ثنى الفاعل لتثنية الفعل لا لتثنيته لكونه خطابا
الى ملك عند قول بعض فانما ثنى لكونه امر للملكين وفي الكواشي
ويجوز ان يراد القين فابدل من النون الف فالوجه ان تقييده على
وجه الحاصل انه كما جمع الفاعل وثنى في هذين القولين مع ان الفاعل
فيهما مفرد قصد التكرير الفعل كذلك انث الفاعل في انزلي قصد التكرير
قال اى عبد القاهر فلما عدل نزال عن انزلي استعمل في الكلام مؤنثا فثبت
انها اسم فعل ولو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر كما قيل
الاسم فعل لم يكن بعيدا الا انها جرت من الفعل على صيغة واحدة
لجريان صيغة افعل ولا دليل على عدليته مع ان الاصل في كل معدول
عن الشيء ان لا يخرج عن نوع ذلك الشيء دل عليه استقراء كلامهم
ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل
وظهر انه من كلام عبد القاهر ان فعال هذه معدولة وصرح بذلك صاحب
اللب واطلق الشارح هنا وفي لبابه والزمخشري في مفصله وذكر ابن

الحاجب

في شرحه ما يدل على انها معدولة وفعال الثانية ما كان علما وهو
اما ان يكون معدولا عن فاعلة قال به بناء على الاغلب كحذام اسم
امرأة وقطام اسم امرأة ايضا فانهما عدلا عن حاذمة علما وهو مأخوذ
من الحذم بمعنى القطع من حذمت الشيء وسيف حذيم وقاطمة
مأخوذ من القطم بمعنى العض واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة
كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وفي بعض النسخ وحماد للمحمود وهو اى فعال
المعدول ايضا اى كفعال التي عدلت عن فاعلة علم الا ان الفرق
بينهما انه من اعلام الاجناس اى المصادر دون الاشخاص و
ذاك من اعلام الاشخاص دون الاجناس وفي فعال هذه
سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احديهما
وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها اى لفعال هذه بالتي اى بفعال
التي في معنى الامر علله بقوله حيث شاركتها اى شاركت فعال المعدولة
فعال التي بمعنى الامر في الصيغة فجعلوها اى فعال هذه مشاركة لها اى
لفعال التي بمعنى الامر في الحكم وهو البناء ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
وهذا ما ذهب اليه صاحب الكتاب وذكر البعض ان الشبه في
العدل ولا دليل يدل عليه فلذلك لم يذكره الشارح وقيل بناؤه
لتضمن معنى التاء ففجار متضمن لتاء الفجرة وحماد لتاء المحمدة لانهما
في معناهما فاذا اورد عليه بنحو هذا اجاب بحذف التاء فيه بخلاف
فجار زاعما بان هذا معلوم من احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم

كاسامة ح

واعرابهم الآخر وفيه تعسف اذ فيهما تقدير اسماء مؤنثة لم ينطق
بها او زعم ابو العباس المبرد انه لزيادة ثقل بتقدير العدل على
ثقل العلتين فيه وهو اى ابن كيسان وابو اسحاق ينكر هذا التو
ويستضعفه باذربيجان والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع
الصرف لما فيه من العلمية والتأنيث والعدل المقدر لتقديره
في باب حضار لضرورة الامالة فقدر في غيره طردا للباب فثبت
انهم يبنون ما في آخره راء من فعال هذه موافقين لاهل الحجاز
الا ان بعضهم قد منعوا الجميع من الصرف ولم يحتاجوا الى التعريف
في الفرق بخ الاولى ان يقال تقدير العدل لوجوب سبقه على التأنيث
لان حذام وحماد انما يكون علما مؤنثا الا لكونه معدولا عن حاذمة
او عن المحمدة وهما مؤنثتان فثبت ان وجود العلمية والتأنيث
عن تقدير العدل فكذلك قال الشارح لما فيه من العلمية والتأنيث
والعدل اعلم ان الشارح يحتمل ان يطلع على خلاف منهم في منع الصرف
في فعال المعدولة عن المصدر المعرفة كفعال المعدولة عن فاعلة
فجعلها قسما ثانيا من اقسامها الثلاثة لا من اقسامها الاربعة
كالزمخشري في حكم واحد في بيان خلاف وعدم وجدان بعض
لا يدل على عدم وجدانه وكلامه في لبابه لا يدل على عدم خلافهم
فيها نعم كلام الاكثر في بيان الخلاف في فعال المعدولة عن فاعلة
وهو لا يدل على عدم ذلك فاذا نكر صرف لزوال العلمية بالتنكير

ل

بفتح الهمزة وسكون الزاء وفتح الراء اسم مكان قد اجتمع فيه التعريف وزيادة الالف والنون والعجمة والتأنيث والتركيب فلم يرد مانع الصرف ...

غير معين

فاعلة ح

والتأنيث المؤثر في منع الصرف بجزو الهما لما ثبت انه لا يؤثر
الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي اللغة الاولى اي
لغة الحجازيين وعليها البيت الذي انشده اي المص في المتن اذا
قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام وهو اي البيت
للجيم بن صعب بن علي في امرأته حذام وقيل كانت امرأة من العرب واصله
ان حذام امرأة حذرت قومها من الغارة فانكروها فلما نزلت
الغارة قالوا صدقت حذام فضرب به مثلا والثالثة الخ فعال الخ
تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث اي يا لكاء ويا خبيثة
اي اللئيمة في سبب المرأة يقال للمذكر يا لكع وللمؤنث يا لكعاء وهي
ايضا مبنية على الكسر لمشاكلتها فعال التي في معنى الامر في الزنة وهو مذهب
سيبويه فجعلوها مشاكلة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والعدل ايضا نسب بعضهم هذا الى سيبويه وقيل بنيت لتضمنها
تاء التأنيث وهي على الكسر لاصالته في تحريك الساكن ولم يستعمل
هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف اي ادور ما اطوف
اي مدة طوافي ثم اوي اي ارجع الى بيت قعيدته اي قاعدته هو
لا يجوز في السعة جاءتني لكاع الآن يجعل لكعاء علما لامرأة ثم
يعدل عنه الى لكاع قال عبد القاهر انما اختص بالنداء
لان التعريف لا يكون الا فيه اي تعريف فعال هذه لا يكون الا في
النداء لان ما عدل عنه ليس بعلم ولا مشار اليه ولا معرف باللام و

ولا بموصول تعرض الشارح بالاول فقال الاثري ان نحو خبيثة ضد
الطيبة وفاسقة هي الفاجرة واصله الخروج عن الامر يقال فسقت الرطبة
اذا خرجت من قشرها ومنه قوله تع ففسق عن امر ربه ليس
بعلم لظهور غيره وانما تعرف اشباه هذا بالنداء فلهذا اي فلعدم تعرفها
الا بالنداء اختص بالنداء في حالة السعة اقول هذا مبني على ان علة
البناء انضمام العدل الى التأنيث والتعريف فدعت الضرورة الى اختصاصها
بالنداء وهذا من مخترجات خاطري ثم وجدته في بعض الحواشي منقولا
عنه **قوله** واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر قال الشارح
اعلم ان الجر ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول
من يقول المقصود بالمنع في هذا الباب اي باب ما لا ينصرف هو التنوين
ومنع الجر بشفاعة التنوين اي بانضمامه الى التنوين قوله انما هو لخروج
الاسم بالاضافة ودخول الالف واللام عن استحقاق التنوين خبر ان
واذا لم يستحقه اي الاسم استحال تقدير سقوطه اذ هو لا يتصور الا
بعد ثبوته وهو ح لمكان المنافي وهو اللام او الاضافة فلا يسقط الجر
اذ ذاك اي وقت عدم استحقاق التنوين لان سقوطه تبع لسقوط
التنوين واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم
يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة وهي ما يحمل على الدابة بعد تمام
الوقر ويقال لها بالفارسية سربار بغير حمل يكسر الحاء قال ابن السكيت
الحمل بالفتح ما كان في بطن او على رأس شجر والحمل بالكسر ما كان على ظهر

او على رأس فعلى هذا القول الجر لكونه مفارقاً عن التنوين لا لا
واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع كالتنوين فانجراره اى انجرار
ما لا ينصرف ههنا اى في حال الاضافة واللام لوجهين احدهما ان يقال
ان القصد ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال
وهو قبل الاضافة ودخول اللام دون جميعها لئلا يجري اعرابه اى
اعراب ما لا ينصرف مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال فعلى
هذا الوجه انجراره ليس لانصرافه والوجه الثاني ان يقال ان الاسم
انما منع من الجر لكونه مشابهاً بالفعل واذا دخلت الاضافة او لام
التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه
ما اخذ منه اى من الاسم لاجل مشابهته الضمير يجوز ان يعود الى الفعل
ويجوز ان يعود الى الاسم فعلى الاول من باب اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل محذوف وعلى الثاني من باب اضافته الى الفاعل والمفعول
لكن الاول اولى لقربه وهو الجر فان قيل على ما ذكرت كان القياس ان
يعود التنوين كالجر فلم يعد اجاب بقوله واما التنوين فلم يعد لعدم
الامكان لمكان المانع لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل وكذا الفاعلية
والمفعولية لانها من خصايص الاسم كالاضافة والالف واللام يجب
ان يعاد معها اى مع حروف الجر الجر والتنوين لزوال المشابهة بدخولها
ومقتضاه اعادة ما حذف لاجلها من الاسم ومع ذلك لم يعد قوله
كان يجب ان يعاد معها التنوين من تنازع الفعلين ويحتمل ان يكون

فيه

فيه ضمير الشأن لان اللام والاضافة يحدث تغيير الاسم من حروف
الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة فيكونان اقوى في الابعاد عن الفعل
بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم من هذا النحو
شيئاً فلم يعتد بدخولها ولنا جواب ثان وهو ان حروف الجر جائت
لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة
اذهبت زيداً الا يرى انه يجوز نصب المعطوف عليه حملاً على معناه
فكان الباء معدوداً من جملة الفعل من جهة المعنى كهمزة اذ
فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من جملة
الاسم واحد حروفه بحكم تعدي الفعل منه اليه ولولا هذا لما
تعدى فكان حرف الخفض كالفاعلية والمفعولية في معنى العامل
فلا بد من انضمامه الى ما ذكر من الاضافة واللام ليرتفع المانع
وينصرف الاسم فلا تؤثر منفردة هذا ما قال بعض المحققين وقيل
ان القول باعادة الجر لزوال الشبه لا يصح لان زوال الشبه بزوال
ما يثبت كما اذا صغر احمد تصغير الترخيم مع التنكير وقيل رب حميد
فالشبه في احمد للوزن والعلمية فيزول فقد زال في رب حميد و
تعري الاسم عنهما ليس بمثبت للشبه فيزول بزواله كما ان
الفاعلية والمفعولية كذلك وايضاً يلزم اعرابه من بدخول
خاصة من خواص الاسم ولم يقل به احد لان مشابهته بالتضمن لا
بتعريه عنها فكذا فيما نحن فيه فعلى هذا انجراره لانصرافه وهو مذهب

ومن تابعه وقال ابو علي لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير المنصرف
لان التنوين لم يذهب بهما وهذا قول من لا يدري ما هو المنصرف
وغير المنصرف **قوله** والمبني نوعان لازم وعارض قال الشارح اعلم
ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة من قولهم فلانة
عرضة للزوجية اي قوية عليها او من فلان عرضة للناس لا يزالون
يقعون فيه لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه الفاعلية والمفعولية
والاضافة وانما بني منها اي من الاسماء ما بني لمناسبة ما بينه و
بين ما لا تمكن له اصلا اي الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام ولم
لمشابهة لعدم اطرادها وفيه وجوه تضمن معنى غير المتمكن والتشبيه
والوقوع موقعه والمشاكلة للمواقع موقعه والوقوع موقع ما اشبه
والاضافة اليه ولم هو ماخوذ من بناء الدار فسمي به تشبيها له
في وجود الثبات على حالة واحدة ثم ان الاسم المبني على ضربين
لازم وعارض لانه اما ان لم يكن له حالة بالنصب اي في حالة واحدة
من الاحوال و بالرفع فالمراد بالحالة حركته لا احد معانيه المعتورة
لان جميع الاسماء له حالة اعراب بهذا المعنى فعلى الاول برفع الاعراب
وعلى الثاني بجره او كان له ذلك اي اعراب او حالة اعراب فالاول
هو المبني اللازم والثاني هو المبني العارض وتعريف المصنف المبني اللازم
بانه الذي تضمن معنى الحرف كاين ومتى او ما اشبهه كالذي ليس
على وجه يفيد اطرادا وعكسا الطرد وهو التلازم في الثبوت

اي

يصدق عليه المعرف

اي كلما يصدق عليه المعرف والعكس هو التلازم في الانتفاء اي
كلما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف فبين الاول بقوله
لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف وهو معنى من
الاستغراقية والغايات نحو قبل وبعد تشبهه اي الحرف وكذا العدد
من المركب تشبه الحرف في الافتقار الى العجز يتضمن معناه وهو معنى حرف
العطف ومثل هذه الاشياء يصدق عليها المعرف كما ذكرنا مع انه ليس
بمبني بناء لازما فلا يطرد وبين الثاني بقوله والاسماء الافعال نحو
هيهات وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه فلا يصدق عليه المعرف عليها
وهي من اللازم فلا ينعكس قال المصنف في المفتاح في جوابه هذا
تعريف رسمي للمبني لا يجب انعكاسه واما اطراده فثابت لان
معنى قوله ما تضمن معنى الحرف او ما اشبهه محمول على الدوام اي يتضمن
معنى الحرف او ما اشبهه ابدا على معنى انه حين وضع وضع على التضمن
او المشابهة واما ما ذكرت فلم يوضع اول وضع متضمنا للحرف و
لا مشابها له لان الافتقار والتضمن في خمسة عشر مثلا وقت
التركيب لا غير وانما لم يذكر هذا الجواب هنا لعدم افادته لان التعريف
كما يجب اطراده يجب انعكاسه **قوله** كاين ومتى وكيف قال الشارح
انما بني اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام الاستفهامية او حرف
المجازات شرطية وذلك لانك اذا قلت مستفهما اين زيد
فكانك قلت افي الدار ام في المسجد ام غيرهما فتضمن حرف الاستفهام
ام في السوق

والعجز
مثل احد عشر
المعرف عليها
ثم لم يوضع
شرح
يقل
اعراب

طلباً للاختصار في الابهام فبني لذلك، واذا قلت معلقاً اين تجلس
اجلس فيه وهكذا تقول في ساير الامكنة مثل ان تجلس في السوق
اجلس فيه وان تجلس في الدار اجلس فيها فتضمن معنى حرف الشرط
الملزم من طلب الايجاز وكذلك متى متضمن اما معنى حرف الاستفهام
استفهامية او حرف المجازات شرطية لانك اذا قلت في الاستفهام
متى القتال كان المعنى اليوم بحذف همزة الوصل بقرينة ام غدا ام بعد غد
واذا قلت في الشرط متى تخرج اخرج كان المعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم
وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا في باقي الازمنة فتضمن معناهما
فبني لذلك وكذلك كيف فانه متضمن معنى حرف الاستفهام وذلك
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فتضمن معناه ولا يكون الا
متضمن معنى حرف الشرط كما جوزوا باين ومتى وقال الاستقرا عليه
وفيه لغتان احديهما ما ذكر والاخرى كي بحذف الفا، وقيل مقتصر عن
كيف وليس بلغة اخرى كسو وسوف ومحله الرفع على الخبرية ان كان
الواقع بعده اسما مفردا او النصب على الحال ان كان جملة اسمية او
فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد فاعل او فعل زيد
اي على اي حال وبه حكم الاخفش بظرفيته لانه والظرف متقاربان
ولهذا يعمل في الحال نحو كيف زيد ضاحكا او على المصدرية اي فعلا قبيحا
او حسنا فعل ومنه قال سيبويه انه اسم مبهم غير ظرف اذ لو كان ظرفا لكان
منه ظرف كما في متى القتال او على الخبرية ان كان فعلا ناقصا نحو كيف كان

بدل زيد

او

قوله او على المفعولية ان كان من افعال القلوب نحو كيف علمت زيداً
او كان شبهه كالذي والتي قال الشارح شبه الموصولات بالحروف من حيث
انها تفتقر اي تحتاج الى جملة توصل الموصولات بها اي بتلك الجملة ولا
تستقل بالفائدة وفي بعض النسخ بالافادة بدون الصلة اذ لا يفهم
معناها الا بضميمة ما بعدها اليها فصار لذلك من مقدماتها فبنيت لذلك
وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل اي والحال ان الاصل في البناء السكون
لانه ضد الاعراب والاصل فيه الحركة فيكون في ضده الهرب عن التقاء
الساكنين ولم تحرك اليا اما لاستدعائه قلب اليا الفا واما لان تحريك
الحرف الصحيح اولى لقوته واختير الفتحة من بين الحركات في التحريك لخفتها
قوله والعارض حسن كهذيا قال الشارح انما بني المضاف الى ياء المتكلم على
الكسر لان الاعراب فيه اي في المضاف الى ياء المتكلم يؤدي الى احد الامرين
اما الى انقلاب اليا الفا او واوا في حال النصب والرفع وفيه لف ونشر
واما الى خروج اليا عن المدة في تلك الحالتين على تقدير عدم الانقلاب وكلاهما
على خلاف الاصل اذ لا من الازالة عنه ولا ضرورة تمسك البعض على مذهب
البعض ونسبه ابن حاجب الى الغلط وجعل اعرابه تقديريا فلا يلزم المحذوران
والذي يدل على ذلك ان الاعراب يستحق بعد التركيب والكسرة موجودة
قبله فلا جا التركيب وحد الاعراب محله شاغلا فيه لامتناع اجتماع الحركتين
مختلفين او متماثلين فقدر لا مكانه وقد مر في فصل المعرب لكن شرط فيما
اعرابه بالحركة جواز اجرائه على الاخر وكالسبيل الى هذا في غلامي فكيف يكون جوابا

يفهم بيان

فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء اذ لا شك ان الابقاء على الاصل صح

فيكون مبنياً بناءً عارضاً على الحركة فرقاً بين اللازم والعارض وعلى الكسر
لما ذكرنا من الانقلاب وخروج الياء عن المدة والذي يلوح الى ان الحق
ان يكون اعرابه تقديرياً لانه لا فرق في الحقيقة بينه وبين المقصور
في انعدام الشرط المذكور ومنهم من جعل اعرابه تقديرياً في حالتي الرفع والنصب
وحالة الجر لفظياً ومعتمده وجود الكسرة اللفظية وقد عرفت انها موجودة
قبل التركيب واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
في ادعوك وهو وان كان غير مبني الاصل لكنه مشابه لكاف وذلك
فكانه مشابه له لان المشابه للمشابه وذلك الكاف حرف ولا يمنع بجواز
تغاير المشابهتين لوجوب فيما نحن فيه وامكان زيادة الوجه في احدهما
لا تقتضي التغاير لجواز الاكتفاء بذلك القدر في جواز البناء وهو اي
كاف الخطاب مبني فبني ما وقع موقعه اوضح ووقوعه موقع كاف الخطاب
بقول الابري انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه اي الى زيد
كما توجه في ادعوك هذا على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين
فانه معرب بغير التنوين ومذهب الفراء منهم انه مبني على الضم وليس
بفاعل ولا مفعول وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا قيل انه بدل
من قوله لعروض البناء وحذف اللام من الثاني دون الاول لوجود
شرط حذفه فيه دونه اقول يجوز ان يكون فرقا مفعولا له لذلك
المجموع لا للبناء على الحركة فقط ويجوز ان يكون اللام في لعروض للوقت
اي وقت عروض البناء فرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما هو

هو غير عارض البناء وانما بني على الضم لانه لم يكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف في نحو يا احمر مثلاً اذا
مررت جماعة كلهم احمر فنودي واحد منهم فقيل يا احمر فلو بني المنادى
المفرد المعرفة على الفتح لم يعلم ان حركته اعرابية والمراد به واحد
غير معين او بنائية والمراد واحد معين وفي بعض بالدال الغير المعجمة وهو
سهو لانه يقال فيه يا احمدا بالتنوين كيا رجلا لا نوع منصرف ولا غير
بينهما بحرف النداء لجواز حذفه نحو يوسف اعرض ولا يجوز بناؤه ايضاً
على الكسر لالتباسه اي المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المضاف الى ياء
المتكلم المحذوف منه الياء اجتزاء اي اكتفاء عنه بالكسرة نحو يا غلام
فبقي من الحركات الثلث الضمة فبني عليها ولم يبن المنادى النكرة
لانه وفي بعض النسخ لانها لم يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد به
غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وكاف الخطاب معين فلا يقع
موقعه للتنافي وفيه نظر ولا المنادى المضاف لان الاضافة تمنع
المضاف اليه بمنزلة التنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع مع البناء وكذا
ما هو بمنزلته واما النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس في نحو لا رجل
في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل
في الدار وانما افاد الاستغراق لان دخولها لابتداء الجنس لا لانتهائه
فمعنى هل من رجل هل من واحد من هذا الجنس لا اقصاه غير انه اكتفى بذكر
ما يدل على الابتداء لدلالة احدى الغايتين على الاخرى ووجه تضمن النكرة المفردة

وي
ع
واحد
البناء لكون
والتنوين م

ابا عنها بلغية قولهم لا رجل بالفتح من لا رجل بالضم لرفع وهم من ليس بعد رجل وما
الا لجرف مؤكدة مثبت للاستغراق وعوض فتضمنت اياه ولو استفيد من لا
لما تفاوت الكلامان وطريقة اخرى ان النفي والاستفهام يتشابهان
في تسلطهما بمضمون الجملة لا بالاسم وحده لكن انفرد لا بحكم وهو النفي المثبت
بالاسم المنفي على معنى الاستغراق كلام التعريف مفيدة في نفس الرجل فاحبوا
ان ينصبوا دليلا عليه يتفصل معه حالة من سائر حالاتها التي لم ينزل فيها منزلة
حرف يحدث في الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المبني لكون هذا الحكم مما يدل
على شرط امتزاج الحرف بالاسم وشدة الاتصال بينهما لم يبن الرجل لان الاحتياج
اليه للتمييز وذلك مقصود ههنا وانما بني على الحركة لعروض البناء اذ العارض
يناسب العارض وانما بني على الفتح لتناسب حركة عمل لا التي اسمها
مضاف او مشابه وهو النصب وفي بعض النسخ ليناسب عمل لا عمل ان
لان بينهما مناسبة في التضاد واحدا فرعي المناسبة في الحركة واما
المركب المراد به كل كلمتين جعلتا اسما واحدا بان يدل على معنى واحد
بلا نسبة اسنادية او اضافية فيشتمل ستة اقسام الاول ما كان
ثانيه صوتا نحو سيبويه فحكمه بناء الاول على الفتح لانه بمنزلة
احد عشر والثاني على الكسر اتفاقا الا عند بعض العرب فانهم
يعربونه غير منصرف لعدم التضمين والثاني ما تضمن ثانيه معنى الحرف
لكن جزء الاول شبه المضاف فحكم اعراب الاول وبناء الثاني وسيجيء
تحقيقه والثالث ما تضمن ثانيه معنى الحرف ولم يشبه المضاف نحو خمسة عشر فحكمه

ذلك

ان

ان يبني الجزء ان على الفتح واليه اشار بقوله فانما بني الشطر الاول لتنزله
من الكلمة منزلة الصدر عن عجزها فصار كالزاي من زيد فكما ان الصدر
من الكلمة يبنى فكذلك ما هو بمنزلته وبني الشطر الثاني لتضمنه معنى حرف
اذ الاصل خمسة وعشرة فحذف الواو وركب احد الاسمين مع الاخر فصارا
كالاسم الواحد الدال على مسمى واحد ليجري مجرى سائر الاعداد المفردة
نحو خمسة وستة وكون العطف في معنى المؤذن بان الشطرين كلمتان
لا ينافي الاتحاد والامتزاج في اللفظ فلا تناقض وانما احتاجوا الى ذلك
لدفع الالتباس لانك اذا قلت لصاحبك العاقد للشراء اعطيتك
بهذه السلعة خمسة وعشرة يتوهم المخاطب انهما صفقتان والمراد صفقة
واحدة بخلاف خمسة عشر ولا احتياج اليه فيما ينيف على العشرين وما فوقها
من العقود لان مجرى هذه العقود مجرى جمع المذكر السالم واعرابها كاعرابه
والتركيب لا يعرض في المثنيات والمجموعات وانما معروضه المفردات على انه
لا التباس في تلك العقود مع المنيف للتباين ونحوه في حكمه ثمن في التقويم
حتى يعطى تارة درهما واخرى عشرين وبنيا على الحركة لعروض البناء فرقا
بين اللازم والعارض على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص متعلق بالمطلوبة
او حال من ضمير هو ههنا يتعلق بها اي في المركب للثقل الناشي من الاجتماع
فحركا بالفتح اذ الغرض ليس الا تحريكه لما ذكر وبه يحصل الوصول الى هذا الغرض
فلم يكن لنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل والرابع ما لا يكون الثاني منه صوتا ولا متضمنا
بمعنى الحرف فحكمه فتح الاول وحده ان كان الاخر حرفا صحيحا والا سكن لكونه بمنزلة

الجزء

من الكلمة واعراب الثاني مع منع الصرف للعلمية والتركيب وافاد الرضي بقوله وما نحو
بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث للتعليل اي لانه لم يتضمن الثاني معنى الحرف
وفي امس ما كان كذلك مع اعراب الجزئين وامتناع الثاني من الصرف والسابع
ما كان كذلك مع انصراف الثاني حيث شبهوه بالمركب الاضافي تشبيها لفظيا
من حيث انهما اسمان احدهما عقيب الاخر مذكور وقد مر تحقيقه في باب ما لا ينصرف
واما ما حذف منه المضاف اليه فهو على ضربين ظرف وغير ظرف فالاول الجهات الست
والسفل ودون ومن على والابتداء بهذا الاول كقولك جئتك من قبل وتو
الامر من قبل ومن بعد اي من كل شيء ومن بعده وجئتك من اسفل ودو
ومن على اي من اسفل ودونه ومن اعلاه فانما بني لان الاسم اذا حذف منه
المضاف اليه ونوي اي المضاف اليه فيه اي في الاسم المضاف كان معنى الاضافة
مقدرا فيه اي في ذلك الاسم والاضافة اي ومعناها معنى من معاني الحروف
ولهذا يقال حروف الاضافة فيكون متضمنا معنى الحرف فيكون مبنيا فيجري مجرى
امس في انه لما تضمن التعريف من غير ظهور ما يفيده بني لتضمنه معنى حرف
واذا ظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه
فلم يتضمن المضاف معناها اي معنى الاضافة كما يفهم معنى التعريف من اللفظ اذا
ابرزت حرف التعريف في امس فلم يبن واذا لم يكن منويا لم يبن ايضا اذ
لا يتضمن حينئذ معناها فيكون اسما تاما نكرة معربا كسائر النكرات قال الشاعر
لي الشراب وكنت قبلا والفرق بينهما في المعنى وقوع المجيء قبل زمان المضاف
في الاول ووقوعه في زمان ما من الازمنة المتقدمة على هذا الزمان في الثاني وبين

وهذا

وهذا مبني على كون الاول معرفة والثاني نكرة قال ابن يعيش في شرحه للمفصل
في علة بنائه لان هذه الظروف حقها الاضافة لان معناها لا يتحقق الا بها
فلما حذف المضاف اليه اكتفاء بمعرفة المخاطب عن ذكره منويا صارت بمنزلة البعض
من الكلمة لانهما كالشيء الواحد والبعض مما مبني وقيل لمشابهته الفعل في ان
كلا منهما يفهم منه المعنيان فاذا ذكر المضاف اليه زالت اذ لا دلالة له على
على المضاف وفيها ما فيهما وقيل لمشابهته الحرف من حيث الاحتياج وانما بني على
الحركة ليوض البناء على الضم جبر المحذوف منه باقوى الحركات ويريد ان المضاف
لما انقطع صار بعض الكلمة قد زال فظهر النقصان فبنوا عليها جبرا له وقيل
بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان حالة الاضافة نحو قبل هذا ومن
قبله لا الضم فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا للتمييز بين الحركة الاعرابية و
الحركة البنائية فبني عليه وصارت الضمة علما لهذا الحذف شبهها بالمنادى
المفرد المعرفة في ان كلا منهما مبني في حال ومعرب في حال والثاني نحو حسب
وليس غير ولا غير وغيره فليس غير منصوب المحل لكونه خبر ليس واسمه
مضمر وفي لا غير مرفوع المحل على الخبرية على مذهب البصريين وعند الزجاج
محلهما واحد وعلى مذهب الكوفيين لا غير بالفتح مثل لا ريب قوله والمبني
اللازم من الافعال الماضي والامر بغير اللام قال الشارح قد سبق في صدر
الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب اصلا فبناؤهما
لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة واذا كان
مستحقا له بسبب المضارعة فما بني منها اي من المضارع مبني بناء عارضا وذ

لك

اى ما بنى منه ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بنى تشبيها بالماضى نحو فعلن
من حيث ان كلا منهما فعل لحق باخره نون جماعة النساء وهم قد اخرجوا المضارع
لمشابهته للاسم من اصله فاعربوه فلان يدخلوه فى اصله الذى هو البناء اولى واحرى
هذا عند سيبويه وقال غيره انه اى المضارع لما خرج عن اصله بالمضارعة اجرى البناء
فى بعض الاحوال فثبت انه قد ترك على اصل البناء ايذانا بان الاصل فى الا[فعال]
البناء كما صحح نحو القود تنبيها على ان اصل باب بوب والوجه فى تعيين حال
اتصال نون جماعة النساء للبناء ان نحو يفعلن اوطى للبناء اذ المضارعة
فيه للاسم انقص اذ ليس من الاسم على عدد المثال الاخير انه لا يكاد يوجد نحو
ضاربن على نحو يضربن بخلاف يضربان ويضربون وتضربين اذ لكل منها نظير
فى الاسماء كضاربان وضاربون وضاربين فلا يلزم من بناء ما يتصل به
نون جماعة النساء بناؤها ويمكن ان يقال الوجه فيه ان الالف والواو تقتضيان
بحركة ما قبلها اذا كانت مدة والنون سكون ما قبلها والحركة آلة الاعراب
والسكون آلة البناء ولما تقتضى حركة ما قبلها فكانه يقتضى اعرابه وما يقتضى
السكون فكانه يقتضى بناؤه فلاجل هذا بنى مع النون لا معها خفاؤه
عارض على ما ذكر سيبويه ولازم على ما ذكره غيره واختار المص مذهب سيبويه
وانما بنى المضارع عند الحاق نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة لان الفعلية
مقتضية للبناء لكونه اصلا فى الفعل كالاعراب فى الاسم الا انهم لم يعتدوا
بالجهة الفعلية واعربوا عملا بجهة المضارعة فحين دخلته النون كان الجهة
الاولى مجردة اذ التاكيد جريانه فى الحوادث فقويت الفعلية بهذا الاعتبار

فعاد

فعاد الى اصله الذى هو البناء على الفتح لانه لما اقترن به الزيادة تشبه
نحو بعلبك فى ان كلا منهما كلمتان ركبتا فصارتا كالكلمة الواحدة فبنى
على الفتح كما بنى هو اى بعلبك **قوله** اعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه
قال الشارح اعلم ان الكلمات الثلث يعنى الاسم والفعل والحرف تنقسم
بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة و
معمولا فيها وهو واقع كالافعال المضارعة نحو لن يضرب زيد فيضرب
معمول وعامل فى زيد وعامة الاسماء المتمكنة كاسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف والاسم التام نحو لقيت زيدا كاتبا
غلامه او مضروبا ومررت برجل حسن وجهه واعجبنى ضرب زيد او رايت غلام
زيد وحصل لى عشرون درهما فكل منها عامل لشى ومعمول لاخر او لا
تكون عاملة ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف الغير العاطفة وهى
حروف العاطفة وحرف الاستفهام وحرف الخطاب وغيرها والاسماء الغير
المتمكنة كالمضمرات واسماء الاشارة والموصولات قوله الا القليل منها اى
من الاسماء الغير المتمكنة استثناء منها وهو ما تضمن حرف الجزاء وفى بعض
النسخ الا ما تضمن حرف الجزاء فانه يكون عاملا ولا يكون معمولا فيه كما يجى
عن قريب واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل
الماضى نحو ضرب زيد فانه عامل فى زيد وليس بمعمول والامر بغير اللام نحو اضرب
زيدا واما باللام فهو بمنزلة المضارع والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل
المضارع وهى الاسماء المتضمنة بمعنى ان الشرطية اى نحو من وما ومتى ومهما وحيثما

واخواتها تقول من تضرب اضرب وما تفعل افعل وعلى هذا فانما تكون
عاملة في الفعل لا معمولا فيها فكان المراد بالعمل العمل الصريح والحروف العاملة
وهي الحروف المشبهة بالفعل والحروف الناصبة للفعل المضارع والحروف
الجازمة والحروف الجارة فان كلا منها عامل غير معمول فيه واما ان لا تكون
عاملة ولا تكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمل المص في المتن وظن انه غير واقع
منوعا حال اما من فاعل اهمل او من فاعل ظن انه اي الشأن لا يتصور
معمول فيه في كل حال الا في حال ان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل
المضارع وكالمشبهة في ان كل فعل مضارع عامل واما الاسم المتمكن فكل اسم
متمكن يصح اضافته فيعمل الجر اذ المضاف يعمل في المضاف اليه عند الشيخ عبد القاهر
والمص تابع له لا يقال ان ما ذكرت من القضية الكلية في الدليل كاذب لانه يصدق
بعض الاسم المتمكن لا يصح اضافته وذلك لان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا
اضافته البتة ما نذكره في الباب الثاني في بحث التمييز ان شاء الله تع وهو متمكن حيث
تقول عشرون في الرفع وعشرين في حالتي النصب والجر ولو لم يكن كذلك
لما كان معربا لانا نقول صحب معنى احسب انه لا يعمل الجر بالاضافة وهو قائم مقام
مفعول حسب لا قتضائه اياها لانك تقول حسبت زيدا منطلقا لكنه غير متصرف
لا يستعمل منه ماض ولا مضارع اي ولئن سلمنا انه غير عامل للجر بالاضافة الا انه
لا يلزم ان يكون غير عامل لانه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا ففي قوله لا نسلم
اشارة الى الجواب بالمنع او لا اي لا نسلم ما ذكرت لجواز اضافته الى المميز على الخلاف والى
غير صبا بالاجماع فيعمل الجر ولئن سلمنا انه غير عامل للجر بالاضافة وهو ينصب الخ ولا بد

ولا يلزم من منع الدليل منع المدلول لجواز ثبوته بدليل اخر لا يقال العلم لا يجوز
اضافته لانه معرفة ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه وهو متمكن حيث تقول
زيدٌ وزيدًا وزيدٍ لانا نقول لا نم انه لا يصح اضافته اذ كل علم قابل للتنكير بضرب
من التأويل كما نكر زيد مثلا بان يجعل زيد من الزيود فيصح اضافته اذ ذاك
اي عند التنكير لزوال المانع نحو مررت بعمركم وبعثماننا وقول الشاعر علا
زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماض الشفرتين يماني كما يصح
اضافة النكرات فهذا اي ما ذكرنا من السؤالين محله الرفع على الابتداء
خبره قوله الذي غر المص اي جعله مغرورا من اهمال هذا القسم ظانا
انه غير واقع غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة ومن
ذلك اي مما لا يستعمل مضافا البتة نحو طرا وقاطبة كلاهما بمعنى جميعا فانه لا
يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز علم ذلك بالاستقراء وهو معمول فيه لكونه منصوبا
على الظرفية اذ الظرف لا بد له من ظروف عامل فيه فيكون هذا القسم ايضا
واقعا قوله وكالاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي قال الشارح الاسماء المتضمنة
بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو من تضرب
اضرب وكذا اخواته نحو ما تفعل افعل ومتى تجلس اجلس فلبنائها خرجت
عن كونها معمولا فيها الا اياما استثنيناها من الضمير المستكن في بنيت الراجع الى
الاسماء فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف كاخواته لوجهين احدهما انه انما
لم يبن ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما نبه بيفعلن ايذانا بان
الاصل في الافعال البناء وانما حص اي به دون غيره من اخواته لانه اقوى منه

في الاسمية بدليل انه ابدا مضاف الى الاثنين او الى الجماعة ويصير بعض المضاف اليه
ولا كذلك اخواته والثاني انهم حملوه اي اياه على ما هو نظيره في المعنى في الاعراب
وهو جزء او بعض كلاهما معربان او على ما هو ضده وهو كل وهو معرب وهم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه اي حملا مثل حملهم اياه على نظيره قوله
والعامل لانه عمل ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص قال الشارح قد عرفت
ان المعرب هو الاسم المتمكن يتناول المنصرف وغيره بخلاف الامكن والفعل
المضارع وقد عرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وعرفت ان الفعل
المضارع قد تطفل عليه اي على الاسم فيه اي في الاعراب بسبب المضارعة فاذا
عرفتهما فاعلم ههنا اي في هذا المقام ان تعلق وفي بعض النسخ ان تعليق
الفعل او ما اشبهه من الحروف كالحروف المشبهة بالفعل والاسماء كاسمي
الفاعل والمفعول وغيرهما مما يدل على حدث وغيرها اي غير ما اشبهه انث
الضمير اعتبار المعناه من الابتداء وحروف الجر والاسم الجامد المضاف والناصب
للتمييز ملتبسا بوجه ما اي من الوجوه المعهودة بينهم بالاسم المتمكن متعلق
بتعلق قيد به بناء على ان المراد بالعامل ما يعمل العمل الصحيح بقرينة اتيانه
عقيب تقسيم الكلمات العربية الى الاربعة بحسب اقتضاء العقل كما ان المراد
من العمل فيما الصحيح على ما صرح قبل سبب خبر ان في قوله ان تعلق الفعل وما
يتعلق لثبوت وصف فيه اي في الاسم المتعلق به كالفاعلية او ما اشبهها كالاسمية
لكان وما ولا المشبهتين بليس والخبرية لان او المفعولية او ما يجري مجراها
من الحالية والمميزية والاسمية لان والخبرية لكان وما يحمل عليه او الاضافة

ونحوها كالجار والمجرور نحو مررت بزيد وهذه المعاني المذكورة مع ملحقاتها
معان معقولة لا يدركها الا العقل فلا سبيل الى ان يدركها الحس تستدعي
نصب علامة يستدل بها اي بتلك العلامة قوله بها قائم مقام فاعل يستدل
او المصدر اي يوجد الاستدلال بها عليها اي على تلك المعاني فجعلوا وجوه الاعراب
الذي هو الرفع والنصب والجر قوله الذي صفة وجوه التوحيد ما اضيف
اليه ولا يبالي بالنصب مفعول ثان لجعلوا عليها اي على تلك المعاني المعقولة
وسموا تلك المعاني المعقولة مقتضيات للاعراب وفي بعض النسخ
بالاضافة وسموا الاشياء التي تعلقها به اي بالاسم سبب لحدوث هذه
المعاني المعقولة عوامل مفعول ثان لسموا وكذا اي كما تستدعي ما ينصب
تلك العلامة مضارعة الفعل المضارع بالاسماء على ما تقدم ذكره في بحث
المضارع تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفعوه اي المضارع حيث
للمكان وجدوه او فرحا من المضارعة بالاسم وذلك اي كونه او فرحا
من المضارعة عنده وقوعه بنفسه اي لا بضميمة موقع الاسم نحو جاءني رجل
يضرب اذ الرفع علة لقوله فرفعوه اي انما رفعوه لان الرفع اقوى وجوه
اعراب الاسم ليدل على قوة المشابهة وانما كان او فرحا عنده لان
وجوه المضارعة سبعة ومن جملتها وقوعه موقعه فاذا حصل ذلك يتم المشا
ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه اي موقع الاسم لكن معه
ما يجعله في تقدير الاسم نحو ان او ما اشبهه كلن وكي واذن حيث للتعليل
كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم لكونه علامة ما هو فضلة في الكلام

كما هو

بهة

وجزموا حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة لوجوه السبعة بما او احد
وذلك الانحطاط عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم وهو ان وما شابهه
ولم ولما ولام الامر ولا النهي حيث كان الجزم مفقودا في الاسم ليدل
على انحطاطه عن تلك الرتبة وسموا مضارعته للاسم مقتضية لاعرابه
والمعنى الذي هو المضارع به اي بذلك المعنى او فرحطا من المضارعة الخ
وقوعه موقع الاسم عامل الرفع فعامله اذن معنوي وسموا الحرف
الذي هو منعه تقدير الاسم او شبهه بالنصب عطفا على الحرف اعني ان واخواته
عامل النصب وسموا الحرف الذي جزمه اي منعه عن تقدير الاسم او شبهه
بالنصب عطفا على الحرف اعني ان واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا
عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص
فان العامل سبب يحدث المعنى المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص
فظهر منه ان المقتضي غير العامل هذا في الاسم ظ واما في الفعل فلا بد من بيانه
بان يقال ان وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم بسببه يحدث الاسمية
المشابهة المقتضية لكون اخره على الرفع وان الذي يقع المضارع موقع
الاسم بسببه يحدث النقصية المشابهة المقتضية لكونه على النصب وان
الذي جزمه عن ذلك يحدث به انحطاط رتبة المضارعة المقتضية لكونه
على الجزم وكل من الاسمية والنقصية والانحطاط معان لا يدركها الا
العقل وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ ليس من شان ناصب الفعل المضارع
وجازمه ان يحدث بهما المعنى المقتضي للاعراب اذ المعنى المقتضي هو

وهي متحققة قبل وانما قال ما اوجب ولم يقل لفظا اوجب ليتناول العامل اللفظي
والعامل المعنوي والمراد من وجه المخصوص اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
وانما لم يعرفه بما عرفه ابن الحاجب وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
لانه ذكر عامل اي شيء كان بخلاف ابن الحاجب فانه ذكر حد عوامل الاسماء
وعلى ما ذكرنا قيل لا فرق بين التعريفين فافهم قوله والعامل ضربان
هذا غني عن الشرح قوله لما رايت اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي تاثيره
اي تاثير الاول في الثاني يريد اي المص انك اذا رايت الغلام في غلام
زيد يؤثر حال على ان الرؤية بصرية ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا على
انها قلبية في الثاني وهو زيد فتجره الفا للتفسير وعرفت ان علة هذا
التاثير اي تاثير الغلام في زيد في تلك الصورة هي الاضافة امكنك تعدية
هذا الحكم وهو الجر الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت
علية اي علية الاول في الثاني اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول
اصوب من الثاني لان رجح بعود الضمير الى الاثر المضاف وعلى الوجه الاخير الى الاول
المضاف اليه والى رى على القاعدة الجارية بينهم هو الاول ولانه على الاول يطرد
الحكم بخلاف الثاني لانه لا يلزم من معرفة ان للاول اثرا في الثاني في المادة المخصوصة
معرفة تاثيره في الثاني في كل مادة اذ لا يلزم من التاثير المخصوص بموضع التاثير
في كل موضع فضلا عن لزوم المعرفة عن المعرفة واما اذا عرفت علة التاثير امكنك
اطراد الحكم في كل مادة كما عرفت ولا شك ان ما يفيد الاطراد اصوب تم شرح
شرح الباب الاول بعون الله وحسن توفيقه الان نشرع متعينا بالله

في شرح الباب الثاني انه ولي الاعانة **الباب الثاني في العوامل الفعلية القياسية** قدمنا القياسية لاطرادها قال الشارح لا خفاء ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر اي الساقط
عن القياس الخارج صفة بعد صفة للشاذ عن الاصل والمطرد ليس كذلك فما
ليس كذلك فهو اولى بالتقديم على ما هو كذلك ولان المطرد بمثابة الكلي
لانه ما لا اختصاص له بشيء كالكلي اذ هو لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
الشركة الا ترى ان عمل الرفع وحده وعلى النصب والرفع لا اختصاص له بنحو ضرب
وضرب مثلا لان علة الاول اللزوم وعلة الثاني التعدي فيتناول كل ما وجد فيه
تلك العلة وكذلك عمل الجر وقد عرفت بيانه كما ان الحيوان لا اختصاص له
بانسان والانسان لا اختصاص له بزيد بل يتناول منهما كلا من معديه و
وغيرها وغيره اي غير المطرد بمثابة الجزئي لانه ما يختص بشيء كاختصاص
عمل الجزم بمن وعكسه كما ان الجزئي هو ما يمنع نفس تصور مفهومه عن الشركة فيه
فلا يتناول زيد غيره والكلي مقدم على الجزئي لانه جزء للجزئي غالبا والجزء
مقدم على الكل لان الكلي هو المنسوب الى الكل وهو جزء والجزئي منسوب الى الجزء
وهو كل فكما ان الجزء مقدم على الكل بالطبع وكان الجزء كليا والكل جزئيا قدم
الكلي على الجزئي فلزم منه ان يتقدم ما هو بمثابة الكلي على ما هو بمثابة الجزئي لما
الجنسية بين الشيئين علة الانضمام في الحكم **قوله** ولان الفعل منها وهو الاصل
في العمل قال الشارح وانما كان الفعل اصلا في العمل لكونه اشد تاثيرا حيث عم عمله
اصالة واكثر فائدة لانه دل على الحدث بمادته والزمان بصيغته ويكون ان يكون عمله

لانه

لانه باعتبار دلالته على الحدث عمل في الفاعل والمفاعيل والمصدر وباعتبار دلالته
على الزمان عمل في المفعول فيه بخلاف الاسم اذ لا دلالة عليهما وضعا وقد لا يكون
مقتضيا وبخلاف الحرف لا تقتضائه اما اسما او فعلا ومعموله ابدا واحد او اثنان
ومعمول الفعل لا يكون اقل من ستة بل يكون اكثر منها وايضا باعتبار كثرة
الدلالة كان التاثير في الذهن اشد ويجوز ان يكون باعتبار ان الزمان
متجدد ومنصرم بتاثير الحاضر بتغيير معناه ولهذا يسمى بعضهم الفعل كلمة
وفي الوجهين الاخيرين نظر هذا احد وجهي كونه اصلا في العمل والوجه الآخر
اشار اليه بقوله والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما في العمل اما
بالمشابهة في الاسم والحرف والتضمن في الحرف فقط ولو لم يكن اصلا لما احتيج
في العمل اليهما فهو عطف من حيث المعنى على قوله لكونه فالحمل على اللف والنشر الغير
المترتبين مما يأباه سوق الكلام **قوله** واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب
قال الشارح يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب يعني لا يتجاوز
الى الجر لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
بحسب وضع الواضع اذ لولاه لوقع الالتباس والغرض التمييز ويبنى عنه
معنى الاعراب وتمام هذا الامر بيده وفيه بحثان آخران يجيئان
في بحث الاعراب الاصلي وغيره والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او
ما يضاهيهما اي يشابههما من ضاهى يضاهي كاسم كان والتمييز والحال
ولا يقتضي شيئا سوى ذلك وهذا معلوم بالضرورة فبالحري ان يكون
عمله مقصورا على الرفع والنصب اذ العمل بحسب الاقتضاء فلا يعمل الجر لانه

لا يقتضي ما جعل علماً له قوله واما الرفع فعام قال الشارح يريد اي المص ان عمل الرفع اي العمل الذي هو الرفع فالاضافة للبيان او اضافة مصدر يعم اي يشتمل جميع الافعال لانها مستوية الاقدام بفتح الهمزة وكسرها في اقتضاء الفاعل اذ كل فعل لازماً او متعدياً يقتضي الفاعل اعلم انهم اختلفوا في تعريفه فقال بعضهم منهم ابن الحاجب ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به خرج ما اسند اليه مجهول الفعل ودخل ما ليس قائماً به وبعضهم ما يجب تقديم خبره الى عامله بمجرد كونه خبراً هذا القيد لاخراج ما تضمن ما يوجب تقديمه وبعضهم ما ارتفع باسناد الفعل اليه خرج به المبتدأ وبعضهم ما كان المسند اليه من الفعل او شبهه مقدماً عليه قال به الزمخشري اي احترز عن مثل زيد قائم على الغاء وقال المص الفاعل هو المسند اليه مع بما وبالاسناد ليدخل ما ليس باسم صريح ولفظ الاسم وان كان مطلقاً لكنه موهم لخبر وجه وفاعل الانشائيات واطلقه ليتناول الفعلي والتقديري والايجابي والسلبي وجمع بقوله عامله ما فرقه غيره لافادة المقصود على طريق الايجاز خالياً عن الموهم بخلل التعريف مقدماً عليه بيان بان تقديم الفاعل من مقدماته اذ ما قبله لا يفيد الاحتراز عن مثل زيد قائم لانه وارد على ظاهر قول الزمخشري لا عليه ووسط ضمير الفصل تنبيهاً على انه من بين التعريفات هو التعريف الحق اما من الاول فلانه فيه ما ينافي ظاهر التعريف واما من الثاني فلانه قال ابن يعيش في شرحه للمفصل وهذا القول عندي ليس بمرضي لان خبر الفاعل الذي هو الفعل الذي لم يتقدم بمجرد كونه خبراً والا لوجب تقديم كل خبر والتالي باطل والمقدم مثله

بل الامر وراء ذلك وهو كونه عاملاً ورتبة العامل قبل رتبة المعمول فكونه عاملاً اوجب تقديمه كالتضمن اقول ان حمل قوله ورتبة العامل قبل رتبة المعمول على الوجوب منعناها والا فلا يتولد منه فكونه عاملاً فيه اوجب تقديمه فالى صل اما الصغرى ممنوعة واما هذه النتيجة غير لازمة والاولى ان يقال لانه يخرج منه فاعل الانشائيات وتغييره بالعامل لا يوجبه اذ لا ضرورة تدعوا الى العدول عنه اليه واما من الثالث فلان الاسناد امر معنوي وعامل لفظي واما من الرابع فلما مر ولما كان قيداه اعني المسند ومقدماً محتاجين الى البيان تعرض مجملاً بيان احدهما الى ما سبق حيث قال قد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب وهو نسبة احد الجزئين الى الآخر على وجه الافادة التامة فلا حاجة الى الاعادة فقال انما وجب تقديم الفعل على الفاعل لان تقدير قولنا ضرب زيد صدر الضرب عن زيد وزيد في التفسير مؤخر فكذا في المفسر ولان الفعل علة الفاعل فعليته تقتضيه ولان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى في نفسه وهو الفاعل في زمان معين احترز باللفظ عن الدوال الاربع وبالدال على ثبوت معنى عن المهملات وبقيد زمان معين عن الاسماء والحروف فاذن اي اذا كان الفعل على ما ذكرنا الاسناد كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والاسناد امر اضافي والذهن متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الذهن من الاسناد الى المسند اليه والا اي وان لم ينتقل الذهن من الاسناد الى المسند اليه حين تصوره لكان المعنى الاضافي الذي يتوقف تعقله على تعقل غيره اعني الاسناد مستقلاً بالمفهومية وهو ح فاذا اي اذا كان ذلك محالاً وهو ان لم يكن مذكوراً لكنه مراد من

من ضرورة الاسناد انتقال الذهن منه الى المسند اليه وذلك هو الفاعل و
لا يلزم منه ان يكون كلاما وهو ظاهر فيلزم عند ذكر الفاعل اسناده الى شيئين
فثبت ان الفعل في الذهن بواسطة دلالته على الاسناد مقدم على الفاعل
فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ليحصل المطابقة بينهما
لا يقال هذا ثابت في خبر المبتدا فيجب تقديمه عليه لانا نقول نعم الا ان المانع
منعه وهو الاضمار قبل الذكر في المشتق وغيره حمل عليه طردا للباب لان
قولنا نعم يدل على انه لا فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد وليس كذلك
كما ستطلع عليه ولا يلزم من وجوب تقديمه الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
لانه لا ينافي ان يكون اصل المبتدا كونه مقدما وهو كاف في عدم لزومه
بل لانا نقول فرق بين قولنا زيد قام وقام زيد لانك اذا قلت زيد لم يلزم
من توقف الذهن على معناه الحكم بالاسناد معنى آخر اليه بخلاف ما اذا قلت قام
لما تحققنا ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قال اي المصنف في المتن يرفع
اسما واحدا وذلك اي ان لا يكون الفاعل الا واحدا لان معنى ضربت
صدر الضرب عني وحروف الجر لا يدخل الا على المفرد لانه ثبت انه عامل في
المفرد وما يدخل ذلك عليه هو الفاعل فيكون الفاعل واحدا بالضرورة
ليس الا ولان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه
ولم يشترط ان يكون احدث شيئا والا لجاز تعدده لجواز احداث
الشخصين الفعل وبقولهم يشترط يتعلق قوله لانه قولهم مات
ومات زيد ولو كان الاحداث شرطا لما جاز لان الخبر لا يحدث الطيب

وزيد

وزيد يحدث الموت فثبت ان شرطه الاسناد فاذا كان شرطه الاسناد لا الاحداث
قيل هذا الكلام مقتضي معناه ان الشرط لو كان الاحداث لا الاسناد لجاز نسبة
الفعل الى الفاعلين وذلك غير جائز بل هو ممنوع لاستحالة توارد العلتين
على معلول واحد بالجواب لا يلزم من اسناد القيام الى زيد وعمرو بشرط الاحداث
تواردهما عليه لان قيام زيد وعمرو حصتان من مطلق القيام فهما غيران على
ان هذا الرسول لو سلم لزم عدم صدور الافعال التي هي حصص من مطلق الفعل
عن الفاعل حين صدرت عنهم معا والحس يكذبه فليس لك ان تسند الفعل
مرتين لانه لما كان نسبة الى الفاعل على وجه الاسناد فاذا اسند اليه تم الاسناد فلو نسب
معه الى آخر لزم ان لا يتم لان الاسناد لا يتعدد ولكنه تام لحصول الاسناد به بدون المسند
الى الآخر لان الفعل الى شيء لا يجوز ان يضاف الى آخر معه فلذا لم يتعدد الفاعل
بخلاف نسبته الى المفعول لانه على جهة التعلق وهي على كثرة فيجوز تعدد المفاعيل فان
قلت انا نجد الفعل يسند الى اكثر من واحد مع جواز نسبته الى احد فيبطل ما ذكرتم
ان الفاعل لا يكون الا واحدا اجاب بقوله وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس
بمتناقض لان المعني به بالتشديد اي المراد انه اي الشأن من انه لا يجوز ارتفاع اسمين
مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد متعلق بارتفاع من غير عاطف نحو ضرب
زيد عمرو ومن هذا علم انه ليس بمتناقض لان الرجلين ليس باسمين مختلفين
بل اسم واحد وكذا الرجال وعلم انه يجوز ارتفاعهما بغيرها نحو ضرب زيد وانحوك
وبفعلين نحو قام زيد وقام عمرو او بغير وبالعطف نحو قام زيد وعمرو وقوله
وان لم يكن مظهرا نحو نصر قال الشارح اعلم ان الفاعل على ضربين احدهما مظهر

او على مظهر نحو ضرب زيد والآخر مضمر او على مضمر وهو اما منفصل عرّفه الزمخشري بانه
ما يجري مجرى الظاهر في الاستبداد اي في ان كلا منهما مستقل بنفسه لا يحتاج في التلفظ
الى ما يتصل به وقدّمه على المتصل وان اخّره الزمخشري في المفصل نظرًا الى انه لا يعدل
اليه عن المتصل الا في موضع الضرورة لا لاصالته لا اختصاره كما ستطلع عليه لان البحث
هنا بالنظر الى كونه فاعلا كالمستبد او يقتضي بذلك لانه ح بمنزلة المظهر كما عرفت
نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الفعل الا عند تعذر الوصل وذلك في خمس مواضع
موضع الابتداء وموضع الخبر له لانه لا شيء يتصل به وموضع خبر ان لان ان مرفوعه
لا يتقدم على منصوبه واذا وقع بينه وبين فعله حرف الاستثناء او حرف العطف
وبها المقصود وان قدّم هذا على ان المتصل هو الاصل او متصل وسيجي انه ما
لا ينفك عن اتصاله وهو اما بارز وهو ما له لفظ به كضربا استغنى به عن تمثيل
ضربنا وضربوا وضربن وضربت استغنى به عن تمثيل جمعه وتمثيل المخاطب والمخاطبة
واما مستكن وهو ما نوي به سواء كان اي استكنانه لازما كالمنوي في اضرب
ويستتر في اضرب ونضرب وتضرب لانه لا يظهر لها صورة في حال البتة
او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب ويشاركه هند ضربت لانه قد يظهر لها نحو
فاعل كغلامه وغلامها وسيجي بحث المضمرات مستقصى في بحث المضمرات
ان شاء الله تع **قوله** ثم ان الفعل على ضربين قال الشارح المتعدي وهو
ما يتصل اليه المفعول به من غير واسطة الحرف اي الفعل المتعدي ما جاوز عن
الفاعل ووصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف واللازم بخلافه
وقيل ما توقف معناه على شيء يقع عليه وقيل ما وجد الفاعل في غيره وقيل

ما

منزلته ٤

ما اذا اتصل به ضمير المفعول حسن معناه واللازم بخلافه ومعناه اللغوي اي المجاوز
من عدا طوره اي تجاوز حده يناسب الاول نحو ضرب زيدًا وهو اي الفعل المتعدي
على ثلثة اضرب وهم ينزلون الفعل الوان وهو ضربان قوي وضعيف والقوي
على ثلثة اضرب قوي ومتوسط واقوى وكذلك الفعل قوي وضعيف وهو اللازم
والقوي على ثلثة اضرب قوي خالص وهو متعد الى مفعول واحد ان تعلق فهمه على
واحد سواء كان علاجا وهو ما يقتضي في ايجاده استعمال جارحة كضربت زيدًا
وقتلت بكرًا او غير علاج وهو بخلافه بل يكون مما يتعلق بالقلب نحو ذكرت زيدًا
وفهمت الحديث وتعديه الى ذلك المفعول بحسب ما يقتضيه الفعل ومنه افعال الحواس
وذكر ابو علي الفارسي ان السمع خاصة يقتضي المفعولين لا يكون ثانيهما
مما لا يسمع ويجوز الاقتصار على احدهما لكن على ما يسمع نحو سمعت الحديث او الكلام
وقال ابن يعيش لا اراه صحيحًا لان الثاني قد يقع مما لا يكون مفعولا الا في
الافعال الداخلة على المبتدا والخبر والحق انه مما يتعدى الى واحد كانه ان المسموع
والى غيره بقرينة بعده من حال او غيره دالة على انه المراد نحو سمعت زيدًا يقول
فان زيدا مفعول على حذف المضاف اي سمعت قول زيد لانه يقول الحال عنه على لعل
ابا علي جعله من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر ومتوسط وهو متعد الى
مفعولين وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول
بمعنى ان يصدق عليه هو هو او كان بمنزلته او لا يصح ذلك والاول افعال
القلوب نحو علمت زيدا فاضلا فانه يصح ان يقال زيد فاضل وعلمت ابا يوسف
ابا حنيفة فانه يصح فيه القول بان ابا يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته وسيجي شرحها

اي شرع افعال القلوب في الباب الثالث ان شاء الله تعالى والكناية اما ان تتعدى
الى المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة او بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما فانه
في هذين المثالين لا يجوز ان يقال زيد جبة وزيد درهم وجعلوا من هذا
الباب ما يتعدى الى المفعول الثاني بواسطة حرف ثم حذف منه اتساعا نحو اخترت
الرجال كذا اي من الرجال قال الله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه
ومنه قوله استغفر الله ذنبا لست احصيه وسميته زيدا وكنيته ابا عبد الله
والاصل الباء وحكم الاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى والمتعدي اليه الفعل بنفسه
ومن ثمه لم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم للاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار ههنا اي في باب اعطيت على احد المفعولين
يعني يجوز فيه ثلاثة اوجه الاقتصار على الاول نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
والاقتصار على المفعول الثاني اشار بقوله او نحو اعطيت درهما ولا تذكر من
اعطيته والاقتصار عليهما جميعا اشار اليه بقوله ويجوز ان تسكت عنهما اي عن
المفعولين جميعا نحو فلان يعطي لان الفعل والفاعل جملة يحسن السكوت عليها
وتحصل لها فائدة للمخاطب وذكر المفعول فائدة اخرى زادت على الفائدة
الاولى فان ذكرت المفعولين كان تاما في البيان والفائدة ويجوز ان تسكت
عن احدهما فيكون توسطا في البيان وعنهما جميعا لحصول الفائدة في الجملة وهي
المبالغة والتوكيد وذلك لانه انما تفعل انت ذلك لتفيد به نوعا من
المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معط على الاطلاق اي سواء كان من اعطى زيدا
او عمرا او اهلا للاعطاء او غير اهل وما اعطى درهما او فضة او فرسا او

او غيرها وهذا مبني على ما ذكره السكاكي ان المقام اذا كان خطابيا لا استدلاليا
افاد العموم في افراد الفعل بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع وجود الحقيقة
فيهما تحكم وتحقيقه ان معنى يعطي يفعل الاعطاء لان المراد منه صدور الفعل
عن الفاعل فقط والاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق
الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الآخر
من غير مرجح واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين على
الاشهر نحو علمت زيدا في الاقتصار على الاول او علمت منطلقا في الاقتصار على الثاني
لان موضعها اي وضع افعال القلوب على ان تعرف الشيء بصفة ويجوز بالتشديد
اي تخاطبك فلا يجوز ان تسكت من احدهما للفقد اي لفقدك ما عقدت
عليه حديثك بيان عقد الحديث انك اذا قلت حسبت زيدا منطلقا فقد عقدت
حديثك على ان زيدا مظنون الانطلاق عندك فلو سكت عن ذكر المفعول
الثاني فقدت ما فيه الفائدة العظمى وضيعت معنى كلامك لانه ما وقع فيه
الشك وقصدك بهذا التركيب ان تخبر بذلك لا بذات زيد انما ذكرته
ليترتب عليه الثاني ولو سكت عن ذكر الاول تخرج عن يدك ما يفيده الاول وهو
مظنون الانطلاق عندك ومن ههنا علم ان الاول معتمد البيان والثاني
معتمد الفائدة فاذن لا بد من ذكرهما والسر في ذلك انهما تدخل على المبتدا
والخبر الغير المستغني كل منهما عن الآخر لكن لم يسكت عن احدهما حملا عليهما لان
مراتب الخفاء ههنا اكثر مما في ذلك اذ تعلق الفعل بما بين الجمل الخفية في
لانها من المعقولات الذهنية امر خفي كسناده الى العقل فلو طرح لدخلت ظلمات

بعضها فوق بعض وقيل لان المفعولين معاً كالاسم الواحد لان المفعول في
الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر الثاني مضافاً الى الاول اذ معنى علمت زيداً فاضلاً
علمت فضل زيد فلو حذف احدهما لكان كحذف اجزاء الجملة وانما قلنا على الاشهر
لان ابن مالك اجاز ذلك لقيام القرينة كقولك لمن قال ما ظننت
قائماً وكقوله كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال تلاقيا
اي لا اخال الكائن تلاقيا او بعد البين تلاقيا والفرق بين الاقتصار
والاختصار مر في صدر الكتاب واما المفعولان معاً فقد جاز حذفهما ومنه قوله تعالى
من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحاً مطلقاً على مذهب ابن السراج والسيرافي
وقوله تعالى يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتم شركائي
عني وقوله تعالى ظننتم ظن السوء اي بالمصدر المؤكد وكانه قال ظننتم ظننتم لان
التاكيد كالتكرير وعند قيام قرينة عند بعضهم فلا يقال علمت بلا قرينة اذ من
المعلوم بالضرورة ان العاقل لا يخلو عن علم وظن في اغلب الاحوال فاذا قلت
علمت بلا قرينة الحذف ما اخذت بكلامك هذا الا ما كشف الضرورة امره
والحق انه جائز مطلقاً لانك باعتبار انك اخبرت واعلمت مخاطبك
ان ما عندك ظن لا يقين او يقين لا ظن اخذت فيه من الفائدة بالاختصار
فيه ضرب اقوى وهو متعد الى ثلثة مفاعيل وهو اي هذا الضرب فعلان
منقولان بالهمزة عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت واريت بسكون
الراء والصحيح بالتخفيف نحو اعلمت زيداً عمراً فاضلاً واريت زيداً بكراً مجتهداً
اذا ما فالهمزة بسببها يزيد مفعول آخر وهو الذي كان فاعلاً قبل النقل وموضعه

وموضعه الاصل قبل المفعولين لان الهمزة للتصيير وحمل الشيء على اصل المعنى
ففي المثال الاول حملت زيداً على ان يعلم عمراً فاضلاً ثم هذا النقل مخصوص عند
الفعلين دون اخواتهما وهو المسموع من العرب فيقفون عليها ولا يتجاوزون
الى غيرها وقد اجاز الاخفش النقل في جميع الافعال بالهمزة الى المفعول
الثالث فقال اظننت واحسبت واخلت وازعمت زيداً عمراً قائماً اي
حملته على ان يظن عمراً قائماً وعلى هذا القياس غيره وقد يضمن اخبرت
وخبرت وحدثت وانبأت ونبأت بمعنى اعلمت فيتعدى كل منها تعديه
الى ثلثة مفاعيل يعني قد لا يكون مفعوله الثالث بواسطة الهمزة بان يكون
له مفعول واحد فيجري مجرى الواحد الى ثلثة مفاعيل لافادة معناه نحو هذه الافعال
المذكورة فان هذه الافعال الخمسة كل منها عند سيبويه متعد الى واحد بنفسه
والى الثاني بحرف الجر نحو انبأت زيداً بكذا ثم حذف الجار اتساعاً وقيل
انبأته كذا قال المرتضى من انبأك هذا اي بهذا او عن هذا غير انه
لما كان الاخبار مشتملا على الاعلام يضمن معناه فيتعدى تعديته وعند
المبرد فانه متعد اليهما لا على التضمين وهذا روي وبالبرد حري لان الاعلام
يتعلق بشيئين بمصير وتحديث فالجميع من متعلقاته وكل شيء يكون نوع علم
اما الاول فبالهمزة واما الثاني والثالث فباعتبار العلم وكذا ارى من
رأى بمعنى علم بخلاف معاني تلك الافعال الخمس فانها غير متعلقة بهما لان
الاول هو البناء والاخران هما النبأ ومدلول الفعل منصوب على المصدر
نحو انبأته نبأ فيكون نفس الفعل وهو لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيداً

عمراً قائماً

فكأنك قلت اخبرت زيداً هذا النوع من الخبر وانما ذكر لبيان خصوصية
البناء فالفعل ينصبهما باعتبار انهما بناء مخصوص لا باعتبار انهما زيد وقائم
وسبب عدم جواز الحكاية كما جاز في الجملة الواقعة بعد القول نحو قال زيد عمرو
منطلق وهي منصوبة محلاً على انه مصدر عند المحققين وعلى انها مفعول به
عند الجمهور كون القول في الاكثر للحكاية فيكون المراد به غير اللفظ الا
الذي تقدم ذكره بخلاف الانباء لان المراد منه المعنى دون اللفظ فلا يمكن
الحكاية فيه لجبر بانه جرى مجرى القول النفسي الذي لا يحكم بعده الجملة كقولك القو
زيد منطلق وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل قال الشارح اعلم
ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره لوجوه مناسبة لترك الفاعل
منها عدم العلم بالفاعل بالنسبة الى المخبر او المخاطب ومنها تطهير الفاعل
عن اللسان للتعظيم ومنها تطهير اللسان عن الفاعل لحقارته ومنها الخوف عليه
ومنها طلب الايجاز وغرض المتكلم الاخبار عن المفعول ومنها وفق النظير شعر قوم
من طابت سريرته حمدت سيرته فانه اقيم المفعول هو سيرته مقام الفاعل
ليوافق الاول في الاعراب الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة المتكفل
ببيانها علم المعاني والبلاغة فيبنى له الفعل ويجعل مسنداً اليه لئلا يبقى الفعل
بلا فاعل ويرفع به كما يرفع به ذلك و يجعل ذكر الفاعل نسياً منسياً
فلا بد فيه من ثلاثة اشياء حذف الفاعل واقامة المفعول وتغيير الصيغة
وههنا اسئلة منها ان الفاعل ضد المفعول فكيف يترتب عليه من احكامه
ليس بمستبعد لان شرطه الاسناد ولا الاحداث وهما في هذا الحكم سواء

الفاعل ح

ومنها

ومنها ان قوله تصريح بانه ليس بفاعل وهل هذا الا تناقض يحتمل ان يكون ايراده
لبيان احد نوعي الفاعل لاختصاصه بحكم ليس في الاخر ومنها انه لا احتياج الى تغيير
الصيغة لامكان الاقامة بدونه لو علمت انه على نوعين لما ورد وهذا لاحتياج
الى تغيير تمييز ومنها ان يقال ما الوجه في تغيير ما قبل الاخر بالضم او كسر ما قبل اخره
اقتضاء حذف الفاعل الواجب ان يكون بناء فعله مما لا يشترك به بناء اخر
من ابنية الاسماء والافعال التي سمي فاعلوها خوف الاشكال وليس هذا
الا في التغيير المذكور وما حكى ابو الحسن الدئل فمحمول على انه منقول من دئل
في ذلك اذا تحرك فيه والخروج من ضم الى كسر اخف من العكس ثم في قوله
فيبنى له الفعل اشارة الى ان هذه الصيغة مزالة عن محلها ومبانة عن اصلها
وعليه الاكثر من النحويين ومنهم من يقول انه اصل بنفسه لا معدول عن غيره
والذي غره مجيء افعال لم ينطق بفاعلها مثل جن وحم والصحيح هو الا
بدليل عدم الادغام في بويع وسوير مع وجود قاعدة تقتضيه تنبيهاً
على انهما عدلا عن اصل وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اوله المتحرك
لانه من علامات الفاعل فحرك بحركة تشعر به ولان اخويه مما يختصان
لبناء الفاعل دونه ويكسر عين الفعل من الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد
فيه اللام الاولى عطف على عين الفعل اي بكسر اللام الاولى في الرباعي المجرد
عن الزيادة والمزيد فيه والملحق بهما اي بالرباعي المجرد والمزيد فيه لانه
على تقدير الضم كان في الثلاثي المجرد على مثال حنث ورسل ونحوهما وعلى
تقدير الفتح كان على مثال مرد وجرد فيكون مشاركاً لبناء اخر من ابنية

الاسماء

وقد فرض ان لا تشاركه بوهم حمل عليه غيره قال الفراء لما دل على الفاعل والمفعول
جيء باقوى الحركات للمفعول ولم يقتصر عليه او على كسر ما قبل الاخر دفعا للالتباس نحو
ضرب واستكرم فانه اول المتحركات في استكرم هو التاء اذ لا عبرة بهمزة
الوصل لانها تسقط في الدرج ودُحرج وتُدحرج في مثال الرباعي المزيد فيه وجُلبب
وتُجلبب في مثال الملحق بهما واما علامة البناء للمفعول في المضارع فان يضم
حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه وان يفتح اللام الاخر
في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم في مثال الثلاثي
المجرد والمزيد فيه ويدحرج ويتدحرج في مثال الرباعي المجرد والمزيد فيه و
يجلبب ويتجلبب في مثال الملحق بهما فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله
فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كما ان زيد وطاب
الخبر وهذا اشارة الى جواب النقض للمورد ههنا **قوله** ويجوز الاسناد الى
مفعوله الثاني قال الشارح اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ما كان
اي الاول او الثاني سائغ نحو اعطي زيد درهما في قيام الاول واعطي درهم
زيدا في قيام الثاني الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو
زيد لانه عاط اي اخذ هذا اذا لم يكن الاول ملتبسا بالثاني اما اذا التبس
فلا الا الى الاول فلا يجوز اعطي خالد زيدا في اعطيت زيدا خالدا لعدم التمييز
واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد
قائما ولا يجوز ان يقال علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب
اي باب افعال القلوب هو الخبر في الحقيقة ابدا ولا يحسن جعله مخبرا عنه بحال والا لزم

جعل

والا لزم جعله خبرا ومخبرا عنه معا وهو محال قيل لا يلزم من عدم الحسن عدم الجواز
الجواز معناه كالاستعمال قال الشيخ عبد القاهر انهم كثيرا ما يستعملون لا يحسن
ويريدون به لا يستعمل وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى المفعول الثاني حيث
امن من الالتباس فاجاز ظُن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القيام هو مظنون
دون المزيد لان الجسم لا يتعلق به الظن ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت
زيدا اخاك للالتباس لان ذلك يدل على ان زيدا معلوم والاخوة مظنونة
فلو اقيم الاخ مقامه لانعكس المعنى وهو غير جائز واما سائر المفاعيل فلم يصرح
بعدم جواز الاسناد اليه لكن اشار اليه ولم يشتغل ببيانه فلنا ان نشتغل به
فنقول لا يجوز الاسناد الى المفعول له لاستلزامه زوال ما كان به بالعلية
ولا الى المفعول معه لانه بالواو يستلزم وجود المعطوف بدون المعطوف
عليه وبلا واو وجود المفعول معه منفكا عن الواو وكلاهما لا سبيل اليه
ولا الى المفعول فيه ان كان ظرفا لازما اذ لا سبيل الى ارتفاعه ولا الى النائب
من المفعول المطلق لعدم الفائدة ولذلك لم يجز ضرب بشيء وجلس مكان
او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة قطعا من نفس الفعل
وقد نقل بعضهم جواز الاسناد الى التاكيد منه عن سيبويه مستدلا بقوله وقد
حيل بين العير والنزوان لان بين لازم الظرفية وقال ابن خروف
شارح كتابه ادعاؤه انه مذهب سيبويه فاسد لانه لا يجيز اضمار التاكيد
في هذا الباب لعدم الفائدة في الاسناد اليه ملفوظا فكيف منويا وما اجاز
سيبويه لا يمنع احد وهو اضمار المصدر المقصود مثل قولك قعد لمن توقع

اى قعد ذلك القعود الذى ينتظرون وجوده قوله ومنصوب الفعل على
ضربين قال الشارح اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة بما يتعلق
بالجار والمجرور فى قوله بعض الافعال وهو المتعدى لان كل فعل لا يقتضيه
وانما يقتضيه الفعل المتعدى فينصبه به لا غير لانك تقول ضربت زيدا وطفت
البلد ولا تقول ذهبت زيدا وانما سمى مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل
وكذا اى كما ان المفعول به من المنصوبات الخاصة كذلك التمييز فانه ايضا
من المنصوبات الخاصة لانه اى التمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
او مقدرة فلا يجئ اى التمييز الا لما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه
اى طيب زيد يحتمل طيب الاصل وطيب الرائحة وطيب العيش وغيرها من طيب نفسه
وخلقه وكذا تصبب الفرس عرقا لانه يحتمل تصبب العرق والدم والبول
فاذا جئت بالعرق زال الابهام والتمييز بابه مزال عن اصله اذ الاصل فى
طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وكذا تصبب الفرس عرقا لان اصله تصبب عرقه
فازيل عنه ابتداء لضرب من المبالغة لان كون الشئ مجملا ومبهما اولا
وكونه مفصلا ثانيا اوقع واثبت فى النفس من ذكره اولا مفصلا وذلك
لاشتياق النفس الى معرفة المبهم عليها وذلك لانه اذا اسند الفعل الى
غير من له ذلك كان الابهام والتعميم عارضا فيكون المستمع مترددا ويذهب
وهمه الى كل نوع من الانواع التى يصلح ان يسند اليها هذا وينبعث على طلب
ما يورثه السكينة والوقار ويزيل عنه القلق والانزعاج ويتوفر دواعيه
الى وهم العلم به فاذا جئت بنوعها فى تلك الحال حل من قلبه محلا وكاد و

واستقر فيه استقرارا لا يفيده قولك طاب زيد والتوكيد فانك
اذا ذكرت الشئ مبهما ثم مفسرا فقد كنت ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا
وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة وبهذين الوجهين يجمع قوله لما فيه
من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل على ما لا يخفى وعلى هذا اى وعلى ما مر
من المثالين قوله تع واشتعل الرأس شيبا اى شيب رأسى اصل الكلام
فى المرتبة الاولى شاب رأسى فتركت لما ابلغ مرتبة وهى الاستعارة فى
اشتعل شيب رأسى شيبا ثم تركت هذه المرتبة الى تحويل الاسناد وايقاع
شيب تمييزا فى واشتعل رأسى شيبا ثم تركت هذه لتوخى مزيد التقرير
الى اشتعل الرأس منى شيبا على طريقة وهن العظم منى ثم تركت لفظة منى
بقرينة عطف ذلك عليه لمزيد التقرير وهو ابهام حوالة بادية مفهومه
على العقل دون اللفظ فصار اشتعل الرأس شيبا وقد فصحت هذه الجملة
اى اشتعل الرأس شيبا لما فيها من الاستعارة التى هى ابلغ من الحقيقة لانها
نوع من المجاز وهو ابلغ منها لان الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم
فيكون اثبات المعنى كدعوى الشئ ببينة ولا شك انها ابلغ منها بلا
بينة فالاستعارة ابلغ واسناد الاشتعال بالجر عطف على الاستعارة الى الرأس
وايقاع شيبا بالجر وبالتنوين او بغير التنوين على ان يضاف الى
شيبا فيكون تمييزا عنه اى عن الاسناد ايذانا اى لما يذان فهو
مفعول له لقوله اسناد الاشتعال الخ اى انما اسند الاشتعال الى الرأس
واوقع شيبا تمييزا عنه ليوذن بشمول الاشتعال الرأس شيبا جميعه

اذ وزان اشتعل شيب رأسي وزان اشتعل الرأس شيبا وزان
اشتعل النار في بيتي ووزان اشتعل بيتي نارا والفرق بينهما ان بين
الوزانين ظ لان الاول لا يقتضي الا اشتعال في زاوية من زوايات
البيت فلا يفيد الشمول والثاني يقتضيه في جميعها فيفيده فكذا فيما نحن فيه
ولما فيها اي في هذه الجملة عطف على قوله فيما سبق لما فيه من الاستعارة اي
انما فصحت هذه الجملة لشيئين لما ذكر ولما فيها من سلوك طريقة الاجمال
والتفصيل لان اسناد الاشتعال الى الرأس لما احتمل وجوها كثيرة نورا
وبياضا وبرصا كان مجملا ثم ذكر بعده ما يبينه ويرفع الابهام عنه كان
مفصلا وهذا ضرب من المبالغة والتوكيد ولهذا كانت فصيحة وغيرها
اي غير هذين الطريقين من لطايف الاعتبارات من تنكير شيبا لافادة
المبالغة لانه اما للنوع اي شيبا مخصوصا وهو الشمول او للتفخيم اي شيبا
اي شيب وكذا الخبر المنصوب فانه ايضا من منصوبات الى صحة بالافعال
الناقصة وما جرى مجراها من الاشياء التي تحمل عليها وقيل من افعال المقاربة
فانها من اخواتها لكونها لتقرير الفاعل على صفة كالافعال الناقصة
والاول اتم فان قلت كيف جعل المص الخبر من معمول العوامل القياسية
هذا سوال على عد الخبر من منصوبات الى صحة لاستلزامه عده من معمول
العوامل القياسية لان المراد من الفعل في قوله ومنصوب الفعل الناصب
القياسي على ان اللام للعهد لانه كون البحث فيها فاذن كيف يمكن ان
من معمول القياسي وعامله سماعي يتكفل بذكره الباب الثالث قلنا

قلنا انه جعل الخبر المنصوب قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق قياسيا
كان او سماعيا لا من معمول الفعل الناصب القياسي على ان اللام للجنس بدلالة
بيانه بعد ذلك وجعل الافعال الناقصة من العوامل السماعية ولا بعد فيه
فالسوال والجواب على عهدية اللام وجنسيته فيلزم بالنصب جوابا للذي
ما ذكرتم من السوال **قوله** والعام جنسه قال الشارح اعلم ان المصدر
الذي لا يدل الا على الحدث من المنصوبات العامة بناء على معنى ان كل فعل
لازما كان او متعديا مبهما كان او غير مبهم ينصب خبر ان في قوله ان
كل فعل مصدرها او ما هو في معناه نحو ذهب ذهابا وضرب ضربا وطاب طيبا
اعلم انه يجوز تقسيم الفعل الى المبهم وغيره اتباعا للمصدر فان المصدر تقسيم
الى المبهم وهو ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل وغير مبهم وهو ما يستفيد
منه زيادة لم تستفد من الفعل كما سيجي وكالاستعارة التبعية فيكون المثال
الاول للازم والثاني للمتعدي والثالث للمبهم على طريق اللف والنشر
المرتبين فاعتراض من قال ان المبهم وغيره من تقسيمات المصدر لا الفعل
فكيف تقسيمهما فقط لان في الفعل الذي لا بد له من العمل لا له عليه اي على
المصدر وكل ما يدل على شيء عاملا فبالاولى ان يعمل فيه بنفسه ينتج فبالحري
ان يعمل الفعل فيه اي في المصدر بنفسه لا بضميمة لا يقال ان في كلامه تسامحا
لانه يثبت ان المصدر اسم ما فعله فاعل فعل مذكور وما دل عليه الفعل مسمى
لا الاسم لان الشيء الواحد يجوز ان يكون مسمى واسما باعتبارين فاعتبر
في الحيوان الناطق الدال عليه لفظ الانسان فان قلت اذا كان في الفعل

ولانه على المصدر وجب الاستغناء عن ذكره لكونه مفهوما منه كذلك فالفائدة
في ذكره قلنا التاكيد وازالة التكرير وحصول الخفة لان اصل ضربت ضربا ضربت
ضربت لان التاكيد الصريح اكثر في كلامهم فوضعوا موضع الجملة الثانية الاسم
ليدل على الغرض ثم ان المصدر قد يكون مبهما اذا لم يدل على اكثر مما يدل عليه
الفعل ولا يفيد الا التاكيد فح يراد منه حقيقة الفعل ولذلك لا يثنى ولا يجمع
ولا يذكر ولا يؤنث لانها من حيث هي هي ليس من شانها ذلك نحو
ضربت ضربا فانه يتناول ضروب اي انواع الضرب من الضرب الشديد و
غيره يعني الخفيف وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرات وقد يكون اي
المصدر محدودا اذا كان دالا على ما يدل عليه الفعل مجردا عن الزمان وزيادة
نحو ضربت ضربة اي ضربا واحدا او ضربتين فانهما يدلان على الضرب ولو حده
والاثنينية وهما غير مستفادين من مفهوم الفعل وقد يكون المصدر نكرة كما ذكرنا
من الامثلة والفرق بينها وبين المبهم ان المبهم يجوز اطلاقه على غير المحدود
فقط والنكرة يجوز استعمالها في المحدود وغيره وقد يكون المصدر معرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم وضرب زيد والمصدر المعرفة لا يتناول غير المحدود فالمحدود
اخص لانه قد يكون نكرة قد مر وجملة الكلام فيه ان ذكره اما لبيان نوعه بصيغة
فعلة فان وضعها للمصدر المخصوص بصفة من الصفات او بلفظ خاص نحو رجع القهقرى
او بصفة مقارنة له نحو جلوسا حسنا او لا نحو ضرب الامير وقوله تع من عمل عملا
صالحا او بتعريف عهد مثل الشارح او بكونه مصاحبا لما يبين كونه بمعنى
المصدر من البيانية نحو ضربت انواعا من الضرب او اضافة افعل التفضيل

اي ما

اليه او بعض او كل اليه نحو خير مقدم واشد الضرب وكذا غيرها او
كونه مثنى نحو ضربتين او جمعا نحو قوله تع وتظنون بالله الظنونا اي نوعين
من الضرب وانواعا من الظنون واما لبيان العدد معينا او لا وكان
العدد مستفادا من الوضع اولا نحو ضربتين وضربا كثيرا او من العدد
الصريح المميز بالمصدر نحو ثلاث ضربات اولا نحو ضربته الفا او من الالة
الموضوعة موضعه نحو سوطا او سوطين او اسواطا اذ تثنية الالة
وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه لقيام الالة مقامه وقد اجتمع في
هذا القسم الاخير النوع والمرة كما في نحو ضربته ضربتين اذا قصد اختلاف
الانواع او للتاكيد نحو ضربته ضربا فالاولان يثنيان ويجمعان لجواز
ان يكون مع النوع نوع اخر او نوعان وكذا في العدد يجوز ان يكون معه
عدد اخر او اعداد بخلاف الثالث لما ذكرنا من قبل ثم ان الفعل الناصب
للمصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او غير مصدره مما هو بمعناه فالاول
كما ذكرنا من نحو ضربت ضربا هذا مذهب الجمهور وذهب ابن الطراوة الى
ان انتصاب المصدر المؤكد على انه مفعول الفعل يجب اضماره تقديره فعلت
ضربا وقال في التسهيل انه منصوب بضربت اخرى وانه واجب الاضمار واما
الثاني فاما ان يكون مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في الاشتقاق
اي يوافق الفعل في الحروف الاصلية والمراد منه تناسب اللفظين كقوله تع والله
انبتكم من الارض نباتا فان نباتا وان لم يكن مصدرا لانبت الا انه
اي نباتا يلاقيه اي انبت في الاشتقاق فينصبه لاقتضائه اياه لكونه فعله

مطا وعالنا صبه واما لتضمنه اياه على معنى ان معنى انبت جعل ينبت
وهذا مذهب اكثر النحويين منهم ابو العباس المبرد والسيرافي اما رأى
سيبويه فعلى تقدير انبتكم فنبتم نباتا فح انتصابه بفعل محذوف اولا يلاقيه
فيه اى اولا يلاق المصدر الفعل ولا يوازيه في الحروف الاصلية اى لا يكون
بينهما مناسبة في اللفظ بان يكون من غير لفظه مع تقارب معناهما نحو
ابغضته كراهية وقعدت جلوسا لجواز ان يعمل الفعل في مصدر غيره
متفقا معناهما نحو اعجبني الشيء حبا لانه اذا اعجبك فقد احببته هذا
مذهب المازنيا وذهب سيبويه الى ان العامل هو المحذوف فانتصاب ما ذكر
من المصدر بفعل محذوف على معنى جلست جلوسا وكرهت كراهية و
حببت حبا ولين وان على الاول ظاهر رجع القهقرى وقعدت القرفصاء
واشتمل الصماء لانه لا عامل من اللفظ هنا قال فيه سيبويه ما تعدى الفعل
الى الجنس العام تعدى الى نوعه فينصب كلا منهما الفعل المذكور كذلك
وقال ابو العباس تعدى الفعل المذكور اليه على قيام الصفة مقام الموصوف
فالعمل على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بالواسطة والمختار هو الاول
لانه لا جواز الى جريانها على موصوفاتها فانتصابها لكونها مصادر
لانها ذكرت بيانا لما فعله فاعل واما الثاني وهو ان لا يكون مصدرا
فكنحو ضربته سوطا وانما انتصب لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان
آلة الضرب سترته فالاصل فيه ضربا بسوط فحذف ضربا للايجاز
والمبالغة واقيم آلته مقامه ثم حذف حرف الجر آخذا بحكم ما يقوم مقامه

فتعدى الفعل اليه كما تعدى الى المصدر ونصبه كما نصبه فان قيل لم لا
يجوز ان يكون ضربته سوطا من قبيل قعدت جلوسا على انه مصدر ساطه
يسوطه اى ضربه بالسوط اجاب بقوله والسوط ليس بمصدر ساطه
يسوط بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع
لانه ح يكون للتأكيد والمصدر اذا كان للتأكيد لا يثنى ولا يجمع وقد
عرفته وايضا ان السوط غير داخل في ضربت حيث لا يفهم منه معنى السوط
بخلاف قعدت جلوسا فعلم بهذا ان السوط هنا اسم آلة وليس بمصدر
الضربت لا الساط وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا
لما انه اى السوط ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط ومدلول ضربت
ضرب مطلق فالسوط ليس بمدلول ضربت يلزمه ان لا يدل ضربت
عليه فيعبر عنه بقول فلا دلالة لضربت عليه اى على الضرب بالسوط لان
العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا لان لسطته
دلالة على ضربا لان الخاص يستلزم العام فتعين انه اسم لانه آلة الضرب
سترته وانتصب به انتصابه وهذا الوجه وان كان دالا على المقصود
الا انه يستشفه الضعف من وراء الاعتراض من وجهين احدهما ان
لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينتصب السوط مصدرا لضربت لعدم دلالته
عليه فبالحري ان لا ينتصب به اى بضربت حال كونه اسما بعين ما ذكرتم
من عدم الاستلزام وانما كان احرى لان السوط مصدرا انه ضرب الى
الفعل في الجملة واما اسما فلا فعدم كونه منصوبا اسما اولى منه مصدرا

وثانيهما قوله وايضا بما ذكره منقوض بنحو ضربت ضربة او ضربتين يعني لو صح
ما ذكرتم من الدليل لوجب ان لا يحمل ضربت على مثلهما فان ضربت لا يدل على الضربة
والضربتين لعدم دلالة العام على الخاص باحدى الدلالات الثلث وانما هو اي
ضربت الدال على الضرب مطلقا قوله المفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان
قال الشارح وانما سمي المفعول فيه زمانا او مكانا ظرفا لانه اي المفعول فيه
محل الافعال تشبيها له بمفعول له بدل من لانه او مفعول مطلق ليكون المعنى
فسمي تشبيها له او مفعول له لكونه محلا للافعال اي كونه محلا لها لمشابهته
بالاواني التي تحل الاشياء فيها الصفة تشعر بوجه الشبه هذا على اصطلاح البصريين
ولا يسميه الكوفيون ظرفا لان العرب لم يسمه بذلك في موضع من المواضع لان
الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب ولم يسمونه ظرفا لانه
ليس كذلك فمفعول الخ تشبيها الى امره جواب عنهم وقد سماه الكوفيون
محلا لحلول الافعال فيها اي في افرادها والكسائي واصحابه يسمون الظروف
صفات ثم ان حكم الزمان كله مبهمه بدل من الزمان وهو النكرة التي لا تدل
على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان ونحو ذلك ومحدوده نحو
اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان فالمحدود على ضربين معدود
كالمثالين الاولين ومحدود مختص كالمثالين الاخيرين فالاول ما يصلح
جوابا لكم والثاني لمتى وقد يكون شيء يصلح جوابا لهما كالفصول الاربعة وحكم
المكان المبهم وهو ما له اسم بالاضافة الى ما ليس بداخل في مفهومه كالجهات
الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان الاسم الاول ثابت باعتبار انك

تواجه

تواجه ذلك المكان والثاني باعتبار انك تدابره ولا ينتهي من جهتين الامر
بداخل فيهما وقيل المكان المبهم ما ليس له نهاية ولا اقطار تحصره وغيرها من الملحقات
كعند ودون ولدى وسوى لابهامها لانك اذا قلت جلست عندك لا يتحقق
المكان بعينه بل يتناول الامكنة التي حواليك وقس على هذا غيره ولفظ
مكان لكثرة استعماله فيكسه التخفيف بحذف في ولان الامكنة كثيرة فكان في
لفظه ابهام كما في الجهات الست واحد خبر ان في قوله ثم ان وذلك اي
الحكم الواحد الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم لفظا او تقديرا سواء
كان ذلك الفعل لازما او متعديا نحو سرت حينا في الزمان المبهم وخرجت
يوم الجمعة في الزمان المحدود وضربت زيدا امامك في المكان المبهم واما
المحدود من المكان وهو على ضربين معدود وهو ماله مقدار معلوم بالمساحة
كالفرسخ فانه مقدار من المساحة مقدر باثني عشر الف خطوة وكذلك
البريد اذ هو مقدار مقدر باثني عشر ميلا ومختص وهو ماله اسم بالنسبة
الى ما يدخل في مسماه كالدار والبيت والبلد فانها موضوعة لتلك المواضع
بسبب اشياء داخلة فيها كدخول الدور في الثالث والبيت في الاول و
الجدران والسقف في الثاني وقيل ماله حد ونهاية كالسوق والدار و
المسجد والجامع وغيرها فلا بد له من جواب اما من في ما لزم من كلامه سؤال
وهو ان يقال لا نم ان المكان اذا كان محدودا لا يتعدى الفعل اليه
الا بواسطة في لمجيئه مجردا عنه في بعض المواضع نحو عسل الطريق الثعلب
اجاب بقوله ونحو كما عسل الطريق الثعلب شاذ فلا عبرة به يقال عسل الثعلب

اذا خب وعدا اى سرع الشاهد فيه الطريق وهو مكان محدود وانتصب
بغير في قالوا في تعليل هذا الحكم وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب
ظروف الزمان اى انواعها بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان
الفعل مطلقا يدل بصيغته على الزمان المختص وهو اما ماض او حاضر او مستقبل
فيدل على الزمان المبهم اذ ما يدل على الخاص يدل على العام لاستلزامه اياه
لدخوله فيه فكل يوم جمعة زمان بدون العكس الكلى كذا قال ابن يعيش
في شرحه للمفصل كما يدل على المصدر بمادته وجوهره فكما يتعدى الفعل الى جميع
ضروب المصادر مبهمة كانت او محدودة فكذلك يتعدى الى جميع ضروب
الزمان مبهما كان او محدودا واما المكان فلا يدل الفعل بصيغته ولا بما
عليه اى على المكان فصار الفعل اللازم اى قربه على طريق التعدى منه اى
من المكان بمنزلته اى بمنزلة قربه على ذلك الطريق من زيد وعمرو يعنى كما
لا يتعدى الفعل اللازم اليهما الا بواسطة الحرف فكذلك لا يتعدى الى المكان
الا بها فلم يعمل الفعل اللازم فيه اى في المكان الا بواسطة الحرف فان قيل فعلى
هذا كان مقتضى القياس ان يجرى هذا الحكم في جميع ضروب ظروف المكان لوجود
العلة فيه لكنه يخالف في المكان المبهم حيث يتعدى اليه فما الوجه فيه اجيب بقوله وانما
عمل الفعل اللازم في المكان المبهم بنفسه وان لم يدل عليه الا بالالتزام لانه شبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله اى مثل الزمان فاذا قلت
خلفك كان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك وسنوقاله الى ان
ينقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد يكون هذا اللفظ مشتملا على كل زمان

ماض

ماض منذ خلق الله تعالى العالم اى من وقت ابتداء خلق الله تعالى اياه الى وقت
حدثك وكذلك اذا قلت يقوم زيد كان هذا اللفظ ايضا مشتملا على كل زمان
مستقبل والوجه الثانى ان هذه الظروف لا يتقرر على وجه واحد لان الفوق
يصير تحتا كما اذا صعدت فوق البيت واليمين يتحول شمالا عند تحول القدام والخلف
كما ان الزمان المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا لان الزمان تتجدد وتتقدم
يكون اجزاؤه المفروضة مستمرة غير مستقرة فلما اشبه المبهم من المكان الزمان
من هذين الوجهين سلك به مسلكه اى سلك بالمكان المبهم مسلك الزمان
في الانتصاب اعلم ان هيهنا اشياء لا بد من تقريرها وتحريرها منها تعريف المفعول فيه
تعريفه الصحيح ما يقتضيه عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه وعرفه ابن الحاجب بما فعل
فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا اخيرا وعليه اشكال الدور وانه تعريف الشى بما
يساويه في المعرفة والجهالة وصاحب اللب بمكان او زمان حصل فيهما او
في بعضهما فعل مذكور وهذا غير سالم من الفساد الاول في الخارج بما وقع فيه
الفعل من زمان او مكان مما يصح فيه تقدير في وهذا سالم من الفسادين
كليهما لكنه دون الاول فلذلك وصفناه بالصحة ومنها ان ما وقع في الزمان
من الحدث اما مستغرق بجميعه او اكثره او لا ففى الاول جائز جريان كل من
وجوه الاعراب وفى الثانى كذلك لكن حكمه في الاول ومنها جواز حمل كلام النحاة
على مذهب غير المسهم بما ذكرنا وعلى مذهب غيره بالجهات فعلى الاول بما
وغيرها من المبهمات وعلى الثانى من الملحقات بها ومنها ان شرط انتصابه
تقدير في لانه على خلافه يلزم اما امتناع النصب او كونه غير مفعول فيه على تقدير

فيما يقبله وهو المظهر دون المضمر لا على التضمن فيجب بناؤه كمن ومنهم لجواز اظهارها
لا فيهما فافترقا ومنها جواز الاتساع فلا يقدر في بل يجعل كالمفعول به خلافاً
لابي علي لانه عنده كما كان قبل الاتساع لشدة الملابسة بينهما وذلك الفعل اما
لازم فكالمتعدي الى واحد واما متعد اما الى واحد فكالمتعدي الى مفعولين و
اما الى المفعولين ففيه خلاف وجه المنع قلة التعدي الى الثلاثة واما الى ثلثة
فالمنع فيه اتفاقي لعدم المتعدي الى اكثر منها فيشبه به ومنها جعل المصادر زماناً
روماً للاختصار وهو في المصدر لا غير لانقضائه كالزمان وعدم ثبوته
كما تثبت الاعيان قال سيبويه هو اهون من قولهم ولد سيتون عاما اي الاول
في ستين عاما ومنها ان ما وقع نعتاً فالمختار فيه ان يكون ظرفا غير متصرف
مجازاً والانزال ما يدل على ظرفيته وهو النصب بخلاف الظرف الحقيقي وقد اجاز
البعض كونه مصدرا مجازاً نحو سرت طويلاً على الوجهين ومنها جواز اضمار
عامله نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت ومنها جواز اضمار عامله على شريطة
التفسير كما في المفعول به تحقيقا وحوها ومنها كون جانب جهة ووجهه وخارج الدار
وداخل البيت وجوف الصندوق وشبهها من المكان المبهم وان كانت
منه لان الفعل لا ينصبها بغير واسطة الحرف وكذلك الظروف المشتقة من حدث
لا يكون بمعنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب مثلا لانه لا ينصبها بنفسه
قوله وعند قال الشارح وهو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان
اذا اضيف اليه ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع على الابتداء
لانه يصير مخبرا عنه وقد يدخل عليها الى على عنده وتأنيث الضمير بتاويل اللفظة

١٥٨

والكلمة من حروف الجر من والمراد لفظة من محله الرفع على انه فاعل يدخل وعندها
نصب على الحال منه اي لا يدخل عليه من حروف الجر الا من فان قلت بين قوله
ولا يستعمل الا ظرفا وقوله وقد يدخل عليها من حروف الجر من تناف قلنا ان مجرور
الجار بمن لا يخرجه عن عدم التصرف لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها
على غير المتصرف فان قيل لا نسلم انه لا يدخل عليه الا من لمجيئه في قول الى عليها نحو
الى عنده اجاب بقوله في قول العامة ذهبت الى عنده خطاء ولا كذلك اي
ليس كذلك امام وخلف لانهما يستعملان ظرفا وقد يستعملان اسماً
لانك تقول امامك خير من ورائك بالرفع على انه مبتدأ ولحصول الظروف
بعضها لازم للظرفية فيكون ابدا منصوبا نحو عند وسواء بالمد والفتح وسوى
بالقصر وضم السين وكسرها وبدل على ذلك وقوعه مطلقا صلة للموصول ولزوم
ظرفيته مذهب سيبويه وعند الكوفيين بمعنى غير ويجيء تحقيقه في بحث
الاستثناء ان شاء الله من ظروف المكان وذات مرة وذا صباح من ظروف
الزمان وقدم تحقيقه في صدر الكتاب لكن ذا من الاسماء الستة فاذا اضيف
الى المؤنث يكون مؤنثا كذات مرة والى المذكر فمذكر كذا صباح في الاغلب وجه
لزوم الظرفية انه اكثر في استعمالهم ولم يجيء الا منصوبا فلو كان مما يقع
غير ظرف لوقع في كلامهم كذلك وهذا استدلال بالاستقراء وقيل فيه انه
قد استعمل في ظروف الزمان وليس من اسماء ولا من اسماء ساعاته و
المرفي الاصل مصدر فلما استعمل في الزمان ما ليس منه لم يتمكن فيه تمكن اسمائه
وساعاته ولا يلزم من عدم لزوم حقوق النجم للظرفية عدم لزومه حيث

لا يستعمل كذلك

اسم غير للزمان على حذف المضاف فهو مرادف فيتصرف كتصرفه وفيه نظر لانه
وذات مرة في عدد واحد غاية ما في الباب ان المحذوف هنا موصوف ولولا
يرجحه وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان واليوم والليلة
ونحوهما من الزمان **قوله** ووسط الدار بالسكون قال الشارح قال
جار الله العلامة الفرق بين وسط الدار بالتحريك ووسط الدار بالسكون
ان وسط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما غير ظرف لان
الوسط بالتسكين اسم مبهم لداخل الدائرة والوسط بالتحريك اسم معين
لما بين طرفي الشيء او اطرافه فلذلك كان الاول ظرفا يتعدى الفعل اليه
بلا ضميمة ولا يقع فاعلا ومبتدأ ومفعولا به والثاني لا يتعدى اليه الا بفي
ويقع فاعلا ومبتدأ ومفعولا به الا ترى انك لو قلت ضربت وسط
رأسه اي وجدت الاعتماد وسط رأسه وجواب لو محذوف اي لكان معناه
يدل عليه المفسر وانما فسره بما وجدت تنبيها على ظرفيته لان ايجاد الشيء
في المكان دليل على الظرفية ولو قلت ضربت وسط رأسه اي ضربت جرم رأسه
لان الوسط الجرم وهو عبارة عن جميع الرأس فيكون المعنى جثة رأسه
والوسط اي وسط الرأس بالتسكين كونه في ذلك الجرم كونه بمعنى وجوده
مبتدأ خبره الجار والمجرور وهو مع خبره خبر لان لا ان خبره مفرد بمعنى
المعنى يعرف بالتأمل في الاقليد الوسط بالسكون لا يصلح الا لمكان
يقع فيه الفعل نحو حفرت وسط الدار بئرا واذا اردت ان توقع الفعل
على جميع المكان الذي توسط بين طرفي صحن الدار حتى كانك قسمت الصحن

ثلثة اقسام متساوية ثم اردت ان تخبر انك اوقعت الحفر على جميع القسم المتوسط
قلت وسط الدار بالتحريك نحو مفعول به لا فيه فيشير الى التسكين مفعول به وعلى
التحريك حال وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط
الدار بالتحريك وقال الجوهري كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون فلهذا
اضيف الى القوم لصلاحية فيه وان كان موضع لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك
ثم قال وربما سكن وليس بجيد فلهذا اضيف الى الدار لعدم صلاحيتها لذلك فهو
في الاول مبهم يتعدى اليه الفعل بلا ضميمة وفي الثاني معين لا يتعدى اليه الا بالواسطة
فلا جرم عند الشيخ فان جلست وسط القوم بغير في وفي وسط الدار بفي والفرق بين
القولين ان الوسط في القول الاول مفعول به وفي الثاني مكان معين والكوفيون
لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان الوسط بالتسكين في متفرق الاجزاء
نحو وسط القوم والوسط بالتحريك في غير متفرق الاجزاء نحو وسط الدار **قوله**
واما دخلت الدار فتوسع قال الشارح وذلك التوسع لان الدار مكان محدود
وكان حقه ان يقال دخلت في الدار لان المكان المعين لا يتعدى اليه الفعل
الا بفي الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به
وهذا مذهب الفارسي ومن تابعه والذي ذهب المص نحكه ابن مالك والمحققون
الى انه منصوب بدخل على الظرف تشبيها للمكان المحدود بغير المحدود وجعل هؤلاء
دخل غير متعد بنفسه واستدلوا عليه بانه لو كان متعديا بنفسه في المكان المختص لتعدى
الى غيره وليس كذلك اذ يقال دخلت في الامير لا الامير وذهب الجرمي الى انه
فعل متعد لانه هو الذي لا يمكن تعقله الا بمتعلق غير الفاعل وشان الدخول كذا

فان قلت لو كان متعديا لما جاز دخلت في الدار اجاب بانه يجي لازما ومتعديا

كنصحت وشكرت فاذن نصب دخلت الدار نحو نصب بنيت الدار وقد قعو

قوله اي قول الجرمي بان مصدره يجي على فعول كدخول بضم الفاء وهو من مصادر

الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا فان قيل على هذا يلزم ان

يكون رجع لازما لان مصدره رجوع على فعول والحال انه متعد كقوله تعالى فان

رجعك الله فلا ترجعوهن فارجع البصر كرتين فما ذكرتم اكثري فلا يلزم ان يكون

دخل لازما لجواز عدم دخول تحت افراد اللازم قلت ان رجع من الافعال

التي تجي تارة متعدية واخرى لازمة فان كان لازما فمصدره على فعول وان

كان متعديا فعلى فعل ولان مقابله يعني ضده لازم خرجت فيحمل عليه في اللزوم

ولان نظيره وهو غرت لازم فان قيل ان نصب مقابله جاء مع انه متعد

غير لازم قلنا وان كان مقابله لكن له مقابل اخر لازم وهو ذهبت فحمل عليه في اللزوم

قال ابن يعيش في شرحه للمفصل والصواب ان يكون متعديا لانه لو كان على تقدير

حرف الجر لاختص مكانا واحدا اكثر استعماله فيه كما كان في ذهبت كذلك اذ هو

مقصور على الشام فلا يقال ذهبت مصر فلما كان دخلت شايعا في جميع الامكنة

دل على صحته قال سيبويه ان اضمار في فيه شاذ **قوله** المفعول له هو علة الاقدام

هو الاخذ في ايجاد الفعل والشروع في احداثه اي المفعول له هو المعنى الذي

وقوع الفعل لاجله بدليل انه لولاه لما اقدم عليه سواء كانت علة غائية

متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك فوجود الاصلاح مسبب

مؤخر عن وجود المجي لكن تصوره سبب للاقدام عليه فانه كان سببا غير باعث

كان سببا او سببا باعثا عليه متقدما في الوجود نحو قعدت عن الحرب جبنا

فان جبنا سبب باعث عليه لا علة غائية له قيل كان القياس ان يقول

هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه على تقدير عدمه يدخل تحته كل ما يكون

علة ومن جملته المحفوظ قلنا كلامه وان كان في المنصوبات لكن غرضه تعريف

المفعول له مطلقا لان اصل ما كان منصوبا ان يكون باللام ولهذا اشترط له

شرائط قال الشارح انما عده المص من المنصوبات العامة لان الافعال

في نصبه مستوية الاقدام لان كل فعل اقدم عليه يحتاج الى علة لازما كان

او متعديا فاذن قوي فلذلك بوجود شرائط نصبه واصل كما عرفت ان

يكون باللام ليدل على العلة ظاهرا فيكون مجرورا ويجوز نصبه بتقدير اللام

كنصب المفعول فيه بتقدير في لكن قد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا

لكونه علة وسببا لوقوع الفعل وهو لا يكون الا حدثا لان الفعل اما

ان يجتذب به فعل اخر واما ان يكون يدفع به معنى حاصل والمصادر معان

حادثة ومعتقبة فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة كذا قال ابن

يعيش وفعلا لفاعل الفعل المعلل لانه علة وعذر لوجوده وهي معنى

يتضمنه ذلك الفعل في يكون كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده ولم يشترط

ذلك عند البعض واحتج بمشابهته في عدم ايجاد الفاعل بضربته ضرب الامير

اللص كما نصب الفعل المصدر ههنا وفاعلا بهما غير ان نعت في جئت

حذر زيد اذا لا تحذر ونحو ذلك من ليس وغيره وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز

وبقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسياتي الكلام فيه ومقارنا له اي للفعل المعلل

في الوجود بان يقع في بعض زمانه او يكون زمان الفعل اخر زمانه او بالعكس
وانما اشترط ذلك لان العلة مقارنة للمعلول فلو قلت جئتك اكرامك الزائر
امس احلت قال بعض المتأخرين هذا الشرط لم يشترطه سيبويه وغيره من
المتقدمين فيجوز جئتك امس طمعا غدا في معروفك فاذا قلت هل يجوز
اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا
باللام اما اذا كان منكرا فاختلف فيه وقيل يجوز مع ضعفه فقيل لا يجوز لانه
ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا
لتاديب بل للتاديب او لتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي بشروط
النصب مقرونا باللام اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران
في المضاف فاذا وجد هذه الشرائط نصب لانه عندها يصير مشابها بالمفعول
المطلق بسبب دخوله في ضمن الفعل فيتعدى اليه بغير الواسطة كما تعدى الى
المفعول المطلق لا بها ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول ومتى فقد شيء
واحد من ذلك اي مما ذكر من الشرائط الثلاثة فاللام واجبة ليكون
ما يدل على العلية بالكلية الا في نحو زرتك ان تكرمني وانك تحسن الي
فانه انتفى كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يذكر اللام لان حذف اللام
من ان وان قياس مستمر عندهم تأمل مثال فقدان الشريطة الاولى
نحو جئتك للسمن فان السمن ليس بمصدر ومثال فقدان الشريطة
الثانية نحو قولك جئتك لاكرامك الزائر فان المجيء فعلك
والاكرام فعل مخاطبك ومثال فقدان الشريطة الثالثة نحو قولك خرجت اليوم

بفتح

١٧١

خرجت اليوم بفتح الناء مني محمك زيدا امس فان الخروج والمخاصمة كلاهما
فعل للمخاطب لكن الاول اليوم والثاني امس فلا يقارنه في الوجود لان المفعول له
متعلق بخبر المقدم اي انما وجب اللام لان المفعول له انما ينتصب اي يكون منصوبا
لانه ينتصب اي يندرج في ضمن الفعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه
من العلية والسببية والغرض الآتي انه يصح ان يقال تاديبه ضربه و
ضربي تاديبي واني اذا ضربته فقد ادبته ولن يتصف المفعول له بهذه
الصفة اي بكونه منتصبا في ضمن الفعل المعلل الا بعد وجود هذه الشرائط
الثلاثة ومتى فقدت احديها فقد خرج المفعول له عن هذا الوصف اي وصف
الاندراج وذلك لانه اذا كان المفعول له غير مصدر لم يكن من جنس الفعل
المعلل فيتصور بالنصب على تقدير ان يكون جوابا لقول لم يكن دخوله اي
دخول المفعول له فيه اي في ضمن الفعل المعلل واذا كان فعلا لغير من له الفعل
الاول فكذلك لا يتصور دخوله في ضمن الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل
ذلك اي فعل الغير لا يدخل تحت فعل من له الفعل الاول وكذا لا يتصور دخوله
اذا لم يقارن اي المفعول له الفعل الاول في الوجود لان الفعل الواقع امس
لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم فلا يجوز الانتصاب في الصور الثلث
لعدم اقتضاء الفعل اياه اي المفعول له فيها فان قلت ان في هذا المقام
اسولة منها ان يقال لا يجوز ان يكون التاديب في ضربت زيدا تاديبا له
علة للفعل المعلل لانه نفي في الوجود ومنها ان الحد غير جامع لخروج مثل نحو
ما ضربته تاديبا عنه ويريكم البرق خوفا وطمعا قلنا العلة الحقيقية الاثر الخ

ديب

وقد مر الجواب عنه بوجه آخر والمثالان اولهما عزة الاقدام على الفعل
وهو اما الضرب او نفيه الدال عليه حرف النفي فافهم وثانيهما محمول على الحال
ولئن سلم فعلى تقدير حذف المضاف او على تنزيل الغايات منزلة مزيده او على
انه علة لما يتمموه الدال عليه يريكم البرق او على يجعلكم راغبين **قوله** وخرجت
مخافة الشر قال الشارح ايراد هذا المثال يوذن اى يعلم الفوايد وهي ان
المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي ولذلك كان من المنصوبات
العامة وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا للفعل المذكور كما هو
زعم بعضهم بل يكفي كونه اى كون المفعول له عذرا له اى للفعل الاول سواء
كان اى المفعول له غرضا او غير غرض والا نفي لقوله ليس يجب ان يكون غرضا
فيكون اثباتا اى لو وجب لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا يكون
غرضا للفعل بقصد وكذا قعدت عن الحرب جبنا لان الجبن لا يكون غرضا له
وان المفعول له كما يجي نكرة يجي معرفة خلافا لابن السراج وهو مذهب
الجرمي فهو عندهم نكرة ومخافة الشر ونحوه مما هو مضاف من قبيل مثلك
وغيرك وضارب زيد غدا اى في نية الانفصال وانما وجب تنكيره عندهم لمشابهته
للحال والتمييز لما فيه من البيان وقد جمعهما قوله يركب كل عاقر جمهور مخافة
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور اعلم ان المفعول له يجوز اضماره
ويلزم اللام نحو ان ادبت ضربت زيدا له وتقديمه على عامله كما يتقدم المفعول له
اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه **قوله** المفعول معه هو المنصوب بعد
الواو الكائنة بمعنى مع قال الشارح وتقديره من المنصوبات اى المفعول معه

من المنصوبات العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب اى باب المفعول معه
قياس عنده لكثرة ما جاء منه وهو ايضا رأى ابي علي وعند سيبويه مقصور على
السماع لانه شيء وقع في موقع غيره فلا يصار اليه الا بسماع من العرب توقيفي
عنده والمراد من كون الشيء من المنصوبات العامة ان يستوي اقدام كل فرد
من افراد الفعل مطلقا في نصبه له على ان يعمل فيه لازم او متعد فيكون المفعول معه
على هذا من المنصوبات العامة على رأي الاخفش لا على رأي سيبويه فاندفع ما نقض
بانه ينصب بفعل لازم ومتعد على رأي الكافة فيكون منها عليه ايضا وانما عمل
فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فتعدى اليه كما تعدى اليه بالهمزة وغيرها
من حروف الجر الا ان الا بمعنى لكن جي بها لدفع توهم تولد من كلام سابق
لان قوله وغيرها موهم لان يكون الواو عاملة كحروف الجر فدفع ذلك التوهم
بقوله الا ان الواو لا تعمل كحروف الجر لانها في الاصل من حروف العطف
وانها اى وان حروف العطف لا تعمل يدل عليه عدم جواز تقديمه على الفعل
كما يجوز في غيره من مفاعيل ولا على معموله اى معمول الفعل لن حسب فلا يقال
استوى والخشبة الماء والاول اتفاقي والثاني خلاف ابن جني والسيرافي
ان لا تعمل العواطف عدم اختصاصها بنوع واحد فان الواو لا تعمل في
هذه الحالة كيلا يلزم العدول عن طريقها الاصلي قبل الدليل على ذلك كونها
فيها غير عارية عن معنى العطف يدل عليه استوى الماء والخشبة اذ المعنى في
الرفع والنصب واحد لكن في النصب كل شعر باجتماع الفعلين المتعلقين في
وقت واحد والاستبعاد في كون الشيء معمولا وسوف عارفي المعنى فاعتبر المعنى

هذا مذهب سيبويه ونقل عنه انه يجوز انتصاب المفعول معه بالعامل
المعنوي كحرف التشبيه او الظرف او الجار والمجرور واسم الاشارة واجازه
ابو علي فاجازه في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا لان يكون هذا
عاملا في سربالا وهو خلاف نص قول سيبويه فالعامل فيه مطويا وقال
الزجاج انما انتصابه بمحذوف فالتقدير في ما صنعت وزيدا ما صنعت ولا
بست زيدا لان الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو وقال الكوفيون
على الخلاف لانه لا يحسن التكرير لان الخشبة ليست معوجة فيستوي
بل هي مستقيمة يعرف بها قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة فلما خالفته
نصب على الخلاف فالواو عنده قاعدتنا في الظروف وكان ابو الحسن الاخفش
قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت معه يعني قال انه منصوب
على الظرفية كانتصاب مع لوقوعه موقعه فلما حذف مع المنتصب عليها واقيمت
هي مقامه انتصب ما بعدها على انتصابه فلا يكون الواو موصولة واذا تقررت
هذه المذاهب فنقول ان الصواب مذهب سيبويه لان الواو العاطفة لها
معنيان العطف والجمع فلما اقيمت هنا مقام مع تجردت عن معنى العطف
للجمع كالفاء في جواب الشرط وما ذهب اليه الزجاج ضعيف لقوله الفعل لا يعمل
في مفعول وبينهما الواو فاسد لان عمله فيه على الوجه الذي تعلق به فان
اقتضى الى توسط الحرف عمل عند وجوده والا عمل عند عدمه وقد ثبت
ان المفعول معه قد تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو فينبغي
ان يعمل مع وجودها كما في ضربت زيدا وعمرا لان الواو اذا بقي على معنى العطف

غير

غير مانع فكيف يمنع على عدم بقائه وما ذهب اليه الكوفيون ايضا ضعيف
لانه يستلزم جواز نصب الاول على الخلاف بل هو على الخلاف بل هو بطريق العطف
الذي يخالف فيه الثاني نحو قولك قام زيد لا عمرو ولو صح ما ذكره لم يجز فيه الا
النصب وما ذهب اليه ابو الحسن مزيف اشار الشارح الى تزييفه بقوله وقد
زيفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية لانه ظرف فيكون انتصابه عليها والخشبة
في قولك استوى الماء والخشبة ليس ظرفا فينبغي ان مع ليس ما الخشبة مرادا
منه ان حكم مع ليس حكم مع الخشبة اذ المغايرة بين ذاتيهما ظاهرة بالبداهة
فلا يحتاج الى البيان فلا يجوز قياس الحركة الغير الظرفية ثم اجاب عنه بقوله
الا ان له اي لكن للاخفش ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان
انه قد كان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع
كما انهم لما وضعوا الا موضع غير وكان حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا
ما بعده اعرابه بقي ههنا شيء وهو ان الواجب ان يجعل الواو الجارة لكونها
بعد الفعل موصلة الى الاسم كحروف الجر لنيابته عن مع وهو خافض الجواب
لولا مفارقة الواو مع للزم ما ذكرتم وذلك ان الواو كما عرفت بمعنى
مذهب العطف بدليل انهم لم يستعملوه قط بمعنى مع الا في موضع جاز فيه كونها
عاطفة بدليل انهم لم يجيزوا انتظرتك وطلوع الشمس كما قوله والحال
من المنصوبات الواقعة لحال اي قال الشارح حقيقة الحال هي الهيئة جنس يدخل
الصفة وفصل يخرج به التمييز ولا يبعد وقد ذكرنا وجهه في صدر الكتاب التي
عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له اي تعلق الفعل بصاحب الحال حال كونه

واقعاً اي صادراً منه او واقعاً عليه فصل يخرج به الصفة فانها انما تبين هيئة
الذات من غير تقييدها بفاعلية ولا مفعولية بخلاف الحال في جاء رجل قائماً فانها
موضوعة للدلالة على صفة فاعلاً او مفعولاً تبين من ذلك جواز زيد رجل عالم
دون زيد اخوك قائماً هٰهنا ولعنا و… لا يمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام
الثلثة وحنيفاً في قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفاً حال من ابراهيم لان المضاف
في معنى المضاف وهو مفعول كما ان اخيه في قوله تع ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه
ميتاً لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتاً حالاً عنه ثم علم من قوله او عليه
ان الحال لا يقع عما عدا المفعول به لكونه مفصلاً بالنسبة اليه نحو جئت انا وزيداً راكبين
على ان وزيداً فاعل معنى لا على انه مفعول معه لفظاً قال الشارح في لبابه حتى يبين
هيئة الفاعل والمفعول فقال بعض شارحيه ليطلق المفعول ليشمل المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديداً وفيه نظر نحو جاءني زيد راكباً فالركوب هيئة
زيد عنده ووقوع المجي منه وكذا ضربت زيداً قائماً فان القيام هيئة زيد عنده ووقوع
الضرب عليه وقولك لقيت زيداً راكبين وقول الشاعر متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا ومن هذا التقرير تبين ان صاحب الحال هو الفاعل
او المفعول ثم انه اي صاحب الحال اما ان يكون فاعلاً او مفعولاً به لفظاً وذلك
عندما يكون العامل فعلاً صريحاً كما مر او شبهه من الصفات العاملة عمله كاسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد ضارب عمراً
قائماً ويلحق هذا غير ما يدخله قوله فعلاً صريحاً المصدر واسماء الافعال
او يكون فاعلاً او مفعولاً معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل في كلام

لم — اليه — كبين — جف

في كلا الموضعين مصدرية هذا على ضروب حروف الجر لاستدعائه الفعل او شبهه
وبعض الحروف المشبهة بالفعل والاستفهام واسم الاشارة وحروف التنبيه نحو
ما شانك قائماً ومالك واقفاً فما استفهام في موضع الرفع على الابتداء او على
الخبر وكذلك ما في ما شانك على اختلاف الرأيين وقائماً حال وذو الحال هٰهنا ليس
بفاعل لفظاً الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع او ما تلابس قائماً كان الشارح
شي عرفه المتكلم من المسؤول الذي هو كاف الخطاب فسأله عن شانه في
هذه الحال وقد يكون فيه انكار وسؤال عن السبب الذي ادى اليه فكانه قال لم قمت
ففي قوله تع فما لهم عن التذكرة معرضين كانه انكر اعراضهم فوبخهم على
السبب الذي اداهم الى الاعراض فاخرجه مخرج الاستفهام في اللفظ وكذلك قولك
هذا زيد قائماً فان زيداً مفعول معنى لا لفظاً والعامل فيه احد الشيئين اما حرف
التنبيه او اسم الاشارة فان كان الاول يكون المعنى انبه على زيد وانظر اليه وان
كان الثاني يكون المعنى اشير اليه فالعامل على هذا في الحال وصاحبها واحد والى هذا ذهب
جار الله العلامة حيث مثل بكة عن عامل الحال في هذا بعلي شيخاً ويجوز فيه الرفع من جهة
اوجه على البدل من زيد او على الخبرية اما لهذا فزيداً اما بدل او خبر او عطف بيان او تجرد
وكذا قوله تع هذا بعلي شيخاً حذو الفعل بالفعل لما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة
قوله لما تعلق لقوله مفعول معنى وقيل نزاعة على قراءة عاصم في قوله تع كلا انها لظى نزاعة
للشوى حال من لظى لما فيها من معنى التلظي فظهر من هذا ان الفاعل والمفعول
في صحة تقييد فعل كل منهما بحال كالفاعل والمفعول اللفظيين وانما قال في المصباح وجه
جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن حال فالحري ان يكون الحال معمولاً في جوابه

عنه — بين

فاذا قلت جائني زيد فكأن سائلا سأل فقال كيف جاء، فاجبته بقولك راكبا وانما سمي حالا لانه
من التحول بمعنى التغير والهيئة بهذه المثابة لكونها متغيرة ومنتقلة من شيء الى شيء وكان
من منصوبات العامة لكون الافعال في نصبه مستوية الاقدام لاقتضائها اياه على التمام
فكأن داعيا العمل سائر غير انضمام ولما في تعينك وتحقيقه تقدم بيان للازم الفاعل
وهو زمان اللقاء فكأنه بيان للفاعل واستمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم
باللازم فعلى هذا لا يكون مفعولا في جواب كيف فقول المص ليس بجار على اطلاقه فكأنه
لما رأى ان الاول اكثر وان الثاني بالنسبة اليه قليل لم يتعرض به فاطلق كلامه

قوله وحقها ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة قال الشارح
وانما وجب ان تخالفا اي الحال وصاحبها في التعريف والتنكير لانهما اذا تطابقا تعريفا
وتنكيرا ايجابا اي امتنع عن ان لا تطابقا اعرابا بل يقتضيان ان يتحد اعرابا
لان فيهما تنازعا اي ميلا وذهابا بان يقال نزع فلان الى اهله ينزع نزاعا
اي اشتاق اشتياقا الى عرقهما اي اصلهما في الوصفية فيلتبسا بالموصوف والصفة
ولا شك ان في الموافقة والمدرب عن المخالفة دخولا في حد المناسبة ولذلك وجب
تقديمها عند تنكير صاحبها وكونها مع الواو ووجه اختصاص الحال بالتنكير جواب
عما قيل ان الالتباس يندفع بتنكير صاحبها فما وجه اختصاصها فاجاب بان الحال انما اختصت
بالتنكير لان فيها شيئا يقتضي ذلك وهو ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل لانك
اذا قلت جائني زيد راكبا فكأنك قلت مجيء زيد متصف بالركوب لكونه في حال الركوب
ولذلك اي لكونه جاريا مجرى الصفة للفعل سماه سيبويه نعتا للفعل واراد
سيبويه بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي واذا جرى مجرى الوصف للفعل

والفعل نكرة فلان مدلول الفعل على التحقيق هو الفعل النكرة لزم تنكيرها لوجوب المطابقة
بين الصفة والموصوف ووجه اخر ان الحال كالتمييز في البيان غير ان اصلها ان يكون صفة
لان الغالب عليها الاشتقاق لانها لبيان الهيئة والاصل في التمييز كونه اسما جامدا
لانه لبيان الجنس حتى لو جيئت بصفة كان على الابهام فوجب تنكيرها كما وجب تنكيره
ووجه اخر ان الحال حكم كالخبر وصحة الاحكام كونها نكرات في المعنى لان التعريف بالموصوف
صدر ولذلك قالوا الخبر على التحقيق في زيد المنطلق محكوم عليه بالمنطلق المقدر وقيل انها
ملازمة للتفصيل فتستثقل وتستحق التخفيف بلزوم التنكير وفيه ما فيه هذا مذهب الجمهور
واجاز يونس والبغداديون ان يأتي معرفة مطلقا والكوفيون اذا كان فيها معنى
الشرط لكن لا يجوز عندهم في معنى المخاطب والمتكلم واصحابنا يجيبون عن كل ما وقع بوجه
مناسب يخرجه عن وقوع الحال نكرة فيجعلون انتصاب الراكب في جاء زيد الراكب والمحسن
في عبد الله المحسن افضل منه المسيء وزيدا في انت زيدا اشهر اعلم عمرا اذا كان مقدرة
او بالفعل المقدر وكذا في ارسلها العراك وذهب سيبويه الى انه وان كان معرفة
لفظا فهو نكرة معنى ولا يبعد لان التعريف باعتبار الذهن والتنكير باعتبار الوجود
كما في اسامة وكذا في مررت به وحده فان قلت فما عندك الهاء متصلة بمصدر
يحد قلت الاصل يحد وحدا فلما حذف جعلوا في الغائب عنه ضمير المجرور به في كتاب الترجمة

قوله فان اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها قال الشارح اعلم ان نصب الحال عن
النكرة بدون التقديم صحيح لكنه جائز معه كذا قال ابن عصفور وابن مالك لم يجعله
بل جعل الحال عن النكرة قليلا حيث قال لا يكون صاحب الحال نكرة في الغالب الا بمسوغ
وسيبويه جعله كثيرا قياسا من غير اعتبار مسوغ وذلك لان صاحب الحال مخبر عنه بالحال

في المعنى فجاز كونه نكرة كما جاز في كونه فاعلا وهو هنا مسوغ لما يجب اي مسوغ آخر
وهذا السر اطلع عليه سيبويه وغفل عنه غيره فحمل على المبتدا الا اذا كان النكرة
موصوفة او مغنية غناء الموصوفة بفتح الغين المعجمة اي غائبة منابها او مصدرة بالاستفهام
او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي مثال الاول كما في قولك من الحال
المتأخرة عن النكرة الموصوفة جاءني رجل من بني تميم فارسا فانه حال من رجل
وهو موصوف بالظرف ومثال الثاني قوله لا يركنن اي لا يميلن احد الى الاحجام
اي
الى التأخير عن القتال متخوفا وهو المقصود بالاستشهاد بالبيت اذ هو حال
عن احد وهو نكرة وصح جعله ذا الحال لكونه مفيدا فائدة التعريف حيث لا تيتا ولا غير
مدلوله المعين لانه عام مستغرق لوقوعه في سياق النهي الملحق به بالنفي وسيجيء تحقيقه
في بحث المبتدا انشاء الله تعالى يوم الوغا وهي الحرب لحام لموت متعلق بقوله لا يركنن
هذا تشجيع للنكس على الحرب ونهي عن الجبن وتمامه ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان
لجام ثم انصرفت وقد اصابت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام واجاز
سيبويه مررت بكل قائما لعموم كل وقوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
وهذه الحال تسمى حالا موطئة كما في قوله تعالى كتاب فصلت اياته قرآنا عربيا ويجوز
ان يكون من الضمير المستكن في حكيم فحينئذ لا يكون مما نحن بصدده ومثال الثالث قولك
هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب يعني ان انتصاب
على الحال في ذلك الوقت متعين حيث لا يفيد الرفع على النعت وايضا انما يصح
لان الاستفهام والنفي من واد واحد ومثال الرابع ما جاءني رجل الا راكبا وهذا مبني

قولكم
ع

على ان وقوع مثل الرجل بعد النفي ليس بمختص لافادة العموم كاحد فتخصيص تنكيره مبني
على انه لا يقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون وصفا فتعين كونه حالا وقوله في غيرها
اي في غير هذه الصور المذكورة جاءني راكبا رجل بتقديمه وقبح جاءني رجل راكبا
قيل لانه لو اخر لالتبس بالصفة في حالة النصب وقدم في غيرها طردا للباب وهذا صحيح
لو لم يصح ما ضربت احدا راكبا وهل ضربت رجلا راكبا على التوصيف فان قلت جاءني
رجل وعلى كتفه سيف وجاءني رجل غلام راكبا وغيرهما اجاز ابن مالك وكذا هذا
خاتم حديدا وعندي راقود خلا على ظاهر كلام سيبويه قلت بناء كلامه في الاول على مذهب
الزمخشري لانه على مذهبه محل الالتباس بالصفة حيث جوز توسط الواو بينهما لتأكيد
لصوقها بمعنى مجرد عن معنى العطف كما في الحال والثاني في محل المنع وقد قال بعض النحاة
ولا يسوغ في غير الموصوف استعمالا ما لم يتقدم لوجود الالتباس لكن الصحيح جوازه
لوروده في التنزيل كقوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين والثالث المشهور فيه
الانتصاب على التمييز وفيه الشارح كلامه عليه ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود تسا
هلا واطلق القول بتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم
عفاه كل اسحم مستديم عزة اسم امرأة موحشا اسم فاعل من الايحاش وهو ان يجعل
حزينا والطلل اثر الدار وعفاه بمعنى محاه ودرسه يجيء متعديا ولازما جميعا قوله
عرفت المنزل الخالي عفا من بعد احوال عفاه كل حنان عسوق الوبل هطال والاسحم
بمعنى الاسود اي سحاب اسود فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه والمستديم بمعنى
الدائم عفت تصريف الديار واندرسها انما يصح على مذهب خبر قوله والاستشهاد
اي الاستشهاد للمصنف في المتن بهذا البيت انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش

خبر
كيد

جعلا

لان الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية عندهم واما على مذهب سيبويه فلو
جعل حالا من طلل لاختلف العامل في الحال وصاحبها لان العامل عنده في
الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده وفي صاحبها لانهما
بمنزلة الصفة في الحقيقة كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
كذلك العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذهب البعض في جواز الاختلاف نظرا الى
ان الحال وصاحبها بمنزلة المميز والمميز وممن ذهب اليه ابن مالك كقوله تعالى
ان هذه امتكم امة واحدة فان امة واحدة حال والعامل اسم الاشارة وفي
صاحبها ان والصواب على مذهبه ما ذهب اليه بعض قوم وهو ان يجعل موحشا
حالا من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا في تنكير ذي الحال وتقديمها
عليها في شيء اذ الحال متأخرة عن صاحبها وهو معرفة ويمكن ان يوجه قوله انه
حال من طلل على مذهبه بانه تسامح في اللفظ كما تسامحوا في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين امنوا بان قالوا المستثنى منه الانسان لانه اسم جنس
وفي الحقيقة ضمير مستكن في لفي خسر لكن لما كان كناية عنه تسامحوا فكذا هنا
قال ابن مالك والصحيح انه حال من المظهر لان جعلها للاظهر الاسمين اولى من
جعلها للاغمضهما وزعم بعضهم ان هذا على مذهب سيبويه صحيح لان الخبر اذا كان
ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه الا انه اذا تأخر عنده بناء على عدم التأكيد و
العطف عليه والبدل منه كما في المتأخر ذكره ابن خروف واما عند الاخفش ونحوه
فلما كان ارتفاع طلل بفاعلية الظرف صح جعله اي جعل موحشا حالا عنه اي عن
طلل اذ العامل متحد وحسن تنكيره اي وقوع ذي الحال نكرة لوجهين لتقديم الحال

فيان

ال عليه

لانه

لانه من مسوغاته لانه حكم وتقديمه يورث تخصيصا وكونه موصوفا بتقديم موحشا
وتقديم في الاصل وصفا لطلل وتعين الاول للحال بالتقديم والثاني للوصف
بالتأخير وحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما ذكرنا من نحو جاءني
راكبا رجل دفعا للالتباس وقد يكون جائزا اذا كان صاحب الحال معرفة
كما في جاءني راكبا زيد وضربت راكبا زيدا مظهرا كان كما في المثالين او مضمرا اتفاقا
للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقا في قول بعض والسماء في قول بعض وفي المرفوع
الظاهر مؤخرا رافعه عن الحال او مطلقا واما في المضمر المرفوع فهم يوافقون
البصريين في جواز تقديم حاله عليه نحو خشعا ابصارهم يخرجون من الاجداث
وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان صاحبها مجرورا نحو مررت جالسة بزيد فهذا
اي تقديم الحال على صاحبها اذا كان مجرورا ممتنع عند جميع النحويين كسيبويه وابي
السراج ومن تابعهما الا ابن كيسان وابن برهان ووافقهما ابو علي فانهم جوزوا
ذلك اذا كان مجرورا بحرف الجر والكوفيون فصلوا وقالوا جائز اذا كان ذو
مضمرا او مظهرا ان كان الحال فعلا وحكى ابن انباري الاتفاق على منع ذلك
وان التقديم خطأ وذلك لان الحال صفة في الاصل والصفة من توابع لصاحبها
وهي معمولة في المعنى بحرف الا انهم نصبوا للفصل بين الصفة والحال وحسن
حال التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم اي الحال
ما هو تابع له اذ في جواز تقديم التابع المجرور مع امتناعه فيه رفع مرتبة الادنى
على مرتبة الاعلى ولان العامل هاهنا وان كان الفعل لكن لما لم يتعد الى ذي
الحال الا بواسطة حرف الجر لم يجز ان يعمل قبل ذكر الحرف وقد اجازه اي تقديم

الحال

يلي

الحال

على صاحبها ابن كيسان اذا كان مجرورا بحرف الجر فيما سنذكره مستشهدا بقوله
وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة حال من الناس مع تقدمها
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة اي جميعا وذكر الشارح فان كافة
حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة كما في علامة وراوية وهو
من الكف والمعنى وما ارسلناك الا كافة للناس وانما قال الشارح والمعنى
وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر لانه انما
ارسله الله تعالى الى الناس حال كونه كافا لهم لان بسبب الارسال انكف
الناس عنها وعندي الاظهر فتح اللام قال ابن ابن مالك ما ذكره الزجاج
مردود لان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتي ذلك غالبا
الا في احد ابنية المبالغة وان حمل على راوية حمل على الشاذ ذو ذكر
صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي على انه صفة مصدر محذوف
اي وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ورده ابن
مالك بان كافة لا تستعملها العرب الا منصوبة على الحال وفيه بحث ويحتمل ان يكون
مصدرا لان الفاعلة قد تجيء بمعنى المصدر كالعافية والكاذبة فيكون مصدر
الفعل المحذوف اي وما ارسلناك الا لتكف الناس كفا هذا اذا كان مجرورا
بحرف الجر واما اذا كان مجرورا بالاضافة فالمنع اتفاقي عندهم فرقوا بينهما
بان حرف الجر كالهمزة والتضعيف من تمام الفعل قال ابن مالك اذا كانت
غير محضة لمجرور بحرف الجر لان الاتصال في نية الانفصال وايضا قال ينبغي ان يكون
الخلاف في غير الزائدة فان كان زائدا جاز التقديم نحو ما جاءني راكبا من احد كما جاز

في الاضافة الغير المحضة واعلم ان في هذا المقام ما لا بد من معرفته وهو انه يتعلق
لكل من كون العامل في الحال لفظيا وكونه فيها معنويا حكم غير حكم يتعلق بالآخر وهو
جواز تقديم الحال على الاول الا اذا كان مانع يمنع وهو في الفعل كونه مصدرا بان
وما المصدريتين وفيما يشبهه المصدرية والالف واللام والضعف في العمل وعدم جوازه
في الثاني لانه ليس له قوة اللفظي وهو قد يضعف في العمل بالتأخير فيكون الضعيف
اضعف لكن قال الاخفش يجوز اذا كان ظرفا بشرط تقديم المبتدأ على الحال فاذا
تأخر يكون موافقا لسيبويه في المنع هذا اذا كان الحال بغير واو واما اذا كان
بالواو فلا يتقدم على العامل مطلقا مراعاة لاصل الواو كما روعي في المفعول معه
وانهم اختلفوا في جواز وقوع الحال غير مشتق فذهب كثير من النحويين الى عدم
جوازه وذهب ابن الحاجب الى جوازه وكذا ابن مالك وههنا كلام طويل
لم نورده خوفا عن تطويل الكتاب قوله اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من
فعل قال الشارح اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل طرح لفظة كل لانها في تحرير
التعريف لانها للاحاطة الافراد والتعريف يكون بالحقيقة لا بالافراد لا من
حيث هي تلك الذات اي لا باعتبار مجرد ذاته بل من حيث هو فاعل في الجملة
سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين او مرارا او قبل سواء احدث شيئا او لم يحدث
وهو المناسب لما نحن فيه واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل كزيد في
جاءني زيد واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن مشتق
لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري مجراه بفصل عن الصفة المشبهة
فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على الفعل من فعله نحو كريم

فانما قال المص بعد ما من فعله احترازا عن جالس بالنسبة الى يقعد وقاعد بالنسبة
الى يجلس لان كلا منهما اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه ولم يبنيا للمشتق
آخذا بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قول من قال انه مشتق من الفعل كالشيخ
عبد القاهر وابي علي وغيرهما من اكثر النحويين وقول من قال انه مشتق من المصدر
وهو ممكن لان اسم الفاعل لما كان مشتقا من الفعل والفعل من المصدر كان
المصدر اصلا فاذن يصح ان يقال انه مشتق من الفعل نظرا الى قربه ومن
المصدر نظرا الى الاصل وهذا اولى من قول الزمخشري وهو ما يجري على يفعل
من فعله لانه ان اراد الواقع موقعه باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل بمعنى
الماضي جمعا وان اراد على حركاته وسكناته ورد عليه اسماء الزمان والمكان
منها لا يقال حاصل السؤال ان يقال ان قيد الجريان احترازا عن الصفة
المشبهة مستدرك لحصول الغنية عنه بقوله فعل اذ الصفة المشبهة من افعال
الطبايع اي من الافعال الجبلية فلا يصح ان يقال للمتصف بها انه فعل شيئا
اي احدثه واوجده لانا نقول لا نم انها خارجة بفعل اذ لا نعني بقولنا فعل
احدث بل المراد منه انه اي المتصف يكون بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه
وهو الفعل الحقيقي يعني المصدر بصيغة فعل اي بصيغة الفعل الاصطلاحي نحو كرم
زيد مثلا فان الكرم وهو المشتق منه كريم مسند الى زيد بصيغة كرم فاحتاج
الى قيد الجريان احترازا عنها وانما فسر اي المص في المتن الجريان بالموازاة
ليفعل في الحركات والسكنات حيث قال في اخر التعريف اي يوازنه في الحركات
والسكنات لان الجريان اذا اطلق مبهم محتاج الى البيان بالتفسير لانهم

لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة اي للصفة الواقعة بعد شيء صفة اي نعتا
او خبرا او حالا نحو رأيت رجلا ضاربا وزيد ناصر ورأيت زيدا راكبا فخذه
الصفة تذكر كما في الجريان والمراد غير هذا الجريان بل المراد الجريان على من جهة
الموازاة في الحركات والسكنات فاحتاج الى تفسير الجريان هنا اي في التعريف وهذا اعتذار
من الشارح للمص عن تفسيره وان كان لا يحتاج اليه نظرا الى قوله على يفعل لان
احسن حال المؤمن حمل الكلام على الصلاح على قدر الطاقة فلو تركه لكان موجبا
السؤال بذلك وعندي ان ابهام الجريان من حيث انه يحتمل ان يجري عليه في العمل
او في معنى الحال والاستقبال او في الموازاة في الحركات والسكنات فلما احتمل المراد وغيره
فسره بما ذكر ليتعين المراد والمراد من قوله يجري على يفعل انه يجري على مضارعه
اذ لا يمكن جريان كل اسم فاعل على يفعل ثم ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله متقدما او
متأخرا ملفوظا به او مقدرا اعني ان كان فعله يرفع فقط يرفع ايضا فاعلا
وان كان ينصب مفعولا ينصب ايضا واحدا فواحدا واثنين فاثنين
وثلاثة فثلاثة فعمله في سائر المفاعيل اظهر وانما يعمل عمل فعله اذا اريد به
الحال او الاستقبال دون الماضي دليله الاستقراء واما حكمته فاشار اليها بقوله
وذلك اي كون عمله مقصورا على ارادة الحال والاستقبال منه لان الفعل
كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو اي الاسم مستحقه بكسر الحاء اي الاعراب
او الاعراب مستحقه بفتح الحاء اي الاسم الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل
الذي هو له اي للفعل في الاصل قوله دخل الاسم جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية
لان ودخل في قوله كما دخل في معنى المصدر بما المصدرية والكاف بمعنى المثل

في محل النصب على انه مفعول مطلق لدخل الثاني والفعل في قوله على الفعل من نحو
الظاهر والمضمر فتقديره لان الفعل دخل الاسم عليه في العمل ودخوله على الاسم في الاعراب
فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال زيد يضرب غلامه عمرا واسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا ولا يجوز اعماله اصلا نحو هذا ضارب
زيد امس ولا يقال ضارب زيدا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
والاسماء دخلت على الافعال في العمل فلما لم يوجد كما في الاعراب من الاسم لم يعط الاسم
اذا كان بمعناه اي بمعنى الماضي عمله بالنصب اي عمل الفعل الماضي الى اصلا انه اذا كان
بمعنى الحال او الاستقبال يتم المشابهة بينهما حيث يكون صورة ومعنى فاخذ كل واحد
منهما حكم الآخر معاوضة اما اذا كان بمعنى الماضي فلا اذ لا مشابهة بينهما لتلك
المشابهة لانه لا يوافق المضارع في المعنى والماضي في اللفظ فلا يلزم من اعماله لمهم قوى
شبهه بالفعل اعمال ما ضعف شبهه به هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين نحو
في غير الفاعل سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي لان ادنى المشابهة
يكفي في رفع الفاعل لشدة اختصاص الرفع بالفعل والظرف لانه يكفيه رائحة الفعل
والمصدر لانه ليس باجنبي منه اذا تجرد عن الالف واللام لانه يعمل وان اريد
منه الماضي لانه في الحقيقة عدل عنه الى لفظ الاسم صورة لو صورتها [illegible] عليه متناع
تقديم معموله عليه وكانوا فيه من الزاهدين محمول اما على ان الالف واللام ليس بموصول
او على انه اي فيه متعلق بمحذوف قال الشارح في لبابه الاول اولى وقد اجاز ذلك
اي اعمال اسم الفاعل مرادا منه معنى الماضي الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس وباجماعهم على جواز ضارب زيدا امس وهذا معطى زيد درهما

ل

امس

وبقوله

١٧

وبقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه فان باسط عمل في ذراعيه مع انه بمعنى الماضي واجيب
ذكروا في جوابه ان مثل ضارب زيدا امس لم يوجد في لغة العرب مع كثرة التعبير عن
معناه ولو كان جائزا لوقع فلا يقاس على ما استشهد به اما الاول فكونه بمعنى الماضي
مم ولئن سلم فجاز انتصابه بفعل مقدر يدل عليه ما قبله فاذا لا سبيل الى جعل مفعول
لجاعل لان فيه اثبات اصول الابواب التي ثبتت انها ليست من لغاتهم
بالمحتملات واما الثاني فلما مر واما الثالث فكالاول في الجواز على مذهب ابي علي
الفارسي وابن الحاجب ويلزم على مذهبهما جواز حذف احد مفعولي باب علمت
وقال السيرافي ولا يجوز ان يقال عمرو في الثاني وجب بالضرورة حيث لم يكن الاضافة
اليه حيث انقطع عنها بالاضافة مرة فاكتفي في الاعمال بما فيه من معنى الفعل واما الآية
فبينه الشارح بان باسط وان كان ماضيا في لفظ الآن المعنى على الحال لانه واما الحال
انما يكون في مواضع الاحوال وهي يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل حتى كانه
واقع بدليل انك لو اوقعت المضارع يعني يبسط موقعه اي موقع باسط نحو كلبهم
يبسط ذراعيه لصح وذلك اي كونه صحيحا لان حال الماضية تحكي على صورة الحاضرة
بان يقدر المتكلم بهذا كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن وليس المراد بان اللفظ الذي في ذلك الزمان تحكي الآن
على ما يلفظ به لجواز ان لا يلفظ في ذلك الوقت بلفظ نحو كان زيد يضرب عمرا
امس وقولك رأيت رجلا يقرأ اية الكرسي ونظيره قوله تعالى ودخل المدينة على
حين غفلة من اهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان ثم قال هذا من شيعته وهذا
من عدوه والاشارة بهذا انما يقع الى حاضر ولم يكن ذلك حاضرا وقت الخبر عنه

ع

واعلم ان شرط عمله ايضا اعتماده على احد الاشياء الستة التي تشترطوا للظرف
الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب وهي المبتدا والموصول والموصوف وذو
الحال
وحرف الاستفهام وحرف النفي والمراد من الحرف الكلمة لان المقصود الاستفهام
والنفي المستفيد من الحرف اولا لان طلبه المعمول على خلاف وضعه لان وضعه
للذات المتصفة بالمصدر فالذات من حيث هي هي لا يقتضي معمولا قط وانما يقتضيه
باعتبار ذلك المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا موقعا هو بالفعل اولى
ففي الاربعة الاول لانه يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل والاخيران كذلك لان
النفي والاستفهام يرجعان الى الاحداث لا الى الذوات فلا يقال قائم غلاماك
خلافا للاخفش والكوفيين فانهم لا يشترطون الاعتماد في عمله فان قلت في هذا
المقام سؤال من وجوه الاول انه لا بد من ذكره ان لا يكون موصوفا بصفة
وان لا يكون مصغرا لخروجه عن مشابهة الفعل اما بالوصف فلانه لا يوصف
واما بالتصغير فلكونه وصفا في المعنى والثاني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة
يعمل عمل فعله وليس بينهما مشابهة من جهة اللفظ والثالث انه لا بد من ذكر
مثناه ومجموعه لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات
وضرب وضراب مع انهما كالمفرد في العمل والشروط المذكورة قلت الجواب
عن الكل مبني على حرف واحد وهو ان الكلام في اسم الفاعل القياسي بينه و
بين الفعل مشابهة لفظية وفي الاخرين وان انتفت لكن في الاول يقوم
مقامها وهو المبالغة هذا مذهب سيبويه والخليل واكثر المتأخرين وعند بعض الكوفيين صيغة
المبالغة لا تعمل لحجة الاولى السماع على ان الموضوع للمبالغة في طرف والموضوع لغيرها في طرف اخر

ولا بعد

ولا بعد في ان يحمل احد الطرفين على الاخر والثاني محمل عليه طرد الباب فان قيل
فليحمل ما يوصف ويصغر عليه قلت فيما يوصف ويصغر ما يمنع من حدوث معنى غير لائق
بالفعل وهو الموصوفية بخلاف اذا المثنى لحادث فيه هو معنى الجمع فانه معنى العطف
وهو لائق به ويجوز حذف النون في تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفتين
بلام التعريف مع العمل تخفيفا لاستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول كبيت
الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وينبغي ان يعلم ان
اسم الفاعل ينحط مرتبة عن مرتبة الفعل من وجوه ما مر وانه اذا جرى على غير
من هو له ابراز الضمير بخلاف الفعل وانه اذا ثني وجمع لا يعمل في الضمير البارز
بخلافه قوله اسم المفعول قال الشارح لما كان اسم الفاعل مشتقا لذات من وقع
منه الفعل فاعمل على صيغة المجهول عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما
كان مشتقا لذات من وقع عليه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للمفعول فيكون حكم اسم
المفعول في العمل كحكم اسم الفاعل الا انه ينتقص عنه ابدا بمرتبة فان تعدى الى واحد
لم يتعد هذا اليه وان الى اثنين فالى واحد والى ثلاثة فالى اثنين وهو بمنزلة اسم
الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين الحال والاستقبال والاعتماد على
احد الاشياء الستة التي تشترطوا للظرف الاعتماد عليها تقول مررت برجل مضروب
غلامه فيكون غلامه مرفوعا بالمضروب كما كان مرفوعا بيضرب فان قلت
هل فيه جريان على فعله كاسم الفاعل اجيب بقوله ومضروب حاصله نعم فيه جريان
كما في اسم الفاعل الا ان الفرق بينهما ان اسم المفعول جار في التقدير فان
مضروبا مثلا جار في التقدير على يضرب لان اصله مضرب بفتح الميم وضم الراء

جار و

وهذا يستقيم على تفسير الجريان بالمعنى الاول واما على تفسيره بالمعنى الثاني فلا وعندي
ان اصل ذلك بعد ما حول البيان اصله على الحقيقة مضرب بضم الميم وفتح الراء فغير
لا بفتح الميم وحده ولا بضم الراء وحده للالتباس في كليهما بل بفتح الميم وضم الراء قطعا
لمادة الالتباس رأسا وكان اولى بالتغيير لقلة حروفه وفي التقدير بخلاف الرباعي
فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو كما نشأت من اشباع الطاء في قوله وانني حيثما
يثني الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وانما فعل ذلك الاشباع
لرفضهم بناء مفعل في كلامهم في ابنيتهم الا مع التاء نحو مكرمة ومكرم في قوله ليوم
روع او فعال مكرم جمع مكرمة كذا قال الفراء واما نحو مكرم ومعطى فجار على الفعل
لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يكرم ويعطى فحال نحو
في تعريف اسم المفعول كل اسم مشتق لذات من وقع عليه الفعل لفظا كل غيره ونحه
موقعها كما مر في تعريف اسم الفاعل واسم جنس يتناول غيره كما بينا وان اشتق
فصل يخرج غير المشتق كمفعول ضربت زيدا ولذات من وقع عليه الفعل فصل
آخر يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والآلة
فان قلت فما تقول في اسم التفضيل بمعنى المفعول قلت مشتق باعتبار التفضيل
بالزيادة على الغير وان وقع عليه الفعل قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري
على الفعل قال الشارح اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك
شديد ليس بجار على يشتد وقوي على يقوى وصعب على يصعب وما اشبه ذلك من بقية
الصفات المشبهة ومرتبة هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي اي
هذه الصفات مشبهة بها اي باسماء الفاعلين من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

او نصر فائع

تن

تقول

١٧٢

تقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان
ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل من هذه الوجوه التشبيه بينهما فاجرى
مجراها في العمل اي في ان تعمل عمل افعالها وقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه
وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل في قولك مررت
برجل حسن وجهه وكرم اباؤه وشرف حسبه كما قيل زيد منطلق غلامه ويدل على ذلك
ان افعل التفضيل مع كونه صفة لا يعمل عمل الفعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فلم يشبه وبين اسم الفاعل مشابهة والمراد من المشابهة في تلك الامور المشابهة
مطلقا لعدم الاطراد في بعض الصفات المشبهة اذ لا يقال في ابيض ابيضون والبيضة
وانما قال اي المص كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه لان الصفة
متى طابقت مفردا جاز فيه الامران وبهذا اندفع ما قيل من ان فيه نظرا لوجوه
انه لا يجوز ان يكون ابوه مبتدأ لعدم تعريه عن العوامل اللفظية اذ كريم معتمد على
المبتدأ فيكون عاملا في ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ
لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ مع عدة الخبر اي على وفقه في الافراد والتثنية
والجمع والتأنيث والتذكير اذا كان هو هو اي اذا كان المبتدأ عين الاول فان
قلت كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو كريم ابوه بمعنى كرم ابوه
اذ الكرم شيء قد وجد قديما وليست بمجيء ان اباه صار كريما في الحال وكيف جاز
ان يبر النوع على الاصل اعني اسم الفاعل قد انكر ان يكون بين احدهما اعمال هذه
الصفات حال كونها بمعنى الماضي والحال زيادة الفرع على الاصل وانما انكر ذلك لان اعمال

بت

يعني على الصفة المشبهة

بكسر فتح

لها

مع تعلق معناها بالماضي ركوبا للشطط والعدول عن الصواب الى الغلط قلنا ان
هذه الصفات لم تخرج عن حكم اسم الفاعل مع كون معناها متعلقًا بالمضي بل في حكم
اسم الفاعل فيه انما في معنى الحال لان معنى الحال وحكمها موجودان فيها لانها هو المعنى
الكائن موجودًا في زمان الاخبار كقولك زيد يقرأ تريد انه في حال حديثك
ملتبس بالقراءة فزمانها وزمانه واحد الا ترى انك اذا قلت زيد حسن
وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل الكائن بمعنى الماضي وسيتبين
عن قريب وكون هذا الفعل اي الحسن موجودًا قبل زمانك لا يقدح في كونه
حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد
قديمًا من قبل وهو لا يقدح في كونه حالا وعلى هذا اي على عدم القدح باسم الفاعل
نحو زيد قائم غلامه غدا حال من القيام والقيام اي وللحال لان القيام قد كان مع
اي مع ارادة الحال فخبر حالك بزمان يحصل ان الموجود في وقت الاخبار اما ان يكون
شيئا لم يكن قبل هذه الحال واما ان يكون موجودًا قبل الآن ذا امتد حتى اقترن
بزمانك هذا وهو بعد موجود فلما برح الخفاء وانكشف الغطاء عن المراد
بالحال وضح لك ان الصفة المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى الحال
وهذا كما في اسم الفاعل ولا يلزم مزية الفرع على الاصل ويدل على انها ليست
بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن ابوه امس فقبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان عليه
ليدل على ان الحال التي دل عليها حسن حال محكية وليست بحاضرة كما تدخل في الفعل
واسم الفاعل لحكاية الحال نحو كان زيد يقوم امس وكان زيد قائما غلامه فيعمل قائم
لانه في حكم يقوم وهذا اي ولعدم جواز قولك زيد حسن ابوه امس فقبيح اليوم حتى تدخل

ل

كان

كان الدلالة على الحكاية قالوا ان هذه الصفات اي الصفات المشبهة ليست بمعنى الماضي
والآلي علمت ولا بمعنى المستقبل لعدم وجودها فيه فلا تقول زيد حسن مريدا ان يحسن
او حسنا قد انقطع وان اردت ذلك قلت حاسن وكارم فوضح ان الصفة المشبهة
يعمل عملها بمعنى الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر **قوله** المصدر هو الاسم
الذي يشتق منه الفعل قال الشارح انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر
في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع
ويشتق منه اي من المصدر ان المصدر اسم يستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم
بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على
شيء واحد فقط وهو الحدث اذ لا اعتبار بدلالة الالتزام وكما ان الواحد قبل الاثنين
والاصل قبل الفرع فيه نظر لان دلالته عليهما لا بصيغته بل على الزمان بها وعلى الحدث بمادته
الجواب ان بصيغته حال من الضمير المستكن في يدل ليس بصلة له فيكون المعنى يدل ملتبسا بالصيغة
ولان المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد تتخذ منه اشياء مختلفة
يعني كما ان الاشياء المختلفة تتخذ من الذهب وهو نوع واحد كذلك الامثلة المختلفة تتشعب
وتؤخذ من المصدر وهو اصل واحد ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل
على مدلوله اي مدلول الفعل فيكون في الفعل ما دل عليه المصدر وزيادة والفرع لا بد
وان يكون فيه الاصل وزيادة فيكون المصدر اصلا والفعل فرعا واما ما تمسك به
الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته اي صحة المصدر بصحته اي بصحة الفعل نحو
قام قياما فان قياما اعل بقلب الواو ياء لاعلال فعله بقلب واوه الفا وقاوم قواما فان
قواما صح لصحة قاوم ومن وقوعه تاكيدا للفعل نحو ضربت ضربا ومن انه انما سمي مصدرا

وجوبية المصدر لكونه مصدوراً من الفعل كما يقال مشرب عذب ومركب فارة اي مشروب
ومركوب فذلك اشارة الى تمسك فذلك جواب اما لا يدل على اصالة الفعل مطلقا
وكون المصدر مشتقا منه اي من الفعل وان دل اي ما تمسك به الكوفيون فانما يدل
على اصالته اي اصالة الفعل في التصريف اي في الاعلال وفي كونه مؤكدا للفعل فلا يلزم
من ثبوتها اي ثبوت الاصالة في هاتين الحالتين ثبوتها مطلقا اذ لا يلزم من الفرعية المخصوصة الفرعية في كل
شيء ولا كلام لنا فيه اي في كونه اصلا في التصريف بل الكلام في انه اصل مطلقا ام لا ولو كان
هذا القدر يقتضي الاصالة مطلقا لزم ان يكون يعد بابا بيا واكرم متكلما اصلا وباقي
الامثلة فرعا عليه ولا قائل به كما لا كلام في انه اي في ان الفعل الاصل في العمل والمصدر
فرع فيه عليه ولهذا اي ولكون الفعل اصلا في العمل قال اي المصنف الذي يعمل عمل الفعل
اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا او كل فعل له رفع فقط او رفع ونصب
ونصب واحد او نصب اثنين او ثلاثة او عمل في المفعول الثاني بحرف الجر كان للمصدر
ذلك تقول اعجبني قيام زيد واعطاء زيد عمرا درهما واعلامك زيدا عمرا فاضلا
واخذ زيد مالا من عمرو وكونه ما دل بان مع الفعل وقيل انما عمل لتضمنه حروف فعل
ودلالته على الحدث فشابها الفعل فعمل عمله فعلى الوجه الاول يعمل المصدر اذا لم يكن مؤكدا
لفعل او عاملا فيه الفعل الذي اخذ منه على وجه من الوجوه وصفا او موصوفا ومقترنا بالجار
لانه لا يمكن ان يكون مقدرا في هذه الوجوه بان والفعل اما الاول فلانه لا يحسن
نحو كي ضربت زيدا ضربا او لتد ضرب زيدا ان ضربت واما الثاني فلان الفعل
لا يوصف ولا يصغر واما الخامس فلان الفعل الذي مع ان كان ماضيا يدل على
المضي فقط لان ان فيه بتجرد للمصدرية وان كان مضارعا يدل على الاستقبال لان ان

فيه

فيه لما مع الدلالة عليه ولا يكون للمضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون المصدر
مقترنا بما يتقدر بان مع الفعل فلا يعمل اذا كان مقترنا بها واما قولهم في الامر ضربا زيدا
لمن رفع السوط اي اضرب ضربا زيدا وان كان بدلا من الفعل بان يكون لازم
الحذف نحو سقيا زيدا فاكثر النحاة يقولون العامل في زيد ضربا وما عليه المحققون ان
العامل فيه هو الفعل الذي نصب المصدر وتقديره اضرب ضربا زيدا قال ابن يعيش في شرحه
للمفصل ولا يبعد عندي ان يعمل عند المصدر في زيد لنيابته عن الفعل لانه مصدر
فصار كقولك زيد في الدار قائما ويكون فيه ضمير فاعل نقل اليه كما نقل الى الظرف
ويؤيده قول سيبويه اذ يجوز استتار الضمير على الوجه الثاني يعمل مصغرا او موصوفا
ومؤكدا او معمولا للفعل فيها لكنه لم يستعمل عاملا وانما قال اي المصنف كما تقول
ان ضرب زيد عمرا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه
ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج زيد في كونه فاعلا وارجو ان يخرج زيد في كونه مفعولا
وبلغني خبر ان يخرج في الاضافة وان يخرج خير له في كونه مبتدا فلما كان الفعل
المصدر بان بمنزلة اي بمنزلة المصدر في الاعراب وفي هذه المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة كان المصدر ايضا بمنزلته اي بمنزلة الفعل في العمل وفي امتناع
تقديم ما عمل اي المصدر فيه عليه الضمير الاول لما وفي الثاني للمصدر اي على المصدر
فلا يقال اعجبني زيد اضربك كما لا يقال اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان
معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان وما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول وعند بعضهم يجوز اذا كان معموله ظرفا لانه يكفيه رائحة الفعل
الا يرى انه يعمل فيه ما هو ابعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون

فان بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اذ لا يجوز تعلقه بمجنون لفساد المعنى والحق انه
يجوز اذا كان ظرفا كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقوله تعالى
فلما بلغ معه السعي والاصل عدم التقدير ومن لم يجوز ذهب اليه اعلم ان المصدر العامل
على ثلثة اضرب ما يعمل منونا وما يعمل مضافا وما يعمل معرفا باللام والاول اقيس بالفعل
اذ التنوين تدخل على التنكير فيكون قريبا من الفعل وان كان في الاصل من خواص الاسماء
والثاني احسن لان الاضافة وان كانت منها وبابها التعريف والتخصيص لكن هذه الاضافة
في تقدير الانفصال فيكون المصدر المضاف كالفعل في المعنى فيعمل عمله ولا يلزم منه التسوية
بينه وبين ما هو اقوى منه وهو المنون اذ هو مشاكل للفعل من حيث اللفظ لكونه عاريا
من اسباب التعريف من حيث المعنى لانه ليس بعلم يراد منه شيء بعينه كزيد وعمرو
ولثبوت الفرق بينهما من جهة اخرى وهي ان لك اثبات حكم المنون في المضاف بدون
العكس كما جاز العطف بالمرفوع على ما اضيف اليه المصدر بتقدير الانفصال ولا يجوز العطف
بالمجرور على ما وقع بعد المصدر المنون مرفوعا على تقدير الاضافة والثالث قبيح لان الالف
واللام لا يكونان في الاسماء الا بالنسبة التي هي الاصول الا معرفة وفي المثال المذكور في
الشرح **قوله** يجوز لك ان تقدم المفعول الاول على الفاعل لكنه قليل في الاستعمال
ويضاف الى الفاعل لما فرغ من بيان القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني فقال ويضاف
قال الشيخ رح اعلم ان المصدر المتعدي على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر
المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل يعني القصار مجرور لفظا
لاضافته اليه مرفوع معنى لكونه فاعلا ولهذا اي ولكونه مرفوعا معنى حمل المعطوف
عليه والصفة اي جاز حملهما على الموضع اي على موضعه نحو عجبت من دق القصار الثوب وصاحبه

بالرفع

بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق بالرفع والضرب الثاني ان يضاف الى الفاعل و
يترك المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والضرب الثالث ان يبنى
المصدر للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد وعلى هذا مسئلة الكتاب اي كتاب سيبويه وهي نحو عجبت من دفع الناس
بعضهم بعضا اي من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه في هذا الوجه
الثالث مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسم فاعله فيجوز حمل المعطوف والصفة على الموضع
والضرب الرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
اللص الجلاد والضرب الخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى
لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين
اي في الوجه الرابع والخامس منصوب معنى وان كان مجرورا لفظا لانه مفعول به و
يجوز حمل اي حمل المعطوف والصفة عليه كما جاز في الفاعل فثبت ان اضافة المصدر
الى كل من الفاعل والمفعول جائز لتعلقه بكل واحد منهما لكن اضافته الى الفاعل احسن من
اضافته الى المفعول لانه لو اضافته اليه حسنة لانه به اتصل وفيه حل وايضا الاضافة
الى الفاعل من رفع منونا لانه محل الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد اولى ولم يجز
ذلك في اسم الفاعل لانه فاعل فلم يجز اضافته اليه لامتناع اضافة الشيء الى نفسه
ومن غير هذا الوجه بينهما فرق من وجوه اخر منها ان الالف واللام في المصدر للتعريف
وفي اسم الفاعل بمعنى الذي ومنها جواز تحمل اسم الفاعل الضمير دون المصدر ومنها
عمله مطلقا بخلاف اسم الفاعل ومنها جواز تقديم معموله عليه بخلاف المصدر واما مصدر
الفعل اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو

فان قلت انه اى مصدر الفعل اللازم يجوز ايضا اى كاضافته الى الفاعل ان يضاف
الى الظرف ويترك ذكر الفاعل مرفوعا نحو اعجبني فرحك اليوم عمرو او على العكس يعني يجوز
ان يضاف الى الفاعل ويترك الظرف منصوبا نحو عجبت من فرح زيد اليوم او يترك ذكر
الفاعل نحو قوله تع بل مكر الليل والنهار اى بل مكرهم في الليل والنهار فيكون مصدر الفعل
اللازم المضاف على اربعة اوجه لا وجها واحدا قلت لا يجوز اضافته الى الاضافة المحض
الى الظرف لا بعد ان اتسع فيه فيجرى الظرف ح مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك
اى في وقت ان اتسع فيه بمنزلة المصدر المتعدى ولا كلام لنا فيه اى في المنزل
منزلته بل الكلام في غيره وهو ضرب واحد فلا يرد علينا ما ذكرتم واشار الشارح
الى القسم الثالث من اقسام المصدر المضاف بقوله وقد يعمل المصدر المعرف بالالف واللام
نحو قوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة
اسم فاعل من اغار واوليها مقدمها تانيث الاول النكول بمعنى الرجوع عن
مغازيه والعجز عنه جبنا ومسمع اسم رجل والمعنى والله لقد علمت اوائل القبيلة
من المغيرين اى صرفتهم عن وجوههم ان ازالهم ولحقت عبيدهم فلم انكل عن ضرب مسمع
والعجز ولم احجم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة [illegible]
العلم ان بعضهم رواه في شعر مالك ابن ابي الهبل والرواية في الكل لكن بدل لحقت مكان
كررت ففي الرواية الاولى وجهان احدهما ما ذكره الشارح من ان نصب مسمع بالمصدر
المعرف وثانيهما ان يكون اصل مسمعا على مسمع بعد حذف على ونصبه
كما جرى احتار ونصب قومه بعد حذف من في قوله تع واختار موسى قومه اى من
قومه لكن الاول هو الوجه لان حذف على قليل ليس للقياس فيه سعة وجاز عزه في

في عزه عليه او بمكاسبة ان وفي التنزيل وعزني في الخطاب كغلبه وغلب عليه وعلاه و
علا عليه واما كررت زيدا فلم يجئ مثله في الاستعمال فلا يكون الحمل على الوجه الثاني حسنا
وعلى الرواية الثانية لا حجة في البيت اذ نصب مسمعا ح بلحقت لا بالضروب وهو اى
اعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل وفي قوله وقد يعمل اشارة اليه لا فائدة قد جزئية
الحكم ولم يجئ في التنزيل ولم يذكره المص لقلته وندرته والاعتراض على الشارح بقوله تع
لا يحب الله الجهر بالسوء اذ بالسوء متعلق بالجهر وهو مصدر معرف باللام غير وارد
لان المراد ما لا يكون بواسطة الحرف قال الشيخ عبد القاهر لا يكاد يوجد المصدر
عاملا وفيه الالف واللام لكن تعدى بحرف الجر نحو الضرب بزيد **قوله** ويترك ذكر
احدهما كما في قوله تع او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما قال الشارح اطعام مصدر
منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف تقديره او ان اطعم احدكم يتيما وانما حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس كرجل ودابة ولا شيء من اسماء الاجناس
يتحمل الضمير فالمصدر لا يتحمل الضمير ولانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد لكنه لا سبيل الى اضماره لادائه الى اجتماع التثنيتين والجمعين بيانه انه
لا بد من تثنية المصدر وجمعه في محلها وتثنية الفاعل وجمعه لانه غير المصدر فلا يستلزم
تثنية المصدر تثنية الفاعل وجمعه جمعه فلو اضمر في المثنى والمجموع لوجب استتاره لامتناع
الضمير البارز المرفوع في الاسماء ح وجب علامة التثنية والجمع لان كل ضمير مستتر لمثنى
او مجموع لا بد له من علامة دالة عليه فادى الى التثنيتين والجمعين ولا يلزم هذا
في الفعل لانه لا يستحقهما وفي اسم الفاعل لانه ليس غير الفاعل فتثنيته تثنية
وجمعه جمعه قيل فيه نظر لجواز ان يحتمل الضمير المصدر وعدم تثنيته وجمعه باعتبار

الفاعل

وعملا باعتبار مدلوله كاسم الفعل والظرف فانهما يحتملان الضمير فيهما مع انهما
لا يثنيان ولا يجمعان باعتبارهما فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين باعتبار
تثنية المصدر وجمعه فالاولى ان يقال ان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث
لا الى ما قام به فلا يطلب فاعلا ولا مفعولا به وطلبه باعتبار الفعل والوضع ازلي
حكمه فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل لانه نظر فيه الى كونه مسندا
الى شيء واحد فجاز ان يتصل به ذلك الاتصال فاضمر فيه لا في ذلك وانما اضمر في
اسمي الفاعل والمفعول لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى وبذلك علم حذفه انك
لا تقول اعجبني من عمرو الامر ظهور كرم لانه لا ضمير في ظهور فيقع كرم تاكيدا له
كما تقول ان ظهر كرم يعني لو اضمر الفاعل في المصدر كما في الفعل لجاز التاكيد بكرم كما
جاز ذلك في الفعل وانما جاز خلوه اي خلو المصدر عن الفاعل مع امتناع
ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر كالفعل الماضي والمضارع او على صيغة جار
مجرى الخبر في اقتضاء مسند اليه كالامر والنهي وسائر الانشائيات فانها
ليست باخبار لكنها في معنى الخبر في اقتضائه فاذا قدرت خلوه اي خلو الفعل عن
المسند اليه فقد احلت اي اتيت بالمحال بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء
كلها لا يلزم ان يكون مسندة الى شيء والحاصل ان ذكر الفاعل لازم مع الفعل
لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه لتمامها وما هو في المصدر باحد جزئيها فلا يلزم
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز حذف الفاعل في اسم الفاعل وغيره اذ هو ليس فيه
كذا بدليل انه لا يحسن السكوت عليه كما في الفعل لانه اعرب منزلة متـ
بدليل قيامه مقامه بلا تاويل واما المصدر فلا يقوم الا بتاويل فيضمر فيه كما يضمر

في

في الفعل واما قوله تع الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في
قرئ بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل المعنى انا الله اعلم غلبت
الفارس الروم في ادنى الارض اي في قربها وهم الروم اي الروم من بعد ان غلبوا في
بناء المفعول سيغلبون الفارس فالضماير الثلاثة كلها للروم ومن قرأ سيغلبون
بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا اي على قراءة
بناء المجهول فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل اي غلبت الفارس الروم
وقد قرأ به اي بالبناء للفاعل ويجعل بالنصب عطفا على يقرأ المصدر بان الضمير المضاف
اليه المصدر للفارس لا للروم وفي بعض النسخ او مكان الواو وليس بوجه اذ ليس
هذا وجهين بل وجها واحدا في عدد الضماير البارزة والضمير مستتر للفارس ومجال
الكلام اسم موضع من قولهم جال الفرس في الميدان جولانا في الآية متعلق بالكلام
فسيح اي واسع خبر انه اي غير ان الكلام في الآية بغاية يقتضي الاطناب المحل اي
المحل قبل في توجيهه لانه لا يجوز على القراءة المشهورة الاولى وهي البناء للمفعول في الفعل
الاول والبناء للفاعل في الثاني اضافة المصدر الى الفاعل اي من ان غلبوا اي المجوسي
على الروم الا ان الاضافة الى المفعول اظهر لان الضمير المضاف اليه المصدر لانه للروم
اذ هم المغلوبون وعلى قراءة البناء للمفعول في غلبت يجوز ان يقرأ سيغلبون ايضا
بالبناء للمفعول فيكون الضمير المضاف اليه وكذا الاخيران للفارس والمصدر مضاف
الى الفاعل وعلى قراءة سيغلبون بالبناء للفاعل يجوز ان يقرأ غلبت بالبناء للفاعل
فالضمير المستتر في غلبت للفارس والثلاثة الاخيرة للروم فاضافة المصدر الى المفعول
ويجوز ان يقرأ غلبت بالبناء للفاعل وان يكون الروم فاعله وسيغلبون بالبناء للمفعول

فالمصدر مضاف الى الفاعل وفي شرح المفصل المظهر هذه القراءة شاذة والمعنى الم غلبت
الروم اولا على الفارس وبعد ان غلبوا عليهم سيغلبون اي سيغلبون على الروم وقيل فيه
بربيان في الاية ايجاز لان هذه الاية لو ذكرت على مقتضى الاصل لادت الى الاطناب
الممل بيانه ان الاصل غلبت الفارس الروم وهم من بعد غلبهم اياهم سيغلبونهم
فطوى الكلام ايجازا واختصارا والاول اولى اذ سبوق الكلام يدل عليه وسبب النزول
ان المسلمين كانوا يحبون ظهور الروم لانه اصحاب كتاب مثلهم على الفارس والمشركون
يحبون ظهور الفارس لانهم كانوا مجوسا لا كتاب لهم كالمشركين على الروم فالتقى
جيش كسرى وقيصر باذرعات من ارض الشام فانهزم جيش قيصر فعير المشركون
المسلمين وسروا بذلك فنزل الم غلبت الروم الاية **قوله** المضاف كل اسم
اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني قال الشارح اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل
وانما العمل للافعال والحروف العاملة فان قلت العمل ههنا اما للاسم المضاف او لحرف
الجر المقدر كما ذهب اليه بعضهم او معنى حرف الجر وقد ذهب اليه بعضهم والاول لا
اليه لانه اسم محض ولا عمل له وعلى التقدير كلاهما سوا فيلزم التحكم وكذا الثاني لا سبيل
اليه او اضمار حرف الجار بعيد لا يصار اليه وكذا الثالث ان المصير اليه عند فقدان
اللفظ ومن ههنا حصل الجواب عما قيل في وجه الاخيرين من ان جعل العمل لحرف الجر
المقدر اولى ليكون الباب متحدا او انه بطل كون الاسم والحرف عاملين وجب ان يكون
المعنى عاملا قلت العمل للاسم المضاف فلا يلزم التحكم لانه انما عمل الجر ههنا اي في حال الاضافة
لان في الكلام معنى حرف الجر وكان مقدما على المضاف اليه ومرتبة عامل الشيء قبل مرتبته
فقوى بذلك المعنى الثابت على العمل وترجح على الثاني المضاف اليه **قوله** والاضافة على ضربين

قال

قال الشارح اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية احترز بها عن الاضافة
اللفظية لانها لا تعرف وان كان معرفة على ما سيجيء تعرف المضاف الا الاسماء المتوغلة في الابهام
الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرته نحو غلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف وصار لواحد بعينه
وهو زيد ويكتسي المضاف منه اي من المضاف اليه تعريفه فان قلت هذا اذا كان لزيد
غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت
تعريفها باعتبار العهد وقضيته ان يكون المضاف معرفة وان كان اكثر من واحد
وذكر بعض المحققين هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال زيد من غير اشارة الى
معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام وذلك اي الكون في
التعريف انما اي لان قدر المعنى على قدر اللفظ يعني اذا كان في اللفظ اتصال ينبغي
ان يكون في المعنى على قدره فههنا بينهما اتصال في اللفظ فيكون في المعنى ايضا اشاره
اليه بقوله فكما ينزل المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
من الاسم حال ثبوته فيه تقرير ان بينهما اتصالا بحيث لا يجوز ان يقع الشيء فاصلا
بينهما كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني المضاف اليه بالاول المضاف ليكون مرتبة
اللفظ اي لفظ المضاف على قدر مرتبة المعنى تحقيقه ان قصد في المعنى ان المضاف
معين فوجب ان يكون لفظ الدال عليه معرفة على قدره لان الالفاظ قوالب المعنى
ولهذا حكموا بان تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه لا يقال على ما ذكرت يجب
يلزم ان يكون المضاف في كل اضافة معرفة لانا نقول لما راينا جريان احكام
التعريف على المضاف في المعنوية وعدم جريانه عليه في اللفظية احتجنا الى اثبات العذر في الكل

التعريف في الاولى لا في الثانية اذ المحتاج الى العلة هو الاثبات دون النفي كما بين في
غير هذا العلم اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص اي تقليل الشيوع نحو
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا في جميع اجناس ما يركب فاذا قلت
راكب فرس فقد تخصص في مصداقه صدق الموجبة الكلية في المضاف وصدق السالبة
الجزئية في غيره اي كل راكب فرس راكب وليس كل راكب براكب فرس فثبت ان
الراكب خص بالفرس بالاضافة وزال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان
يكون مركوبه حمارا وان لم يتعرف ان للوصول لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف
يكتسب المضاف منه التعريف **قوله** ووضع في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من قال الشارح ح
انما قال اي المصنف في المتن في الغالب احترازا عن قولهم ثبت الغدر بفتح الغين
المعجمة والدال المهملة اي ثابت الغدر في الحرب والكلام يقال للرجل اذا كان في موضع
الزلل والخصومة ثبت لسانه ابن السكيت ما اثبت غدره يعني الفرس اي ما اثبته
في الغدر وهي ارض ذات اخاديد وهي شقوق الارض وجحرة وفتحها والمواضع الخشنة
ذات حجارة يقال للرجل الثابت في الشدايد والجدال وثابت الراي في الامور
وقتلى هو جمع قتيل الطف اسم موضع بناحية الكوفة قال الشاعر ان قتلى الطف من
آل هاشم اذلت رقاب المسلمين فذلت وقد قيل وفي بعض النسخ بالفاء وفي بعضها
بدون قد ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في الغدر وقتلى في الطف فثبت ان
الاضافة فيهما بمعنى في وان جاءت بمعناها لكن الغالب فيها كونها بمعنى اللام نحو غلام
زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اي من فضة وانما كانت هذه الاضافة
بمعنى من لان الغرض فيها تبيين النوع فاذا قلت خاتم لم يعلم من اي نوع هو

بمعنى

بمعنى نوع حديد او نوع ذهب او نوع فضة او نوع غيرها فاذا اضفت الخاتم الى الفضة
بينت انه نوع فضة وذلك يكون بمعنى من التبيينية فتعين انها بمعنى من وعند
والنوعية بين المضاف والمضاف اليه انما هما بعدها والا فبينهما قبلها عموم وخصوص من وجه
والتحقيق في هذا المقام ان الاضافة في جميع المواضع بمعنى اللام وان لم يجز اظهارها
في بعضها اذ تقدير معناها كاف لكن قد يكون لنا غرض لا يحصل باتيان اللام فعبرنا عنها
بانها بمعنى من او بمعنى في فكونها بمعناهما لا يفيد معنى الاختصاص المراد من اللام
وفي قوله وقد قيل اشارة الى اختلاف فيه فانه قال بعض المحققين ان الاضافة فيهما
بمعنى اللام فقوله ومعنى في الغالب يجوز ان يرجع الى الاضافة المعنوية فيكون هذه
الثلاثة المذكورة من اقسامها مطلقا فعلى هذا لا يكون اضافة اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة بمعنى اللام ويجوز ان يعود الى الاضافة في صدر الكتاب الكلام
فعلى هذا يكون اضافتها بمعنى اللام ولا مانع لما ذكرنا وقوله ولان الغرض فيها تبيين
النوع مشعر بان الاضافة بمعنى من انما يجوز فيما بمعنى من التبيينية دون من التبعيضية
وانه لا يكفي صحة الاطلاق عليه بل يصح ان يطلق عليه وعلى غيره ولهذا كان الاضافة
في عين زيد وصغير القوم ويد زيد بمعنى اللام وتوهم يد من زيد وبعض من القوم
لا يدل على ان الاضافة فيها بمعنى من وما ذكره الشارح يخالف ما ذكر صاحب الاقليد
من ان هذا الحكم لا يستقيم في الاضافة بمعنى من اذا كانت بمعنى من التبعيضية
نحو صغير القوم اذ يدل على ان الاضافة فيها بمعنى من على ضربين متضمنة بمعنى من التبعيضية
ومتضمنة بمعنى من التبيينية وعلى تقدير ان الشارح والفرق بينهما اي بين الاضافة بمعنى
اللام وبين الاضافة بمعنى من ان الاضافة التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه

على المضاف اذ لا يصح ان يقال في غلام زيد الغلام زيد وفي الاضافة التي بمعنى من
جاز ذلك اي اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ يقال في خاتم فضة انه فضة قال
الشيخ عبد القاهر وانما يقول النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ليعلم
ان معنى الجر لان اللام مقدرة ههنا كيف يكون اللام مقدرة والمضاف اليه اي والحال
ان المضاف اليه بمنزلة من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل
على بناء المفعول اي ان يقع الفصل بين التنوين والمنون بشيء ويجوز ان يكون
على بناء الفاعل فيكون الباء زائدة في شيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا
بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة ههنا حتى يكون الجر بها اي
اللام لوجب ان لا يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام ويمكن ان يقال
يجوز ان يجعل ذلك خاصة بحذف اللام وايضا لو كانت اللام مقدرة لم يبق فرق
بين غلام زيد وغلام لزيد واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف
قائم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف حذفا مستمرا جائز ان يكون في حكم المذكور
او ان يكون في عداد المضمر ولهذا لا يقال ان الجر باللام المقدرة على الاصح وبهذا ذهب
بعضهم الى ان العامل هو الحرف الجارة واذا كان كذلك اي واذا كان المضاف اليه قائما
فيه معنى حرف الجر فلم لا يبين لتضمنه معنى الحرف والقياس ان يبنى اذ هو متضمن معنى الحرف
وكل اسم متضمن معنى الحرف فهو مبني فالمضاف اليه مبني وهو باطل ثم اجابوا اي اجاب
النحويون عنه اي عن السؤال وردوه ههنا بان بناء الاسم لتضمن معنى الحرف من
الجائز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وفي بعض النسخ
لتضمنه توجيهه ان يقال ان معلوله محذوف تقديره والاسم المبهم ايا بدل على ما ذكر لتضمنه

قاليه

اذ

اذ لو كان من الواجب لبني هو كما بني ابن ومتى و والقياس ان يكون مبنيا لتضمنه فلما
لم يبنوه دل على انه من الجائز دون الواجب ويمكن ان يمنع هذا السؤال اولا بان يقال
لا نسلم انه متضمن اذ معنى التضمن ان يكون مشتملا على معنى الحرف بمعنى ان الاسم كما ان
معنى اين ومتى مشتمل على معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط واحد منها داخل في معناها
بالوضع والمضاف اليه ليس كذلك بل معنى الجر وسيلة لنسبة المضاف الى المضاف اليه و
الوسيلة امر خارج عن الطرفين وذكر عبد القاهر في جوابه ان في بناء الاسم ههنا
اي في الاضافة نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم المتضمن صفة مسببة
للحرف معناه مفعوله والاسم فاعله والموصوف اي الحرف مبتدأ خبره حرف عامل
وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم
المتضمن معنى الحرف نظيره اي نظير ذلك الحرف العامل في كونه عاملا يحدث بها الى بالعامل
وانما انث الضمير بتأويل العلة ويدل عليه ما وقع في بعض النسخ العلة مقام العامل
عند الحكم يعني عمل الجر فلو بنيناه اي المضاف اليه لم يتصور ذلك اي كون الاسم عاملا
يحدث به عند الحكم على ما استوفاه اي اخذه وقرره عبد القاهر وافيا في مقتصده وهو
اسم شرحه للايضاح وحصل ان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف انما يكون اذا لم يكن
الحرف المتضمن عاملا واما اذا كان عاملا فلا والا يكون نقضا للغرض واري بضم الهمزة
وفتح الراء اي اظن ان ما يراد بهذا السؤال في المضاف او يلزمه اي من ابراد في
المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه وذلك لوجوه منها
قوله لانه اي المضاف الذي يعمل الجر بتقويته فلولا انه تضمن معناه لما قوي على العمل
ومنها قوله ولان المضاف تضمن غيره يعني المضاف اليه والضمير المجرور عائد الى المضاف

عمله

مل

اي المراد منها غير المضاف
المضاف اليه

للحرف لا يكون موجبا للعمل وهذا دليل بالقياس الاستثنائي اذ هو في قوة قولنا ولانه
لو تضمن غيره كان معناه ما كان عاملا لكنه تضمن غيره معناه فلا يكون عاملا لان
تضمن غيره لا يكون موجبا للعمل ومنها قوله ولان المعنى من التضمن ان يكون
معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كان معناها
مشتملا على معنى حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه اي معنى الشرط عملت الجزم
والمتضمن على هذا التفسير اي تفسيره باشتمال معناه اي في الاضافة هو المضاف دون
المضاف اليه لان العامل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره
ومنها قوله ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه
وذلك محال اي كون الشيء عاملا في نفسه وهو ظ بيان الملازمة ان المراد من التضمن
اشتمال معنى المتضمن على معنى المتضمن فان كان عاملا يجب ان يكون عاملا فلو كان
المتضمن هو المضاف اليه لزم بالضرورة عمله في نفسه ويدل على ذلك اي على ايراد هذا
السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه قول الشيخ عبد القاهر ولن يتم لنا هذا
التضمن الا بان نعطي الاسم حكمه ونجعله مثل الضمير الاول والاخير للحرف والمتوسط
للاسم في كونه علة بجرت باحد الكلم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه
وجعلناه نظيره في كونه علة بجرت به احد الكلم ومعلوم الاسم الذي اعطيناه حكمه
هو المضاف دون المضاف اليه واذا دل هذه الدلائل المذكورة على ان المتضمن هو المضاف
دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو اي المضاف ليس الا اي ليس المتضمن الا المضاف
واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف دون غيره فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على
ما ذكروا فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف الى اذ لا لابد على الشرط المحذوف

اي اذا لم يكن المضاف اليه متضمنا لمعنى الحرف على ما ذكروا فالمضاف متضمن معناه على ما ذكر
لكن لما قدم الجار والمجرور على المتعلق به وهو متضمن لمعنى الحرف كيفيد الحصر ادخل الفاء
ليدل في اول الامر على الشرط المحذوف واذا كان المضاف متضمنا لمعناه فهلا بني اذ
فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب احترز به عن نحو الاضافة
في حيث واذ مثل قوله من عذاب يومئذ وهذا يوم لا ينطقون في من قرأ
بالفتح وانما منعت البناء اذ البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض
تلك المناسبة لانها من خصائص الاسم فلا يكون في الفعل والحرف اذ لو كانت
فيهما لما كانت منها الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى نحو يا عبد الله والمنفي
بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل في الدار مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء في
مفردهما قائمة اي حال كونهما مع قيام العلة الموجبون بها البناء وهي وقوعه
موقع كاف الخطاب لا مشابهته بالمضمر فانه قد فهم ما قيل من ان العلة غير قائمة لان
المضمر مفرد والمنادى المضاف ليس بمفرد فدلت هذه المسئلة على ان الاضافة
مانعة للبناء اذ لا مانع فيهما غيرها ونقول دليل ثان لقوله الاضافة تمنع البناء ان
المضاف اليه بمنزلة امتزاجه واتصاله بالمضاف ومعاقبة التنوين اياه ينزل منه منزلة
التنوين التي هي علامة التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما يقوم مقامه
قوله ولفظية قال الشارح اعلم ان اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما
تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة هذا هو تعريف المضافة بحكمها
وتعريفها الحدي كما ذكره المص هي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والصفة المشبهة الى
فاعلها بفعوله اسم الفاعل والصفة المشبهة احترز عما ليس اياهما ونحوه الى مفعوله

واذا حيه

ض

عن

نحو مصارع مصر والى فاعلها نحو حسن اليوم والمراد من نحو ذلك الاضافة
الى المعمول بحيث لو سلط على المضاف اليه لنصبه او رفعه لكن عدل عن هذه العبارة
تصريحا بتعميم الشافية وانما ذكرنا اشار الشارح بتعريفها اولا بما عرف ثم بتعميمها
ثانيا والسبب ان المصنف قال معنوية اى مفيدة معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا ثم
قال ولفظية فالمناسبة لما سبق ان يفسرها بما تقول اى غير مفيدة معنى تعريفا
او تخصيصا بل تخفيفا فى اللفظ ولم يفسره بل قال ابتداء وهى اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله الى هكذا قال صاحب المزينة فقال البعض اضافة اسم المفعول الى فاعله او الى
ما يقوم مقامه على اختلاف الرأيين لفظية وعلى المص كان الواجب ان يذكره وقال
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لان اسم الفاعل اذا كان فعله متعديا لا يجوز اضافته
الى الفاعل وان كان لازما جازت وهذا القسم داخل فى قوله والصفة المشبهة الى
فاعلها فبقى القسم الاول فكانه اراد بان اضافة اسم الفاعل الى فاعله غير اضافة
اسم الفاعل المتعدى الى مفعوله فلابد من التعرض لهما لكن لما كانت الاولى داخلة
فى حكم الصفة المشبهة دون الثانية تعرض لها دون الاولى والعجب منه انه قال الواجب
على المص ان يذكر اضافة اسم المفعول مع دخولها فى حكم اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
لانه مفعول معنى على كلا المذهبين او فى حكم اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها على رأى
وذكر فى عدم ذكر اضافة اسم الفاعل اللازم انها داخلة فى حكم اضافة الصفة المشبهة
فيلزم مرجح احد الامرين اما ان يقول الواجب ذكرهما او جعل الفائدة المذكورة عامة
شاملة لهما فالوجه فى هذا المقام ان يقال انما قال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله لان
المراد منه ما فعله متعد فاضافته الى الفاعل غير جائزة امتناعا ودفعا للالتباس

فاحاط

فاحاط التقسيم بشيئين وبقى شيئان فادرج احدهما تحت القسم الاول والثانى
تحت الاخر لما ذكرنا ولا يلزم زيد قائم الغلام وحسن الوجه لان الفاعل المضمر المستقر
اليهما كما سيأتى العلم انهم اختلفوا فى اضافة المصدر فبعضهم ذهب الى انها لفظية
وبعضهم الى انها حقيقية وقال الشارح اما منفصلة حقيقية او مانعة الجمع فعلى الاول
لا يكون اضافة المصدر لفظية وعلى الثانى يجوز ان يكون اما القسم الاول
وهو اضافة اسم الفاعل الى مفعوله نحو مررت برجل ضارب زيد الان او غدا
ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها فى تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف كهذا المثال وتوقعه حالا نحو مررت بزيد ضارب عمرو والحال لا يكون
الا نكرة وكذا صفة النكرة لا يكون الا نكرة واما القسم الثانى نحو مررت برجل
حسن الوجه وانما كان اضافته لفظية لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه
نحو وحسن الوجه سواء بدليل انهما لا يقعان صفتين الا للنكرة الا اذا دخل اللام
وان كان المضاف اليه معرفة الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن حتى كان
الحسن قد شاع فى جميع اجزاء الموصوف به اى بالحسن فلما ارتفع به اى بالحسن
الضمير المستقل اليه لم يمكن ان يرفع به الوجه اذ الفاعل واحد لا غير ولما احتيج
الى تبيين موضع الحسن اضيف الصفة اليه اى الى الوجه الذى هو موضع الحسن فالوجه
هنا فاعل باعتبار الاصل ثم صار مميزا ويدل ذلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها
اى تذكير الصفة فى هند جائل وشاحها وتانيثها فى هند جائلة الوشاح هند مبتدأ
وجائل خبرها ووشاحها فاعلها وهو مذكر لاسناده الى المذكر وفى الصورة الثانية
الخبر يعنى جائلة مؤنث مع ان المعنى فى كلتا الصورتين على واحد فما ذلك الا لانتقال

ل

لفظية ح

وهو اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ح

ل

الضمير المؤنث المضاف اليه الوشاح الى الجائل لولا ذلك لوجب التذكير في الصورتين
معا والخبر جار فيهما على غير من هو له الجائل من الجولان والوشاح شيء من جلد مرصع
باللآلي يتعلق بالعنق وقيل هو الازار **قوله** والاضافة تعاقب التنوين ونوني
التثنية والجمع قال الشارح انما لم يجمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان
المضاف اليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين منه فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
الزيادتين في آخر الكلمة ولان بين لازميهما تنافيا وهو يستلزم تنافي
ملزوميهما **قوله** ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف من حرف التعريف قال الشارح
وانما اشترط ذلك اي تجريد المضاف عن حرف التعريف في الاضافة المعنوية
لانه لو لم تجرد منه لكان المضاف معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة
المعنوية التي وضعها للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة او للتخصيص اذا كان
نكرة لان تعريف المعرف محال هذا في الاضافة الى المعرفة ظ واما في الاضافة الى
النكرة فبيانه ان التخصيص بمنزلة التعريف في حكم الاكبرى انهم جوزوا رفع النكرة المخصصة
على الابتداء فثبت منه انه لو لم تجرد منه فكان مستغنيا عن الاضافة المعرفة والمخصصة
فيكون كالشيء لا معه وهو نوع محال ولانهم كرهوا ان يجمعوا بين امرين احدهما
مغن عن الآخر بيانه ان وضع الاضافة على افادة نسبة لا تعدد فيها ولهذا اذا
تعذر اعتبار الخصوصية لا يتعرف المضاف في التعريف باللام راجع الى ذلك ولانه
في الاضافة الى النكرة يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى وقيل لانه يلزم كون الاسم
معرفة ونكرة في حالة واحدة لانه يوجد مقتضيان للتعريف والتنكير معا وقيل لانه
اذا كان معرفا كان مخصصا كانه استدلال من الشكل الثالث وفيه ما فيه

الشيء معه ح

مستغن

ولما

واما استدلال بانه كلما كان المضاف معرفا كان مخصصا لانه مزيل كل الشياع مزيل
بعضه فيمتنع دخول حرف التعريف على المخصص والا يلزم لبس البتة اذا كان المضاف
معرفا كان مخصصا ببرهان من الشكل الثاني وهو ايضا كلما كان المضاف معرفا
كان مخصصا فان قلت نحن ندعي قد لا يكون اذا كان المضاف مخصصا امتنع
دخول حرف التعريف عليه وهو لا يصلح لكبروية الشكل الثاني قلت بالضرورة لازم
عليك واما ترك الدعوى اصلا واما الدعوى الكلية لان المضاف اذا دخل حرف
التعريف عليه في الاضافة الى النكرة اما ان يكون مخصصا او لا لا سبيل الى الاول
لانه يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى ولا الى الثاني لانه يكون الشيء معه
كالشيء لا معه وكلاهما محال وقد ذهب بعضهم الى اضافة العلم مع بقاء تعريفه
لجواز اجتماع تعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وكلام المص على هذا المذهب ويمكن
حمله على مذهب من منع مطلقا لان الاستغناء عن الضعيف بالقوي اجدر والتعريف
الندائي ليس باصلي وانما هو بالقصد والاقبال ولهذا يبقى نكرة اذا لم يقصد فلم
يعتد بدخوله اعتداده بسائر التعريفات فاغتفر دخوله فيما لا يكون تعريفه
بواسطة الحرف لا غير الا على مذهب الكوفيين في الاعتداد خاصة وهو ضعيف لمخالفة
القياس واستعمال الفصحاء **قوله** وتقول في اللفظية حسن الوجه قال الشارح
اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة اذ هو ليس بمعرفة لان الاضافة
فيه ليست محضة فيكون في تقدير الانفصال فان اردت وصف المعرفة به اي بالحسن
ادخلت عليه حرف التعريف اذ تعريفه لا يكون الا به نحو مررت بزيد الحسن الوجه
فيتعرف يعني اذا دخلت عليه حرف التعريف فهو ح يتعرف فلا يضعف هذا اي

اودخال حرف التعريف على تعريف المعرف اذ تعريفه انما هو به لا يقال ان نحو الحسن الوجه ينبغي
ان يكون غير جائز لان الخفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة ههنا لان التخفيف
في الواحد انما هو بسقوط التنوين والتنوين لا يتصور مع اللام فيقدر بالنصب جوابا
للنفي على تقدير ان سقوط بالاضافة فالتخفيف الحاصل بسقوط التنوين لا يتصور
مع اللام لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا
انه حصل فيه التخفيف من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه
كان التقدير فيه الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين وهما سقوط
الكناية وهي الضمير المضاف اليه من المضاف اليه وانتقال الضمة منه الى الكسرة التي هي
اخف منها توجيه الجواب على طريق التفصيل ان يقال لا نسلم ان التخفيف بسقوط التنوين
لا يتصور فيه اذ الاضافة سابقة على وجود الالف واللام ولئن سلمنا ذلك
لكن لا نسلم ان التخفيف المطلوب من الاضافة اللفظية في الواحد انما هو بسقوط التنوين
بل المطلوب منها حصول التخفيف مطلقا سواء كان في لفظ المضاف او في لفظ المضاف اليه
او في لفظهما واليه اشارة في كلام الشارح فيما سبق من انها انما تفيد تخفيفا في اللفظ
حيث لم يجعله في المضاف وقد استشكل هذا على جلال الدين الغجدواني فحمل على انه من باب
اخذ الحكم بالشبه نقال فان الاصل في الخفة المجوزة للاضافة ان يكون بحذف
التنوين او النون الا ان هذه الخفة لما اشتركت تلك في اصل معناها اخذت
حكمها وكم لها نظائر لاولي الابصار يقال ان الكناية اي الضمير وان سقطت
ان للوصل من المضاف اليه فقد عوض عنها اي عن الكناية اللام يتعلق بقوله لا يقال قوله
لان اللام لا يوافي الكناية في الثقل لثقلها اي لثقل الكناية وخفته اي خفة اللام

بي

بعبائر

اما

اما الاول فلانها ضمير مضموم مرادف بالواو التي هي مدة واما الثاني فلان اللام
ساكنة ولا اعتبار بهمزة الوصل لسقوطها في الدرج **قوله** والضارب زيد
قال الشارح انما جاز هذا اي قولك الضارب زيد لان هناك نونا يسقط للاضافة
ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية وهي سقوط النون كما تكون
تلك الفائدة اللفظية في قولك ضاربا زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل
مع انها لا تفيد فيه خفة لفظية اذ لا تنوين ولا نون ولا كناية فسقط بالاضافة
فمقتضى الدليل ان لا يصح اضافته كما لا يصح في الضارب زيد لانه شبه بالحسن الوجه من
حيث اللفظ اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى باللام كالوجه فاجيز
فيه الجر تشبيها به كما اجيز النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب
زيد اذ لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما افادتها في المثنى والمجموع بسقوط النون فيهما
والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بالنصب جوابا للنفي بذلك اي بكونه اسم جنس
بالحسن الوجه خلافا للفراء اذ هو عنده جائز بناء على ان الاضافة سابقة وحصلت
الخفة بها فمن نظر الى ان اللام سابقة وحصلت الخفة بها فمن نظر الى ان اللام سابقة
وزوال التنوين لاجلها حكم بمنع الاضافة لفوات الشرط وهو التخفيف ولعدم جواز
الضارب زيد ضعف الواهب مائة الهجان وعبدها معطوف على المائة المضاف اليها لو
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في
الاضافة مع الالف واللام الى المعرفة وجاز مع ضعف لان هذه الاضافة ليست بصريحة
ههنا بل مقدرة وقد يتحمل في التقديرات ما لا يتحمل في القصديات كما في رب شاة وسخلتها
ويا زيد والحارث فان قلت ان علة امتناع الاضافة موجودة في الضارب بك

هب

كما في الضارب زيد فمقتضى ذلك ان لا يجوز هذه الاضافة كما لم يجز ثم اجاب بقوله واما نحو
الضاربك والضاربي والضاربه فسائغ لما فيه اي في كل واحد من الامثلة المذكورة من تبديل
الضمير المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك والضارب اياي والضارب اياه والضارب
اياهما فلما اضيف اي الضارب الى هذه الضمائر المتصلة حصل بالاضافة التخفيف اللفظي بتبديل
المتصل حرفين من المنفصل وفيه لا يخفى من الخفة فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضمير في مثل
هذا في محل النصب كما ذهب اليه بعضهم فلا يرد ولم يصح على ما ذكرنا اجاب بقوله وانما لم يجز
ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل لانهم رفضوا اي تركوا فيما يجيء
فيه التنوين او النون ان يجعلوا في محل النصب على انه مفعول به فصلوا بينه وبين الضمير
المتصل نحو ضاربي والضاربان والضاربون كراهة اجتماع الزيادتين في اخر
الكلمة جعلوا اجرا ما لا يوجد فيه اي التنوين او النون تبعا لما اي لما يوجد فيه
اجرا للباب على وتيرة الاطراد تقرير كلام الشارح رح ان الاصل في ضاربك وضاربك
وضاربوك ضارب اياك وضاربان اياك وضاربون اياك فلما اوصلوا اسم الفاعل
الى مفعوله طلبا للتخفيف وكان المنفصل متصلا التزموا الاضافة وان لم يحصل التخفيف
بها لانه نفس الاتصال اذ لا يجتمع الضمير المتصل مع التنوين او النون لان علامة الضمير
غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به ولا يتكلم بها وحدها وهي زائدة ويحلها اخر الكلمة
كما ان التنوين والنون كذلك فكرهوا ان يجمعوا بين الزيادتين في اخر الكلمة فطلبوا
التخفيف بالاضافة فيهما وجوزوها بدونه ولم يجعلوا الضمير منصوبا فحملوا ما لا يوجد فيه التنوين
او النون عليها وما المنافية(؟) وهو صالح على اثبات المناكرة والذي يدل على ان سقوط التنوين
او النون بنفس اتصال الضمير دون الاضافة اذ لا يتصور ضاربك او لانهم يضاف كما يتصور

ل

ضارب

مثلا

ضارب زيدا ثم يضاف فان قلت الضاربك فلا يكون الا الضمير مجرورا وهذا اختيار
الزمخشري وهو رأي سيبويه وميل الامام عبد القاهر الى انه ضمير منصوب بمنزلته في
يضربني نحو هذا الاشكال اعلم ان المشهور من مذهب سيبويه انه يعتبر المضمر
بالمظهر في هذا الباب فتقول الكاف في ضاربوك في موضع المجرور لا غير لانه لا
يعتبر في الاضافة الى المظهر الا ضاربو زيد لا غير وفي الضاربك والضاربوك يجوز
ان يكون في موضع جر وهو الاختيار تبعا لضاربوك وان يكون في موضع نصب
لجواز ان يقال الضاربو زيدا على ما قال الحافظو عورة العشيرة بالنصب واذا
قلت الضاربك كان في موضع نصب لا غير لانك لو وضعت موضعه مظهرا لم
الا منصوبا نحو الضارب زيدا وكان ابو الحسن الاخفش فيما يقول ابو عثمان
يجعل الضمير المتصل باسم الفاعل ضمير منصوب على كل حال ويقول ان اتصال الكناية
قد عاقب التنوين او النون اذ لا يقال ضاربك بالتنوين وعلى هذا سائره كما
تقول ضارب زيدا فلما زال الاتصال لما صار بمنزلة اسم الفاعل الغير المنصرف و
هو يعمل من غير تنوين نحو هن ضوارب زيدا ولا يجوز حذف التنوين لا للاضافة
وان كان في احدهما لاتصال الضمير وفي الاخر لمنع الصرف واما قولهم الامرون(؟)
الخير والفاعلونه فيجعل الهاء كناية على رأي سيبويه زعما ان ذلك من ضرورة
الشعر وابو العباس يجري الهاء هاء السكت وكان حقها ان تسقط في الوصل
فاضطر الشارح فاجريها في الوصل مجرى الوقف وحركها لانها لم تثبت في الوصل
شبهت بهاء الاضمار من نحو غلامه **قوله** الاسم التام قال الشارح انما نصب
الاسم التام التمييز هذا لاشتماله على وجهين احدهما اقتضاؤه التمييز والثانية

يكن

ن

نصبه اياه فلا بد من اثباتهما فقوله لانه لابهامه يقتضي ما يبينه ويمنع الابهام
عنه لاثبات اقتضائه التمييز لا لاثبات نصبه اذ اقتضاؤه التمييز لا يقتضي
عمله واشار الى اثبات الدعوى الثانية قال وانما وجب ان يكون الاسم عاملا
فيه النصب لانه بتمامه اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر و
انما صرح بما اشتمل عليه قوله وانما نصب الاسم التام التمييز لانه لو لم يصرح فلا يخلو
من ان يقول لانه بالواو او لان بدونها وكلاهما موهمان بخلاف المقصود و
اشار الى وجه الشبه بينه وبين اسماء الفاعلين والمصدر قال الا ترى ان نحو
راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة لما فيه من التنوين
ومبهم محتمل بكسر الميم لا بفتحها لان المحتمل بالكسر الذي ينصب التمييز كعشرون
مثلا فانه يحتمل لان يكون من الدراهم والدنانير وغيرهما محتملات بالفتح لاجناس
المكيلات فنصب خلا لاقتضائه اي الراقود اياها اي خلا من جهة ضارب بالتنوين
فانه اي ضارب يقتضي مفعولا وهو قد امتنع عن الاضافة بالتنوين فيكون عامل النصب
هو الاسم التام اعني راقود في هذا المثال كما ان العامل في زيدا في هذا ضارب زيدا
هو ضارب لان العامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي هنا
شبهه بالمفعول والذي يقوم به الاسم التام لما بين انه لابهامه يقتضي
التمييز وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا وقفيزان برا الاسمان قد تما
اي امتنعا عن الاضافة بنون التثنية وهما محتملان لكل جنس من اجناس المكيلات
والموزونات اي منوان محتمل لاجناس الموزونات وقفيزان للمكيلات
فاشبها من حيث ان كل واحد منهما مقتض لما انتصب عنه وتم عن الاضافة

ضاربا

ضاربان فنصبا ما بعدهما وهو سمنا وبرا كما نصب ضاربان ما بعده وهو زيدا
في قولك هما ضاربان زيدا وكذلك عشرون درهما لانه اسم قد تم اي انقطع
عن الاضافة بنون الجمع فان ذلك على طريق التشبيه وهو محتمل لكل جنس من
اجناس المعدودات فاشبه ضاربون فنصب ما بعده كما نصب هو ونحو عندي ملؤه
عسلا ومثله رجلا لان ذلك اي كل واحد من المثل والملء مبهم كقفيزان ومنوان
وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافة المعطي الى الضمير تمنع اياه
عن جر درهم وقيل انما نصب لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده فهذا
اي ما ذكر من راقود الى مثله هو الاسم التام فظهر منه ان المراد بالتمام ان يكون
على حالة يمتنع الاضافة معها وان المتمم احد اربعة اشياء التنوين لفظا او تقديرا
كما في المبني وغير المنصرف ونون التثنية ونون الجمع والمراد به ما ذكرنا وقد
عده صاحب اللب متمما نحو الزيدون حسنون وجوها والحق انه ليس من هذا
القبيل والاضافة ثم ان الاسم التام قد يكون تمامه زائلا وقد يكون لازما فالاول
هو الاسم التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل
اذا اردت خلا معلوما وان اردت حالة خلا يجوز الا الاضافة وتقول في
منوان سمنا منوا سمن وقفيزان برا قفيزا بر اذا اردت برا معلوما وهي كذا
في منوا سمنا وانما جاز لان في الاضافة تخفيفا فلا مانع منها فيضاف هذا التنوين
لفظا واما تقديرا فالحكم انه لازم ان كان مبنيا وان كان معربا وان كان افعل
تفضيل لا يجوز الاضافة والا فلا الاضافة واما الثاني وهو اللازم فهو التام بنون
الجمع والاضافة اذ لا يمكن ان تقول في عشرون درهما عشرو درهم بمعنى ان ما فيه

نون الجمع كعشرين وثلاثين مثلا لا يجوز اضافته لانه لو اضيف فاما مع النون او لا
معها وكل منهما لا سبيل اليه اما الاول فلانه مثل نون الجمع واما الثاني فلانه ليس نون الجمع
وذلك لان عشرون اسم مبهم موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمين
اي ليس بجمع عشرة على انه عشرة ثلاث مرات كما ان مسلمين جمع مسلم على انه
مسلم ثلاث مرات اذ لو كان كذلك اي لو كان جمعا لعشرة على حد مسلم ومسلمين
لوجب ان يقع عشرون على ثلاثين لانه عشرة ثلاث مرات وثلاثون على ثلاثة
ثلاث مرات فيقع على تسعة كما يقع المسلمون على ثلاثة انفس فلما اختص عشرون
بعشرة مرتين وثلاثون بثلاث مرات عشرة علمنا انه اي عشرون او ثلاثون
ليس بجمع بل اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فاذا كان عشرون
موضوعا مع الواو والنون لهذا العقد المخصوص فيمتنع ان يوجد بدون النون
الا فيما حكاه الكسائي عن بعض العرب من قولهم عشرو درهم بدون النون وقاس
عليه بعض النحويين فاجاز ذلك في بقية العقود وهذا دليل على ما ذكرنا من قبل
فلهذا الدليل المذكور قيل انه اي التمام بنون الجمع لازم ولا يورد عليه حسنون وجها
على انه يجوز حسنو وجه لانه ليس مما نحن فيه فتدبر وكذلك الاضافة اي وكذلك
الاسم التام بالاضافة لازم لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملؤ عسل لانه مضاف
الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين لانه لو جاز فاما مع بقاء المضاف اليه فيستلزم
كون المضاف اليه الاول ضايعا ان حصل الغرض بالاضافة من المضاف اليه الثاني والا
فيضيع الثاني وان حصل بكل منهما لزم الاستغناء بكل منهما عن الاخر فكان غير مضاف
وقد فرض كذلك هذا خلف فيمتنع ان يضاف الاسم التام بالاضافة ولانه لو اضيف

كالاسم التام بالاضافة ثانيا اما ان يضاف المضاف اليه او المضاف اليه وكلاهما فاسد اما الاول فلانه
من جهة اللفظ للفصل ومن جهة المعنى لان الثاني على التمرة مثلا زبدا واما الثاني
ايضا فاسد اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد في تلك الصورة وانما المراد تبيين
مثلها بالزبد والثالث ايضا فاسد ظاهر من الوجهين المذكورين هذا واما الاسم
التام بالتنوين المقدر فحكمه حكم الاسم التام بالاضافة وبنون الجمع فلا يقال في خمسة
عشر رجلا خمسة عشر رجل لامتناع جعل ثلاثة اشياء كالاسم الواحد لفظا ومعنى واما كم
الخبرية فللفرق وكم الاستفهامية في بعض الصورة فلا تشتبه اذا عرفت هذا فاعلم
ان تمثيله اي تمثيل المصنف في المتن للاسم التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع
كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اي في هذا المثال اعني موضع
لا ابهام فيه فيرتفع بالنصب جوابا للنفي وضمير فاعله راجع الى الابهام وانما الابهام
في قولك موضع مضافا الى الكف اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف بتقديرها
والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما يمنع
اضافة الملء في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده اي من غير
اضافة لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة اذ لا ابهام فيه كما لا ابهام
في الكف وحدها وانما يحصل ذلك المعنى المذكور من بعد ان تضيفه الى الكف وهذا
غير كاف في اقتضائه التمييز لان شرط ما تم بالاضافة في ذلك كون الابهام في
نفس ما تم به وسلطه كما في الاسم التام بالتنوين والنون فلا يصلح التمثيل به ايضا
قلنا كذلك الملؤ يعني لا نم ان شرط ما تم بالاضافة في اقتضائه التمييز ان يكون
الابهام في نفس ما تم به وسلطه كما في الاسم التام بالتنوين والنون لانه لو كان كذلك

لا يقتضى الملفوظ او يعنى التمييز فينصبه لان مثل حذو النعل بالنعل الابرى ان
الملاء لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شىء مخصوص كالاناء او الى ما هو مكيال
معروف كالقفيز وغيره كما انه لا يتم معنى المساحة فى الموضع الذى يقتضى لاجل
التمييز حتى يضاف الى الكف ونحوها فما يحوط فى التام بالتنوين والنون ليس بشرط
فى التام بالاضافة فاذا اريد فى تمثيل الاضافة او يا منه تمثيل التنوين اذ
العامل فى التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام بالتنوين لان اعمال
الاسم التام النصب منه وحاله باقتضاء التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضى للتمييز
ههنا اى فى موضع كف سحابا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها
اى فى الكف فى بعض النسخ اذ الابهام فيها اى فى الاضافة دون المضاف اليه
وفى بعض النسخ فيه اى فى الموضع مضافا الى الكف دون الكف ويدلك على هذا
اى على ان لا ابهام فى الكف انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف الى شىء لفظا
او تقديرا نحو مالفلان كف مثلا لم يقتضى التمييز البتة ويدلك ايضا على هذا
انهم شبهوا موضع كف سحابا بضرب زيد عمرا فى ان موضع مضاف الى الكف
ناصب للسحاب كما ان ضرب مضافا الى زيد ناصب لعمرو فوجب ان يكون العامل
هو المضاف لانه هو المشبه بضرب لا المضاف اليه وهو الكف قال الشيخ عبد القاهر
ان السحاب قد انتصب ههنا اى فى قولك ما فى السماء قدر راحة سحابا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين فى راحة والثانى الاضافة اى اضافة قدر الى راحة فاورد
عليه الشارح اشكالا من وجهين فقال فى الوجه الاول وهذا ايضا عجيب منه يعنى ان
هذا الكلام ركاكته ظاهرة وخللا بين فكيف صدر مثل هذا الكلام من هذا العالم النحرير

وهذا

وهذا مما يقتضى العجب وذلك لانه ان اراد بهذا القول ان العامل فى التمييز ههنا
هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا يؤدى الى اعمال عاملين
فى معمول واحد وهذا مع انه غير معقول لانه يلزم اما الاعراب باعرابين مختلفين فى
بعض المواضع او عدم استقلال كل من العاملين والمفروض خلافه بخلاف ما انعقد
الاجماع منهم اى من ائمة النحويين على رفضه وتركه ثم قال نوضحى الابرى انه اى
الشأن لو ازدحم اى اغلب عاملان والمراد توجههما على معمول واحد حيث يمكن
اعمال كل منهما فيه وهو فى مكانه لو لم يعمل فيه الآخر فان عاملان ليشمل كل عامل
والمراد بالمعمول المظهر والمراد بالعاملين العاملان المختلفان مطلقا فالعمل
باتفاق منهم لواحد منهما الا انهم اختلفوا فى ان العمل لايهما للثانى عند
البصريين مع جواز اعمال الاخر لانه اقرب الطالبين الى المطلوب والاول
عند الكوفيين كذلك لانه اول الطالبين واحتياجه الى المطلوب اقدم من احتياج الثانى
اليه اقول لو اشترك العاملين فى لفظ مرفوع فاذا اعطى هذا احتمل ان غرض الشيخ
عبد القاهر فى المنصوب وقال فى الوجه الثانى ان المنون ههنا اى فى المثال
المذكور لا يصلح عاملا لما بيناه ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز
لابهامه وقد افتقد اى عدم هذا الشرط ههنا اى فى المنون ولعل كلام الشيخ
عبد القاهر هو الذى غر المصنف فى جعل العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لا يجوز
ههنا النصب من وجهين جعل المص الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح فى التنازع
المقتضيين اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل للاخر منهما اى لاخر المقتضيين وجوبا
اى ثبوتا فى الموضع المتنازع فيه الا ان ذلك اى جعل الاقرب ههنا عاملا خبط منه

التناقض

اي من المص يظهر بادنى تأمل فيما ذكرنا من شرط اعمال الاسم التام اقتضاؤه
التمييز لا تمامه فاذا لا سبيل الى جعل الاقرب ههنا عاملا فلا يبعد حم العامل فلا يصح
عده من هذا الباب **قوله** ويقال للثلاثة الاول مقادير جمع مقدار وهو ما يعرف
به قدر الشيء ومبلغه قال الشارح فان قلت كيف قال المص في المتن ويقال للثلاثة
الاول مقادير وقد ذكر في بيانها بارجاع الضمير اليها اربعة اشياء حيث قال وهي
اي الثلاثة التي يقال لها مقادير المساحة وهي ما يعرف به الممسوح من مساحة
الارض مساحة اذرعها والكيل وهو ما يعرف به قدر المكيل والوزن وهو
ما يعرف به قدر الموزون والعدد وهو ما يعرف به قدر المعدود ومعنى هذا
الا حمل شيء على شيء لا يصح حمله عليه مثل الانسان فرس قلنا انه اي المص قسم الاسم
التام الذي ينصب التمييز على اربعة اقسام وهو المنون الذي تمامه بالتنوين وما
فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف الذي تمامه بالاضافة ثم قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير اي ما فيه التنوين ونون التثنية ونون الجمع
وللاخير مقايس اي يقال للمضاف فيما ذكره من المثال مقايس وما ذكر بعد ذلك
اربعة اشياء لا ينافي كون ما رجع اليه ضمير الفصل الموضوع ثلثة اذ الوزن و
الكيل من مثال واحد وهو ما تم بنون التثنية اعلم ان المص جعل العدد من اقسام
المقادير اقتداء لصاحب الكشاف وابن الصائغ والامدي وصاحب اللب وقسم المفرد
الى مقدار ومساحة وعدد واتباعا لابن مالك وابي علي وابن عصفور وانما سمي الاخير
مقياسا لانك اذا قلت ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل بملاء هذا الاناء
وكذلك مثله رجلا من المقياس لانك اذا قلت مثله رجلا فقد قست ما عندك من الرجل

بزيد

لشيء بما

بزيد مثلا بخلاف المنون نحو منوان سمنا فقد قست ما عندك من السمن بالمنوين وقس على ذلك
قوله والتمييز يقال له التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر رفع الابهام
عن المفرد كهذا اي كما ذكرنا من امثلة المقادير والمقاييس او عن الجملة قال الشارح
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة كما يقال الخبر اما مفرد او جملة وعلى
هذا المعنى فالاسم المضاف والاسم المثنى والاسم المجموع من قبيل المفاريد وقد يذكر
ويراد به ما يقابل المضاف مثل ان يقال المنادى اما مفرد او مضاف فعلى هذا المعنى

يكون ح

المضاف من اقسام المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع كما يقال
الاسم اما مفرد او مثنى او مجموع فعلى هذا يكون غيرهما من اقسامها والمراد
من المفرد ههنا اي في قوله والتمييز رفع الابهام عن المفرد المعنى الاول من معانيه
وهو ما يقابل الجملة لكونه مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا الاصل فاعلم ان التمييز
رفع الابهام وهذا معنى جامع لقسميه فكشتركه بينهما اشتراك معنوي ثم فصل و
بينه ان هذا على قسمين فقال ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه
اي المسند والمسند اليه فالمميز للاول وهو ما يكون في الاسناد يسمى تمييزا عن جملة

يجيء اثر

سواء كان في جملة حقيقة او في شبهها ويقع بعد تمام الكلام اي بعد استيفائه اركانه
نحو طاب زيد نفسا فالابهام ههنا اي في طاب زيد نفسا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب
على الانفراد ولا في زيد على الانفراد وفيه تسامح وتساهل لان اصل النسبة معلوم
محقق لا ابهام فيه كما لا ابهام في طرفيها وانما المبهم امر يتعلق به النسبة فان معنى
طاب زيد نفسا طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بنفسا او غيره فالمبهم
في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة فكان كالاثر للتفسير بعد تفسير المنسوب

اليه

المجهول لا لنفس النسبة ومرادهم بهذا القول هذا ومن ههنا قيل التمييز اما
عن ذات مذكورة او عن ذات مقدرة وخصوا الاخير بهذا الاسم لكونه بعد
تمام الكلام بخلاف القسم الاول ما يرفع الابهام المستقر عن الاسناد في التفسير
يذكر امر جامع وامر مميز فباعتبار اجتماعهما يحصل التعريف والتمييز للتابع
اعني ما يكون في احد طرفي الاسناد وذلك يسمى تمييزا عن المفرد فيقع بعد تمام
الاسم باحد اربعة اشياء مذكورة نحو عندي راقود خلا فالابهام ههنا في
الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا ما يرفع الابهام عن احد طرفي النسبة
تم شرح الباب الثاني بحسن عناية الله تعالى
قد وقع الفراغ عن يد عبد الضعيف النحيف
المحتاج الى رحمة الله الغني محمد بن
عوض غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين والمسلمات
في اوائل صفر
في يوم شنبه
في وقت مابين
الصلوتين
سنة
ثلث و
عشرين
والف
م

شرح